الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

تأثير سعر الفائدة على كفاءة المصارف التجارية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالب:
علي محمود محمد

إشراف الأستاذ الدكتور:
علي كنعان

دمشق 2013

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Economic

Department of Banking and Insurance

The impact of the interest rate on the efficiency of commercial banks

This Thesis was Submitted in Partial Fulfillment of the

Requirements for the Master's Degree in Banking and Financial Sciences

Prepared by: Ali Mahmoud Mohamed

Supervised by: Dr. Ali Kanaan

Damascus 2013

إهداء

إلى من ترخص لها الدماء ولا يعلو عليها سوى السماء ...

إلى وطني المجروح...

سورية

إلى من علمتني دماؤهم معنى الرجولة والوفاء، والتضحية والفداء...

إلى من سيبقون أجمل قصيدة غزل وعشق لمحبوب يدعى الوطن ...

شهداء سورية الأبرار

إلى الذين حملوا همي ومازالوا يمدون روحي قبل جسدي بالألفة والمحبة والحنان، إلى الذين ألهموني طرائق النجاح وأسدلوا على جوارحي عظيم الثقة بالله والنزوع الدائم إلى المعرفة...

أبي وأمي

إلى من تدعم مساندتهم في نفسي روح المحبة والعطاء ....

إخوتي الأعزاء

إلى الذين عاشوا معي القصة كلها وشاطروني الحب والشوق والأمل، إلى الذين زرعوا شتلةً من أرواحهم في نسيج روحي فأصبحنا قلباً واحداً في أجساد شتى...

أحبَة

إلى كل من يسمو بالعلم ويسير في طريق العلم ويصبو إليه ...

شكر وتقدير

بدايةً الحمد لله حمد الشاكرين على نعمه وعطاياه، وتوفيقه وحسن هداه، والشكر والثناء له سبحانه وتعالى الذي منحني القدرة والطاقة وهيأ لي الأسباب لإتمام هذا العمل، فالحمد لله أولاً وآخراً حمداً كثيراً.

بعد ذلك أتوجه بعظيم الشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى الأستاذ الدكتور علي كنعان (الأستاذ في قسم المصارف والتأمين) لتفضله بالإشراف على هذا البحث الذي كان لتشجيعه ودعمه ومساندته الأثر الكبير لأن يرى هذا البحث طريقه إلى النور، كما أُقدم له جُلَّ امتناني لما قدمه لي من توجيهات وملاحظات علمية قيمة ساهمت في أغناء هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر إلى السَادة أعضاء لجنة الحكم المحترمين (الدكتور ياسر الجندي المدرس في قسم الإحصاء التطبيقي، والدكتور محمد حمرة المدرس في قسم المصارف والتأمين) على تفضلهم بالموافقة على تحكيم هذا البحث ولما بذلوه من جهد ووقت في قراءته وعلى ما سيقدمونه من توجيهات وملاحظات علمية قيّمة ستسهم في إثرائه.

وأخيراً يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إزالة العثرات من طريقي أثناء مسيرتي في هذا العمل وإلى كل من وقف في جواري وشاركني في تحمل أعباء هذا العمل.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
إهداء.	أ
شكر وتقدير.	ب
فهرس المحتويات.	ت
قائمة الجداول.	ر
قائمة الأشكال والرسوم التوضيحية.	ص
الإطار العام للدراسة:	I
المقدمة.	I
مشكلة البحث.	II
أهمية البحث.	III
أهداف البحث.	IV
فرضيات البحث.	IV
منهج البحث.	V
محددات البحث.	VI
أدوات البحث.	VI
الدراسات السابقة.	VII
مجتمع وعينة البحث.	XIV
الفصل الأول: سعر الفائدة:	1
المبحث الأول: مفهوم ونظريات سعر الفائدة:	2
المطلب الأول: مفهوم وتعريف سعر الفائدة:	2
أولاً: مفهوم سعر الفائدة.	2
ثانياً: تعريف سعر الفائدة.	5
المطلب الثاني: نظريات سعر الفائدة:	7
أولاً: النظريات المفسرة لسعر الفائدة قبل النظرية الحديثة:	7

النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة.	7
نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض.	9
نظرية تفضيل السيولة لكينز.	10
أ_ تفضيل السيولة.	10
ب_ تحديد سعر الفائدة في نظرية تفضيل السيولة.	13
ثانياً_ نظرية سعر الفائدة الحديثة.	15
التوازن في سوقي السلع والنقود واشتقاق منحنيي (LM, IS).	15
التوازن في سوق السلع واشتقاق منحنى IS.	15
التوازن في سوق النقود واشتقاق منحنى LM.	17
تحديد سعر الفائدة وفق النظرية الحديثة.	18
المبحث الثاني: مخاطر ومحددات سعر الفائدة:	21
المطلب الأول: مخاطر سعر الفائدة:	21
أولاً: تعريف مخاطر سعر الفائدة.	21
ثانياً: مصادر مخاطر سعر الفائدة.	24
المطلب الثاني: محددات سعر الفائدة.	27
أولاً_ العوامل الدولية.	27
ثانياً_ العوامل الداخلية.	29
أ_ العوامل الاقتصادية.	29
ب_ العوامل النقدية.	31
1_ سياسة المصرف المركزي (السوق المفتوحة).	31
2_ سياسة المصرف المركزي (سعر الخصم).	33
3_ عرض النقود.	34
4_ الطلب على النقود.	35
المبحث الثالث: سعر الفائدة في سورية:	36
المطلب الأول: سعر الفائدة خلال مرحلة ما قبل إحياء مجلس النقد والتسليف.	36
المطلب الثاني: سعر الفائدة خلال مرحلة ما بعد إحياء مجلس النقد والتسليف:	37

أولاً_ ملامح الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية.	38
ثانياً_ قرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بسعر الفائدة.	39
الفصل الثاني: المصارف التجارية:	47
المبحث الأول: مدخل للمصارف التجارية:	48
المطلب الأول: نشأة المصارف التجارية.	50
المطلب الثاني: تعريف المصارف التجارية.	53
المطلب الثالث: وظائف المصارف التجارية.	55
المبحث الثاني: نشاط المصارف التجارية:	59
المطلب الأول: النظريات المفسرة لنشاط المصارف التجارية:	59
أولاً_ نظرية القروض التجارية.	59
ثانياً_ نظرية التبديل.	60
ثالثاً_ نظرية الدخل المتوقع.	61
رابعاً_ نظرية إدارة الخصوم.	62
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في نشاط المصارف التجارية.	63
المطلب الثالث: الأهداف العامة للمصارف التجارية:	66
أولاً_ الأهداف المالية:	66
الربحية.	67
السيولة.	68
الأمان.	69
النمو.	70
ثانياً_ أهداف عامة أخرى.	71
ثالثاً_ التعارض بين أهداف المصرف التجاري.	72
المبحث الثالث: الودائع في المصارف التجارية:	74
المطلب الأول: تعريف الودائع.	74
المطلب الثاني: أنواع الودائع في المصارف التجارية:	76

أولاً_ من حيث الزمن.	76
ثانياً_ من حيث المصدر.	79
ثالثاً_ من حيث المنشأ.	80
رابعاً_ من حيث النشاط الاقتصادي للمودع.	81
خامساً_ الودائع غير النقدية.	82
المبحث الرابع: القروض في المصارف التجارية:	83
المطلب الأول: مفهوم سياسة الإقراض.	84
المطلب الثاني: أنواع القروض:	87
أولاً_ القروض حسب النشاط الاقتصادي.	88
ثانياً_ القروض حسب آجالها.	90
ثالثاً_ القروض حسب الضمان.	91
رابعاً_ القروض حسب الشخص المقترض.	93
خامساً_ القروض المباشرة وغير المباشرة.	93
الفصل الثالث: سعر الفائدة والكفاءة المصرفية:	96
المبحث الأول: الكفاءة المصرفية:	97
المطلب الأول: مفهوم الكفاءة المصرفية.	97
المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء.	99
المبحث الثاني: أثر تقلبات سعر الفائدة على المصارف:	102
المطلب الأول: آثار مخاطر سعر الفائدة:	102
أولاً_ منظور الأرباح.	103
ثانياً_ منظور القيمة الاقتصادية.	105
ثالثاً_ منظور الخسائر الضمنية.	106
المطلب الثاني: قياس مخاطر سعر الفائدة:	106
أولاً_ نموذج إعادة التسعير:	107
1_ طريقة تحليل الفجوة.	108

2_ طريقة تحليل الأمد.	109
ثانياً_ أسلوب المحاكاة:	110
1_ القيمة الخاضعة للمخاطر.	111
2_ ظروف ضغط السوق _ اختبارات التحمل.	111
المبحث الثالث: العلاقة بين سعر الفائدة الدائنة وحجم الودائع في المصارف السورية:	113
المطلب الأول: العلاقة بين سعر الفائدة والودائع تحت الطلب.	114
المطلب الثاني: العلاقة بين سعر الفائدة وودائع التوفير.	117
المطلب الثالث: العلاقة بين سعر الفائدة والودائع الآجلة.	120
المطلب الرابع: أثر تغيير سعر الفائدة على البنية الهيكلية للودائع الآجلة والتوفير.	124
المبحث الرابع: العلاقة بين سعر الفائدة المدينة والتسهيلات الائتمانية في المصارف السورية:	126
المطلب الأول: العلاقة بين سعر الفائدة والائتمان:	127
أولاً_ الطلب على الائتمان.	127
ثانياً_ إدارة الائتمان وتحديد سعر الفائدة.	128
المطلب الثاني: تطور حجم التسهيلات الممنوحة من المصارف التجارية	133
المطلب الثالث: أثر التغير في سعر الفائدة على حجم التسهيلات الممنوحة حسب أنواعها.	136
الفصل الرابع: الحالة العملية:	139
المبحث الأول:	140
المطلب الأول: التحليل الهيكلي المقارن للقوائم المالية الختامية للمصارف.	140
أولاً: قائمة المركز المالي المقارنة للمصارف.	140
ثانياً_ قائمة الدخل المقارنة للمصارف.	143
المطلب الثاني: تحليل الربحية:	145
أولاً_ العائد على الموجودات.	145

ثانياً_ العائد على حقوق الملكية.	147
ثالثاً_ هامش الربح.	148
رابعاً_ هامش الفائدة الصافية.	149
خامساً– الفارق.	150
المبحث الثاني: تحليل طريقة الفجوة المطبقة في المصارف لقياس مخاطر سعر الفائدة	151
المطلب الأول: حساب الفجوة وأثر سعر الفائدة في دخل الفائدة الصافي	151
أولاً_ حساب الفجوة التراكمية ومقدار التغيير في الإيراد.	152
ثانياً_ أثر سعر الفائدة على هامش دخل الفائدة الصافي.	159
المطلب الثاني: إعادة حساب أثر سعر الفائدة على هامش دخل الفائدة الصافي بافتراض ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة 2%:	163
أولاً_ إعادة الحساب بافتراض ارتفاع سعر الفائدة 2%.	164
ثانياً_ إعادة الحساب بافتراض انخفاض سعر الفائدة 2%.	167
المطلب الثالث: اختبار الفرضية الأولى.	170
المبحث الثالث: التحليل الإحصائي ومناقشة الفرضيات الأخرى للدراسة	176
المطلب الأول: قاعدة بيانات الدراسة	176
أولاً_ التسهيلات الائتمانية الممنوحة والودائع في المصارف عينة الدراسة:	176
ثانياً_المتغيرات الإجرائيّة للبحث:	179
ثالثاً_ الإحصاءات الوصفيّة:	179
رابعاً_ دراسة تطور كل من التسهيلات والودائع في كل بنك عبر الزمن.	183
المطلب الثاني: دراسة الانحدار البسيط واختبار الفرضيات:	192
الفرضية الثانية.	192
الفرضية الثالثة.	196
الفرضية الرابعة.	199
الفرضية الخامسة.	202
الفرضية السادسة.	205

الفرضية السابعة.	207
المبحث الرابع: النموذج العام	211
اختبار الفرضية الثانية.	211
اختبار الفرضية الثالثة.	214
اختبار الفرضية الرابعة.	217
اختبار الفرضية الخامسة.	220
اختبار الفرضية السادسة.	223
اختبار الفرضية السابعة.	226
النتائج والتوصيات	229
أولاً: نتائج تحليل البيانات.	229
ثانياً: نتائج اختبار الفرضيات.	231
ثالثاً: نتائج اختبار الفرضيات (النموذج العام).	232
رابعاً: التوصيات.	233
قائمة المراجع.	235

قائمة الجداول		
رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	استنتاج منحنى IS	15
2	استنتاج منحنى LM	17
3	القرار رقم (119/م ن /ب4)	40
4	القرار رقم (160/م ن /ب4)	41
5	القرار رقم (172/م ن /ب4)	42
6	القرار رقم (174/م ن /ب4)	43
7	القرار رقم (393/م ن /ب4)	44
8	القرار رقم (795/م ن /ب4)	46
9	القرار رقم (818/م ن /ب4)	46
10	سعر الفائدة والودائع تحت الطلب	114
11	سعر الفائدة وودائع التوفير	117
12	سعر الفائدة والودائع الآجلة	120
13	سعر الفائدة والبنية الهيكلية للودائع الآجلة والتوفير	124
14	إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف السورية	134
15	أسعار الفائدة والتسهيلات الممنوحة من المصارف السورية	136
16	قائمة المركز المالي المقارنة للمصارف عينة الدراسة	140
17	قائمة الدخل المقارنة للمصارف عينة الدراسة	143
18	مقارنة نتائج الربحية	150
19	نموذج تحليل الحساسية لسعر الفائدة (إدارة الفجوة) في مصرف BSO في 2011/12/31	153
20	نموذج تحليل الحساسية لسعر الفائدة (إدارة الفجوة) في مصرف IBTF في 2012/12/31	155
21	نموذج تحليل الحساسية لسعر الفائدة (إدارة الفجوة) في مصرف AUDI في 2013/12/31	157
22	أثر سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي في مصرف BSO	160

23	أثر سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي في مصرف IBTF	161
24	أثر سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي في مصرف AUDI	162
25	أثر ارتفاع سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي في مصرف BSO	164
26	أثر ارتفاع سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي في مصرف IBTF	165
27	أثر ارتفاع سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي في مصرف AUDI	166
28	أثر انخفاض سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي في مصرف BSO	167
29	أثر انخفاض سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي في مصرف IBTF	168
30	أثر انخفاض سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي في مصرف AUDI	169
31	هامش الفائدة الصافي (+2%)	171
32	هامش الفائدة الصافي (-2%)	173
33	التسهيلات الممنوحة من المصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2005-2011	177
34	الودائع المستقطبة من المصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2005-2011	178
35	المتغيرات الإجرائية للبحث	179
36	الإحصاءات الوصفية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل مصرف BSO	180
37	الإحصاءات الوصفية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل مصرف IBTF	180
38	الإحصاءات الوصفية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل مصرف AUDI	181
39	الإحصاءات الوصفية للودائع المستقطبة من قبل مصرف BSO	181
40	الإحصاءات الوصفية للودائع المستقطبة من قبل مصرف IBTF	182
41	الإحصاءات الوصفية للودائع المستقطبة من قبل مصرف AUDI	182
42	مجالات التأثير	192
43	ملخص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على الحساب الجاري المدين وحجم الحسابات الجارية المدينة في مصرف BSO)	193
44	ملخص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على الحساب الجاري المدين وحجم الحسابات الجارية المدينة في مصرف IBTF)	194
45	ملخص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على الحساب الجاري المدين وحجم الحسابات الجارية المدينة في مصرف AUDI)	195
46	ملخص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على السندات المحسومة وحجم السندات المحسومة في مصرف BSO)	196

47	ملخص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على السندات المحسومة وحجم السندات المحسومة في مصرف IBTF)	197
48	ملخص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على السندات المحسومة وحجم السندات المحسومة في مصرف AUDI)	198
49	ملخص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على القروض وحجم القروض الممنوحة من قبل مصرف BSO)	199
50	ملخص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على القروض وحجم القروض الممنوحة من قبل مصرف IBTF)	200
51	ملخص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على القروض وحجم القروض الممنوحة من قبل مصرف AUDI)	201
52	ملخص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب وحجم الودائع تحت الطلب في مصرف BSO)	202
53	ملخص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب وحجم الودائع تحت الطلب في مصرف IBTF)	203
54	ملخص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب وحجم الودائع تحت الطلب في مصرف AUDI)	204
55	ملخص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على ودائع التوفير وحجم ودائع التوفير في مصرف BSO)	205
56	ملخص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على ودائع التوفير وحجم ودائع التوفير في مصرف IBTF)	206
57	ملخص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على ودائع التوفير وحجم ودائع التوفير في مصرف AUDI)	207
58	ملخص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على الودائع لأجل وحجم الودائع الآجلة في مصرف BSO)	208
59	ملخص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على الودائع لأجل وحجم الودائع الآجلة في مصرف IBTF)	209

60	ملخص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على الودائع لأجل وحجم الودائع الآجلة في مصرف AUDI)	210
61	معامل ارتباط person بين متغيرات الدراسة للفرضية الثانية	212
62	نتائج الانحدار الخطّي لبيانات متغيرات الفرضيّة الثانية	213
63	معامل ارتباط sperman بين متغيرات الدراسة للفرضية الثالثة	215
64	نتائج الانحدار الخطّي لبيانات متغيرات الفرضيّة الثالثة	215
65	معامل ارتباط person بين متغيرات الدراسة للفرضية الرابعة	218
66	نتائج الانحدار الخطّي لبيانات متغيرات الفرضيّة الرابعة	218
67	معامل ارتباط person بين متغيرات الدراسة للفرضية الخامسة	221
68	نتائج الانحدار الخطّي لبيانات متغيرات الفرضيّة الخامسة	221
69	معامل ارتباط sperman بين متغيرات الدراسة للفرضية السادسة	224
70	نتائج الانحدار الخطّي لبيانات متغيرات الفرضيّة السادسة	224
71	معامل ارتباط person بين متغيرات الدراسة للفرضية السابعة	227
72	نتائج الانحدار الخطّي لبيانات متغيرات الفرضيّة السابعة	227

قائمة الأشكال والرسوم التوضيحية		
رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة	8
2	نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض	9
3	منحنى تفضيل السيولة	13
4	تحديد سعر الفائدة في نظرية تفضيل السيولة	14
5	تمثيل الجدول رقم (1)	16
6	استنتاج منحنى IS	16
7	تمثيل الجدول رقم (2)	18
8	استنتاج منحنى LM	18
9	نموذج (IS_LM)	19
10	تأثير انتقال منحنى IS و LM بيانياً	19
11	السوق المفتوحة	32
12	تدفق النشاط الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح	50
13	سعر الفائدة والودائع تحت الطلب	116
14	توزع الودائع تحت الطلب في المصارف السورية	116
15	سعر الفائدة وودائع التوفير	119
16	توزع ودائع التوفير في المصارف السورية	119
17	سعر الفائدة والودائع الآجلة	122
18	توزع الودائع الآجلة في المصارف السورية	123
19	البنية الهيكلية للودائع الآجلة والتوفير	125
20	معدل الفائدة والعائد المتوقع للمصرف التجاري	130
21	أثر سعر الفائدة على اختيار المشروعات	131
22	توزع التسليفات الممنوحة من المصارف السورية	135
23	تأثير تغييرات سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي في مصرف BSO	175
24	تأثير تغييرات سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي في مصرف IBTF	175
25	تأثير تغييرات سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي في مصرف AUDI	175

الإطار العام للدراسة

The General framework for the study

✸ المقدمة Introduction:

تعتبر المصارف التجارية من أهم المؤسسات المالية النقدية الوسيطة وأقدمها وأكثرها تأثيراً في الوضع الاقتصادي، فهي تتولى مهمة تعبئة مدخرات الوحدات الاقتصادية وتحويلها من الأطراف التي لديها فائض إلى أطراف أخرى بحاجة لتلك الأموال، حيث يعد كل من تعبئة المدخرات وتقديم التسهيلات الائتمانية من أهم عمليات الجهاز المصرفي التي يقوم بها ضمن الوظائف الأساسية الموكلة إليه في سبيل توفير وتقديم الدعم المالي والاستشاري للأفراد والمؤسسات والحكومة، إضافةً إلى قيامه بممارسة عمليات الاستثمار والمساهمة في تكوين المشروعات والتوسط في تسويق الأوراق المالية وغيرها من العمليات المصرفية، ومن هنا فقد أصبح وجود المصارف في أي بلد ضرورة قصوى لا يمكن الاستغناء عنها نظراً لأهمية دور الخدمات والمنتجات المالية المقدمة من قبلها ولارتباطها المباشر أو غير المباشر مع جميع فروع النشاط الاقتصادي، وقد اعتبر سعر الفائدة بمثابة الجهاز العصبي لها فمن خلاله يتم استقطاب الودائع حيث يدفع للمودعين لقاء إيداعهم لأموالهم وعن طريقه يتم منح الائتمان حيث يحصل من المقترضين نظير إقراضهم هذه الأموال.

ونتيجةً لازدياد حدة المنافسة في القطاع المصرفي العائدة للتطورات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية كالنمو الكبير في استخدام أدوات الهندسة المالية وانتشار ظاهرة العولمة واتساع عمليات الاندماج بين المؤسسات المالية، دفع المصارف إلى توسيع حجم خدماتها التي تقدمها للجمهور محاولةً الحصول على أكبر حصة ممكنة في السوق عن طريق تقديم أفضل الخدمات واستعمال الأموال المتاحة لديها أفضل استعمال لبلوغ غايتها المتمثلة بتحقيق مستوى معين من الربحية الذي لا يتم الوصول إليه مالم تكن النتيجة السنوية المالية موجبة، ولغرض الوصول إلى هذا الهدف يتعرض المصرف لتأثير مجموعة من العوامل التي تحد من قدرته على تحقيق ذلك ومنها سعر الفائدة الذي يمارس تأثيراً كبيراً على كفاءة أداء وربحية المصرف التجاري حيث إن تذبذبه وعدم الدقة في التنبؤ باتجاهاته يعرض المصرف لمخاطر سعر الفائدة والتي تتمثل بانخفاض صافي الفوائد وما يتبعه ذلك

من تهديد لأرباح المصرف وقاعدته الرأسمالية، وكذلك يؤثر تغير وتذبذب سعر الفائدة في قدرة المصرف على جذب مختلف أنواع الودائع وكذلك على منح التسهيلات الائتمانية بمختلف أشكالها.
ونظراً لذلك فقد اهتمت لجنة بازل بموضوع إدارة مخاطر سعر الفائدة وأصدرت قواعد لإدارتها واعتبرت من الأولويات التي يجب الاهتمام بها وطالبت المصارف المركزية بتبني هذه القواعد، وبناءً على ذلك أصدر المصرف المركزي في سورية مجموعة من القرارات التي تتعلق بأسعار الفائدة والتي تؤثر على المصارف بشكل مزدوج من خلال تأثيرها على العوائد من جهة وتكلفة التمويل من جهة أخرى، هذا وتعتمد المصارف التجارية في سورية على قياس مخاطر سعر الفائدة باستخدام أسلوب فجوة إعادة التسعير (الفجوة التراكمية) حيث تقوم بإعادة هيكلة الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة حسب نوع الفجوة واتجاه التغير في سعر الفائدة وتقوم إدارة المصرف ذي الفجوة السالبة بتخفيض الخصوم الحساسة وزيادة الأصول الحساسة عند توقع ارتفاع سعر الفائدة، بينما تقوم إدارة المصرف ذي الفجوة الموجبة بتخفيض الأصول الحساسة وزيادة الخصوم الحساسة لسعر الفائدة عند توقع انخفاض سعر الفائدة.
سنتعرف في هذه الدراسة إلى مفهوم سعر الفائدة وأهميته في المصارف التجارية، مع بيان تأثيره على كفاءة أداء وربحية المصارف التجارية من خلال دراسة أهم النقاط التي تشير إلى ذلك.

✸ مشكلة البحث Research Problem Definition:

تشكل الودائع المصرفية الحجم الأكبر من مجموع الخصوم الكلية في المصرف التجاري وترتب عليه النسبة الأكبر من المصاريف والتي تتمثل بأعباء الفوائد المدفوعة للمودعين، وكذلك تحتل التسهيلات الائتمانية الحجم الأكثر أهمية من مجموع الأصول الكلية في المصرف وتعود عليه بنسبة كبيرة من الإيرادات والتي تتمثل بالفوائد التي يحصل عليها من الزبائن المقترضين نظير منحهم الائتمان، وانطلاقاً من أهمية الدور الكبير الذي يلعبه سعر الفائدة في المصارف التجارية حيث يشكل دخل الفائدة الصافي النسبة الأكبر من أرباح المصارف التجارية، فهو يعرض المصرف لمخاطر تغيره الأمر الذي يستوجب استخدام أساليب لقياس هذه المخاطر، وكذلك يعرض المصارف لانخفاض

كفاءتها في استقطاب الودائع وتوظيف أموالها أفضل توظيف وبأفضل مردود من خلال منح التسهيلات الائتمانية.

وفي ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

1_ هل يؤثر تغير سعر الفائدة على ربحية المصرف التجاري؟

2_ هل يؤثر تغير سعر الفائدة على حجم الودائع المستقطبة من قبل المصارف التجارية؟

3_ هل يؤثر تغير سعر الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية؟

✸ أهمية البحث The Importance of Research:

إن لسعر الفائدة تأثير كبير على المصارف التجارية حيث إن تقلبه وتغييره يعرض المصرف لمخاطر سعر الفائدة التي تهدد ربحيته وتضعف قدرته على جذب الودائع ومنح التسهيلات بكفاءة عالية، ونظراً لأن المصارف الخاصة في سورية تتعرض لهذه المخاطر فلابد من تحديد أساليب القياس المتبعة فيها وتأثير تغيرات سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي وعلى حجم الودائع والتسهيلات الائتمانية، ويمكن تحديد أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1_ تتعرض المصارف التجارية لتأثير سعر الفائدة (المدين والدائن) على أوجه نشاطه المختلفة والذي يتغير ويتقلب مما يعرضه لمخاطر يتوجب تحديدها وقياسها وإدارتها، ومن طرق القياس المعتمدة نموذج إعادة التسعير (الفجوة التراكمية).

2_ دراسة أثر تغيرات (ارتفاع، انخفاض) سعر الفائدة على مؤشرات الربحية في المصرف التجاري مثل دخل الفائدة الصافي وهامش الفائدة الصافي (قائمة الدخل) بما يمكن من إدارتها والرقابة عليها.

3_ دراسة أثر تغييرات سعر الفائدة الدائن على حجم الودائع بمختلف أنوعها.

4_ دراسة أثر تغييرات سعر الفائدة المدين على حجم التسهيلات الائتمانية بمختلف أنواعها.

✸ أهداف البحث Research Purposes:

تتجلى أهداف البحث فيما يلي:

1_ التعرف على مفهوم سعر الفائدة ونظرياتها ومحدداتها ومخاطرها.

2_ التعرف على تطور سعر الفائدة وأهم قرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة به في سورية.

3_التعرف على مفهوم المصارف التجارية ونظرياتها وأهدافها والنشاط الرئيسي لها (الودائع والائتمان).

4_ استعراض تطور كل من الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف السورية مع تطور وتغيير سعر الفائدة خلال سنوات الدراسة.

5_ بما أن المصارف الخاصة في سورية تتعرض لتأثير تغيرات وتقلبات سعر الفائدة، ففي الحالة العملية سوف يتم تحليل أساليب القياس المتبعة في هذه المصارف للتعرف على أثر مخاطر (تغيرات) سعر الفائدة على مؤشرات ربحية هذه المصارف وعلى هامش الفائدة الصافي، وكذلك سيتم دراسة العلاقة الإحصائية التي تربط بين كل من سعر الفائدة المدين وحجم التسهيلات الممنوحة وبين سعر الفائدة الدائن وحجم الودائع المستقطبة لتبيان أثر تغييره على هذه المتغيرات.

✸ فرضيات البحث Hypothesis:

الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير لتغير سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي.

الفرضية الثانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الحساب الجاري مدين وبين متغير حجم الحسابات الجارية المدينة الممنوحة من قبل المصارف التجارية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على السندات المحسومة وبين متغير حجم السندات المحسومة لدى المصارف التجارية.

الفرضية الرابعة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على القروض وبين متغير حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية.

الفرضية الخامسة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب وبين متغير حجم الودائع تحت الطلب في المصارف التجارية.

الفرضية السادسة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على ودائع التوفير وبين متغير حجم ودائع التوفير في المصارف التجارية.

الفرضية السابعة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الودائع لأجل وبين متغير حجم الودائع الآجلة في المصارف التجارية.

منهج البحث Research Methodology:

تحقيقاً لأهداف البحث قام الباحث بإتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك من خلال:

1_ الرجوع إلى الكتب والدوريات والأبحاث والدراسات السابقة والرسائل الجامعية من أجل جمع كافة المعلومات عن سعر الفائدة والمصارف التجارية من حيث المفهوم والنظريات وكافة النقاط ذات العلاقة بالبحث، بالإضافة إلى التشريعات والنظم والتعليمات ذات العلاقة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف وذلك بهدف وضع الإطار النظري للبحث.

2_ الإطلاع على النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي والمجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء خلال سنوات الدراسة.

3_ الاستناد على القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل) للمصارف التجارية عينة الدراسة وتحليلها وجمع البيانات منها التي نحتاجها في الدراسة التحليلية وتحليل طريقة فجوة إعادة التسعير المتبعة في هذه المصارف لقياس مخاطر سعر الفائدة فيها.

4_ استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية بالشكل الذي يخدم أهداف البحث.

✸ **محددات البحث determinants of Search:**

1_ حداثة المصارف الخاصة في سورية، ولذلك لم يتم إدخال كافة المصارف الخاصة السورية في الدراسة وتم الاعتماد على عينة منها مكونة من المصارف الثلاثة الأقدم في السوق السورية وهي مصرف سورية والمهجر، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل، ومصرف عودة.

2_ صعوبة الحصول على البيانات وعدم تحديد الأصول والخصوم ذات معدل الفائدة الثابت في التقارير الصادرة عن هذه المصارف وعدم نشرها لأسعار الفائدة على الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة والتي تم افتراضها في الحالة العملية.

3_ عدم وجود مؤشر مرجعي لأسعار الفائدة في سورية.

أدوات البحث Search Tools:

1_ اعتمد الباحث في الجانب النظري على الكتب والدراسات والأبحاث والرسائل الجامعية ذات العلاقة بموضوع الدراسة والقوانين والقرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف ذات الصلة.

2_ اعتمد الباحث في الجانب العملي على القوائم المالية المنشورة والواردة في التقارير المالية السنوية للمصارف عينة الدراسة (مصرف سورية والمهجر، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف عودة)، خلال فترة الدراسة من عام 2006 –2011، وذلك من أجل القيام بإجراء التحليل الهيكلي للقوائم المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل)، وتحليل الربحية، وتحليل الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة وحساب قيمة الفجوة التراكمية، وأثر التغيرات في أسعار الفائدة على هامش الفائدة الصافي حيث تم إجراء دراسة أثر ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة بمقدار (2%) على هامش الفائدة الصافي وذلك لاختبار الفرضيتين الأولى والثانية.

3_ كذلك تتضمن الحالة العملية اختبار الفرضيات الأخرى إحصائياً بالاعتماد على كل من برنامج **(SPSS 20)** وبرنامج **(EVIEWS 6)** وما يقدماه من اختبارات إحصائية، معتمداً على كل من

النشرات الإحصائية الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي والمتضمنة المتوسطات المرجحة لمعدلات الفائدة المدينة والدائنة في سورية، وعلى التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة والمتضمنة حجم الودائع (تحت الطلب، توفير، آجلة) في كل منها وحجم التسهيلات الائتمانية (جاري مدين، محفظة سندات محسومة، قروض) الممنوحة من قبلها.

✸ **الدراسات السابقة Literature Review:**

حاولت هذه الدراسة تناول أثر سعر الفائدة على كفاءة المصرف التجاري من حيث تأثيرها على هامش الفائدة الصافي الذي يشكل النسبة الأكبر من ربحية المصرف التجاري وكذلك من حيث تأثر قدرة المصرف على جذب الودائع وقدرته على استمرار توظيف أمواله بمنح التسهيلات الائتمانية المختلفة عند تغير وتقلب سعر الفائدة وأثر هذه التقلبات على ذلك، في حين تناولت بعض الدراسات الأخرى كيفية إدارة مخاطر سعر الفائدة باستخدام المشتقات أو العقود الآجلة والمستقبلية، وبعضها تناول كيفية قياسها، وأهم هذه الدراسات ما يلي:

أولاً_ الدراسات باللغة الانكليزية English studies:

1_ دراسة (Sy Amadou)، 2005، بعنوان:

(Managing The Interest Rate Risk Of Indian Banks)

(إدارة مخاطر سعر الفائدة في المصارف الهندية)

هدفت الدراسة إلى دراسة مخاطر سعر الفائدة في المصارف الهندية حيث إن احتفاظ المصارف الهندية الكبير بالأوراق المالية الحكومية قد دعا إلى توجيه الاهتمام إلى مخاطر هذه المصارف مثل مخاطر أسعار الفائدة، لذلك تقوم هذه الدراسة بقياس هذه المخاطر باستخدام الأمد والقيمة المعرضة للخطر وتقوم على تقييم الإدارة الحالية للبنوك، وخلصت هذه الدراسة إلى اعتبار كل من القطاع العام والمصارف الخاصة القديمة ذو حساسية لأسعار الفائدة، بينما قام كل من المصارف الخاصة

الحديثة والمصارف الأجنبية ببناء خط دفاع ملائم مقابل هذا النوع من المخاطر، وقدمت هذه الدراسة عدداً من التوصيات إلى السياسات الحكومية ولتطبيقات المصارف بإدارة مخاطر أسعار الفائدة.

2_ دراسة (Ahmed et al)، 1997، بعنوان:

(Evidence on Interest Rate Risk Management and Derivatives Usage by Commercial Bank)

قامت الدراسة بالحصول على شواهد عن فعاليات إدارة مخاطر سعر الفائدة واستخدام المشتقات في المصارف التجارية، ووجدت بأن: 1_ تركز المصارف وبشكل أساسي على إدارة حساسية سعر الفائدة للدخل الصافي أكثر من حساسيتها لعوائد الأسهم، 2_ترتبط مخاطر سعر الفائدة التي تتعرض لها المصارف بشكل مباشر بالسيولة وبشكل عكسي مع نوعية الإدارة وحجم المصرف، 3_ بالنسبة للعديد من المستخدمين يقلل استخدام المشتقات من الانكشاف أمام مخاطر سعر الفائدة وهذا يعتبر غير منسجماً مع ما يقال بأن المشتقات تهدد قابلية بقاء ونمو النظام المصرفي.

3_ دراسة (Bexley and joe)، 1999، بعنوان:

(Risk Management in pricing a financial product)

(إدارة المخاطر في تسعير المنتجات المالية)

هدفت الدراسة للتعرف على أسعار الفوائد على القروض والتسهيلات التي تمنحها المصارف البريطانية ومقدار المخاطرة القائمة على هذا النوع من الائتمان، ومدى تأثيرها على أسعار الفوائد، وبحثت الدراسة في أسعار الفوائد على القروض والتسهيلات الممنوحة من البنوك لمختلف القطاعات ومقدار المخاطرة على كل منها حيث تم إعداد استبانه لهذه الغاية.

وصنفت المخاطر إلى أربعة أنواع هي: مخاطر السيولة، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر رأس المال و مخاطر الائتمان، وبينت الدراسة أن البنوك سابقاً كانت تضع أسعار الإقراض حسب الأسعار المنافسة في السوق إلا أن هذه الطريقة أثبتت عدم فعاليتها، إذ أن على البنوك أن تدرس الأهداف التي من أجلها تم وضع الأسعار وهي: العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين، وهامش الفائدة.

كما بينت الدراسة أن هذه العوامل مجتمعة يتم على أساسها تحديد أسعار الائتمان لدى البنوك، إذ أن أسعار الائتمان السابقة كانت تعتمد على طرق تقليدية حسب الأسعار التي تضعها البنوك المركزية، بالإضافة إلى هامش بسيط للمصارف، وأشارت الدراسة إلى أن الوقت قد حان لوضع أسعار الائتمان بناء على مقدار المخاطرة التي تتحملها البنوك عند وضعها لهذه الأسعار.

ثانياً_ الدراسات باللغة العربية Arab Studies:

1_ دراسة (عقل، سعيد جمعة)، 2005، بعنوان (إستراتيجية إدارة مخاطر سعر الفائدة في المصارف التجارية الأردنية باستخدام المشتقات في إدارة الموجودات والمطلوبات).

هدفت إلى معرفة كيفية إدارة مخاطر أسعار الفائدة في المصارف التجارية الأردنية والوقوف على مدى تطبيق إستراتيجية استخدام أدوات المشتقات المالية في إدارة مخاطر سعر الفائدة وتحديد المعوقات التي تحول دون استخدامها في المصارف التجارية الأردنية، ومن أهم نتائج الدراسة تواجد علاقة قوية بين هيكل الأصول والخصوم الحساسة للفائدة ومخاطر أسعار الفائدة، واعتماد حجم مخاطر أسعار الفائدة على مقدار الفجوة بين الأصول والخصوم الحساسة للفائدة ونوعها وكذلك على مقدار تغيير أسعار الفائدة واتجاهه، وأثبتت هذه الدراسة فعالية استخدام الإستراتيجية الحديثة المعتمدة على مشتقات الفائدة حيث انخفضت المخاطر وازدادت الأرباح.

2_ دراسة (أبو عيسى، وجدان صبري)، 2007، بعنوان " مدى التزام المصارف الخاصة في سورية في تطبيق معايير بازل الدولية لمخاطر سعر الفائدة –حالة تطبيقية مقارنة على المصارف السورية.

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تطبيق إجراءات ومبادئ لجنة بازل في المصارف السورية الخاصة لضمان الأداء السليم لهذه المصارف، وذلك من خلال قياس مخاطر سعر الفائدة وقياس كفاية رأس المال اللازم لتغطيتها وقياس أثرها على قيمة حقوق الملكية، ودراسة التحسينات الجارية على قدرات المصارف في تقييم هذه المخاطر، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ تستخدم المصارف طريقة فجوة الاستحقاق (Gap) كطريقة أساسية في قياس مخاطر سعر الفائدة، والتي تساعد على بيان أثر مخاطر سعر الفائدة على دخل

الفائـــدة الصـــافي (NII) وهـــامش صـــافي الفوائـــد (NIM) كمقيـــاس للربحيـــة (قائمـــة الـدخل)، وذلـك وفـاءً لمتطلبـات المصـرف المركـزي (قـرار مجلـس النقـد والتسـليف رقـم 107).

- ✓ تبـين طريقـة فجـوة الاسـتحقاق أثـر تغيـرات أسـعار الفائـدة علـى الأربـاح علـى المـدى القصـير، حيـث تبـين عمليـاً بـأن تغيـرات أسـعار الفائـدة تـؤثر بشـكل إيجـابي علـى NII و NIM عنـدما يحقـق المصـرف فجـوة اسـتحقاق سـالبة، فـي حـين تـؤثر بشـكل سـلبي على مؤشرات الربحية عندما يحقق المصرف فجوة استحقاق سالبة.
- ✓ لا تبـين طريقـة فجـوة الاسـتحقاق التـي تسـتخدمها المصـارف فـي قيـاس مخـاطر سـعر الفائـدة الناتجـة عـن ترتيبـات إعـادة التسـعير الـداخلي فـي المصـرف أثـر المخـاطر علـى القـيم الماليـة للموجـودات والمطلوبـات وبالتـالي لا تبـين أثـر المخـاطر علـى رأس المـال (قيمـة حقـوق الملكيـة) وبالتـالي فهـي غيـر كافيـة لاتخـاذ قـرارات مصـرفية ملائمـة علـى المدى الطويل.

3_ دراسة (بلان، ريم خضر)، 2012، بعنوان (إدارة مخاطر سعر الفائدة في المؤسسات المالية باستخدام العقود الآجلة والعقود آجلة التسعير).

هدفت الدراسة إلى دراسة أنواع المؤسسات المالية والمخاطر التي تواجهها ومنها مخاطر سعر الفائدة واستعراض الأساسيات المتبعة في إدارة مخاطر سعر الفائدة وأساليب قياسها وإدارتها، ودراسة العقود الآجلة والمستقبلية من حيث بنية وتركيب أسواقها وكيفية استخدامها بإدارة المخاطر، واعتمدت الباحثة على دراسة معدلات الفائدة على أساس اللايبور ودراسة التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة (6 مصارف خاصة سورية)، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ تفاوتت قيمة الأصول الحساسة وقيمة الخصوم الحساسة لتغير أسعار الفائدة في المصارف عينة الدراسة خلال فترة الدراسة مما يشير لاختلاف السياسة الإقراضية والاستثمارية واختلاف سياسات قبول الودائع لدى هذه المصارف.
- ✓ تباين حجم ونوع الفجوة التراكمية في المصارف عينة الدراسة من فترة لأخرى خلال مدة الدراسة وذلك لتباين هيكل الأصول والخصوم الحساسة لتغير أسعار الفائدة. ويؤثر حجم الفجوة التراكمية في درجة مخاطر سعر الفائدة التي تتعرض لها هذه المصارف فيزداد

تعرضها لمخاطر تقلب أسعار الفائدة بزيادة حجم الفجوة والعكس صحيح، كما يدل نوع الفجوة على اتجاه مخاطر أسعار الفائدة ففي حالة الفجوة التراكمية الموجبة تتعرض المصارف لمخاطر انخفاض سعر الفائدة بينما في الفجوة التراكمية السالبة تتعرض لمخاطر الارتفاع.

- ✓ تقلب أسعار الفائدة انخفاضاً وارتفاعاً خلال فترة الدراسة وميل أسعار الفوائد للانخفاض في السوق السورية أسوة بالسوق العالمية وان لم تكن بالمقدار نفسه.
- ✓ تأثر صافي الفوائد الفعلية في المصارف عينة الدراسة بقيمة ونوع الفجوة من جهة، وباتجاه وحجم تغير أسعار الفائدة من جهة أخرى طيلة مدة الدراسة، ونتجت الخسائر في صافي الفوائد في فترات امتلاك المصارف فجوات سالبة وعند ارتفاع أسعار الفائدة خلال هذه الفترات، وكذلك في فترات امتلاك فجوات موجبة وعند انخفاض أسعار الفائدة خلال هذه الفترات، وتحققت الأرباح في صافي الفوائد في فترات امتلاك المصارف فجوات موجبة وعند ارتفاع أسعار الفائدة وفي فترات امتلاك فجوات سالبة وعند انخفاض أسعار الفائدة.

4_ دراسة (محمود عباد، جمعة)، بعنوان (فائض السيولة في المصارف التجارية الأردنية وأثره على أسعار فائدة الإيداع والإقراض).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير فائض السيولة على فائدة الإيداع والإقراض في المصارف التجارية الأردنية والتي توليها الحكومة الأردنية ممثلة بالمصرف المركزي الأردني اهتماماً كبيراً بهذه المشكلة من خلال إتباعها للسياسات النقدية، وقد أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة بين السيولة والربحية في المصارف التجارية تقوم على أساس أن تحقيق المزيد من أحدهما لا بد وأن يكون على حساب الآخر وأن هناك أثر سلبي لفائض السيولة في المصارف التجارية الأردنية على تكلفة الإيداع وعلى فوائد القروض.

5_ دراسة (الطراونة، سعيد)، بعنوان (سياسة تسعير الفوائد المقبوضة من القروض في البنوك التجارية العاملة في الأردن "دراسة قياسية").

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم سياسة تسعير معدلات الفوائد المقبوضة في المصارف التجارية العاملة في الأردن حيث درست تأثير عاملين على هذه السياسة، وهما إيرادات البنوك واثر القوانين التي تفرضها الحكومة والبنك المركزي مثل معدلات الضريبة ونسبة الاحتياطي القانوني على الودائع، مستخدماً في ذلك طريقة المربعات الصغرى بالمتغيرات الوهمية للبيانات المالية لستة عشر بنكاً تجارياً في الفترة من **1996** إلى **2000**، وخلصت الدراسة إلى أن:

- ✓ المصارف تقوم بتحميل عملائها تكاليف الفوائد المدفوعة والمصاريف الإدارية من خلال رفع معدلات الفوائد المقبوضة وأن للبنوك المقدرة على تخفيض الفوائد من خلال ضبط النفقات الإدارية وبالتالي تخفيض العبء الذي يتحمله العملاء.
- ✓ ضألة تأثير الإيرادات الأخرى في تخفيض معدلات الفائدة نتيجة محدودية نشاط البنوك في الاتجار بالأسهم والسندات وتقديم خدمات مصرفية غير منح التسهيلات الائتمانية.

وأوصت الدراسة بما يلي:

- ✓ ضرورة قيام الحكومة بتخفيض معدلات الضرائب الأمر الذي سيؤدي لتخفيض معدلات الفائدة.
- ✓ إعفاء الأرباح الرأسمالية للمصارف من ضريبة الدخل مما يحفز المصارف على زيادة استثماراتها في الأسهم والسندات وبالتالي سيدفع المصارف لتخفيض معدلات الفائدة لديها.
- ✓ إن على الحكومة ألا تهمل تأثير نسب الاحتياطي على معدلات الفائدة.
- ✓ إن إدارات المصارف يمكن أن تساهم في تخفيض معدلات الفائدة من خلال ضبط النفقات الإدارية.
- ✓ من الضروري دراسة مسألة الاندماج بين المصارف من أجل إحداث مؤسسات مصرفية كبيرة تستغل اقتصاديات الحجم مما يخفض التكلفة وبالتالي تخفيض معدلات الفوائد.

6_ دراسة (الخطيب، منال)، بعنوان (تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطرة بالتطبيق على أحد المصارف السورية).

أجريت هذه الدراسة بالتطبيق على أحد المصارف السورية للوصول لنموذج يمكن بواسطته قياس تكلفة مخاطر الائتمان إضافة لتكاليف الائتمان الأخرى، وقد استخدم في بناء هذا النموذج أهم النسب المالية ذات العلاقة بالائتمان المصرفي والمتمثلة في نسب سداد المديونيات ونسب الكفاءة المالية والإدارية والكفاءة الفنية ونسب توافر رأس المال ومعدلات العائد على رأس المال والأصول والعائد على الاستثمار ونسبة صافي الربح، واختير في هذه الدراسة عينة عشوائية من ميزانيات 91 عميلاً من عملاء المصرف الذين أتموا فترة الائتمان سواء بالسداد التام أو بالتعثر.

وتوصلت الدراسة لبناء النموذج التالي لقياس تكلفة مخاطر الائتمان:

ا ت خ = قيمة القرض(1+ف) [(1+خ)(1+ض)− 1] – ق.[1]

وأوصت الدراسة بالتالي:

- ✓ إطلاق حرية المصارف في تحديد أسعار خدماتها وذلك بإزالة الحدود العليا للأسعار وتخفيض نسب الاحتياطي ونسب السيولة المطلوبة وخفض سعر الإقراض والخصم.
- ✓ أن يكون لكل عملية ائتمانية سعر فائدة مختلف على اعتبار أن لكل عملية خصوصيتها ودرجة مخاطرة خاصة بها.
- ✓ تقليل الاعتماد على الضمانات التي تطلبها المصارف باعتبار أنها معرضة للخطر أيضا والاعتماد بدلاً من ذلك على دراسة جدوى المشروع.
- ✓ ضرورة تطوير النموذج المقترح في الدراسة ليتماشى مع تطورات العمل المصرفي.
- ✓ العمل على نشر الوعي المصرفي وإنشاء مركز مخاطر الائتمان لتحسين نوعية البيانات الموفرة للمصارف.

[1] حيث: ت خ = تكلفة المخاطرة، ف = معدل سعر الفائدة الخالي من المخاطر، خ= درجة المخاطر، ض= معدل التضخم، قيمة الرصيد التعويضي =ا ق

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

على الرغم من الأهمية العلمية والعملية للدراسات السابقة، إلا أنه توجد بعض النقاط التي تتميز بها هذه الدراسة، أهمها ما يلي:

- ✓ تقوم الدراسة بأخذ عينة من المصارف السورية الخاصة والتي تم اختيار أقدمها في السوق السورية والعمل على دراسة أسلوب قياس مخاطر تقلبات سعر الفائدة في هذه المصارف بإتباع أسلوب فجوة إعادة التسعير (الفجوة التراكمية) لتبيان أثر تقلب سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي.
- ✓ دراسة أسعار الفوائد الدائنة الممنوحة على الودائع وتحليل نتائج تغييرها وتأثيرها على ودائع المصارف عينة الدراسة عبر سلسلة زمنية.
- ✓ دراسة أسعار الفوائد المدينة المفروضة على التسهيلات وتحليل نتائج تغييرها وتأثيرها على التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف عينة الدراسة عبر سلسلة زمنية.

ويأمل الباحث أن تساهم هذه الدراسة في شرح جوانب الظاهرة المدروسة والوصول إلى نتائج ذات فائدة في تبيان الأثر الذي يحدثه متغير سعر الفائدة على ربحية المصارف التجارية وعلى كفاءة المصارف في استقطابها للودائع وفي توظيفها لأموالها.

مجتمع وعينة البحث Society and the research sample:

المجتمع: هو المصارف التجارية السورية.

عينة البحث: هي كل من مصرف سورية والمهجر والمصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف عودة وهي المصارف الخاصة الأقدم في السوق المصرفية السورية.

الفصل الأول

سعر الفائدة (Interest rate)

مقدمة (Introduction):

إن موضوع الفائدة كان منذ زمن وما يزال نقطة اختلاف وجدل فيما بين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم ومجالاً لدراسة وتحليل الأكاديميين، وموضوع يثير نقاش المفكرين والباحثين، فمن خلاله يمكن تنفيذ أدوات السياسة النقدية بغية الوصول إلى الأهداف الاقتصادية المحددة من قبل السياسة الاقتصادية للدولة، ولا يقتصر دور سعر الفائدة على تنشيط أو تثبيط القيام بعمليات الاستثمار أو الادخار أو الاستهلاك لدى الجمهور فدوره أكبر من ذلك بكثير، ونظراً لأهمية هذا الدور في النظام المالي والاقتصادي الرأسمالي، فقد نال الاهتمام الكبير من المفكرين والمنظرين وظهرت العديد من النظريات في هذا المجال.

سنتعرف في هذا الفصل على مفهوم سعر الفائدة ونظرياته ودراسة محدداته ومخاطره، بالإضافة إلى دراسة سعر الفائدة في سورية، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم ونظريات سعر الفائدة

المبحث الثاني: مخاطر ومحددات سعر الفائدة

المبحث الثالث: سعر الفائدة في سورية

المبحث الأول

مفهوم ونظريات سعر الفائدة (Concept and theories of interest rate)

تلعب السياسة النقدية دوراً محورياً في التأثير على النشاطات الاقتصادية الحقيقية والاسمية وعادة ما يكون هذا التأثير متفاوتاً ومعتمداً على طبيعة سلوك وإطار السياسة النقدية المتبعة من قبل المصرف المركزي،[1] حيث تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول من أجل مكافحة الإختلالات الاقتصادية المختلفة التي تصاحب التطور الاقتصادي، وكونها تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة، فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى،[2] ويعد سعر الفائدة أحد أهم أدواتها التي يتبعها المصرف المركزي.

المطلب الأول: مفهوم وتعريف سعر الفائدة:

أولاً: مفهوم سعر الفائدة (The concept of interest rate):

تعتبر النقود بحسب أنصار مدرسة النظرية الاسمية في المجال النقدي بطاقة أو تذكرة تأخذ قبولها بصورة رئيسية من القانون أو العرف، وهم يرون أن النقود في الدولة الحديثة قد انفصلت تماماً عن قيمة السلعة المصنوعة منها، لتصبح للدولة نقوداً قانونية لا قيمة ذاتية لها دون أن يكون قبولها مستنداً إلى توقع تحويلها في المستقبل إلى سلعة نقدية، ذلك أن التغيرات في النقود يمكن أن يكون سبباً لعدم الاستقرار الاقتصادي،[3] حيث تمثل النقود ديناً نظراً لأن عملية الإصدار النقدي تعتبر ديناً

---

[1] Poddar، Tushar، Randa، Sab، and Hsmik Khachatryan ،The Monetary Transmission Mechanism in Jordan، IMF Working Paper، ،2006 p6.

[2] حيث يقدم Begg (2002) تعريفاً مبسطاً للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية "ينصرف مضمونه إلى التدابير التي تضمن أن القرارات التي يتم اتخاذها من قبل صانعي القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها آثاراً غير مباشرة وغير مرجوة على السياسة الأخرى"، ويؤكد أن أفضل صور التنسيق على الإطلاق هي تلك التي تنطوي على اشتراك صانعي القرار بكل من السياستين في تحديد أهدافهم، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم النتائج المحققة من السياستين معاً. وللمزيد يمكن الاطلاع على:

_ Iain Begg، Running Economic and Monetary Union: The Challenges of Policy Co-ordination in Europe Government and Money، the Federal Trust for Education and Research، 2002، pp. 21-22.

[3] عبد المنعم السيد علي، اقتصادات النقود والمصارف، ط1، الاصدار2، الأكاديمية للنشر، الأردن، 1999، ص 36-40.

على جهة الإصدار المتمثلة عادةً في المصرف المركزي، وآلية خلق النقود تمثل ديناً على المصارف التجارية،[1] وعادةً يرتبط التداين بسعر الفائدة في أغلب التعاملات النقدية والمالية في الإقتصادات غير القائمة على الشريعة الإسلامية، وانطلاقاً من ذلك قامت المصارف التقليدية على الفائدة، ووصفت أنها تجارية انطلاقاً من اعتمادها على سعر الفائدة باعتباره عصب حياتها، يحدد سلوكها سواء في منحها التمويلات أو في استقطابها للودائع، وبما أنه ينظر للمصارف في الاقتصاد المعاصر المعاش على أنها القلب الممول للاقتصاد فأصبحت الفائدة هي عصب الحياة الاقتصادية.[2]

هذا ويعتبر سعر الفائدة من أهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة واتجاه الاقتصاد الكلي بحيث يستخدم كأداة لتحقيق التأثير في النشاط الاقتصادي ويعكس توجهات السياسة النقدية في العديد من الأهداف كمحاربة التضخم أو الانكماش،[3] إضافةً إلى أنه من المتغيرات المراقبة جداً وبشكل دائم في الاقتصاد، وإن تحركه من التقارير المعلن عنها بشكل يومي تقريباً بوسائل الإعلام الإخبارية نظراً لتأثيره المباشر على حياتنا اليومية، ونتائجه وآثاره الهامة على الاقتصاد،[4] هذا ويختلف سعر الفائدة عن أسعار السلع والخدمات بأنه ليس سعراً مطلقاً وإنما هو نسبة بين مقدارين هما التكلفة النقدية للاقتراض مقسومةً على المبلغ المقترض ويعبر عنه عادةً بنسبة مئوية لفترة سنة واحدة، وكذلك لا تعتبر الفائدة عنصر من عناصر التكلفة لأنها تتميز عن غيرها من العناصر بأنها أكيدة السداد ولا تتساوى مع عناصر التكاليف الأخرى في تحمل نتائج العمل من ربح أو خسارة، كما لا يمكن

---

[1] كلمة دين وردت في أطول آية في القرآن الكريم في قوله تعالى: (يأيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه)، (سورة البقرة، الآية 282). وللمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى: أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، ط1، ج1، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص320.

[2] بالنسبة للمصارف فبما أنها تقوم بالوساطة بين المقرضين والمقترضين فإن سعر الفائدة يعتبر تكلفة عندما يدفع على الودائع المصرفية، ويعتبر إيرادا عندما تحصل عليه المصارف من القروض التي تمنحها. أما إذا احتفظت الوحدات المدخرة بمدخراتها بشكل أرصدة نقدية فإن سعر الفائدة في هذه الحالة هو تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost أي مقدار التضحية التي تتحملها هذه الوحدات نتيجة احتفاظها بثرواتها بشكل أرصدة نقدية وتنازلها عن العائد الذي يمكن أن تحصل عليه من عملية الإقراض. وللمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط9، دار الحامد للنشر، عمان، 2004، ص298.

[3] المصرف المركزي، مجلس النقد والتسليف، قانون النقد الأساسي (القانون 23/لعام 2002)، المادة الأولى.

[4] كمال شرف، هاشم أبو عراج، النقود والمصارف، جامعة دمشق، 1994، ص160-161 .

اعتبارها ثمناً أو أجراً لرأس المال لأنها تدخل جنباً إلى جنب مع العمل في عنصر التنظيم الذي يقابل عائد الربح.[1]

هذا ويتميز سعر الفائدة بحساسية عالية تفرض التعامل معه بحذر،[2] حيث أن الدور الرئيسي للسياسة النقدية هو التأثير على الطلب الفعال من خلال آلية سعر الفائدة، وتبرز فعالية السياسة النقدية من خلال شكل كل من منحنى تفضيل السيولة ومنحنى الكفاية الحدية لرأس المال، فمرونة منحنى تفضيل السيولة بالنسبة لمعدل الفائدة حساسة للتغير في عرض النقود،[3] وتكون السياسة النقدية فعالة في حالة إذا كان التغير في معدل الفائدة أكبر من التغير في كمية النقد وغير فعالة في الحالة المعاكسة، أما بالنسبة لمنحنى الكفاية الحدية لرأس المال فتكون السياسة النقدية فعالة كلما كانت حساسية الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة أكبر وغير فعالة في الحالة العكسية.[4]

---

[1] للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على:

_ سامر مظهر قنطنجي، النموذج الرياضي للربا، 2007، متاحة على الرابط: www.kantakji.com، ص 24.

_ محمد أبو زهرة، بحوث في الربا، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، (د.ت)، ص6.

_ عبد الرّحيم بوادقجي، مبادئ في علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية، مطبعة الدّاودي، دمشق، سوريا، 1988، ص186.

_ عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1988، ص163.

_ صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1988، ص372-391.

[2] انظر في ذلك:

_ رضا سعد الله، مفهوم الزمن في الاقتصاد الإسلامي، ط2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2000، ص11.

_Sharpe ،William F، Alexander ،Gordan J ،Bailey ،Jeffrey V ،Inveatment .prentice Hall of India، New Delhi، 1999، P385.

[3] Kuttner، Kenneth N. Kuttner and Patricia C. Mosser، the Monetary Transmission Mechanism: Some Answers and Further Question. FRBNY Economic Policy Review،،2002، p15.

[4] للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على:

_ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1994، ، ص174.

_ عبد الرحيم يسري أحمد، الربا والفائدة، ط1، مطبعة النهار، القاهرة، 1997، ص105.

_Khan، Mohsen and Others، Macroeconomic Management Programs and Policies، IMF Institute of International Monetary Fund IMF working paper،2002 ، wp/02/231.

ثانياً: تعريف سعر الفائدة (The definition of the interest rate):

تعددت تعاريف سعر الفائدة تبعاً لمبررات استخدامه فقد عرف سعر الفائدة بأنه السعر الذي يتقاضاه المقرض نتيجة تخليه عن قيمة مالية حاضرة مقابل الحصول على قيمة مالية مستقبلية، وعادة ما تكون القيمة المالية المستقبلية أكبر من القيمة المالية الحاضرة بمقدار معين هو عبارة عن الفائدة،[1] ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية: $Fv = Pv \times (1 + r)n$.

فقد عرف **(سميث وريكاردو)** الفائدة بأنها التعويض الذي يدفعه المقترض عن الربح الذي كان يمكن أن يحققه باستثمار ماله،[2] أما **الفريد مارشال** يعتبر أن سعر الفائدة هو ذلك العائد الذي أصبح محل الاهتمام لأنه يمثل العائد الطبيعي الذي يجب أن يتقاضاه أصحاب رؤوس الأموال عن قيامهم بالاستثمارات، ويعرفه في كتابه " أصول علم الاقتصاد" بأنه الثمن الذي يدفع لاستخدام رأس المال في أية سوق ويميل إلى مستوى التوازن بحيث أن الطلب الكلي على رأس المال في هذه السوق عند سيادة هذا السعر يصبح معادلاً للكمية المعروضة.

ويرى الاقتصادي **كاسل** في كتابه " طبيعة وأهمية الفائدة " أن الاستثمار يكوَن الطلب على الانتظار والادخار يكوَن عرض الانتظار، بينما سعر الفائدة هو الثمن الذي يحقق التعادل بين الاثنين أي بين الاستثمار والادخار، وأما الاقتصادي **كارفر** في كتابه " توزيع الثروة " فيقول أن سعر الفائدة هو السعر الذي يحقق التوازن بين المشقة والحرية للانتظار وبين الإنتاجية الحدية لرأس المال، أما

---

[1] للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:

_ سلام نمرود، المؤشرات العملية الناجمة عن تحليل حسابات التوفير في مصرف الرافدين، رسالة دبلوم عالي في إدارة المصارف، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بعداد، 1978 .ص30.

_ عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص304.

_ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، نحو نموذج لمعدل العائد في الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز ،جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد 21، العدد 2، 2008، ص4.

_ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص298.

_ محروس حسن، إدارة المنشات المالية، الجزء الأول، مطبعة الأهرام، مصر، 1992 ص 90.

[2] بلعزوز بن علي، أثر سياسة تعديل سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية–حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص36.

توسينغ فيقول أن سعر الفائدة يتحدد عند المستوى الذي يجعل الإنتاجية الحدية لرأس المال تجلب المنفعة الحدية من الادخار.

وكذلك يعرف سعر الفائدة على أنه السعر النقدي لاستعمال الأموال القابلة للإقراض، أي أنه ثمن النقود، وكأي ثمن أخر، فإنه يتحدد بعرض النقود (الكمية النقدية)، وطلب النقود (تفضيل السيولة).[1]

في ضوء ذلك يمكننا تعريف سعر الفائدة من وجهة نظر المدخر بأنه مكافأة على تأجيل استهلاكه في الوقت الحالي للمستقبل، أمّا من وجهة نظر المقترض فيعد سعر الفائدة على أنه كلفة اقتراض الأموال، **ويرى الباحث** أن سعر الفائدة هو المبلغ الذي يلتزم المقترض بدفعه عاجلاً أم آجلاً أم مقسطاً خلال مدة استخدامه للأموال التي أقرضها له المقرض وذلك كتعويض له عن حرمانه من بقاء هذه الأموال لديه أو استثمارها في مجالات تدر له عائد أكبر.

ومن هذا يمكن القول إن كل الآراء آنفة الذكر اتفقت على أن سعر الفائدة يتحدد في النقطة التي يصبح عندها حجم الادخار مساوياً لحجم الاستثمار، أي عند نقطة تقاطع عرض رؤوس الأموال الجديدة مع الطلب على هذه الأموال.

---

[1] للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على:

_ محمد ظافر محبك، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1987، ص185.

_ توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، (أحمد عبد الخالق، مترجم)، دار المريخ، مصر، 2002، ص 353..

_عمر حسين، الموسوعة الاقتصادية، الطبعة الرابعة الموسعة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1992، ص341.

_ Paul A. Samuelson & William D. Nordhaus، Economics، 18th ed، Exclusive rights by McGraw- Hill Education (Asia)، for manufacture and export، 2005، p. 505.

_ George A. Christy & Peyton Foster Roden، Finance: Environment and Decisions، Canfield Press، San Francisco، (W.D)، p.48.

المطلب الثاني: نظريات سعر الفائدة (Interest rate theories):

نظراً لأهمية الدور الذي يلعبه سعر الفائدة، فقد نال اهتمام الكثير من المفكرين وظهرت العديد من النظريات في هذا المجال، كالنظرية الكلاسيكية، نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض، نظرية تفضيل السيولة لكينز، ومن ثم النظرية الحديثة لسعر الفائدة التي حاولت تلافي النقص الذي طرأ في تفسير النظريات السابقة الذكر، ومستفيدةً من تحليل المفكرين السابقين ومكملةً له.

أولاً: النظريات المفسرة لسعر الفائدة قبل النظرية الحديثة:

1_ النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة (The classical theory in the interest rate):[1]

إن سعر الفائدة وفقاً للنظرية الكلاسيكية هو عبارة عن العلاوة التي يجب أن تدفع للأفراد لاستمالتهم لتأجيل الاستهلاك الحاضر ومن ثم عرض المدخرات، وهو في نفس الوقت عبارة عن الثمن الذي يجب أن يدفع لاستخدام رأس المال في المعنى الحقيقي، وبالتالي فان سعر الفائدة يتحدد بتقاطع دالة الادخار مع دالة الاستثمار، وعليه فإن سعر الفائدة يتكفل تلقائياً بتحقيق التوازن بين العرض والطلب على رأس المال،[2] **وفي الشكل رقم (1)**، يشير منحنى الادخار **S** إلى العلاقة الطردية مع سعر

---

[1] تعرف هذه النظرية أيضاً بنظرية الادخار والاستثمار لسعر الفائدة ومن روادها ريكاردو، وقد تم تطوير هذه النظرية وتنقيحها بواسطة اقتصاديين مثل:**taussig**،**(Walras Pigou)**. للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع:

_سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ط1، 1982، ص528.

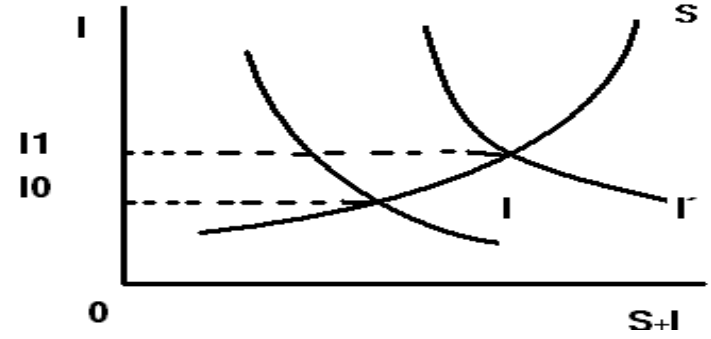
_ د. سامي خليل، النظرية الاقتصادية، جامعة الكويت، الكويت، 1982، ص137.

[2] انتقدت النظرية الكلاسيكية من حيث افتراضها ثبات حجم الدخل القومي، وتركيزها على الادخار والاستثمار وإهمال العوامل الأخرى المؤثرة في سعر الفائدة، إضافة إلى نظرتها إلى النقود على أنها مجرد وسيط في التبادل، وأبرز الانتقادات تظهر عند الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في الادخار والاستثمار، يصبح من غير المنطقي القول أن سعر الفائدة كفيل بتحقيق التوازن بينهما، حيث يمكن أن انخفاض سعر الفائدة لن يؤدي إلى تساوي الادخار والاستثمار عندما يكون الأول أكبر من الأخير، أي أن منحنى الادخار قد لا يتقاطع مع منحنى الاستثمار عند مستوى موجب للفائدة، كما هو مبين في الشكل التالي، وتتحقق هذه الحالة في فترات الكساد الاقتصادي عندما يطغى التشاؤم على توقعات المستثمرين والمدخرين، فينتقل منحنى الاستثمار إلى اليسار، وينتقل منحنى الادخار إلى اليمين، فلا يتقاطع المنحنيان مهما انخفض سعر الفائدة.

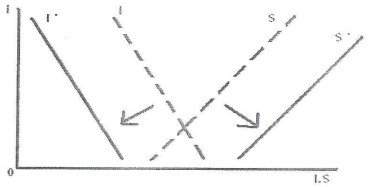
الفائدة **i**، أما منحنى الاستثمار **I** فيشير إلى العلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة، ويتحدد سعر الفائدة تبعاً للتغيرات الحاصلة في كل من الادخار والاستثمار، إذ تؤدي زيادة الاستثمار متمثلةً بانتقال منحنى الاستثمار إلى **I'** إلى ارتفاع سعر الفائدة إلى **i1** ، فيندفع الأفراد إلى زيادة مدخراتهم حتى يعود التوازن التلقائي من جديد بين الادخار والاستثمار، ومن ناحية أخرى، فإن زيادة الادخار على الاستثمار يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، وتستمر هذه الزيادة حتى يتساوى الادخار مع الاستثمار.[1]

الشكل (1)

النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة



المصدر: ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والمصارف، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2011، ص146



المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص307. وللمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على:

_ ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والمصارف، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص146.

_ سامي خليل، النظرية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص531.

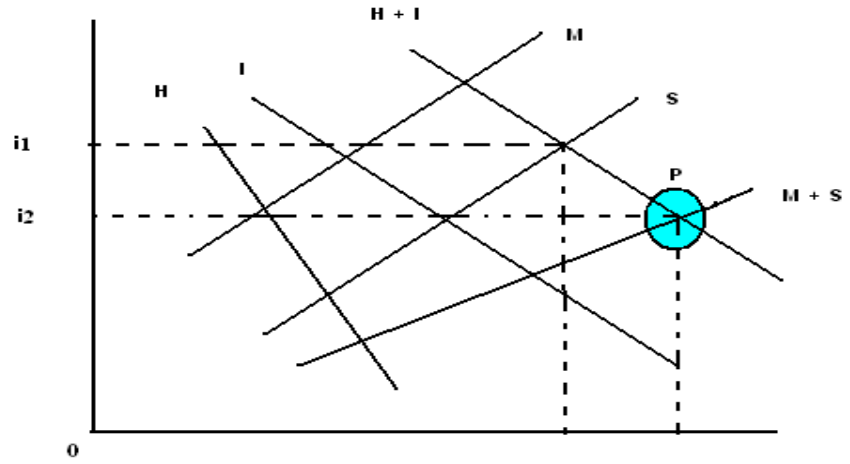
[1] ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والمصارف، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2011، ص145 – 146.

2_ نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض:

تجمع نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض النواحي النقدية وغير النقدية من أجل تحديد سعر الفائدة، فوفقاً لها، يتحدد سعر الفائدة بتقاطع طلب الأرصدة المعدة للاقتراض مع عرض الأرصدة المعدة للاقتراض، **والشكل رقم** (2) يوضح هذه النظرية كما يلي:

الشكل (2)

نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض



المصدر: سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ط1، 1982، ص536.

يمكن شرح الشكل السابق كما يلي:

أ_ جانب العرض (The supply side):[1]

المنحنى **S+M** يمثل مقدار العرض الكلي من الأرصدة المعدة للاقتراض والمتوفرة عند مستويات مختلفة من أسعار الفائدة، وقد تم الحصول على هذا المنحنى عن طريق جمع كل من منحنى **M** ومنحنى **S** جمعاً أفقياً، ومنحنى **S+M** يتجه إلى أعلى موضحاً أنه كلما كان سعر الفائدة مرتفعاً كلما زاد مقدار المعروض من الأرصدة المعدة للاقتراض والعكس بالعكس.

[1] منحنى M يمثل عرض نقود الائتمان المصرفية وهو يتجه إلى أعلى موضحاً أن الائتمان المصرفي إنما هو مرن لسعر الفائدة.
منحنى S يمثل الكميات المختلفة من المدخرات المتوفرة عند مستويات مختلفة من سعر الفائدة ويتجه هذا المنحنى للأعلى موضحاً أنه هناك علاقة طردية بين حجم المدخرات والفائدة.

ب_ جانب الطلب (The demand side):[1]

المنحنى **I+H** يمثل الطلب الكلي للأرصدة المعدة للاقتراض عند المستويات المختلفة لسعر الفائدة، وقد تم الحصول على هذا المنحنى عن طريق جمع كل من المنحنى **H** والمنحنى **I** جمعاً أفقياً، وينحدر المنحنى **I+H** إلى الأسفل موضحاً أنه كلما كان سعر الفائدة منخفضاً كلما زاد الطلب على الأرصدة المعدة للاقتراض والعكس بالعكس.

وعليه، فان سعر الفائدة يتحدد بتقاطع منحنى **(I+H)** ومنحنى **(S+M)** في النقطة **p** علماً أن ويكسيل يفرق بين سعر الفائدة الطبيعي وسعر فائدة السوق الذي يتحدد عند التعادل بين الطلب على الأرصدة المعدة للاقتراض مع عرض الأرصدة المعدة للاقتراض وذلك على أساس الوحدات النقدية.[2]

3_ نظرية تفضيل السيولة لكينز (Liquidity preference theory):[3]

إن الفائدة بنظر كينز ليست ثمناً للامتناع عن الاستهلاك وإنما هي ثمن التخلي عن السيولة، ومن أجل فهم أفضل للنظرية سنقوم بعرض محتواها كما يلي من خلال شرح مفهوم تفضيل السيولة ومن ثم تحديد سعر الفائدة وفقها.

أ_ تفضيل السيولة (طلب النقود) (Request money):

إن فكرة تفضيل السيولة تعني تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالثروة في شكل نقود سائلة بدلاً من أي شكل غير نقدي مثل الأذونات والكمبيالات والأرض والذهب ...الخ، لذا فإن جدول تفضيل السيولة هو

---

[1] منحنى I يمثل طلب الاستثمار وينحدر هذا المنحنى إلى الأسفل موضحاً أن هناك علاقة عكسية بين حجم الاستثمار والفائدة.
منحنى H يوضح الرغبة في اكتناز النقود وهو ينحدر إلى الأسفل موضحاً أنه كلما قل سعر الفائدة كلما قل الاكتناز والعكس بالعكس.

[2] ولمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على كل من:
_ سامي خليل، النظرية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص539.
_ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص318.

[3] إن نظرية كينز في تفضيل السيولة إنما هي جزء متكامل من نظريته العامة للطلب الكلي الفعال، فهي تشرح طبيعة الطلب على الأصول السائلة وعلاقتها بسعر الفائدة، وأسعار الأصول غير السائلة، وتوقعات معدلات الأرباح، والاستثمار والتوظيف، للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على: جورج نايهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية (الإسهامات الكلاسيكية)، (صقر أحمد صقر، مترجم)، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997، ص514-515.

عبارة عن الميل للاكتناز عند مستويات مختلفة من الدخل.[1] وقد فرق كينز بين 3 دوافع هي التي تؤدي إلى التفضيل النقدي وهي كالتالي:

❖ الطلب على النقود بدافع المعاملات:[2]

إن مقدار طلب النقود بدافع المعاملات إنما يتوقف على الدخل، ويمكن التعبير على العلاقة بالمعادلة التالية:[3] $\boxed{Lt = F(y)}$

حيث: **Lt** طلب النقود بدافع المعاملات، **Y** مستوى الدخل.

❖ الطلب على النقود بدافع الاحتياط:[4]

إن كمية النقود المطلوبة بدافع الاحتياط تتوقف بدرجة كبيرة على مستوى الدخل والعلاقة بينهما طردية، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية:[5] $\boxed{Lp = F(y)}$، حيث: **Lp** طلب النقود بدافع الاحتياط، **Y** مستوى الدخل.

ويتصف كل من طلب النقود بدافع المعاملات وطلب النقود بدافع الاحتياط بأنهما غير حساسين لتغيرات سعر الفائدة، كما أنهما يعتبران مستقران لدرجة كبيرة عبر فترة قصيرة من الزمن، لذا فإنه يمكن جمع التفضيل النقدي الناتج من كلا الدافعين السابقين ونطلق عليهما **L1** كالآتي:

$$\boxed{L1=Lt+Lp=F(y)}$$

أي أن كينز وضع كلا الدافعين في قسم واحد، وكلاهما إنما هو نتيجة للنشاط العام للنظام الاقتصادي ولمستوى الدخل القومي.

---

[1] يمكن تعريف الاكتناز على انه احتفاظ بالثروة في شكل نقدي، أي عدم إنفاق النقود على أصول غير سائلة.

[2] إن دافع المعاملات يرجع طلب النقود إلى الحاجة للنقود الحاضرة للمعاملات الجارية لكل من الأفراد ومنشآت الأعمال. وللمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على: علي علي الزبيدي، عبد الرحمان بن غازي، النقود والمصارف، مركز الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2004، ص185.

[3] سامي خليل، النظرية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص543.

[4] إن الطلب على النقود بدافع الاحتياط إنما يمثل الرغبة في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية الحاضرة وذلك لمواجهة أحداث المستقبل غير المعروفة: المرض، التعطل... الخ، وان مقدار النقود اللازمة لإشباع هذا الدافع مختلفة باختلاف الأفراد واختلاف منشآت الأعمال فيما يتعلق بدرجة تحفظهم، مستوى الدخل، حالة الضمان الاجتماعي، طبيعة النشاط التجاري، مدى توافر السوق الآجل.

[5] سامي خليل، النظرية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص544.

❖ الطلب على النقود بدافع المضاربة:

إن دافع المضاربة يرجع إلى الرغبة في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية بغرض الاستفادة من تحركات السوق، وذلك عن طريق أرباح المضاربة من شراء وبيع السندات، وعن طريق التغيرات في سعر الفائدة في المستقبل حيث إن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة في سوق السندات وسعر السند في السوق،[1] وبالتالي فإن الطلب على النقود لأغراض المضاربة في النظرية الكينزية يتضمن الاختيار بين النقود والسندات فقط كأشكال بديلة للاحتفاظ بالثروة وبهذه الطريقة ربط كينز بين الطلب على النقود لأجل المضاربة وسعر الفائدة، فعندما يرتفع سعر الفائدة تنخفض أسعار السندات فيزداد طلب الأفراد على السندات ويقل طلبهم على النقود لأجل المضاربة، والعكس صحيح عندما تنخفض أسعار الفائدة،[2] ولما كانت كمية النقود بغرض دوافع المضاربة إنما تتغير تغيراً ملحوظاً مع تغييرات سعر الفائدة، فإنه يمكننا أن نعرض هذا النوع من الطلب على النقود كدالة في سعر الفائدة كالآتي: $\boxed{LS = F(i)}$.

هذا وتتميز **L1** عن **L2** بأنها تتحدد بواسطة مستوى الدخل، كما أنها غير مرنة بالنسبة لسعر الفائدة، أما **L2** تتحدد بمستوى الدخل وهي مرنة بالنسبة لسعر الفائدة. والآن نرمز للكمية الكلية المعروضة من النقود **M** فيصبح لدينا:

$$M=L1y +L2i$$

فإذا كانت $\boxed{L=L1+L2}$ فهذا يعني :[3] $\boxed{M = L\ (yi)}$

ونورد **في الشكل رقم (3)** منحنى تفضيل السيولة الذي يعكس العلاقة الدالية بين كمية النقود المطلوبة لكل الدوافع وسعر الفائدة:

---

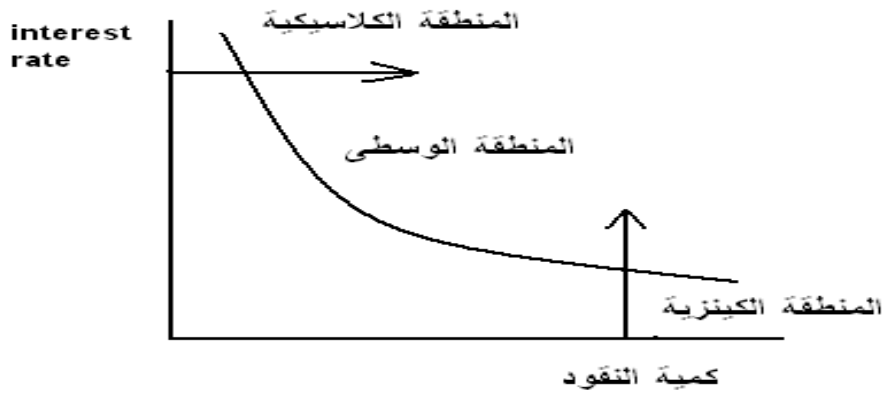
[1] أحمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية، مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 2001، ص272.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص368.

[3] إن(**M = L (yi** إنما توضح أن الكمية الموجودة من النقود في المجتمع في أي وقت إنما تساوي كمية النقود التي يحتفظ بها الأفراد والتي تتوقف على سعر الفائدة وعلى مستوى الدخل. انظر في ذلك: سامي خليل، النظرية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص194-195.

الشكل رقم (3)

منحنى تفضيل السيولة



المصدر: علي علي الزبيدي، عبد الرحمان بن غازي، النقود والمصارف، مركز الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2004، ص196

يمكن من خلال الشكل السابق تقسيم منحنى السيولة إلى ثلاث مناطق هي:[1]

المنطقة الكلاسيكية: ويكون فيها سعر الفائدة مرتفع، المنطقة الوسطى: وفيها ترتبط أسعار الفائدة بعلاقة عكسية مع الطلب على النقود بغرض المضاربة، منطقة فخ السيولة: وتسمى الكينزية، والتي عندها يصل سعر الفائدة إلى أدنى حد لها.

ب_ تحديد سعر الفائدة وفق نظرية تفضيل السيولة (set interest rates):[2]

إن عرض النقود في أي لحظة من الزمن إنما يتحدد بواسطة السلطات النقدية مستقلاً عن اعتبارات سعر الفائدة، وبالتالي فهو عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، **وفي الشكل رقم 4** وبافتراض مستوى الدخل **(y1)** وكمية النقود الموجودة في التداول هي **(M0)**، فأن سعر الفائدة **i1** يتحدد عند النقطة **A** أي عندما تتساوى الكمية المطلوبة من النقود **Ly1** مع الكمية المعروضة من النقود **M0**، ولو

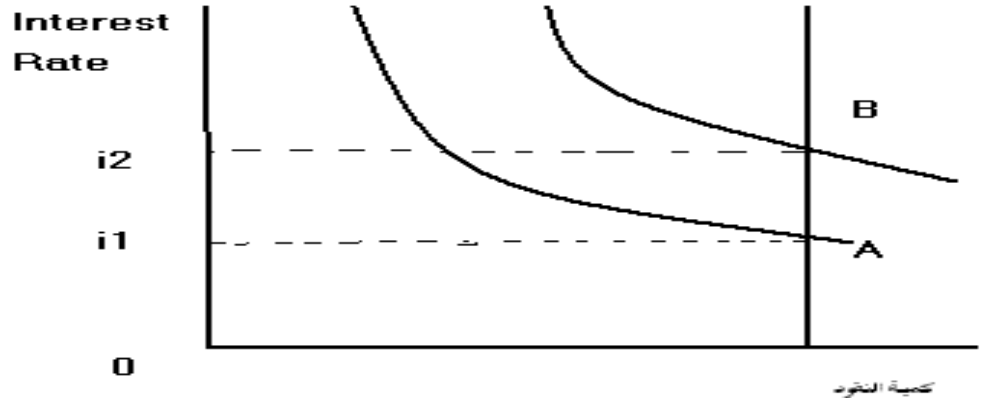
[1] للمزيد من التوسع والمعلومات يرجى الاطلاع على: علي علي الزبيدي، عبد الرحمان بن غازي، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص194-195.

[2] انتقدت نظرية كينز في كونها تشبه النظرية الكلاسيكية بأنها نظرية غير محددة، وانتقادات كينز للنظرية الكلاسيكية إنما تنطبق عليه بالتساوي وذلك كما قال Prof Hansen. إضافة إلى إهماله أثر العوامل الحقيقية في تحديد سعر الفائدة، وكذلك إهماله لعامل الادخار. انظر في ذلك في: سامي خليل، النظرية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص551-553.

افترضنا أن منحنى تفضيل السيولة قد ارتفع إلى **Ly2** لسبب ما كارتفاع مستوى الدخل من **y1** إلى **y2** ، فإن سعر الفائدة **i2** وسيتحدد عند النقطة **B** عندما تتساوى الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة من النقود **M0**، وعليه فان وضع دالة تفضيل السيولة (بالنسبة لمستوى معين من الدخل) وعرض النقود إنما يحددان سعر الفائدة.

الشكل رقم (4)

تحديد سعر الفائدة في نظرية تفضيل السيولة



المصدر: سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، مرجع سبق ذكره، ص549.

نلاحظ أن النظريات الثلاث هي نظريات غير محددة لسعر الفائدة، فالأولى ركزت على العوامل الحقيقية (الادخار والاستثمار) واعتبرت أن الفائدة ظاهرة عينية، أما الثانية لم تنجح في جمع العوامل النقدية بالحقيقية، أما الثالثة فقد ركزت على العوامل النقدية (عرض النقود وطلب النقود) واعتبرت أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية، لذا اعتبر **هانس** أن دمج نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض مع نظرية تفضيل السيولة يمكن أن يشكلا نظرية مناسبة لسعر الفائدة.

ثانياً_ نظرية سعر الفائدة الحديثة (Modern interest rate theory):[1]

تقوم النظرية الحديثة في سعر الفائدة بجمع العوامل النقدية مع العوامل الحقيقية بغرض تفسير كيفية تحديد سعر الفائدة، وقد قام **Prof.Hansen** خلال شرحه للنظرية الحديثة في كتابه (**Monetary Theory And Fiscal Policy**) بتوضيح أربعة محددات لسعر الفائدة وهي الاستثمار، دالة الادخار، جدول تفضيل السيولة، كمية النقود، فوضع التوازن لهذه المتغيرات الأربع معاً إنما يحدد سعر الفائدة، وفي الحقيقة فإن نظرية الكينزيين المحدثين في سعر الفائدة أسفرت عن وجود جدولين: **IS** (ويوضح التوازن بين المتغيرات من التيارات في القطاع الحقيقي)، و**LM** (ويوضح التوازن بين المتغيرات في القطاع النقدي)، وعند تمثيلهما بيانياً يتحدد سعر فائدة التوازن بتقاطعهما.

1_ التوازن في سوقي السلع والنقود واشتقاق منحنيي (LM،IS):

أ_ التوازن في سوق السلع واشتقاق منحنى IS (derive the curve IS) :

يعتبر الاستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة، والادخار دالة متزايدة في مستوى الدخل، ولاستنتاج منحنى **IS** يجب أن نتوصل إلى أسعار الفائدة وإلى مستويات الدخل المقابلة والتي عند كل منها تعادل الاستثمار مع الادخار، ولتبيين كيفية استنتاج منحنى (**IS**) نورد المثال في الجدول ا رقم (1):[2]

الجدول رقم (1): استنتاج منحنى IS

جدول الاستثمار		جدول الادخار		جدول IS	
سعر الفائدة i%	الاستثمار I	مستوى الدخل Y	المدخرات S	سعر الفائدة i%	مستوى الدخل Y
7	10	100	10	7	100
6	20	150	20	6	150
5	30	200	30	5	200
4	40	250	40	4	250
3	50	300	50	3	300

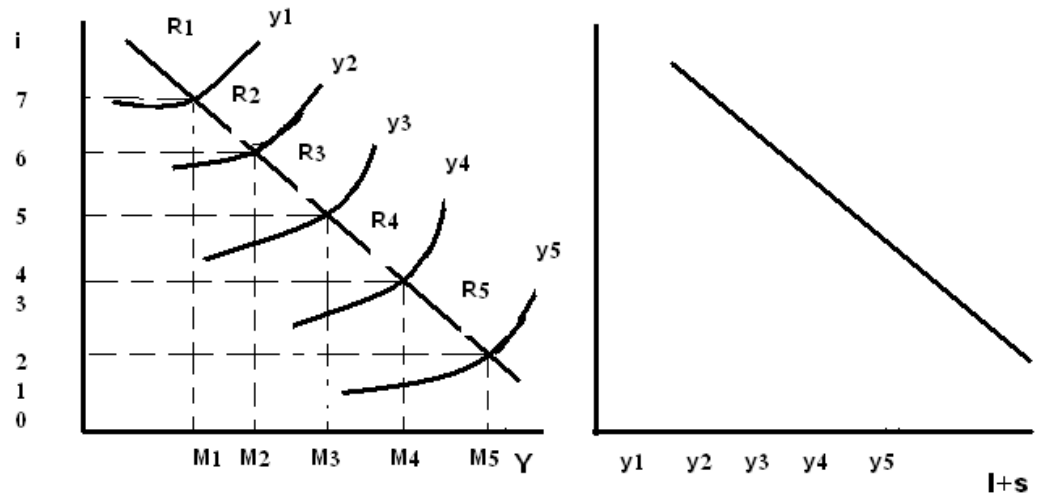
المصدر: سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، مرجع سبق ذكره، ص566.

[1] وتعرف بنظرية الكينزيون المحدثون في سعر الفائدة أمثال Hicks، Lerner،Hansen .

[2] ملاحظة: مستويات الدخل y عند مدخرات s مساوية للاستثمارات I.

عند تمثيل الجدول السابق بيانياً،[1] نلاحظ أن التوازن بين الادخار والاستثمار يتحقق عند سعر الفائدة **R1M1** (7% في مثالنا)، أي عند مستوى دخل **y1** فان **R1M1** إنما هو سعر الفائدة التوازني الذي يحقق التساوي بين الادخار والاستثمار، وبنفس الطريقة يتحدد سعر الفائدة التوازني عند كل مستوى دخل كما هو **موضح بالشكل رقم 5**، وبالتالي فان أسعار الفائدة التي تحقق التساوي بين الادخار والاستثمار مع مستويات الدخل المقابلة لها إنما تكوّن منحنى **IS** (الذي يوضح العلاقة بين أسعار الفائدة ومستويات الدخل المقابلة لها وذلك عندما يصبح الادخار يساوي الاستثمار) كما هو **موضح في الشكل رقم(6):**

الشكل رقم (5) تمثيل الجدول رقم(1) بيانياً **الشكل رقم (6) استنتاج منحنى IS**



المصدر: سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، مرجع سبق ذكره، ص.567

نلاحظ من الشكل السابق أن منحنى **IS** ينحدر إلى الأسفل وذلك لأنه عند مستويات أعلى من الدخل يكون الادخار أكبر وكلما زادت المدخرات كلما انخفض سعر الفائدة.

[1] سنفترض أن y1،y2،y3،y4،y5 هي مستويات الدخول، s1y1،s2y2،s3y3،s4y4،s5y5 هي أحجام المدخرات.

ب_ التوازن في سوق النقود واشتقاق منحنى LM (derive the curve LM):[1]

إن جدول **LM** إنما يفرض مسبقاً التوازن بين **L** و**M** تماماً كما افترض جدول **IS** التوازن بين **I** و**S**، ولتوضيح كيفية استنتاج جدول **LM** من بيانات افتراضية **نورد الجدول رقم (2):**

الجدول رقم (2) استنتاج منحنى LM

جدول عرض النقود		جدول طلب النقود				جدول LM	
سعر الفائدة %i	الكمية الكلية المعروضة من النقود M	طلب المضاربة M2	طلب الاحتياط y	طلب المعاملات M1	الطلب الكلي L=M2+M1	I%	الدخل y
3	100	70	100	30	100	3	100
4	100	60	150	40	100	4	150
5	100	50	200	50	100	5	200
6	100	40	250	60	100	6	250
7	100	30	300	70	100	7	300

المصدر:سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، المرجع السابق ذكره، ص570.

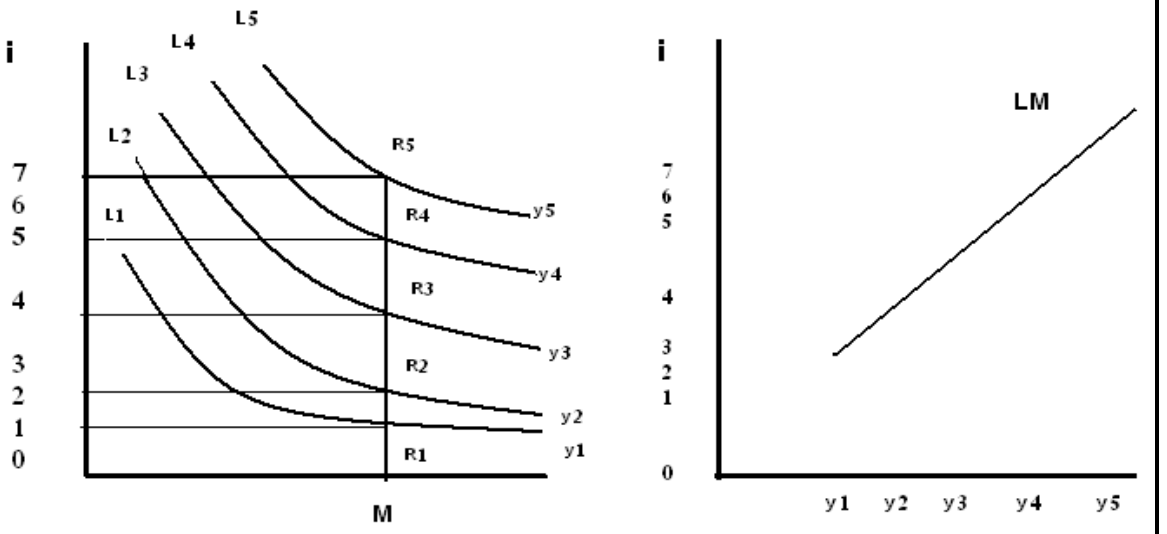
نلاحظ أن الجدول رقم **(2)** يشمل ثلاث حقول،[2] ولإيضاح كيفية استنتاج منحنى **LM** بيانياً نورد **الشكل رقم (7)**[3] والذي يبين أنه عند مستوى دخل **y1** فان التوازن بين الطلب وعرض النقود إنما يتحدد عند سعر الفائدة **R1M** وبالمثل عند باقي أسعار الفائدة **R5M، R4M، R3M،R2M** يتحقق التوازن بين طلب وعرض النقود عند مستويات الدخل المختلفة، وعندما نرسم منحنى العلاقة بين مستويات الدخول المختلفة مع ما يناظرها من أسعار فائدة فإننا نحصل على منحنى **LM** كما **في الشكل رقم (8).**

[1] سامي خليل، النظرية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص568-571.

[2] جدول عرض النقود: ويوضح إن عرض النقود إنما يحدد بواسطة السلطات النقدية ولذلك فانه عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة_ جدول طلب النقود: يتكون من الطلب على النقود بغرض المضاربة M2 وهذا دالة في سعر الفائدة، والطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط M1 وهو عديم المرونة لسعر الفائدة ولكنه دالة في الدخل، فيزداد M1 بزيادة y، ومن M1 و M2 نحصل على الطلب الكلي للنقود L_ جدول LM وقد استنتجنا هذا الجدول ليبين العلاقة بين سعر الفائدة والدخل عندما تكون L=M.

[3] نفترض أن: y5،y4،y3،y2،y1 تمثل مستويات الدخل، L5y5،L4y4،L3y3،L2y2،L1y1 تمثل منحنيات تفضيل السيولة عند مستويات الدخل المختلفة، عرض النقود ثابت وهو عديم المرونة لسعر الفائدة.

الشكل رقم(8) استنتاج منحنى LM **الشكل رقم (7) تمثيل الجدول رقم(2) بيانياً**



المصدر :سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، المرجع السابق ذكره، ص570

نلاحظ من الشكل السابق أن منحنى **LM** يوضح أسعار الفائدة المختلفة التي تحقق التساوي بين تفضيل السيولة **L** وبين عرض النقود **M** عند مستويات مختلفة من الدخل، وعليه فإن منحنى **LM** إنما يوضح أوضاع التوازن في القطاع النقدي.[1]

2_ تحديد سعر الفائدة وفق النظرية الحديثة (set interest rates):[2]

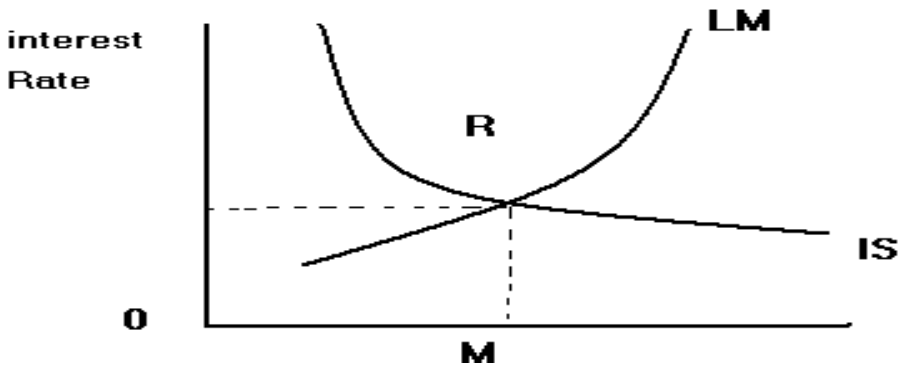
إن منحنى **IS** يمثل وضع التوازن في القطاع الحقيقي، والمنحنى **LM** يمثل وضع التوازن في القطاع النقدي، ووفقاً للنظرية الحديثة في سعر الفائدة فإن تقاطع منحنى **IS** مع منحنى **LM** إنما يحدد سعر الفائدة في النقطة **R**، وذلك كما هو **موضح بالشكل رقم (9)**.

[1] للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على: سامي خليل، النظرية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ،ص573.

[2] يجدر الإشارة إلى إن المنحنى IS هو مرن بالنسبة لسعر الفائدة عند مستويات الدخل العليا وغير مرن لسعر الفائدة عند مستويات الدخل السفلى، بينما المنحنى LM هو غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة عند مستويات الدخل العليا، كما أنه غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة عند مستويات الدخل السفلى.

الشكل رقم (9)

نموذج (LM_IS)

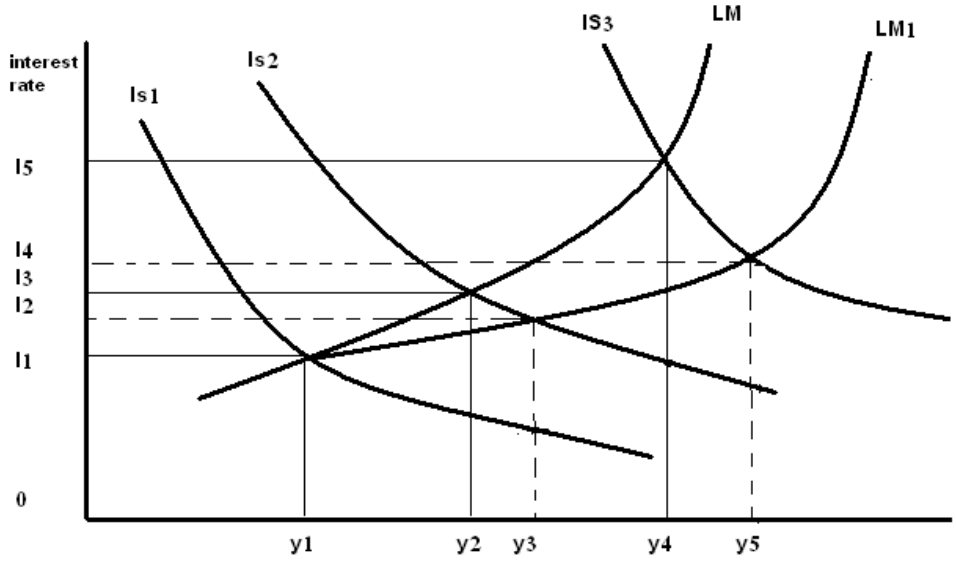


المصدر: سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، المرجع السابق ذكره، ص575.

والآن نبين في **الشكل رقم (10)** التالي أثر انتقال منحنيات **LM،IS** على تحديد سعر الفائدة:

الشكل رقم (10)

تأثير انتقال منحنى LM،IS بيانياً



المصدر: سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، المرجع السابق ذكره، ص576.

ويتضح من الشكل السابق ما يلي:

مع افتراض ثبات منحنى **LM**، فانتقال منحنى **IS** إلى اليمين (نتيجة زيادة في الإنفاق الحكومي أو تفاؤل المستثمرين مثلا) فان الدخل يرتفع وكذلك سعر الفائدة، ومع افتراض ثبات منحنى **IS**، فانتقال منحنى **LM** إلى اليمين (نتيجة زيادة في مقدار المعروض من النقود وانخفاض في دالة التفضيل النقدي مثلاً) فإن الدخل يرتفع وينخفض سعر الفائدة.

يمكن استنتاج أن النظرية الحديثة لسعر الفائدة، هي نظرية محددة لسعر الفائدة، ذلك أنها تقوم على أساس أن الإنتاجية والادخار والتفضيل النقدي وكمية النقود المعروضة هي كلها عناصر هامة في تحديد سعر الفائدة، وذلك على عكس النظريات السابقة لها والتي لم تأخذ ذلك بعين الاعتبار.[1]

[1] للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى: فارس فضيل، محمد ساحل، تفسير سعر الفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث، الملتقى الدولي الثاني (الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية)، الجزائر، 2009، ص18.

المبحث الثاني

مخاطر ومحددات سعر الفائدة (Risks and determinants of interest rate)

تتضافر مجموعة من العوامل في تحديد سعر الفائدة حيث يؤثر كل منها عليه باتجاه ما مما يعرضه لتغيير دائم وتقلب مستمر وينفي عنه صفة الثبات في أغلب الأحوال مما يعرض المصرف لاحتمال خطر سعر الفائدة، فكما نعلم أن العمل المصرفي ينطوي بطبيعته على مجموعة واسعة من المخاطر، وعلى المراقبين المصرفيين أن يفهموا طبيعة هذه المخاطر، وأن يتأكدوا من أن المصارف المعنية تقدرها وتتصرف على أساسها بشكل ملائم، لذلك قامت لجنة بازل في محاولةً منها للتغلب على هذه المخاطر المصرفية وإدارتها بصورة سليمة بوضع القواعد الأساسية للرقابة الفعالة على المصارف (25 قاعدة) وأصدرت أيضاً منهجيات التطبيق الخاصة بها وأصدرت العديد من الإرشادات الخاصة بإدارة كل نوع من أنواع المخاطر مثل: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق (وتتضمن مخاطر سعر الفائدة)، ومخاطر التشغيل.

المطلب الأول: مخاطر سعر الفائدة (Interest rate risk):

أولاً: تعريف مخاطر سعر الفائدة (The definition of interest rate risk):

لقد تعددت التعاريف التي تتناول مخاطر سعر الفائدة باعتبارها من المخاطر الشديدة التأثير على عمل المصارف فقد جاء في المبدأ (15) من وثيقة لجنة بازل المتعلقة بمبادئ رقابة وإدارة مخاطر سعر الفائدة في سبتمبر 2003،[1] تعريف مخاطر سعر الفائدة على أنها: " تعرُض الحالة المالية

[1] تشكلت لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية:

(Committee on Banking Regulation a Supervisory Practices)

في عام 1974، وعملت لعدة سنوات قبل أن تنشر تقريرها النهائي في تموز/ يوليو 1988 ، وقد ضمت اللجنة ممثلين عن مجموعة الاثني عشرة دولة وهي (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، لوكسمبورج)، وكانت اللجنة تعقد اجتماعاتها في مدينة بازل في سويسرا وهي مقر بنك التسويات الدولية (BIS)، وذلك برئاسة Cooke (كوك) من بنك انكلترا، ومن هنا أتت التسمية لجنة بازل. وللمزيد من المعلومات انظر:

– إدارة البحوث، اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي العربي ومتطلبات الالتزام باتفاق بازل(II)، النشرة المصرفية العربية، هذه الورقة أعدتها إدارة البحوث والمجلة وبنك المعلومات بالتعاون مع الخبير الاقتصادي والمالي نبيل حشاد، الفصل الأول، بيروت لبنان، آذار/مارس، 2002 ، ص ص 14–24.

للمصرف لتغيرات مضادة في أسعار الفائدة، ويعد قبول هذه المخاطر جزءاً طبيعياً من العملية المصرفية ويمكن أن تكون مصدراً مهماً للربحية ولقيمة حقوق المساهمين، ولكن الإفراط في مخاطر سعر الفائدة يمكن أن يشكل تهديداً لأرباح المصرف والقاعدة الرأسمالية، حيث إن التغير في أسعار الفائدة يؤدي لتغير صافي الربح من الفائدة وكذلك مستوى الأرباح الأخرى الحساسة للفائدة وتكاليف التشغيل، كما تؤثر على قيمة الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية، حيث إن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (وفي بعض الأحوال التدفقات النقدية ذاتها) تتغير بتغير أسعار الفائدة، ومن هنا تكمن أهمية إدارة هذه المخاطر بطريقة فعالة للحفاظ عليها في نطاق المستويات التحوطية لضمان سلامة وأمان المصارف."[1]

وذهب كلاً من **(Stevenson، Fifield، Dhanani،Hellia)** إلى أن مخاطر سعر الفائدة تتعلق بالتغيرات في الربح، والتدفقات النقدية أو بتقييم المنشأة للتحركات في أسعار الفائدة،[2] وكذلك يعرف **(John Stephen)** مخاطر سعر الفائدة بأنها: المخاطر التي يتعرض لها الأفراد والمؤسسات، والناتجة عن تغيرات عكسية في معدلات الفائدة، والعكسية هنا هي مصطلح نسبي فهي تعني تغير معاكس مرغوب بالنسبة للمستقرض على عكس المقرض أو المستثمر الذي يكون هذا التغير غير مرغوب بالنسبة له، والعكس بالعكس.[3] وقد عرفت أيضا بأنها الخسائر المرتبطة بالتغير غير المرغوب في سعر الفائدة حيث يؤثر على قيمة عناصر الميزانية وعوائدها،[4] حيث إن الأثر المباشر

– نبيل حشاد، دليلك إلى التطبيق العملي لبازل 2 في المصارف، اتحاد المصارف العربية، بيروت لبنان، 2005، ص18.

[1] Bank for International Settlements، Basel Committee، 2003، Principles For the Management and Supervision of Interest Rate Risk، Septemper، available at (http//www.bis .com / pupl / bcbs / 102، pdf)، P5.

[2] Helliar، Dhanani، Fifield، Stevenson، 2005، Interest Rate Risk Management ،London، England، CIMA publishing، p17.

[3] John J. Stephens ، 2002، Managing Interest Rate Risk، England، John Wiley & Sons، Ltd، p2.

[4] للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على:

_ محمد أبو الرب، تكلفة الخدمة المصرفية في فلسطين "دراسة تحليلية"، ورشة عمل بمركز تطوير القطاع الخاص، نابلس، 2001، ص13.

_ زياد سليم رمضان، محفوظ احمد جودة، إدارة المصارف، ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996، ص284.

_ توفيق حسن، الاستثمار في الأوراق المالية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مصر،1981 ، ص115

لتغير في سعر الفائدة السوقية هو على دخل الفائدة الصافي، أما الأثر طويل الأجل لهذه التغيرات فهو على صافي حقوق ملكية المصرف.[1]

ومما سبق يمكن القول بأن مخاطر سعر الفائدة تنشأ من احتمال تأثير التغير في أسعار الفائدة على كل من الموجودات والمطلوبات الأكثر حساسية لتغير أسعار الفائدة في كل من الأوراق المالية قصيرة الأجل والقروض ذات معدل الفائدة المتغير، والمطلوبات الأكثر حساسية لتغير أسعار الفائدة والتي تشمل الودائع تحت الطلب قصيرة الأجل وودائع التوفير والقروض التي يمكن أن يحصل عليها المصرف، حيث تتمثل مخاطر سعر الفائدة في عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة، فإذا تعاقد المصرف مع عميل على سعر فائدة معين ثم ارتفعت بعد ذلك أسعار الفائدة السائدة في السوق عموما، فذلك يعني أن المصرف قد تورط في استثمار يتولد عنه عائد يقل عن العائد الحالي السائد في السوق،[2] ونظراً لأن مخاطر سعر الفائدة هي جزء لا يتجزأ من المخاطر السوقية فقد طالبت لجنة بازل للرقابة المصرفية في المبدأ **(12)** من الوثيقة المتعلقة بمبادئ رقابة وإدارة مخاطر سعر الفائدة في سبتمبر **2003**، تحت بند كفاية رأس المال مايلي: يجب أن يحتفظ المصرف برأسمال يعادل درجة مخاطر سعر الفائدة التي يطبقها.[3]

_ عبد المعطي لاشين محمد منسي، إدارة المنشآت المالية: الجزء الأول، المصارف الشاملة_ البورصات المالية_ صناديق الاستثمار، ط3، جامعة قناة السويس، مصر، 2006، ص57.

_خليل الشمّاع، إدارة الموجودات (الأصول) المطلوبات (الخصوم) ، ج1، معهد التدريب المالي والمصرفي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع اتحاد المصارف الأمريكية، 2006. ص106.

[1] Greuning Hennie Van, Bratanovic Sonja Brajovic, Analyzing and Managing Banking Risk, second edition, The International Bank for Reconstruction and Development\ The World Bank, Washington, united states America, 2003.

[2] للمزيد من المعلومات حول مخاطر سعر الفائدة وتعريفها يمكن الرجوع إلى:

_آل علي، رضا، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2002، ص255.

_ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك: منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص116.

_ إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2006، ص33.

_ علي بدران، الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2، مجلة المحاسب المجاز، الفصل الثالث، العدد 23، 2005، ص11.

[3] وفي إطار ذلك، فإن التغير في سعر الفائدة يعرض المصارف لمخاطر الخسارة، التي في الحالات القصوى، قد تهدد استمرارية المؤسسة. وللمزيد من المعلومات انظر:

_Bank for International Settlements، Basel Committee، Ibid ، P4،p23.

ثانياً: مصادر مخاطر سعر الفائدة (Sources of interest rate risk):

تتمثل مصادر مخاطر سعر الفائدة التي عادةً ما تتعرض لها المصارف فيما يلي:

1_ مخاطر إعادة التسعير (Repricing Risk):

تنتج هذه المخاطر عند ظهور فوارق أو فجوات **(Gaps)** في تواريخ إعادة تسعير الأدوات المالية التي تتأثر بأسعار الفائدة المسجلة في الموجودات والمطاليب وخارج الميزانية بعد تبويبها في جدول للفترات الزمنية وذلك وفقاً لتواريخ إعادة تسعيرها بالنسبة للأدوات المالية ذات أسعار الفائدة المتغيرة أو وفقاً لتواريخ استحقاقها بالنسبة للأدوات المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة،[1] ومع أن عدم التوافق في إعادة التسعير **(Ripricing Mismatches)** يعتبر أساسياً للأعمال المصرفية إلا أنه يعرّض دخل المصرف والقيمة الاقتصادية لتقلبات غير متوقعة إذا تغيرت أسعار الفائدة.[2]

2_ مخاطر منحنى العائد (Yield Curve Risk):[3]

تنتج هذه المخاطر من جراء حصول تقلبات غير متساوية بين نسبة الفائدة المدفوعة عن أداة مالية معينة لأجل قصير عن نسبة الفائدة المدفوعة عن هذه الأداة لأجل طويل، كأن ينخفض مثلاً معدل الفائدة لسند دين صادر عن جهة معينة يستحق بعد ثلاثة أشهر بنسبة تفوق نسبة انخفاض معدل الفائدة المدفوع عن سند آخر صادر عن نفس الجهة يستحق بعد سنتين مثلاً.[4]

3_ مخاطر الأساس (Basis Risk):

تنشأ هذه المخاطر عن التفاوت في حركة أسعار الفائدة على موجودات ومطلوبات المصرف.[5]

---

[1] مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، تعليمات الرقابة المصرفية، القرار رقم 107 تاريخ 2005/2/13، التعليمات الخاصة بإدارة مخاطر سعر الفائدة، المصدق من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء، ملحق رقم (1)، ص2/1.

[2] انظر في ذلك:

_ ريم زوباري، التحليل المالي للأنشطة غير التقليدية في المصارف: دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في قسم المحاسبة، جامعة حلب، 2005، ص42-43.

_ Bank for International Settlements ، Basel Committee، Ibid ، p6

[3] Peter S.Rose ، Sylvia C.Hudgins، 2005 ، Bank Management & Financial Services ، 6th ed ، Mc Graw-Hill ، New York، p334

[4] مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، القرار رقم (107 ن/ب4)، مرجع سابق، ص ص1-2.

[5] للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على:

4_ مخاطر عقود الخيارات (Options):[1]

تعتبر عقود الخيارات العقود الوحيدة من العقود المالية التي تعطي المشتري الحق دون الإجبار أو الإلزام على تنفيذ أي شيء، حيث يستخدم المشتري عقد الخيار إذا كان مفيداً له، بمعنى آخر، عقد الخيار يمكن أن يرفض إذا لم يحقق أو يلبي حاجة المشتري (مثل أن يكون السعر السوقي للأصل أرخص مما هو في العقد، فعندئذ من مصلحة المستفيد الالتجاء إلى السوق دون العقد).[2]

5- مخاطر التسديد المبكر، أو قبل الاستحقاق (Prepayment Risk):

تنشأ مخاطر التسديد قبل الاستحقاق من التغييرات في مستوى تقلبات أسعار الفائدة، فعندما تسود بيئة انخفاض أسعار الفائدة، فإن استحقاقات آجال الموجودات تنخفض، في حين ترتفع استحقاقات الموجودات عندما تسود بيئة ارتفاع أسعار الفائدة.[3]

6- مخاطر السعر (Price Risk):

تنشأ مخاطر السعر عندما ترتفع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض القيم السوقية لمعظم السندات والقروض ذات أسعار الفائدة الثابتة (أي بتناسب عكسي) فإذا ما أراد المصرف بيع هذه

_النجار ، فايق حسن جبر ، ك1(ديسمبر)، 2005، مقالة بعنوان " إدارة المخاطر المصرفية والتقييم الذاتي للمخاطر وإجراءات الرقابة"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، مجلد 13 ، العدد4 ، عمان ، الأردن، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، ص13.

_ خليل الشمّاع، إدارة الموجودات (الأصول) المطلوبات (الخصوم)، مرجع سابق ذكره، ص219.

_ Bank for International Settlements ، Basel Committee on Banking Supervision، Ibid ، P7

[1] إن عقد الخيار هو اتفاق بين البائع والمشتري ليمنح حامل العقد الحق في شراء أو بيع أصل أو عقد مستقبلي عند سعر محدد في أو قبل تاريخ انتهاء العقد، انظر في ذلك:

_Peter S.Rose ، Sylvia C.Hudgins، Bank Management & Financial Services، 6th ed، Mc Graw-Hill، New York، 2005.، p254.

[2] للمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

_أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 158.

- ماهر كنج شكري، ومروان عوض، المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص331-350.

_ Bank for International Settlements، Basel Committee on Banking Supervision ، the ibid، p11

_Meir Kohn، Financial Institutions and markets، McGRAW-HILL، Inc. Series in Finance، 1994، pp. 636-676.

_Adrian Buckley، Multinational Finance، 4th ed، Financial times، Prentice Hall، 2000، pp.272، 340.

[3] خليل الشمّاع، إدارة الموجودات (الأصول) المطلوبات (الخصوم)، مرجع سابق ذكره، ص218.

الأدوات المالية في السوق، خلال فترة ارتفاع أسعار الفائدة، فإنه يجب أن يكون مستعداً لتحمل الخسائر الرأسمالية.[1]

7_ مخاطر إعادة الاستثمار (Reinvestment Risk):

تظهر عندما تنخفض أسعار الفائدة في السوق، مما يؤدي إلى إجبار المصرف على استثمار الأموال الجديدة في موجودات ذات عوائد منخفضة، ومما يؤدي إلى تخفيض العوائد المستقبلية المتوقعة.[2]

[1] Peter S.Rose، Sylvia C.Hudgins ،Bank Management & Financial Services، Ibid، p199.

[2] كلما كان تقدير القيمة المعرضة للمخاطر مرتفعاً، كلما زادت قيمة رأس المال الرقابي (التنظيمي) الذي يجب على المصرف الاحتفاظ به ليوازن هذه القيمة من رأس المال مع هذا التعرض لمخاطر السوق. انظر:

_Peter S.Rose، Sylvia C.Hudgins، Bank Management & Financial Services، Ibid، P501

المطلب الثاني: محددات أسعار الفائدة (Determinants of interest rates):

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر بسعر الفائدة وتساهم في تغييره وتحديده وتقسم هذه العوامل إلى عوامل دولية تؤثر على اقتصاديات الدول بشكل عام (تأثيرها يختلف من بلد لآخر)، وعوامل داخلية تتعلق باقتصاد الدولة المعنية.

أولاً_العوامل الدولية (International factors):

تشير العوامل الدولية إلى المخاطر الناجمة عن الاستثمار أو القيام بالأعمال في بلد ما دون غيره، وتتوقف مخاطر البلد على البنية الاقتصادية والبيئة الاجتماعية والسياسية فيه، وتتضمن العوامل الدولية المؤثرة في سعر الفائدة كل من:

1_حالة الاقتصاد الوطني (The state of the national economy):

ويقصد بها الحالة التي تسود الاقتصاد الوطني من رواج أو كساد، ففي حالة الرواج، يزداد الدخل المتاح للأفراد وبالتالي يزداد الطلب الكلي بشكل عام، الأمر الذي يدفع شركات الأعمال إلى زيادة العرض من السلع والمنتجات لمقابلة الطلب المتزايد عليها، ويرافق ذلك زيادة طلب هذه الشركات الأعمال والمستثمرين على الائتمان والقروض لإنشاء شركات جديدة أو لتوسيع المصانع والشركات القائمة، وتسبب هذه العوامل مجتمعة رفع سعر الفائدة.[1]

أما في حالة الكساد، فإن انخفاض الدخل المتاح بأيدي الأفراد سيقلل من طلبهم، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي بشكل عام، مما يساهم في تكديس البضاعة في المستودعات ويدخل الاقتصاد الوطني بحالة ركود اقتصادي يدفع المستثمرين إلى الإحجام عن الدخول باستثمارات جديدة

---

[1] للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:

_ د. أحمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سورية، 2000، ص325.

_ George A. Christy & Peyton Foster Roden، Finance: Environment and Decisions، Op. Cit.، p.65

– د. سامي خليل، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص 590.

– عبد المنعم السيد علي، و نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، مرجع سابق ذكره، ص364.

أو توسيع استثمارات قائمة، مما يؤدي إلى انخفاض طلبهم على الأموال بهدف التشغيل مما يسهم بخفض سعر الفائدة.[1]

2_ تشجيع الاستثمار العالمي (Global Investment Promotion):

إن المستثمرين يدرسون سعر الفائدة في كل بلد،[2] لذلك يفضلون الاستثمار في الدول التي يكون فيها سعر الفائدة منخفضاً ومعدل الربح مرتفعاً، لذلك قامت دول جنوب شرق آسيا بتخفيض سعر الفائدة للاستثمار لكي تشجع على جذب الرساميل الأجنبية، وفعلاً توجهت كبرى الشركات إلى هذه الدول وأقامت المشاريع الاستثمارية، الأمر الذي زاد من حجم الاستثمار الأجنبي في هذه الدول.[3]

وبالمقابل إذا رفعت الدولة سعر الفائدة، فان هذا الأمر يشجع المضاربين على توظيف أموالهم في المصارف لأنها تدر لهم دخلاً مرتفعاً، لذا يزداد دخول الرساميل الأجنبية والرساميل الوطنية الموجودة في الخارج التي ترغب في المضاربة لهذه الدول وتوظف في المصارف.

3_ مخاطر الأوراق المالية (المضاربة في الأسواق المالية) (Risk securities):

إن ارتفاع المخاطر المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية – وذلك بافتراض ثبات بقية العوامل الأخرى – يقلل من رغبة المستثمرين للاستثمار فيها عند كل معدل فائدة، الأمر الذي يؤثر على

---

[1] للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على:

_ جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، ط1، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر،2007، ص121.

_ حسين حسين شحاته، الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، 1990، ص213.

_ نواري، علاوة، أثر سعر الفائدة على الكفاءة الاقتصادية والمؤشرات الأساسية للتوازن الاقتصادي، ورقة مقدمة للملتقى الوطني التاسع حول أداة سعر الفائدة وأثرها على الأزمات الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ،الجزائر، 2011، ص45.

[2] إن المستثمر يمول استثماراته الجديدة إما عن طريق الاقتراض أو عن طريق الموارد الذاتية، وفي حالة اعتماد المشروع على الاقتراض فإن سعر الفائدة يمثل تكلفة اقتراض الأموال المستخدمة في الاستثمار أما في حالة اعتماد المشروع على موارد ذاتية في الاستثمار فإن سعر الفائدة يمثل تكلفة الفرصة البديلة أي أنه يمثل العائد الذي يضحي به المشروع في حالة استخدام موارده الذاتية في الاستثمار في أصل جديد بدلا من إيداع هذه الموارد في المصرف وحصوله على فائدة مقابل ذلك.

[3] أظهر تقرير أنجز في بريطانيا عرف باسم تقرير Radcliff أن المشروعات الكبيرة لا تأبه بالتغيرات في سعر الفائدة حين اتخاذ القرارات الاستثمارية، لأنها تقوم عادة بتمويل مشروعاتها ذاتيا من الاحتياطات المتراكمة من الأرباح غير الموزعة (بخلاف المشروعات المتوسطة والصغيرة، فإنها تراعي ذلك)، انظر في ذلك:

_ يسري أحمد، عبد الرحيم، الربا والفائدة، مرجع سبق ذكره، ص113.

عرض الأموال المتاحة للإقراض الذي يتجه للانخفاض مسبباً ارتفاع معدلات الفائدة والعكس بالعكس.

4_ التجارة الخارجية والعلاقات الدولية (Foreign Trade and International Relations):

تقوم التجارة الخارجية على الاستيراد والتصدير، فعند زيادة التصدير في البلد سيرتفع مستوى القطع الأجنبي المتوافر لدى البلد، الأمر الذي يساهم برفع قيمة العملة الوطنية، مما يسبب بزيادة معدل التضخم المتوقع مستقبلا، لذا تعمد الدولة في هذه الحالة إلى رفع سعر الفائدة الاسمي لمحاربة التضخم في محاولة منها لرفع سعر الفائدة الحقيقي وجذب أكبر قدر ممكن من المدخرات وسحب السيولة من السوق، أما في حال زيادة الاستيراد، سيزداد عجز الميزان التجاري وتزداد مديونية الدولة، الأمر الذي يتسبب بانخفاض قيمة العملة الوطنية نتيجة ضعف الطلب عليها، لذا تعمد الدولة إلى تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاستثمار وزيادة المعروض من المنتجات في محاولة منها لزيادة حجم التصدير وإعادة التوازن للميزان التجاري.

ثانياً_ العوامل الداخلية (Internal factors):

تؤثر العوامل الداخلية (الاقتصادية والنقدية) على أسعار الفائدة وتدفعها للارتفاع أو الانخفاض كما سنقدم في الشرح الآتي:

أ_ العوامل الاقتصادية (Economic factors):

هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تؤثر على سعر الفائدة وهي:

1_ الاستثمار (Investment):

إن تشجيع الاستثمار من أهداف السياسة الاقتصادية للدولة من أجل تحقيق معدلات نمو عالية وزيادة الإنتاج، ويعتبر الكينزيون الجدد أن ارتفاع معدلات الفائدة يؤثر سلباً على الاستثمار وقد توصل كينز إلى أن الميل للاستثمار يتوقف على العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، حيث أن المستثمر يوازن بينهما، فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة

أدى ذلك إلى زيادة الاستثمار، لذا يعتبر الاستثمار من محددات سعر الفائدة لأن تشجيعه يتطلب من السياسة النقدية تخفيض سعر الفائدة لتجذب الاستثمارات بدلاً من زيادة المدخرات.

2_ الادخار (Savings):

إن تشجيع الادخار من الأهداف الأساسية للسياسة النقدية وذلك بهدف توفير الأموال اللازمة للقطاع المصرفي وإعادة إقراضها للقطاعات الاقتصادية الحكومية والخاصة، فتثبيت سعر الفائدة يدفع المستثمرين لادخار أموالهم في الصناديق المنزلية من جهة أو تحويلها إلى العملات الصعبة من جهة أخرى، وذلك لأن المدخر يقارن بين سعر الفائدة ومعدل التضخم، فإذا كان معدل التضخم أكبر فهو يرى أنه يخسر سنوياً من أمواله، وبالتالي فان هدف زيادة الادخار يدفع بالسلطات النقدية إلى رفع أسعار الفوائد لجذب المدخرات.[1]

3_ عجز الموازنة العامة (Budget deficit):

إن عجز الموازنة العامة يدفع بالحكومة إلى الاقتراض وهذا يعني زيادة الطلب على مصادر التمويل ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، أما إذا قامت بإصدار نقود جديدة فهذا سيؤدي إلى ارتفاع مستوى التضخم المتوقع مستقبلاً ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة أيضاً.

4_ القيود غير السعرية المفروضة على اقتراض الأموال:

عند انخفاض القيود المفروضة على الأطراف المتعاملة في الأسواق المالية (رسوم، ضمانات، متطلبات وقيود على استخدام هذه الأموال، ضرائب) تزداد رغبة الأطراف المشاركة على اقتراض الأموال، ووفقاً لذلك يزداد الطلب على الأموال التي تؤدي إلى زيادة سعر الفائدة، والعكس بالعكس.

[1] أكدت العديد من الدراسات والتحليلات إلى وجود علاقة مباشرة بين معدل الفائدة ومستوى الادخار المصرفي، والشواهد المصرفية توحي بزيادة الطلب على الودائع المصرفية مع زيادة معدلات الفائدة الحقيقية خصوصا عندما تصبح معدلات الفائدة إيجابية، للمزيد يمكن الرجوع إلى: حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف: إستراتيجية تعبئة الموارد وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق ،عمان، 2000، ص161-164.

5_ الإنفاق الحكومي (Government spending):

إن زيادة حجم الإنفاق الحكومي يسبب رفع سعر الفائدة نظراً لارتفاع مستوى الطلب الكلي من قبل الأفراد مما يؤدي إلى زيادة طلب الشركات ومنشآت الأعمال للتمويل اللازم لزيادة إنتاجها وتوسيع منشآتها القائمة لمقابلة الطلب المتزايد مما يزيد الطلب على الائتمان وما يرافقه من ارتفاع في سعر الفائدة والعكس بالعكس.

6_ المنفعة المتأتية من الأصول المشتراة بأموال مقترضة:

كلما ازدادت المنفعة المتوقعة من الأصول، ازداد حجم الطلب على اقتراض الأموال للحصول على هذه الأصول، وبالتالي يزداد الطلب الكلي على النقود متسبباً برفع سعر الفائدة، وبشكل معاكس عندما تنخفض المنفعة المتوقعة من الأصول يقل الطلب على الأموال المقترضة لشرائها محدثاً انخفاض في سعر الفائدة.

ب_ العوامل النقدية (Monetary factors):

تتمثل العوامل النقدية المؤثرة على سعر الفائدة بكل من سياستي المصرف المركزي (السوق المفتوحة وسعر الخصم) وعرض النقود والطلب عليها.

1_ السوق المفتوحة (Open Market):

إن قيام المصرف المركزي ببيع الأوراق المالية في السوق سيقلل من حجم البنكنوت المتداولة فيها، وسيزيد من الكمية المعروضة من الأوراق المالية، الأمر الذي يتسبب (من الناحية الاقتصادية) بانخفاض أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة (العلاقة بين سعر الفائدة وأسعار الأوراق المالية هي علاقة عكسية)،[1] بالعكس عند دخول المصرف المركزي مشترياً للأوراق المالية سيؤدي ذلك إلى

[1] بارتفاع أسعار الفائدة ينخفض الطلب على الائتمان المصرفي داخل الاقتصاد، أي أن المصرف المركزي بهذه العملية يقوم بعملية امتصاص كميات من النقود والسيولة من السوق فينكمش حجم وسائل الدفع وبالتالي انخفاض سيولة السوق النقدي، وبهذه الحالة فان الاحتياطي النقدي للمصارف التجارية سوف يتجه نحو الانخفاض، كما أن أسعار السندات وغيرها من الأوراق المالية سوف تنخفض يقابلها ارتفاع في معدلات أساس الفائدة، وتؤدي هذه التطورات إلى جعل المصارف التجارية تتقيد في تقديم القروض والائتمان.

للمزيد من المعلومات حول السوق المفتوحة يمكن الرجوع إلى:

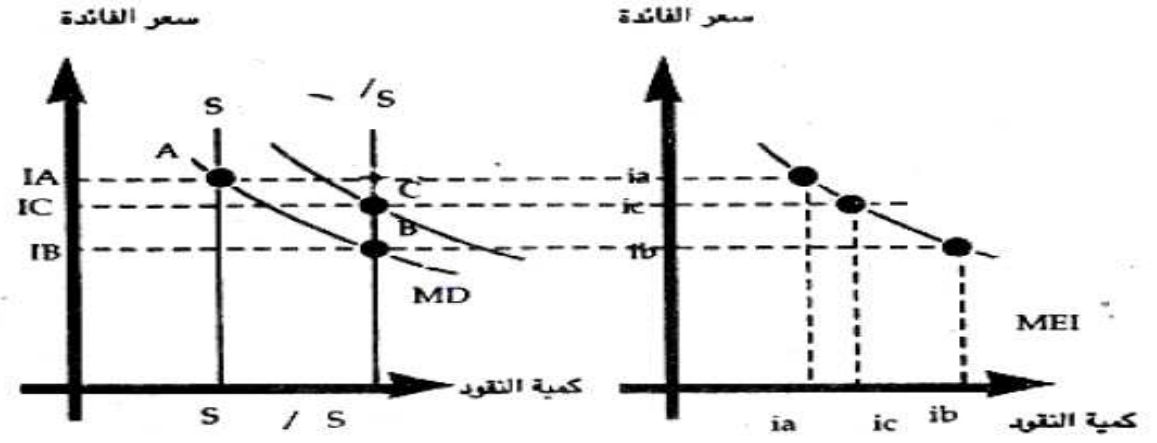
_ إبراهيم صالح العمر، النقود الائتمانية، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، (1414 هـ،1993 م)، ص383.

_ بلعزوز علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص37-39.

زيادة حجم البنكنوت ويقلل من الكمية المعروضة من الأوراق المالية مسبباً ارتفاع أسعارها مما يؤدي لانخفاض سعر الفائدة، **ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما يلي:**

الشكل رقم (11)

السوق المفتوحة



المصدر: بلعزوز علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004، ص39.

من الرسم البياني السابق نجد أن منحنى عرض النقود **SS** يأخذ شكل خط مستقيم دلالةً على عدم تأثير سعر الفائدة على عرض النقود وأن التوازن في سوق المال يتحقق عند سعر الفائدة **AI** وذلك لأن عرض النقود **SS** يتعادل مع الطلب على النقود أو تفضيل السيولة **MD** عند سعره، والنقطة **A** هي نقطة التوازن بين الكمية النقدية المعروضة والكمية المطلوبة.

_ رزان الدين بك الشريف، السياسة النقدية في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة في الاقتصاد السوري رسالة معدة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق، 2007.

_ _ د. ياسر أبو حسون، الاقتصاد النقدي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، السنة الرابعة، 2007، ص11.

_ مدحت محمد العقاد، النقود والمصارف والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة، لبنان، 1983م، ص168.

_ وجدي محمود حسين، اقتصاديات المصارف والنقود، جامعة المنصورة، مصر، 2002، ص182.

_ كمال الغالي ، مبادئ الاقتصاد المالي، دمشق مطبعة جامعة دمشق، الطبعة الثالثة، دمشق، سورية، 1968 ، ص364

_ جلال عبد الرزاق المهدي، السياسة المالية والتضخم في البلاد الآخذة في النمو مع دراسة خاصة بالعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص468.

فإذا قامت الدولة عن طريق السياسة النقدية للمصرف المركزي من خلال أدوات التحكم في عرض النقود باستخدام سياسة نقدية توسعية عن طريق شراء أذونات الخزانة من المصارف فإن عرض النقود يزداد وينتقل منحنى العرض **SS** إلى **S'S'**.

فعند سعر الفائدة القديم **IA** نجد أن الكمية المعروضة الآن (بعد استخدام سياسة توسعية) **أكبر** من الكمية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها، في هذه الحالة يحاول الأفراد الموازنة بين ما يمتلكون من أصول رأسمالية عن طريق تقليل ما لديهم من سيولة نقدية، ويتم ذلك عن طريق شراء السندات، وزيادة إقبال الأفراد على شراء السندات يؤدي إلى زيادة الطلب على السندات ويعمل ذلك على رفع أسعار السندات وتخفيض أسعار الفائدة إلى **IB**، وبانخفاض أسعار الفائدة فإن تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود تنخفض عما كانت عليه من قبل، وبالتالي يصبح الأفراد أكثر رغبةً للاحتفاظ بالنقود في شكلها السائل عن الوضع السابق، والنتيجة المترتبة على ذلك تتمثل في أن المضاربين يحتفظون بكمية نقدية أكبر من ذي قبل بسبب انخفاض سعر الفائدة إلى **IB**، وبالتالي يزداد تفضيل السيولة ويتحقق التوازن عند نقطة **b** على منحنى العرض **S'S'** الذي سبق وانتقل إلى اليمين من الوضع السابق له وهو **SS**، والمستثمرين عند سعر الفائدة هذه فقط **IB** يكونوا أكثر استعداداً للاحتفاظ بكمية إضافية من النقود السائلة التي تسبب فيها السياسة النقدية التوسعية من خلال شراء السندات، فعند هذه النقطة **b** يحقق البائعين والمستثمرين على المستوى الكلي توازن جديد حيث أن الكمية المعروضة **SS** تعادل المطلوبة **MD**.

2_ سعر الخصم (Discount Rate):

ترجع أهمية سعر الخصم وسعر الفائدة،[1] إلى أن أسعار الفائدة قصيرة الأجل في السوق النقدية تتأثر بهما، بل إن كلاً منهما يعتبر أحد مظاهر التعبير عن هذه الأسعار ولهذا يمكن القول أن هناك

[1] يطلق على سعر الخصم أيضاً سعر المصرف، ويعتبر من الطرق الأساسية التي يستطيع من خلالها المصرف المركزي التأثير على سعر الفائدة (تكلفة الاقتراض وعائد الوديعة) ويعتبر من أقدم الأدوات التي لجأ إليها المصرف المركزي في التأثير على السيولة والائتمان، حيث استعملت سنة 1839، وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي من المصارف مقابل خصمه للسندات والأوراق المالية أو لقاء ما يقدمه لها من قروض وسلف مضمونة بمثل هذه الأوراق أو غيرها باعتباره الملاذ الأخير للإقراض، للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى: د. ياسر أبو حسون، مرجع سبق ذكره، ص10

علاقة طردية تربط بين كل من سعر الخصم وسعر الفائدة وأسعار الفائدة قصيرة الأجل،[1] ويعتبر سعر الخصم أحد الوسائل غير المباشرة للتأثير في عرض الائتمان المصرفي ويعتبر أداة فعالة في حال وجود نقص بالسيولة لدى المصارف التجارية.[2]

هذا ويقوم المصرف المركزي بتغيير سعر إعادة خصمه للأوراق المالية المقدمة إليه من المصارف التجارية قبل أن يحين استحقاقها حيث يزيد من سعر إعادة الخصم في فترات التضخم الاقتصادي (الأمر الذي يسهم في رفع سعر الفائدة) ويخفض سعر إعادة خصمه لهذه الأوراق في أثناء الركود أو الانكماش الاقتصادي (مما يؤدي لانخفاض سعر الفائدة).[3]

3_ عرض النقود (Money supply):[4]

أن زيادة عرض النقود تؤثر في المستوى العام للأسعار (فحينما نصل إلى مستوى التشغيل الكامل، فإن أي زيادة في كمية النقود سوف تحدث ارتفاعاً في الأسعار، وهنا تتفق النظرية النقدية الكينزية مع النظرية الكلاسيكية)، ولكن هذا ليس بالفرض الوحيد نظراً لأن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة، فإذا كان الاقتصاد متباطئاً وأراد المصرف المركزي تنشيطه فإنه يقوم بزيادة معدل النمو في عرض النقود، ومن ثم فإن زيادة كمية النقود سوف تؤدي إلى حدوث زيادة في مستويات الناتج

---

[1] للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

_ محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سوريا وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي، جامعة دمشق، 2002، ص116.

[2] جاسر محمد سعيد الخليل، أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2004، ص105.

[3] انظر في ذلك:

_عصام الدين فؤاد أحمد، فعالية السياسات النقدية في الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، 1989، ص22.

[4] عرف الاقتصادي دالاس بترسون عرض النقود بأنه مجموعة المطاليب الموجودة التي تستعمل كواسطة للتبادل في لحظة زمنية معينة. أما ساموبلسن فيرى أن هناك تعريفين للعرض النقدي:

التعريف الضيق: ويشمل مجموع النقود المعدنية والأوراق النقدية المتداولة خارج المصارف مضافا لها الودائع تحت الطلب

التعريف الواسع:الذي يتضمن بالإضافة إلى التعريف الضيق ودائع لأجل وودائع الادخار.

ويعرف عرض النقود أو الكتلة النقدية (MS) بأنه حجم النقد المتداول في اقتصاد ما ويتكون من العملة النقدية والورقية (MS_1) ومن ودائع تحت الطلب (MS_2) أي مبالغ الأفراد المودعة لدى المصارف التجارية.

عرض النقود = ودائع تحت الطلب + النقد الورقي والمعدني ($Ms = Ms_1 + Ms_2$)

وللمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:

_ محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سوريا وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي، مرجع سبق ذكره، ص129.

والتشغيل، وتؤدي هذه الزيادة مبدئياً إلى انخفاض أسعار الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة حافز هام في تشجيع الاستثمارات ومن ثم زيادة الناتج والتشغيل،[1]مع الأخذ بعين الاعتبار أن زيادة عرض النقود بشكل كبير تؤدي إلى ارتفاع مستوى التضخم المتوقع مستقبلاً وهذا ما ينعكس على أسعار الفائدة فيرفعها،[2] ويحصل عكس ذلك عندما يقوم المصرف المركزي بضغط عرض النقود كما في حالات الرواج، حيث يقوم المصرف المركزي بضغط عرض النقود برفع سعر الفائدة التي تساعد على تقييد الائتمان.

4_ الطلب على النقود (The demand for money):[3]

يقرن كينز الطلب على النقود بمستوى تفضيل الأفراد للسيولة، فكلما زاد مستوى تفضيل السيولة احتفظ الأفراد بالنقد وارتفع سعر الفائدة، وكلما انخفض مستوى التفضيل ضحى الأفراد بالسيولة وانخفض سعر الفائدة،[4] أما مدرسة شيكاغو فقد وجدت في النظرية الكمية ضالتها فطورتها، حيث يقول فريدمان في هذا الخصوص: إن كمية النقود التي يطلبها الأفراد تتغير تغيراً طردياً مع مستوى الأسعار،[5] ويخلص فريدمان إلى القول إن الطلب على النقود يتحدد في العوامل التالية: (مستوى الأسعار– مستوى الدخل الحقيقي والناتج القومي– سعر الفائدة – معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار)، حيث تؤدي التغيرات في العاملين الأولين إلى تغيرات في الطلب على النقود، بينما تؤدي التغيرات في العاملين المتبقيين إلى التغير في مقدار الطلب على النقود في اتجاه معاكس،[6] بمعنى آخر، بزيادة الطلب على النقود يزداد سعر الفائدة وبانخفاضه ينخفض.

---

[1] سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة ، 1988 ،ص69–73.

[2] زيادة عرض النقود← انخفاض في سعر الفائدة← زيادة في الاستثمار← زيادة في الدخل القومي.

الزيادة في الدخل القومي ← زيادة الطلب على النقود← ارتفاع نسبي في سعر الفائدة ← انخفاض نسبي في الاستثمار← انخفاض نسبي في الدخل القومي (انخفاض قليل).وللمزيد من المعلومات تصفح الرابط: www.pdffactory.com

[3] كرس كينز لموضوع تفضيل السيولة الفصلين الثالث عشر والخامس عشر من كتابه (النظرية العامة) عرض خلالهما تحليله المشهور لدوافع تفضيل السيولة المعبرة عن مرمى التحليل النقدي الكينزي: دافع المبادلة – دافع الحيطة – دافع المضاربة. انظر في ذلك : كامل بكري، إيمان زكي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995، ص150–151.

[4] جون مينارد كينز، كتاب النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضى، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1962، ص6.

[5] خالد عبد الزامل، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سوريا، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، ص185

[6] سامي خليل، النظرية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص174.

المبحث الثالث

سعر الفائدة في سورية (Interest rate in Syria)

إن السياسة النقدية في سورية كانت ولا تزال تابعة للسياسة المالية العامة، فهي بالدرجة الأولى في خدمتها وخدمة القطاع العام قبل أن تكون في خدمة التنمية الاقتصادية بصفة أعم،[1] ويمثل سعر الفائدة أهم الأدوات الفعالة للسياسة النقدية لدى مصرف سورية المركزي الذي يسعى لتفعيل أدوات نقدية غير مباشرة لإدارة السيولة في السوق المصرفية وخلق مؤشر مرجعي لسعر الفائدة الذي يرتبط بوجود سوق للأوراق المالية فعالة وقادرة على امتصاص فوائض السيولة من قبل المصارف، إلى جانب وجود السوق الثانوية (سوق التداول بين المصارف والمصرف المركزي).

المطلب الأول: سعر الفائدة في سورية خلال مرحلة ما قبل إحياء مجلس النقد والتسليف:[2]

يمكن استعراض تاريخ تطور معدلات الفائدة في سوريا في هذه المرحلة كما يلي:[3]

1 – معدلات الفائدة لدى المصرف المركزي المطبقة على المصارف منذ 22 آذار 1966 ما بين 2.75% إلى 3.50%. علماً أنه قد تم تعديلها عام 1977 إلا أن التعديل النهائي الكبير في العام 1981.[4]

2_ معدلات الفائدة لدى المصرف الصناعي قد تم تعديلها في عام 1989 حيث تم زيادة معدل (2%) لعمليات الحسم ولعمليات القروض والسلف لكافة القطاعات، وكذلك تم تعديل سعر الفائدة لدى المصرف العقاري بتاريخ 1993/1/3 فزادت بمعدل (1%) على القروض التي ستنفذها مؤسسات القطاع العام التي تعمل في مجال البناء السكني، والقروض الممنوحة للجمعيات التعاونية السكنية والأفراد والغايات السكنية، أما القروض التي يستفيد منها أصحاب المشاريع السياحية

[1] أديب ميالة، اندماج سوريا في الاقتصاد العالمي، المؤتمر السوري للخدمات المالية والمصرفية، دمشق،3–5 تشرين الثاني، 2006، ص1.

[2] علي كنعان، النظام النقدي والمصرفي السوري: مشكلاته واتجاهات إصلاحه، دار الرضا للنشر، دمشق، ص76 .

[3] محمد كبارة، قرارات هامة لمجلس النقد والتسليف، جريدة تشرين 2004/1/7. ص2.

[4] للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على: علي بركات بركات، تحديات التمويل المصرفي في سورية في ضوء تطورات الاقتصاد العالمي، رسالة معدة لنيل درجة ماجستير، جامعة حلب، سورية، 2010، ص127.

والمستثمرون والمنشآت السياحية والجمعيات التعاونية السياحية والاصطيافية فقد زاد بمعدل 2%. وتجدر الإشارة إلى أن جميع المصارف تضيف عمولة مقدارها 3.5 % على جميع القروض التي تمنحها إضافة على معدل الفائدة 9% وتدفع لمرة واحدة فقط.[1]

3- منذ كانون الثاني 1993 أعطت اللجنة الاقتصادية مرونة نسبية لسعر الفائدة حسب طبيعة النشاط الممول وأصبحت معدلات الفائدة المدينة تمايزية لنشاطات وللآجال حسب ما يلي:

1- المصرف الصناعي مابين /7 – 11/%.

2- المصرف الزراعي مابين /4 – 6/%.

3- المصرف العقاري مابين /7 – 11/%.

4_ المصرف التجاري السوري مابين /7.5_9 /%.

5- مصرف التسليف الشعبي والتوفير مابين /7 – 9/%.

المطلب الثاني: سعر الفائدة في سورية خلال مرحلة ما بعد إحياء مجلس النقد والتسليف:

لابد في البداية من الإشارة إلى ملامح الإصلاح المالي والنقدي في سورية والتي يعتبر سعر الفائدة أحد أدواتها الرئيسة، فالتشريعات التي صدرت في أعوام **2001-2003** والتي شارك في مناقشتها ممثلون عن القطاع الخاص وبعض الخبراء المختصين أحيت الآمال في أن يستعيد الاقتصاد حيويته ونشاطه اللذين عُرِف بهما في فترة الخمسينيات من القرن الماضي، وكان في مقدمة هذه التشريعات القانون رقم **23** لعام **2002** الذي اعتبر مفصلاً هاماً في تاريخ السياسة النقدية في سورية،[2] والذي تضمن تنظيم النقد في سورية (قانون النقد الأساسي) وأعلنت الصحف السورية عن ولادته باسم

[1] وللمزيد من المعلومات حول الموضوع يمكن الرجوع إلى:

- الحوراني، أكرم محمود، مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 2، 2005، ص 32.

- علي كنعان، النظام النقدي والمصرفي السوري: مشكلاته واتجاهات إصلاحه، مرجع سابق الذكر، ص 184

[2] أديب ميالة، الصيرفة الإسلامية، صيرفة استثمارية، المؤتمر الثاني للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، دمشق، 12-2007/3/13، ص2-3.

قانون مجلس النقد والتسليف، وقد نص بشكل واضح على اعتبار مصرف سورية المركزي مؤسسة مالية مستقلة تعمل ضمن التوجهات الاقتصادية العامة التي تقرها رئاسة مجلس الوزراء.[1]

أولاً: ملامح الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية (the economic and financial reform in Syria)

يمكن إجمال ملامح الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية من خلال مجموعة القوانين والمراسيم والتشريعات والتي كانت ثمرة جهود مجموعة من الباحثين والمهتمين بالقضايا الاقتصادية، وأهمها:[2]

1_ قانون السرية المصرفية رقم **29** تاريخ **2000/3/18**.

2_ قانون إحداث المصارف الخاصة رقم **28** تاريخ **2001/4/26**.

3_ قانون إحياء مجلس النقد والتسليف وإعادة تنظيم مؤسساته رقم **23** تاريخ **2002/3/17**، والذي أعطى الصلاحية لمجلس النقد والتسليف بتحديد معدلات الفوائد والعمولات للمصارف سواء العامة أو الخاصة ومراقبة أداء المصارف.

4_ المرسوم رقم(**15**) لعام **2007** القاضي بإحداث مصارف تعنى بالتمويل الصغير.

5_ المرسوم رقم(**33**) لعام **2004** والذي ألغى المرسومين (**24** و**6**) والذي سمح بتداول وتحويل العملات الأجنبية.

6_ المرسوم التشريعي رقم (**35**) لعام **2005** القاضي بإحداث المصارف الإسلامية.

---

[1] للمزيد من الإطلاع حول هذا الموضوع يمكن مراجعة قانون النقد الأساسي رقم(23) للعام 2002 والمتاح على موقع مصرف سورية المركزي على الانترنت: http://www.banquecentrale.gov.sy.

[2] ومن القوانين الأخرى :مرسوم مكافحة غسيل الأموال رقم 59 تاريخ 2003/9/9، القانون رقم 24 والقانون رقم 25 لعام 2003 والمتعلقين بتعديل النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي، قرار وزير الاقتصاد رقم 431 تاريخ 2002/12/6 والقاضي بتخصيص 500 مليون دولار سنوياً لتسديد قيم المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وفق نشرة أسعار المصرف التجاري للعمليات غير التجارية، المرسوم التشريعي رقم (59) تاريخ 2003/9/9 والمرسوم التشريعي رقم (33) لعام 2005 بهدف الرقابة على العمليات المصرفية وحمايتها من عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، القانون رقم (24) لعام 2006 القاضي بإحداث مؤسسات ومكاتب للصيرفة، إحداث السوق ما بين المصارف التي تتيح تعامل المصارف فيما بينها من جهة وفيما بينها وبين المصرف المركزي من جهة أخرى سواء أكان بالليرة السورية أم بالقطع الأجنبي، السماح للمصارف بإصدار شهادات إيداع مصرفية، السماح للمصارف بتمويل جميع المستوردات للقطاعين الخاص والمشترك. وللمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على: مصرف سورية المركزي، النشرة الربعية، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء، المجلد 45، العدد 1-2-3-4، 2010، ص:ح، موقع مصرف سورية المركزي على الإنترنت: http://www.banquecentrale.gov.sy.

7_ المرسوم التشريعي رقم **(43)** لعام **2005** القاضي بإحداث مؤسسات التأمين بما فيها مؤسسات التأمين التكافلي الإسلامي.

8_ القانون رقم **(22)** للعام **2005** والقاضي بإحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

ولقد ساهمت هذه التشريعات والقوانين جميعها بإغناء البيئة النقدية والمالية في سورية بشتى أنواع العمل المالي من مصارف تجارية تقليدية ومصارف إسلامية ومؤسسات صيرفة وشركات تأمين تقليدية وإسلامية ومؤسسات للتمويل الصغير، ولهذا انعكاس إيجابي كبير من حيث تلبية متطلبات جميع الشرائح في المجتمع السوري الأمر الذي يتناسب ومبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي، من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه يخدم أهداف ومتطلبات السياسة النقدية.

ثانياً: قرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بسعر الفائدة (Interest rate decisions):

تعدُّ قرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بأسعار الفائدة أحد المحددات الرئيسية للسياسة النقدية، حيث يتمثل الهدف الرئيسي لهذه القرارات في دعم قيمة الليرة السورية محلياً وخارجياً وتشجيع الادخار والاستثمار، وكذلك هدفت إلى إعادة هيكلة ودائع الليرة السورية باتجاه الودائع طويلة الأجل نسبياً تتناسب مع العائد عليها، واستطاعت السياسة النقدية في سورية على أثر انخفاض أسعار الفائدة الدولية ومن خلال الثبات النسبي لأسعار الصرف، ومعدل التضخم المعتدل أن تقوم بتخفيض أسعار الفائدة المصرفية في منتصف عام **2003**، وهذا يعني أن السلطة النقدية تسعى إلى تشجيع المشروعات الاستثمارية المختلفة ودعمها ومن ثم التأثير في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي ولد موجة من التساؤلات عن جدوى هذه القرارات ودورها في تحفيز النمو وتحريك الركود ومكافحة البطالة، خاصة وأنها تزامنت مع بدء أعمال المصارف الخاصة.[1]

[1] للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على:

_ علي كنعان، النظام النقدي والمصرفي السوري: مشكلاته واتجاهات إصلاحه، مرجع سابق الذكر، ص185-78.

_ محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سورية، مرجع سابق الذكر، ص200

_ إبراهيم نافع قوشجي، دور السوق المالية في تغير النظام النقدي في سورية، رسالة معدة لنيل شهادة الماجستير في قسم الاقتصاد، جامعة حلب، 2005، ص 71.

وفيما يلي كافة القرارات المتعلقة بسعر الفائدة بعد إحياء مجلس النقد والتسليف:

1_ القرار رقم (4/م ن/ ب4) تاريخ 2003/5/28: القاضي بتخفيض الفوائد الدائنة نقطة واحدة والمدينة نقطة ونصف، وأصبحت معدلات الفائدة الدائنة كما يلي: حساب جاري **4%**، حساب توفير **7%**، شهادات استثمار **8%**، الودائع لآجل (**6أشهر**) **6%**، الودائع لأجل لسنة فأكثر **7%**.[1]

2_ القرار رقم (39/م ن/ ب4) تاريخ 2003/12/3: والذي يحدد أسعار الفائدة الدائنة حسب ما يلي والتي تعتبر نافذة منذ **2004/1/1**: الحسابات الجارية **1%** للقطاع العام و**2%** للقطاعات الأخرى، الودائع لآجل حتى سنة **5%**، الودائع لآجال تزيد عن سنة **6%**، حسابات التوفير**4%** (حد أقصى **2** مليون ليرة للحساب)، ودائع توفير الأطفال **6%** (حد أقصى **200,000** ليرة للحساب)، شهادات الاستثمار **6.5%**.

3_ القرار رقم (43/م ن/ ب4) تاريخ 2004/1/5: والذي أعاد النظر بمعدلات الفائدة الدائنة والذي أصبح ساري النفاذ منذ **2004/1/6** واعتبارها معدلات دنيا مع السماح لإدارات المصارف بتحديد معدلات أعلى منها ضمن حد أقصى قدره **1%**.

4_القرار رقم (119/م ن/ ب4) تاريخ 2005/03/09:[2] والذي عدل الفوائد الدائنة كما يلي في الجدول التالي:

الجدول رقم (3)

القرار رقم (119/ م ن/ ب4)

نوع الحساب	قطاع عام	قطاعات أخرى
الحسابات الجارية	0.5	1.50
حسابات التوفير< مليون ليرة سورية	–	5.00
حسابات التوفير> مليون ليرة سورية	–	4.00

[1] بالرغم من أن القانون أعطى مجلس النقد والتسليف حق تحديد المعدلات القصوى للفائدة على التسليفات في حالة الضرورة فقد اشترط نص المادة تعليل اتخاذ القرار "أن تتخذ قرارات معللة" فقد جاء التعليل مناقضاً لحالة الاقتصاد السوري ولاستقرار سعر صرف الليرة السورية ولعدم ثبوت أن انخفاض معدل الاستثمار في الاقتصاد الوطني مرتبط بارتفاع أسعار الفائدة المدينة إذ إن طلبات القروض من المصارف لا تُلبى بكاملها بالرغم من معدلات الفائدة السائدة وصعوبة توفير الضمانات المطلوبة.

[2] سريان النفاذ (من 2005/04/02 ولغاية 2005/09/30).

الودائع لأجل (شهر، 3أشهر، 6أشهر)	–	5.50
الودائع لأجل (سنة فما فوق)	–	7.00
ودائع توفير الأطفال < خمسمائة ألف ليرة سورية	–	7.00
ودائع توفير الأطفال > خمسمائة ألف ليرة سورية	–	1.00
شهادات الاستثمار	–	7.50

المصدر: مصرف سورية المركزي، قرارات مجلس النقد والتسليف.

هدف القرار: تعديل هيكلية الودائع باتجاه الودائع طويلة الأجل وذلك من خلال تصحيح هيكلية معدلات الفائدة الدائنة، لتصبح أكثر ملائمة مع التمويل الاستثماري الممنوح من المصارف لقطاعات الاقتصاد المختلفة.

5_القرار رقم(160/م ن/ ب4) تاريخ 2005/09/18:[1] والذي عدل الفوائد كما يلي في الجدول التالي:

الجدول رقم (4)

القرار رقم (160/ م ن/ ب4)

الفوائد الدائنة			الفوائد المدينة		
نوع الحساب	قطاع عام	قطاعات أخرى	البيان	قطاع عام	قطاعات أخرى
الحسابات الجارية	0.5	1.00	حسم السندات التجارية والصناعية	7.00	8.00
حسابات التوفير< مليون ل.س	–	5.00	القروض والسلف قصيرة الأجل	7.00	8.00
حسابات التوفير> مليون ل.س	–	3.00	القروض والسلف متوسطة الأجل	7.00	8.50
الودائع لأجل (شهر، 3أشهر، 6أشهر)	–	5.5 – 6.5	القروض طويلة الأجل	7.00	9.00
الودائع لأجل (سنة فما فوق)	–	7.00	القروض بضمانات شخصية	7.00	9.00
ودائع توفير الأطفال < خمسمائة ألف ل.س	–	7.50	الحساب الجاري المدين	7.00	9.00
			القروض العقارية حتى عشر سنوات	7.00	7.50
شهادات الاستثمار	–	7.50	القروض العقارية لأكثر من عشر سنوات	7.50	8.00

المصدر: مصرف سورية المركزي، قرارات مجلس النقد والتسليف.

هدف القرار: استكمال آلية تصحيح هيكل الفوائد المصرفية، كما في القرار السابق، وجعلها أكثر انسجاماً مع متطلبات الاقتصاد الوطني وتطور السوق النقدية ولإعطاء المصارف حيزاً أكبر من الحرية في تحديد معدلات الفائدة وإتاحة فرص المنافسة لديها.

[1] سريان النفاذ (من 2005/10/01 ولغاية 2005/11/30).

5_**القرار رقم(172/م ن/ ب4) تاريخ 2005/11/14:**[1] والذي عدل الفوائد كما يلي في الجدول التالي:

الجدول رقم (5)

القرار رقم (172/ م ن/ ب4)

الفوائد الدائنة			الفوائد المدينة		
نوع الحساب	قطاع عام	قطاعات أخرى	البيان	قطاع عام	قطاعات أخرى
الحسابات الجارية	0.5	1.00	حسم السندات التجارية والصناعية	7.00	8.00
حسابات التوفير< مليون ليرة سورية	–	5.00	القروض والسلف قصيرة الأجل	7.00	8.00
حسابات التوفير> مليون ليرة سورية	–	3.00	القروض والسلف متوسطة الأجل	7.00	8.50
الودائع لأجل (شهر، 3أشهر، 6أشهر)	–	7 – 6	القروض طويلة الأجل	7.00	9.00
الودائع لأجل (سنة فما فوق)	–	8.00	القروض بضمانات شخصية	7.00	9.00
ودائع توفير الأطفال < خمسمائة ألف ل.س	–	7.50	الحساب الجاري المدين	7.00	9.00
ودائع توفير الأطفال > خمسمائة ألف ل.س	–	1.00	القروض العقارية حتى عشر سنوات	7.00	7.50
شهادات الاستثمار	–	7.50	القروض العقارية لأكثر من عشر سنوات	7.50	8.00

المصدر: مصرف سورية المركزي، قرارات مجلس النقد والتسليف.

هدف القرار: دعم الطلب على الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، واستكمال آلية بناء هيكلية منسجمة ومتوازنة تدعم استقرار وثبات مصادر التمويل لدى المصارف.

6_القرار رقم (174/ م ن/ ب4) بتاريخ 2005/12/3:[2] والذي عدل الفوائد كما يلي في الجدول التالي:

[1] سريان النفاذ (من 2005/12/01 ولغاية 2005/12/09)

[2] القرار رقم 172 الصادر بتاريخ 2005/11/14، والقرار رقم 174 الصادر بتاريخ 2005/12/3 : من خلال هذين القرارين تم تحريك الفائدة على الودائع طويلة الأجل فقط، لتصبح أعلى من معدل الفائدة على حسابات التوفير وشهادات الاستثمار، حيث تم رفع معدل الفائدة على الودائع لأجل أقل من سنة على نحو مطرد إلى 6.5% ومن ثم إلى 8% وفق القرارين " 172" " 174"، إلى جانب ذلك ازدادت معدل الفائدة على الودائع لأجل أكثر من سنة إلى 8% و9% ، كما أصبحت المصارف قادرة على رفع معدل الفائدة على الودائع لأجل أكثر من سنة لديها لتصبح 9.5% كحد أقصى مع القرار الأخير، بما يتناسب مع هوامش ربحيتها (والذي يعبر عنه بمعدل الفائدة المرجحة على التسهيلات الممنوحة مطروحا ً منه معدل الفائدة على الودائع)، حيث تم أيضا ً في ضوء القرارات السابقة منح المصارف هامش من الحرية في تحديد الفوائد على القروض، تمهيدا ً لتحرير الفوائد المدينة من القوة بشكل كامل، كما أجاز لها رفع معدلات الفائدة المدينة على جميع القروض الممنوحة من قبلها بمقدار 1% بآجال أقل من خمس سنوات، و1.5 % للآجال التي تتجاوز 5 سنوات. ولابد من القول أن هاذين القرارين يستهدفان سعر الصرف وذلك لتخفيض عرض العملة المحلية طلبا للعملة الأجنبية في السوق غير النظامية. وللمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى: هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في قسم الاقتصاد، جامعة تشرين، 2007، ص151.

الجدول رقم (6)

القرار رقم (174/ م ن/ ب4)

الفوائد الدائنة			الفوائد المدينة		
نوع الحساب	قطاع عام	قطاعات أخرى	البيان	قطاع عام	قطاعات أخرى
الحسابات الجارية	0.5	1.00	حسم السندات التجارية والصناعية	7.00	8.00
حسابات التوفير< مليون ليرة سورية	–	5.00	القروض والسلف قصيرة الأجل	7.00	8.50
حسابات التوفير> مليون ليرة سورية	–	3.00	القروض والسلف متوسطة الأجل	7.00	8.50
الودائع لأجل (شهر، 3أشهر، 6أشهر)	–	8.5 – 7.5	القروض طويلة الأجل	7.00	9.00
الودائع لأجل (سنة فما فوق)	–	9.00	القروض بضمانات شخصية	7.00	9.50
ودائع توفير الأطفال < خمسمائة ألف ل.س	–	7.50	الحساب الجاري المدين	7.00	9.50
ودائع توفير الأطفال > خمسمائة ألف ل.س	–	1.00	القروض العقارية حتى عشر سنوات	7.00	7.50
شهادات الاستثمار	–	7.50	القروض العقارية لأكثر من عشر سنوات	7.50	8.00

المصدر: مصرف سورية المركزي، قرارات مجلس النقد والتسليف.

هدف القرار: تصحيح هيكل الفوائد المصرفية وجعلها أكثر انسجاماً مع متطلبات الاقتصاد الوطني وتطور السوق النقدية، ولإعطاء المصارف حيزا أكبر من الحرية في تحديد معدلات الفائدة وإتاحة فرص المنافسة بينها.[1]

7_القرار رقم (298/م ن/ ب4) تاريخ 2007/06/18: حيث عدل المادة (2) من القرار **174** بحيث تصبح "يجوز لمجالس إدارات المصارف العاملة تخفيض معدلات الفائدة الدائنة أو رفعها بمقدار (2) بالمائة".[2]

هدف القرار: توسيع هامش المرونة لدى المصارف في تحديد أسعار الفائدة على ودائعها بالليرة السورية لإعطاء المصارف حيزاً أكبر من الحرية في تحديد معدلات الفائدة وإتاحة فرص المنافسة

_ مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، القرار رقم (174/ م ن / ب4) بتاريخ 2005/12/3 والقرار رقم 174 الصادر بتاريخ 2005/12/3.

[1] سريان النفاذ (من 2005/12/10 ولغاية 2008/05/04).

[2] استكمالاً للخطوات السابقة قام مجلس النقد والتسليف باتخاذ القرار رقم 298 بتاريخ 2007/06/18 والذي تضمن إعطاء المصارف العاملة هامش حركة 2% حول معدلات الفائدة الدائنة التي أقرها قرار الفوائد رقم 174 تاريخ 2005/12/3، كما سمح بأن تضع مجالس إدارات المصارف العاملة القواعد والضوابط الموضوعية لتحديد معدلات الفائدة وتطبيقها، وكيفية استخدام حرية الحركة المتاحة في معدلات الفائدة الدائنة على أن تبلغ مصرف سورية المركزي كلما طرأ تعديل عليها. وللمزيد حول هذا الموضوع يمكن الاطلاع على:
أديب ميالة، ثلاثة أعوام من الإصلاح النقدي (2005–2007)، اتحاد المصارف العربية، العدد 333، 2008 ، ص131

لديها. وقد استجابت المصارف بشكل فعال من خلال تحريك أسعار الفائدة على ودائعها ضمن الهامش المتاح بشكل جزئي أوكلي من قبل بعضها، ضمن معيار ربحية هذه المصارف وكفاءتها.

8_ القرار رقم (393/م ن/ ب4) تاريخ 2008/05/05:[1] والذي عدل الفوائد الدائنة كما يلي في الجدول التالي:

الجدول رقم (7)

القرار رقم (393/ م ن/ ب4)

الفوائد الدائنة	
نوع الحساب	**نسبة الفائدة**
الحسابات الجارية	1.00
حسابات التوفير	6.00
الودائع لأجل	9.00-7.00
شهادات الاستثمار	7.00

المصدر: مصرف سورية المركزي، قرارات مجلس النقد والتسليف.

هدف القرار: تعديل هيكلة الودائع لأجل بالليرة السورية من خلال منح المصرف مرونة أعلى في تحديد أسعار فائدة ودائعه، وقد حدد القرار الفارق بـ**3%** لضمان وجود فارق تفضيل لدى المودع بين الودائع قصيرة وطويلة الأجل وذلك لضمان استمرارية جذب المصادر التمويلية للاستثمار، وقد استجابت المصارف من خلال توسيع الفارق بين معدلي الفائدة الأدنى والأعلى على الودائع لأجل لديها ليقارب **3%.**

9_القرار رقم (462/م ن/ ب٤) تاريخ 2009/01/31:[2] والذي عدل الفوائد بتخفيضها عن القرار السابق بواقع **نقطة** مئوية للودائع لأجل **ونصف نقطة** لشهادات الاستثمار.

10_ القرار رقم (698/م ن/ ب٤) تاريخ 2010/08/24:[3] والذي عدل الفوائد بتخفيضها عن القرار السابق بواقع **نصف نقطة** مئوية للودائع لأجل والتوفير **ونقطة** لشهادات الاستثمار.

[1] سريان النفاذ(من 2008/05/05 ولغاية 2009/01/30).

[2] سريان النفاذ (من 2009/02/25 لغاية 2010/08/23).

[3] سريان النفاذ (من 2010/08/24 لغاية 2010/12/27).

11_ القرار رقم (728/ م ن/ ب٤) تاريخ 2010/12/28:[1] والذي عدل الفوائد بتخفيضها عن القرار السابق بواقع **نصف نقطة** مئوية لكافة الودائع.

هدف القرارات الثلاث السابقة: تخفيض كلفة مصادر التمويل والذي بدوره يساهم في تخفيض معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية وبالتالي تحفيز الطلب الكلي، يأتي هذا التوجه بالاتساق مع السياسة الاقتصادية والتي تهدف إلى تشجيع الاستثمار ودعم الصناعة الوطنية من خلال تأمين التمويل اللازم لعملياتها، وقد اعتبر القرار**(728/ م ن/ ب4)** أن معدلات الفوائد المدينة الواردة في المادة 4 من قرار مجلس النقد والتسليف رقم **(174/م ن/ ب4)** هي معدلات تأشيرية تسترشد بها إدارات المصارف العاملة عند تحديدها لمعدلات الفوائد المدينة المطبقة في مصارفها.

وقد استجابت المصارف من خلال تخفيض أسعار الفائدة على مصادر التمويل ورافق ذلك انخفاض طفيف في أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية، ويعزى انخفاض فعالية الاستجابة لدى المصارف إلى وجود فائض سيولة حال دون تخفيض العائد على الأموال الموظفة لديها وتقليص هامش الربح.

12_قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (5937) بتاريخ 2011/5/2:[2] والذي عدل الفوائد بزيادتها بواقع **نقطتين** مئويتين على كافة الودائع بهدف دعم الطلب على الليرة السورية وتعزيز إيداعات الليرة لدى المصارف.

13_ قرار رقم (747/م ن/ ب4) تاريخ 2011/07/18:[3] والذي تم بموجبه تعديل هوامش حركة معدلات الفائدة الدائنة بمقدار **1%** للحسابات الجارية والتوفير وبمقدار **2%** للودائع الآجل.

14_ قرار رقم(795/م ن/ ب4) تاريخ 2011/12/14:[4] والذي عدل الفوائد الدائنة كما في الجدول التالي:

[1] سريان النفاذ (من 2010/12/28 لغاية 2011/05/01).
[2] سريان النفاذ(من 2011/05/02 لغاية 2011/05/16).
[3] سريان النفاذ (من 2011/08/03 لغاية 2011/12/14).
[4] سريان النفاذ (من 2011/12/14 لغاية 2012/02/15).

الجدول رقم (8)

القرار رقم (795/ م ن/ ب4)

الفوائد الدائنة	
نوع الحساب	**نسبة الفائدة**
الحسابات الجارية	1.00
حسابات التوفير	7.00
الودائع لأجل	11.00-9.00
شهادات الاستثمار	8.00

المصدر: مصرف سورية المركزي، قرارات مجلس النقد والتسليف.

15_ قرار رقم(818/ م ن/ ب1) تاريخ 2012/02/15:[1] والذي عدل الفوائد الدائنة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (9)

القرار رقم (818/ م ن/ ب4)

الفوائد الدائنة	
نوع الحساب	**نسبة الفائدة**
الحسابات الجارية	1.00 -0.0
حسابات التوفير	9.00
الودائع لأجل	11.00-7.00
شهادات الاستثمار	10.00

المصدر: مصرف سورية المركزي، قرارات مجلس النقد والتسليف.

خاتمة (Conclusion):

من خلال تتبع قرارات مجلس النقد والتسليف القاضية برفع أو تخفيض سعر الفائدة نلاحظ بأن سعر الفائدة تحكمه مجموعة من الآليات والمحددات من بينها الحد من القفزات المتتالية في معدل التضخم وتشجيع وزيادة حجم الائتمان الموجه للمشروعات الاستثمارية مما يساهم في خفض التكلفة الإنتاجية للسلعة، وأصبح يتحدد استناداً لحالة الاقتصاد الوطني (رواج – كساد) واستناداً لسياسة الحكومة بدعم وتشجيع الاستثمار، فعند الرغبة بتشجيع الاستثمار تخفض الدولة سعر الفائدة، وعند حدوث تضخم ترفع سعر الفائدة وذلك للتأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية وتوجيه المستثمرين إلى الاستثمارات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

[1] سريان النفاذ (من 2012/03/07 لغاية الآن).

الفصل الثاني

المصارف التجارية(Commercial banks)

مقدمة (Introduction):

يعتبر القطاع المصرفي أحد القطاعات الخدمية الرائدة في الاقتصاديات الحديثة، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتوفير التمويل اللازم للمؤسسات الاقتصادية، بل لكونه أصبح يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي، فقد أصبح هذا القطاع، بفعل اتساعه وتشعب أنشطته، النافذة التي يطل منها العالم علينا، ونطل منها على العالم، وأصبح تطوره ومتانة أوضاعه معياراً للحكم على سلامة اقتصادياتنا وقابليتها أو قدرتها على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية، ويتوج دوره البارز في الحياة الاقتصادية، بأنه عامل هام في تمويل المشاريع الإنتاجية وتمويل الاستثمار الذي يعد عصب النشاط الاقتصادي وكذلك مساهمته في ترقية المبادلات الاقتصادية، وتطوير الاقتصاد الوطني،[1] ويعتبرُ التمويل المصرفي للمؤسسات الاقتصادية من المصادر الأساسية لمواردها المالية التي تضمن لها استمرارية النشاط في محيط اقتصادي يعرف العديد من الصعوبات والتحديات.

وفي هذا الإطار تعتبرُ المؤسسة المصرفية الخلية الأساسية لتمويل الاقتصاد الوطني، والتي تحتاج إلى العديد من الوسائل التي تمكّنها من البقاء والاستمرار والاستقرار،[2] وهذا يترافق مع التطورات التكنولوجية والمصرفية التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية التي ستؤدي إلى تزايد حدّة المنافسة في الصناعة المصرفية وتوسعها في الاتجاهين الرأسي والأفقي.[3]

---

[1] للمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

_توادارو، ميشيل، التنمية الاقتصادية، (محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، مترجم)، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.ص574.

_ فضل الله سراج، أهمية ودور القطاع المصرفي في مجال التكامل، الندوة الاقتصادية الأولى حول العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية: الواقع والآفاق، طُبع بإشراف د. حسين الفحل، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 1997، ص127.

[2] الطيب ياسين، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، العدد 3، الجزائر، 2005، ص49.

[3] Richard M. Levich، International Financial Markets: prices and policies، McGRAW- HILL Companies، finance series، 1998، p.6

سنتعرف في هذا الفصل على مفهوم ووظائف المصارف التجارية في **المبحث الأول منه،** وعلى نظريات المصارف التجارية والعوامل المؤثرة على نشاطها وأهدافها في **المبحث الثاني،** وفي **المبحث الثالث والرابع** سنتطرق إلى الودائع والقروض في المصارف التجارية.

المبحث الأول

مدخل للمصارف التجارية (Entrance to commercial banks)

تعتبر المصارف التجارية أحد أهم وظائف النظام المالي المتزايد النمو في الاقتصادات الحديثة،[1] وتعد في الدرجة الثانية من التسلسل الهرمي للجهاز المصرفي، ولا يسبقها في ذلك إلا المصرف المركزي،[2] فهي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، بهدف الحصول على الربح المصرفي وهو الفارق في سعر الفائدة الدائنة والمدينة على إيداعاته واقراضاته،[3] إضافة إلى مصادر الأرباح الأخرى، فالمصرف التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وأولئك الذين يحتاجون لهذه الأموال،[4] وإن هذا الدور الذي يلعبه المصرف التجاري لا تستطيع مؤسسة أخرى أن تلعبه،[5] حيث يمنح خدماته المصرفية للجمهور دون تمييز، ويتيح للمدخرين فرصاً متنوعة لاستثمار مدخراتهم، فالمدخرين الذين يرغبون في توجيه أموالهم إلى استثمارات قصيرة الأجل يجدون في الودائع التقليدية (جارية، توفير، لأجل) وشهادات الإيداع فرصاً استثمارية جيدة، أما السندات القابلة للتداول التي تصدرها المصارف فتعتبر ملائمة للمدخرين الذين يفضلون توجيه أموالهم إلى استثمارات طويلة الأجل، ومن جهة أخرى أتاحت فرصاً عديدة للمقترضين حيث لم تعد قاصرة على تقديم قروض قصيرة

---

[1] حيث أنه يقصد بالنظام المالي (Financial System) النظام الذي يشمل كلً من الأسواق، والشركات، بالإضافة إلى المؤسسات الأخرى التي تعنى بالقرارات المالية للأفراد وقطاع العائلات والحكومات داخل الوطن أو خارجه.

[2] شيحة، مصطفى، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، الطبعة السادسة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 139.

[3] أكرم حوراني، عبد الرزاق حساني، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية، 2010، ص 117.

[4] إن دور الوساطة بين قبول الودائع ومنح القروض الذي يلعبه المصرف يجب أن يرتبط بأهمية مراعاة التخصص الكفء لهذه المدخرات عند منحها للأغراض المختلفة وبما يهدف إلى تحقيق أهداف المصرف وفي الوقت نفسه مراعاة الأطر النقدية والمالية والضوابط الناظمة لذلك داخل المجتمع، وللمزيد يمكن الرجوع إلى :

_ أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للمصرف، مطابع المستقبل، 1999، ص6.

_ منير هندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2006، ص5.

_ إسماعيل إبراهيم الطراد، جمعة محمود عباد، التشريعات المالية والمصرفية في الأردن، ط3، عمان، دار وائل، 2002، ص20.

[5] كنجو كنجو، عصري الحمدو، أيمن شيحا، إدارة المؤسسات المالية، منشورات جامعة حلب، سورية، 2006، ص43.

الأجل بل مصدراً لتقديم القروض المتوسطة وطويلة الأجل إضافةً إلى ظهور أشكال عديدة من التسهيلات الائتمانية الأخرى (الجاري مدين، حسم السندات ..الخ)،[1] ونظراً لكون الطلب على خدمات النظام المصرفي طلباً مشتقاً من حاجة التنمية الاقتصادية،[2] فيمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية ازدادت الحاجة إلى وجود نظام مصرفي أكثر تطوراً وأوسع خدمات،[3] بحيث يشكل مع المؤسسات الوسيطة والأسواق المالية شكل هيكل الائتمان للاقتصاد الوطني،[4] ويقع على عاتقه مسؤولية تأمين العنصر المادي اللازم لعملية التنمية،[5] ويظهر الشكل التالي مساهمة المصارف في تحقيق التنمية وتحقيق التوازن من خلال تجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات وتمويل العمليات الاستثمارية في المجتمع من خلال هذه المدخرات. كما يظهر تدفق النشاط الاقتصادي ودور قطاع المصارف فيه:[6]

---

[1] منير هندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، مرجع سبق ذكره، ص9-10.

[2] في هذا الصدد لابد من التنويه إلى وجود فروقات كبيرة بين المصارف التجارية وبين المصارف المتخصصة التي تنشأ في ظل النظام المصرفي، حيث يكمن الفرق الرئيسي بين المصارف التجارية والمصارف المتخصصة في الهدف من إنشائها، حيث أن المصارف المتخصصة هدفها تنموي بعكس التجارية والتي تعمل وفق أسس تجارية. وعادة ما تختص المصارف التجارية بإعطائها القروض القصيرة الأجل لتمويل استثماراتها، بينما تمتاز قروض المصارف المتخصصة بآجالها الطويلة، وكما تبتعد المصارف التجارية عن منح تمويل القطاعات ذات المخاطر العالية كالزراعة مثلاً وتلجأ إلى القطاعات الآمنة والمضمونة، بعكس المصارف المتخصصة والتي تتجاوز هذه المحاذير بهدف تحقيق التنمية الشاملة. أما من حيث مصادر أموالها فتعتمد المصارف التجارية على أموال الغير(الودائع) لتغطية استثماراتها، ويمتاز رأسمالها بالصغر بعكس المصارف المتخصصة والتي يزيد فيها رأس المال بشكل كبير عن مجموع أموال الغير لديها، وتشكل مساهمة القطاع الخاص معظم أموال المصارف التجارية، بينما تشكل مساهمة الحكومات في أموال المصارف المتخصصة الجزء الأكبر من أموالها، ويتبع هذا بالضرورة أن تكون المصارف المتخصصة في معظمها هيئات عامة بعكس المصارف التجارية، وتعمل المصارف المتخصصة على الأغلب في جو احتكاري، بينما تتعرض المصارف التجارية لمنافسة شديدة وتفرض هذه المنافسة مرونة في تنويع استثمارات المصارف التجارية والفئات الموجهة لهم بعكس المصارف المتخصصة والتي تخدم فئة معينة أو قطاعاً معيناً، ومن أهم الفروقات أيضاً هو قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان الذي لاتستطيع المصارف المتخصصة القيام به، وكذلك تختلف المصارف التجارية عن المصارف المركزية في كثير من النقاط وأهمها مسألة الربح، حيث إن المصرف المركزي لا يهدف للربح بعكس التجاري، وفي حين لو حصل المصرف المركزي على ربح فيكون ذلك من قبيل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد المصرف لأجلها. للمزيد يرجى الاطلاع على:

- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 439.
- أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، مرجع سبق ذكره، ص 171-172.
- زكريا الدوري، المصارف المركزية والسياسات النقدية، دار البازوي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص26-27.

[3] Ross Levine، Financial development and economic growth: Views and agenda، Journal of Economic Literature، Jun 1997; 35، 2; ABI/INFORM Global، pp. 698- 699

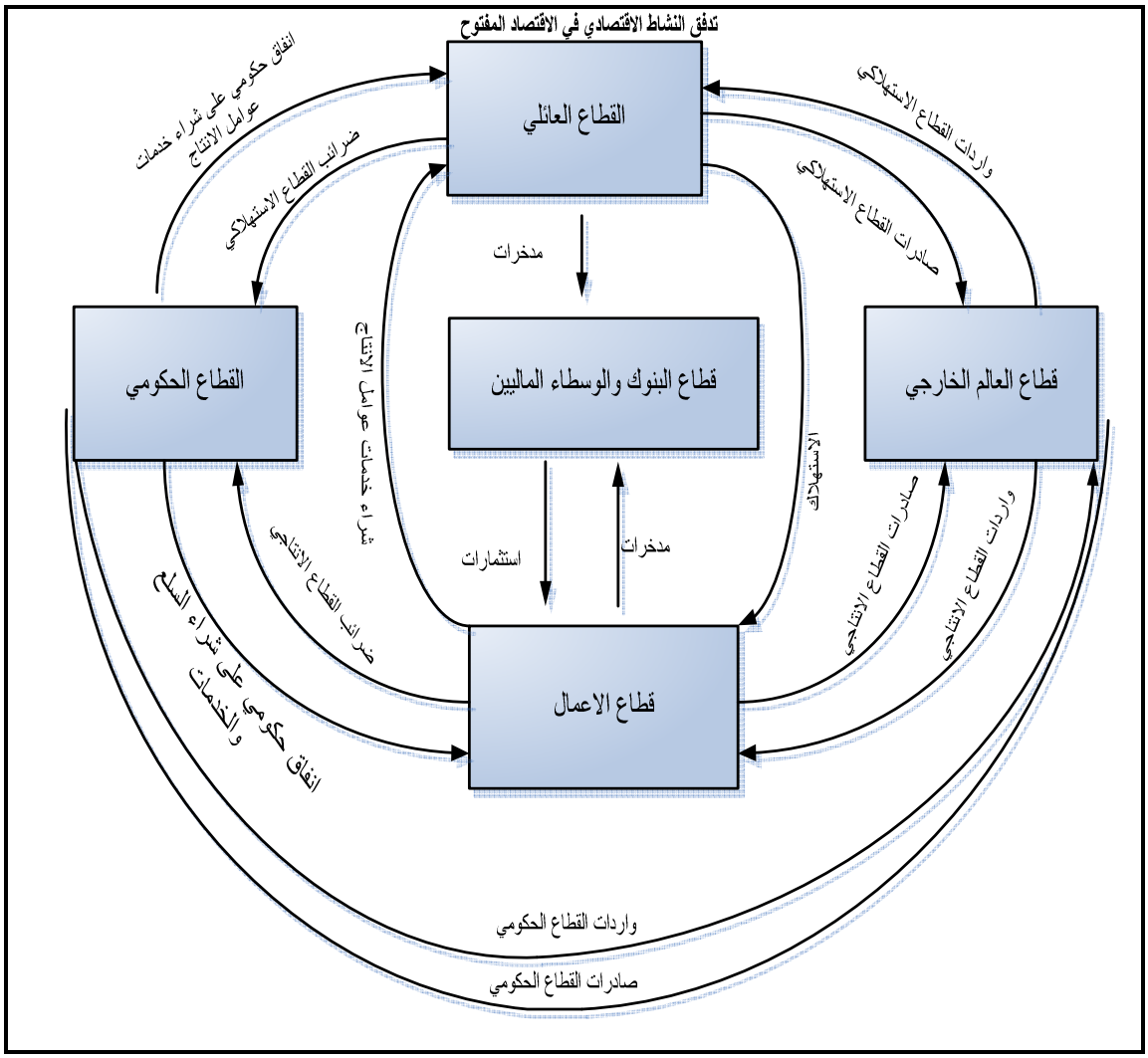
[4] مصيطفى عبد اللطيف، دور المصارف وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي: حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد الرابع، الجزائر، 2006، ص75.

[5] رشاد العصار، ورياض الحلبي، النقود والمصارف، دار صفاء للنشر، عمان الأردن، 2010، ص 72-73.

[6] يظهر الشكل أن التوازن في النشاط الاقتصادي يتحقق عندما يتساوى إجمالي المسحوبات (الادخار-الضرائب-الواردات) مع إجمالي الإنفاق(الاستثمار_ الإنفاق الحكومي_ الصادرات) بالتالي إن وجود المدخرات بأشكالها المختلفة سواء في القطاع العائلي أو قطاع

الشكل رقم (12)

تدفق النشاط الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح



المطلب الأول: نشأة المصارف التجارية (The Emergence Of Commercial banks):

إن وصول المصارف إلى ما هي عليه في الوقت الحاضر كان نتاجاً لتطورها عبر السنين الماضية،[1] حيث ترجع نشأتها إلى **4000** سنة قبل الميلاد،[2] فعلى الرغم من وجود مقرضين

الأعمال هي احد العناصر الضرورية لتوازن النشاط الاقتصادي، كما يظهر الشكل البياني مكانة البنوك كوسيط مهم في حركة المدخرات ضمن الاقتصاد الوطني،أي مكانة البنوك في تحقيق التوازن بين طرفي النشاط الاقتصادي من خلال سحب الأموال وإنفاقها، لذلك إن وجود القطاع المصرفي المتطور هو ضمان ضروري لتحقيق النمو للاقتصاد الوطني خلال فترة طويلة من الزمن.

[1] كنجو كنجو، عصري الحمدو، وأيمن شيحا، إدارة المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص44.

[2] للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:

_شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد المصارف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص25.

للنقود من زمن قديم، إلا أن المصارف تعتبر مؤسسات اقتصادية حديثة نسبياً والفن المصرفي نشأ في القرن السابع عشر وهو الذي ساعد كثيراً في التوسع التجاري والصناعي الذي بدأ تقريباً في نفس الوقت، فقد عرف العالم القديم مؤسسات الإيداع وتعامل بالائتمان منذ أوائل العصور القديمة وتدرج الفن المصرفي في معراج التطور واستمر العمل به منذ الإغريق والبطالمة إلى نهاية الإمبراطورية الرومانية،[1] حيث كان السومريون أول حضارة نظمت القروض وسعر الفائدة وكانت الأموال تودع في دور العبادة ويقترضها الفلاحون والتجار ويدفعون الفوائد عليها ثم تبعتها الحضارات الأخرى البابلية والكلدانية والآشورية ثم انتقلت إلى اليونان والرومان.[2]

ويمكن القول أن نشأة المصارف كانت نتاجاً لدورة النقود، حيث أن جزءاً من النقود يبقى راكداً في يد الأفراد والمشروعات، لذلك لابد من وجود مكان أمين للاحتفاظ بها سيما وأنها في الماضي كانت على شكل قطع معدنية تحتاج إلى وسائل خاصة لحفظها، وقد بدأت المصارف في عهد النهضة في إيطاليا عندما بدأت تزدهر التجارة في فينيسيا وجنوة وفلورنسا، حيث أسست بعض المصارف (فينيسيا **1157**، برشلونة **1401**، جنوة **1407**، أمستردام **1609**، هامبورغ **1619**، انكلترا **1694**، فرنسا **1800**)، واقتصر العمل الرئيسي لهذه المصارف خلال العصور الوسطى على تجارة المعادن النفيسة واستبدال العملات التي أصدرتها مختلف الدول، ونقل رؤوس الأموال من مكان إلى آخر، وتحصيل الإيرادات وفق رغبات ومصلحة العملاء ولم تمارس المصارف عمليات الإقراض للغير بالفائدة إلا في نطاق محدود جداً إذ اقتصر تعامل المصارف بأموالها الخاصة أو بالأموال التي يعهد بها أصحابها إليها بقصد الاستثمار في مثل هذه العمليات.[3]

_ ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2009، ص107 ص112.

[1] أحمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سورية، 2000، ص 55.

[2] هذا ويعود أصل كلمة بنك إلى الكلمة الايطالية بانكو **Banco** التي تعني الطاولة، التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود، ومن ثم أصبحت كلمة بنك عربية بعد موافقة مجمع اللغة العربية عليها، لمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى:

_كنجو كنجو، عصري الحمدو، وأيمن شيحا، إدارة المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص44.

_ محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مدخل مقارن، مرجع سابق ذكره، ص11.

_ مصلح الدين، محمد، (حسين محمود صالح، مترجم، مراجعة محمد عبد المنعم عبد الحميد)، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى، 1976.، ص11.

[3] كنجو كنجو، عصري الحمدو، أيمن شيحا، إدارة المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص44

ومنذ بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد المصارف يزداد تدريجياً، وفي تطور لاحق لم يقتصر عملها على قبول الودائع فقط وإنما تجاوز ذلك إلى قبول الودائع ومنح الائتمان، وقد أدى ظهور الثورة الصناعية وانتشارها في دول أوروبا، إلى إنشاء بنوك بشكل شركات مساهمة التي اتسعت وأقامت فروع لها في كل مكان، فاتسعت وظائفها لتشمل عملية الإقراض والتسهيلات الائتمانية وخلق النقود، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه برزت اختلافات جوهرية بين سياسة المصارف التجارية في انجلترا وسياسة المصارف التجارية في ألمانيا وبلجيكا وإلى حد ما في سويسرا وايطاليا[1].

وفي أواخر القرن التاسع عشر ومع بلوغ الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية بدأت حرية تركيز المصارف بواسطة الاندماج أو بطريقة القابضة (شراء معظم أسهم المصارف الأخرى) ثم اتسع نطاق حركة التركيز بعد الحرب العالمية الأولى في معظم البلدان الرأسمالية، وصاحب ذلك ازدياد تدخل الدولة في تنظيم أعمال المصارف، فاقتصر حق إصدار الأوراق النقدية على مصارف معينة تعرف بالمصارف المركزية في حين ظلت المصارف التجارية متخصصة في تمويل العمليات التجارية وخاصة خلق النقود والودائع وعملية الإقراض للأفراد والمؤسسات.[2]

ومنه يمكن القول بأنه في الماضي لم تكن مهمة المصارف سوى مكان تودع فيه ثروات الأفراد لمجرد حمايتها في مكان آمن، ومع التطور في الفكر المصرفي تطورت خدمات المصارف التجارية بشكل كبير وخاصة خلال العقود الأخيرة، حيث تطورت هذه الوظيفة عن مجرد خدمة الإيداع إلى إقراض بعض هذه الإيداعات ثم إلى توسيع رقعة نشاطها لتشمل مجموعة هائلة من أوجه النشاط.

[1] ففي انجلترا حيث بدأت الثورة الصناعية قبل غيرها من الدول وما ترتب على ذلك من نمو الشركات ورواج التجارة، وقد مكنها ذلك من تكوين أموال طائلة ساعدت على تمويل الجزء الأكبر من استثماراتها، بحيث لم تكن هناك حاجة ملّحة للّجوء إلى المصارف لطلب القروض طويلة الأجل، ومن ثم استقر مبدأ اقتصار سلطات المصارف في بريطانيا على القروض والسلفات قصيرة الأجل، أما في باقي دول القارة الأوروبية أو غيرها فقد جاءت الثورة الصناعية متأخرة، لذلك برزت الحاجة إلى اللجوء إلى المصارف للمشاركة في تمويل الشركات والمشاريع الاستثمارية.

[2] عبد المعطي لاشين محمد منسي، إدارة المنشآت المالية: الجزء الأول، المصارف الشاملة_ البورصات المالية_ صناديق الاستثمار، 2006، ص57.

المطلب الثاني: تعريف المصارف التجارية (The definition of commercial banks):

يرى البعض بأن إطلاق اسم المصارف التجارية إنما هو من قبيل الاعتياد وفقا لما تعارف عليه الناس، إذ أن هذه التسمية غير دقيقة لأنها لا تعبر عن دائرة النشاط الفعلية التي يغطيها هذا النوع من المصارف وعموماً فقد أطلق هذا الاسم على هذه المصارف لاقتصار نشاطها في بادئ الأمر على تمويل الأنشطة التجارية وانحصار هذا الدور في تقديم القروض قصيرة الأجل التي تقل مدتها عن السنة، إلا أن التوسع في الأعمال المصرفية خاصة خلال القرون الأربعة الأخيرة دفع تلك المصارف للتعامل مع كافة منشآت المجتمع، سواء كانت منشآت صناعية أو هيئات حكومية خاصة، هذا بالإضافة إلى أن قيام المصارف بقبول ودائع الأفراد لا يعتبر عملا تجارياً محضاً.

هذا وتختلف التعاريف الخاصة بالمصارف باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم أعمالها، والتي تتباين من بلد إلى أخر، كما تختلف باختلاف طبيعة نشاط هذه المصارف وشكلها القانوني، ولذا فإن من الصعوبة بمكان إيجاد تعاريف شاملة لها على اختلاف أنواعها وأشكالها والقوانين التي تحكم أعمالها، فالمصرف هي كلمة ايطالية،[1] **ويمكن إبراز مفهومه من خلال عدة تعاريف:**

_ المصرف عبارة عن منشأة خاصة أو عمومية تعمل على تسهيل عمليات الدفع للأفراد والمؤسسات، تقرض وتستقبل الأموال كما تسير وسائل الدفع.[2]

_ وقد عرف القانون في الولايات المتحدة الأمريكية المصرف بأنه منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصارف يسمى **Banks charter** سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المصرفية (الاتحادية الفيدرالية) أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها.[3]

---

[1] ويقابلها في العربية كلمة المصرف والمصرف بكسر الراء مأخوذة من الصرف ويقصد بها المكان الذي تتم به عملية الصرف، وقد ورد العديد من التعاريف لكلمة المصرف في المعاجم والموسوعات العربية، ففي المعجم الوسيط: (المصرف: مصرف المال والمصرف مكان الصرف وبه سمي المصرف مصرفاً)، وفي الموسوعة العربية الميسرة: (تطلق كلمة بنك بصفة عامة على المؤسسات التي تتخصص في إقراض واقتراض النقود عصب النظام الائتماني، لأن النسبة الساحقة من الإقراض والاقتراض لا تتم مباشرة بين صاحب النقود ومن يحتاجها، بل عن طريق المصارف.

[2] يترتب على المتاجرة بأموال الغير نتيجتان:

_الحرص: فالمصرف مؤتمن على أموال الناس، ويسعى ليكون في مستوى الثقة الممنوحة فيه من قبل المودعين.

_ السيولة: فالمصرف يتعامل بأموال الناس، لذا فعليه أن يكون حاضرا لطلبات المودعين إذا طلبوا سحب ما يرغبون من ودائعهم، وللمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى: شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد المصارف، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3] للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على:

_خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، ط2، الإسكندرية، دار وائل للنشر، 2000، ص15.

ـ أيضاً يعرف المصرف على أنه المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان حيث رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية لا سيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة (تحت الطلب، لأجل، خاضعة لإشعار) واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كلياً أو جزئياً بالإقراض أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون.[1]

وكذلك تلعب المصارف دوراً كبيراً في استثمارات الأوراق المالية مثل القبولات المصرفية وشهادات الإيداع، شهادات اليورو والدولار، سندات الخزينة.[2]

_ منير هندي، إدارة المصارف التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص8.

_ محمد سلطان، عبد الغفار حنفي، وعبد السلام أبو قحف، إدارة المصارف، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص9.

_ ناظم الشمري، النقود والمصارف، وزارة التعليم العالي، الموصل، العراق، 1989، ص20.

_ ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص141.

[1] للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على:

_خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، مرجع سبق ذكره، 2000، ص 15.

_ هندي، منير، إدارة المصارف التجارية، مرجع سبق ذكره، ص8.

_ محمد سلطان، عبد الغفار حنفي، وعبد السلام أبو قحف، إدارة المصارف، مرجع سبق ذكره، ص9.

_ عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك، دار الحامد، عمان، الأردن، 1999، ص242.

_ سلمان أبو دياب، اقتصاديات النقود والمصارف، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص 110.

_ كنجو كنجو، عصري الحمدو، أيمن شيحا، إدارة المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص43.

[2] جمال جويدان الحمل، الأسواق المالية والنقدية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2002، ص39.

المطلب الثالث: وظائف المصارف التجارية (functions of commercial banks):

تشكل المصارف التجارية مركز الثقل في النظام المالي في الاقتصاد القومي، للحد الذي يمكن أن توصف المصارف التجارية بالنظام المصرفي أو (بالجهاز المصرفي) رغم وجود مصارف أخرى بجانبها،[1] حيث تلعب المصارف التجارية دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية للبلد من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتنمية الموارد البشرية وتأهيلها لتطوير النظام المصرفي من جهة والاقتصاد من جهة أخرى، إضافة إلى دورها الكبير في جذب الأموال المكتنزة والمجمدة خارج النظام المصرفي لكي تدخل الدورة الاقتصادية وتساهم بعملية التنمية الشاملة، إضافة إلى تمييزها عن غيرها من المصارف الأخرى المتخصصة من قدرة على خلق النقود، أي القدرة على إصدار نقود الودائع أو إصدار وسائط الدفع،[2] ومن هنا يمكن القول أن للمصارف التجارية وظيفتان رئيسيتين هما وظيفة الوساطة ووظيفة خلق النقود، وكذلك لها مجموعة من الوظائف التقليدية والحديثة.

أولاً_ وظيفة الوساطة (Mediation function):

يقصد بوظيفة الوساطة التوسط بين المقرضين والمقترضين بتجميع المدخرات والفوائض المالية ووضعها في متناول الأفراد والمشروعات الراغبة في الاقتراض، ولا تختلف المصارف التجارية في قيامها بهذا الدور عن المصارف غير التجارية وعن سائر المؤسسات المالية التي يتألف منها السوق الائتماني، والتي تسمى الوسطاء الماليين، فمفهوم التمويل سواءٌ أكان تمويل قصير الأجل، أم متوسط الأجل، أم طويل الأجل، يهدفُ بحدِ ذاته إلى نقل ادخارات الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما لاستثمار حقيقي يهدفُ على المستوى الاقتصادي الإجمالي إلى تحقيق تكوين رأسمالي ايجابي وحقيقي،[3] وذلك عبر ما يسمى اقتصادياً بضارب النمو ومسرع

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص245.

[2] جاد المنياوي، إدارة المصارف التجارية "مدخل تطبيقي"، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2000، ص24.

[3] Paul A. Samuelson & William D. Nordhaus، Economics، Op. cit، p.503.

الاستثمار،[1] وهو ما يستدعي إيجاد الفرص الاستثمارية، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الاستثمارات التي هي محرك التطور الاقتصادي والتنمية في جميع المجتمعاتِ الاقتصادية.[2]

ثانياً_ وظيفة خلق النقود (Money creation function):

تعد هذه الوظيفة أكثر أهمية وتأثيراً من الوظيفة الأولى، وتعد الصفة الأساسية التي تتميز بها المصارف التجارية عن المؤسسات المالية الأخرى وعن سائر الوسطاء الماليين، ومعنى خلق النقود هو إمكان المصرف إحلال تعهده بالدفع محل النقود الفعلية فيما يمنحه من قروض، وبذلك يخلق المصرف وسائل دفع– تقوم مقام النقود – تتمثل في قدرة الزبون على التعامل بتلك الوسائل – وهي في شكل كتابي مثل الشيك – يقبلها الآخرون في المعاملات.[3]

هذا وتقوم المصارف بصفة عامة والمصارف التجارية بصفة خاصة بوظائف نقدية وأخرى غير نقدية متعددة، ويمكن تقسيمها إلى وظائف كلاسيكية قديمة ووظائف حديثة:

أولاً_الوظائف التقليدية (Traditional functions):

تشمل الوظائف التقليدية للمصارف التجارية كل مما يلي:

1– فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها.[4]

2– تشغيل موارد المصرف على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة الأصول وربحيتها وضمانها وأمنها.[5]

---

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة مصر، 1992، ص 117–119.

[2] محمد رياض الأبرش، القروض المصرفية والتمويل الإنمائي، محاضرة ألقيت في ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، متاحة على الانترنت على الموقع: http//www.syrianeconomy.org.

[3] للمزيد حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

_ ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص154.

_ شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[4] للمزيد حول هذا الموضوع وعن مزايا فتح حساب جاري يمكن الاطلاع على:

_ حنان العماري، موسى مبارك أحلام، الإستراتيجية المالية للمصارف، مذكرة نهاية الدراسة مقدمة للحصول على شهادة الليسانس في العلوم التجارية، المدرسة العليا للتجارة، 2001، ص 35–36.

_ عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف: السياسات المصرفية – تحليل القوائم المالية – الجوانب التنظيمية – المصارف الإسلامية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002 م، ص207.

[5] من أهم أشكال هذا التشغيل ما يلي: منح القروض والسلفيات المختلفة وفتح حسابات جارية مدينة – تحصيل الأوراق التجارية و حصصها و التسليف بضمانها– التعامل بالأوراق المالية (أسهم وسندات) بالبيع والشراء سواء لمصلحة المصرف أو عملائه – تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية – تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء – التعامل بالعملات الأجنبية بيعاً

3- المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة وتحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، و صرف الشيكات المسحوبة عليها.[1]

ثانياً_ الوظائف الحديثة (Modern functions):

نظراً لاتساع أعمال المصارف وزيادة نشاطها فقد تغيرت النظرة للبنك من مجرد مكان لتجميع الأموال وإقراضها إلى المؤسسة التي تهدف إلى تأدية خدمات للمجتمع وتساهم بتحقيق الازدهار الاقتصادي، وهذا أدى إلى ظهور وظائف حديثة للبنك ونذكر منها:[2]

1_ إدارة الأعمال والممتلكات للزبائن وتقييم الاستثمارات المالية والاقتصادية لهم من خلال دائرة مختصة هي **Trust Department**، بالإضافة إلى تقديم العديد من الخدمات للزبائن كإدارة أموالهم وتنظيم استثماراتهم وسداد مدفوعاتهم الدورية، كما تقوم المصارف في بعض البلدان بتنفيذ وصايا زبائنها وإدارة شركاتهم إلى جانب العديد من الخدمات المصرفية التي يحتاج إليها عدد ملائم من العملاء.

2_ تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري.

3_ تشجيع ادخار المناسبات وتقديم تسهيلات ائتمانية للمدخرين.

4_ سداد المدفوعات نيابة عن العميل وتحصيل فواتير الكهرباء والهاتف من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية ويقوم المشتركون بإيداع فواتيرهم فيها.

5_ إصدار بطاقات الاعتماد والائتمان والاستهلاك والصراف الآلي، وإصدار بطاقات الدفع العالمية (المقبولة خارج الحدود).

6_ مساعدة الشركات على بيع الإصدارات الجديدة من أسهمها (أو سنداتها) عن طريق قيامها بتلقي طلبات الاكتتاب في هذه الأوراق المالية من الجمهور.

وشراءً والشيكات السياحية الحوالات الداخلية منها والخارجية – تحصيل الكمبيالات– تأجير الخزائن الآمنة للعملاء لحفظ المستندات والأشياء الثمينة. وللمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على: حنان العماري، موسى أمبارك أحلام، الإستراتيجية المالية للمصارف، مرجع سابق ذكره، ص 35، 36.

[1] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:

_ العماري حنان، موسى أمبارك أحلام، الإستراتيجية المالية للمصارف، مرجع سابق ذكره، ص 35، 36.

_ أكرم حوراني، عبد الرزاق حساني، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص118.

_ ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص141.

_ محمد سعيد أنور سلطان، إدارة المصارف، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2005، ص 14.

7_ خلق بعض أدوات الاستثمار المالي مثل شهادات الإيداع.

8_ المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية عن طريق الإقراض للمشاريع التنموية.

9_ تنفيذ أعمال الصيرفة الإلكترونية وخدمة التجارة الإلكترونية.

وبالنتيجة وبعد دراسة نشأة المصارف التجارية ووظائفها **يمكن القول** بأن ظهور المصارف جاء نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية، وفي كل مرحلة من هذا التطور زادت حاجة الناس إلى مثل هذه المؤسسات نظراً للوظائف التي تقوم بها، من أبرزها قبول الودائع وتقديم القروض، بل و تعددت إلى خلق الودائع وإصدار النقود.

المبحث الثاني

نشاط المصارف التجارية (Activity of commercial banks)

نظراً لأهمية المصارف التجارية في النشاط الاقتصادي ودورها البارز في التنمية الاقتصادية ظهرت الكثير من النظريات المفسرة لنشاطها وتم تصنيف العوامل المؤثرة عليها وكذلك تحديد الخطوط العريضة لأهدافها وسيقوم الباحث في هذا المبحث بعرض النظريات المفسرة لنشاط المصارف التجارية والعوامل المؤثرة على نشاطها وأهدافها.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لنشاط المصارف التجارية:

تعددت النظريات المفسرة لنشاط المصارف التجارية، حيث ظهرت في البداية نظرية القروض التجارية ومن ثم تطورت هذه النظرية لتظهر نظرية التبديل، ومن ثم ظهرت نظرية الدخل المتوقع، إلى أن ظهرت أحدث النظريات المفسرة لنشاط المصارف التجارية وهي نظرية إدارة الخصوم، وسنأتي على شرح هذه النظريات في هذا المطلب.

أولاً_ نظرية القروض التجارية (Commercial loan theory):[1]

تعتبر هذه النظرية تاريخياً أول نظرية تعرضت لهذا الموضوع، وتعتمد على التقاليد الأنجلو ساكسونية وفكر آدم سميث، ويخلص مضمونها في أن المصرف التجاري يجب أن يقوم بتقديم القروض قصيرة الأجل فقط، وهي تلك التي لا تزيد مدتها عن عام، كما عليه أن يحافظ على السيولة ويتعامل بالأوراق التجارية في مجال الأنشطة التجارية التي هي بطبيعتها قصيرة الأجل،[2] وتستهدف هذه النظرية توفير السيولة والحفاظ عليها لدى المصرف حتى يستطيع سدادها حين

[1] وفي بعض الأدبيات الاقتصادية تسمى (real bills doctrine) ويترجمها هندي إلى مبدأ الإقراض الحقيقي بينما يترجمها الحسيني والدوري إلى: نظرية الحوالات الحقيقية.

[2] ويكمل هذا القول أن نشاطات هذه المصارف يجب ألا تشمل تكوين رؤوس أموال الشركات أو المساهمة في تأسيسها أو في نشاطها، والمصارف تقصر نشاطها على التداول السلعي والخدمي دون أن يشمل أنشطة مثل المضاربة أو شراء الأوراق المالية، وللمزيد عن هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى :

_ مصطفى رشدي شيحة: الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 131.

_ مصطفى رشدي شيحة، الاندماج المصرفي، ندوة الإبعاد الاقتصادي والإدارية للاندماج المصرفي، مركز البحوث أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 1999/8/28، ص166-169.

_ ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص 119-120.

الطلب، والتركيز على متانة المركز المالي له، ووفقاً للتيار التقليدي يمكن القول بأن القروض التي يقدمها المصرف التجاري يجب أن تتصف بخاصيتين أساسيتين هما:

- خاصية التصفية الذاتية (Self-liquidation):

إذ يجب توجيه هذه القروض إلى سلع حقيقية – كالمحاصيل الزراعية – تتحول قبل تاريخ الاستحقاق إلى نقود تستعمل في سداد القرض، أي أن تسديد القروض يتحقق من الموارد التي يولدها استعمال القرض في الإنتاج والتسويق.

- قروض آلية (Self-regulation):

أي لا توجد مشكلة بشأنها حيث أن قيمة بيع الإنتاج الحقيقي سوف تغطي قيمة القرض، ويشير مؤيدو النظرية إلى أن الموارد المالية للمصارف التجارية هي من النوع الذي يستحق عند الطلب أو خلال فترة قصيرة، ولذا فمن المنطقي أن توجه هذه الموارد إلى قروض قصيرة الأجل بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديها، كما أن الودائع هي ملك الغير فمن الواجب أن توجه استخداماتها إلى تمويل سلع حقيقية مما يضمن استرداد قيمة القروض.[1]

ثانياً_ نظرية التبديل (Theory switch):[2]

تعتبر هذه النظرية صورة متطورة للنظرية السابقة وأكثر عمومية حيث تهتم هذه النظرية بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول التي يحوزها المصرف التجاري وتذهب هذه النظرية إلى القول أن مركز المصرف التجاري ينعم بالاستقرار إذا أستطاع أن يحافظ على السيولة لديه من خلال ما يعرف بتحويل أو تبديل ما لديه من الأوراق المالية أو إعادة خصم الأوراق التجارية، ومن ثم ترى أن المصرف التجاري لا يجب أن يفرط في توظيف الأصول لديه من خلال التوسع في الإقراض وكذلك الاستثمارات في السوق المفتوحة ودعم وتنويع محفظة أوراقه المالية دون أن يخشى أن

---

[1] إن لنظرية القروض التجارية معارضين كثر، ومن أهم الانتقادات التي وجهت لها:

– فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية – تعتبر التصفية الذاتية للقروض المصرفية ظاهرية فقط وذلك بسبب وجود سلسلة الائتمان المترابط، وتحويل القروض من سلسلة إلى أخرى بدلاً من تصفيتها نهائياً– لم تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها. وللمزيد يمكن الرجوع إلى:

– عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1993، ص 193.

– فلاح الحسن الحسني، ومؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، (د.ت)، ص128.

[2] وتسمى نظرية إمكانية التحويل بالانجليزية (the shiftability theory) ويترجمها بعض الكتاب العرب أمثال مصطفى رشدي شيحة إلى نظرية التبديل.

تهز مركزه المالي إذا عاد أصحاب الودائع طالبين سحب ودائعهم، وفي حالة مطالبة أصحاب الودائع بسحب أموالهم (وهي المشكلة الأساسية التي يحاول المصرف التجاري تجنبها) فإن مركز المصرف التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبديل وقدرته على بيع أو إعادة خصم الأوراق المالية التي بحوزته أو تسييل بعض الأصول للمحافظة على مستوى سيولة جيد وتدعيم مركزه المالي.[1]

ثالثاً_ نظرية الدخل المتوقع (The expected income theory):[2]

ظهرت هذه النظرية في الأربعينيات، وتختلف عن نظرية القروض التجارية من حيث تشجيعها لتقديم القروض طويلة الأجل والقروض الاستثمارية وغير المتعلقة بالتمويل الجاري، وترى هذه النظرية أنه يجب التركيز عند ممارسة المصرف لنشاطه على الدخل المتوقع منه، فإذا كان هناك احتمال كبير من توليد دخل من النشاط يكفي لخدمة الدين حينئذ ينبغي الموافقة على القرض وهذا ما يسمى بنظرية الدخل المتوقع،[3] وبالتالي وفق هذه النظرية يجب أن تذهب قروض المصرف إلى المجالات ذات الدخل المتوقع المرتفع والمتوقع نجاح مشروعاتها، ومن هنا، ترى النظرية أن المصارف تستطيع أن تدخل في مجال القروض طويلة الأجل وأن تمنحها للمشروعات الاستثمارية ورجال الأعمال والقروض العقارية والقروض المخصصة لمواجهة الاستهلاك، وليس من الضروري أن تقتصر على القروض قصيرة الأجل فقط.[4]

---

[1] يمكن القول إن أساس هذه النظرية هو أن سيولة المصرف التجاري تعتبر جيدة طالما أن لديه أصولاً يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة، هذه المرونة في التحويل تتوقف على حجم وتنوع الأصول والعمليات التي يقوم بها المصرف، وهذا يمثل تطوراً نسبياً في الفكر المصرفي ليعكس التطور الذي شهدته الحياة الاقتصادية وقتئذ خاصة في مجال الأعمال الصغيرة الحجم.

[2] وتسمى نظرية الدخل المتوقع بالانجليزية the Antici pated Income Theory .

[3] يمكن القول إن هذه النظرية تركز على دراسة المصرف لمدى جدية العملية المطلوب تمويلها ومقدار الدخل المتوقع منها بصرف النظر عن كون القرض لمدة قصيرة أو طويلة، فليس هناك أي سبب يجعل منح القروض مقتصراً على القروض التجارية لذلك يمكن للمصارف أن تمنح قروضاً استثمارية، استهلاكية، عقارية وغيرها، وللمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى: منبر هندي، إدارة المصارف التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، ص17.

[4] يسود أنصار هذه النظرية في كثير من دول القارة الأوروبية فيما يعرف بالمدرسة الألمانية، وكذلك تنتقد هذه النظرية فكرة استمرارية السيولة من خلال إمكانية السداد إذ يرى رشدي شيحة أنه لا يوجد ما يضمن أن كل القروض تحقق إمكانية السداد في موعد استحقاقها، خاصة القروض المتعلقة بتجارة السلع لأن توجيه القروض إلى هذا النشاط (أي شراء السلع من أجل بيعها فيما بعد) لا يمثل حماية مؤكدة للبنك فقد يفشل المقترض في تصريف هذه السلع بسبب التقادم أو الفساد، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى صعوبة استرداد المصرف لمستحقاته، بالإضافة إلى هذا العامل هناك مخاطر الإفلاس وتقلبات الأسعار، ومخاطر التضخم، وتغيرات مرونة الطلب وغيرها من العوامل التي قد تؤثر على إمكانية السداد واسترداد قيمة القرض. وللمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى: مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص132.

رابعاً_ نظرية إدارة الخصوم (Liability management theory):

وهي أحدث النظريات، وتختلف عن النظريات الثلاثة الأولى في أنها ركزت اهتمامها على جانب الأصول أو العمليات وهي تتعلق بإدارة السيولة في المصرف التجاري، وتخلص هذه النظرية في أن المصرف التجاري يعتمد في نشاطه على أصوله من حيث الحجم والهيكل وكذلك على حجم وهيكل الخصوم المتوافرة لديه، ويفعل ذلك رغبة في توفير السيولة لمقابلة حاجات المودعين إلى المال والسيولة، وكذلك لتلبية حاجات طالبي الاقتراض والذين تمثل قروضهم المصدر الرئيسي للأرباح التي تحصل عليها المصارف، وترى النظرية أن المصارف تستطيع عند الحاجة ليس فقط اللجوء إلى الأسلوب التقليدي وتنفيذ ما لديها من أصول مرتفعة السيولة أو بيع الأوراق الحكومية والتخلص من الأوراق التجارية عن طريق إعادة الخصم، بل تستطيع أن تنزل إلى السوق لتحصل على السيولة من خلال طرح سندات، شهادات إيداع، أو حتى الاقتراض من غيرها من المصارف.

ووفق هذه النظرية تستطيع المصارف أن تدخل في الكثير من المشروعات الهامة وأن تحصل على الكثير من الأموال اللازمة من خلال الطرق والأساليب السابقة، فأساس هذه النظرية هو كون مفردات الخصوم (كالودائع ورأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة والقروض التي يحصل عليها المصرف) تمثل في الواقع مصادر الأموال التي يستخدمها المصرف في تمويل استثماراته، أي في تمويل الأصول(بما فيها القروض الممنوحة) وتهدف إدارة الخصوم إلى تحقيق زيادة في موارد المصرف تمكنه من الاستجابة إلى المزيد من طلبات الاقتراض.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على نشاط المصارف التجارية

تلعب المصارف التجارية دوراً هاماً في التطور الاقتصادي والاجتماعي، لذا فإن تعرضها لأية مشاكل مالية سينعكس على شريحة واسعة من المجتمع، مما يقتضي العمل على إيجاد جهاز مصرفي قوي وسليم، يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها، ويتم ذلك من خلال الرقابة المصرفية التي تقع مسؤوليتها بشكل رئيس على عاتق المصرف المركزي، حيث يجب الأخذ بالاعتبار دائما مشكلة وجود صعوبات عملية وفنية تعترض عملية التقدم في مشروعات التنمية رغم وجود الموارد المالية، ويجب على متخذي القرار التركيز على هذه الصعوبات وتذليلها وإزالتها كليا.[1]

وفي هذا الصدد يمكن أن نبوب العوامل المؤثرة على نشاط المصارف التجارية كما يلي:[2]

أولاً_ العوامل القانونية (Legal factors):

وهي الاعتبارات التشريعية الواردة في القوانين المدنية، التجارية، المصرفية..الخ، حيث إن البيئة القانونية التي يعمل بها أي مصرف تحكم نوعية توظيفاته، مثلاً: قد تتضمن هذه التشريعات نصوصاً تحظر على المصارف التجارية منح أنواع معينة من القروض وتسمح لها بقروض أخرى، فالأنظمة والقوانين والتشريعات بكل دولة إما أن تكون معيقة لعمل المصارف أو تشجع على الإيداع والإقراض، فالأنظمة في الدول المتقدمة تشجع المصارف على زيادة توظيفاتها في حين تعيق الأنظمة والقوانين في الدول المتخلفة من زيادة حجم الإقراض.

ثانياً_ العوامل الاقتصادية (Economic factors):

يتأثر النشاط المصرفي بالبيئة الاقتصادية السائدة من حيث: ديناميكية المتعاملون الاقتصادية، نمو الادخار، استقرار الخيارات الاقتصادية المتبعة في السياسة العامة للبلاد، حالة الاقتصاد الوطني من رواج أو كساد، حيث تعتبر أزمات القطاع الحقيقي لا سيما انخفاض النشاط الاقتصادي المساهم الأول في مشاكل النظام المصرفي، حيث يحتاج أي اقتصاد سليم إلى نظام

[1] منى لطفي بيطار، الاستثمارات الخاصة وأثرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في قسم الاقتصاد، جامعة حلب، 2005، ص56-61.

[2] للمزيد من التفصيل راجع : صلاح الدين حسن السيسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998، ص 32.

مالي مفتوح يسمح بانتقال رؤوس الأموال بكل حرية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، وعند انسداد قنوات هذا النظام يصعب انتقال السيولة اللازمة من النقد والائتمان إلى مجالات توظيفها في القطاعات الاقتصادية، وبذلك يحدث تعطيل للنظام الاقتصادي ككل.[1]

ثالثاً_ اعتبارات السياسة النقدية والائتمانية (Considerations of monetary and credit policy):

يتأثر المصرف التجاري بالسياسة النقدية والائتمانية المرسومة من قبل السلطة النقدية من حيث تأثيرها على سعر الخصم مثلاً، أو إتباعها لطرق الرقابة الكمية والنوعية على الائتمان والتي تؤثر بدورها على حجم وأنواع الائتمان المقدم من قبل النظام المصرفي، حيث تؤثر أدوات السياسة النقدية لاسيما الأدوات المباشرة تأثيراً كبيراً على سلامة النظام المصرفي،[2] وكذلك فإن سياسات تسيير الودائع تطورت وتأثرت بهدف الربحية، فعندما كانت الفوائد على القروض الممنوحة منخفضة، كانت المصارف تركز على الودائع تحت الطلب، ولكن عندما تغيرت نسبة الفوائد على القروض بدأ تقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل الموجهة نحو الاستثمار، أزداد الاهتمام في جذب ودائع التوفير والودائع الآجلة.[3]

[1] يوسف مسعداوي، الأزمات المالية العالمية: الأسباب والنتائج المستخلصة منها، مجلة المستقبل العربي (الشهرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان– بيروت، 2009 ، ص34.

[2] فعندما لا تقوم السلطة النقدية بوظيفتها كمقرض أخير فيؤدي ذلك إلى تشويه الوظيفة الأساسية لنظام المدفوعات وتقود المصارف التي تعاني من نقص السيولة إلى مشاكل بسبب عدم قدرتها على دفع الديون الأمر الذي يدفعها إلى بيع موجوداتها. وكذلك عندما تتشدد السلطة النقدية في عملية منح الائتمان أو تحديد أسعار الفائدة فإنها قد تتسبب في حرمان المصارف من الاستفادة من احتياطياتها الفائضة والحد من قدرتها على إدارة السيولة ويُخفض عدد عملائها وربحيتها، وبالتالي يُضعف دورها في عمليات الوساطة المالية. كما يُعتبر ارتفاع نسبة الاحتياطيات القانونية غير المعوضة بمثابة ضريبة على النظام المصرفي نظراً لتأثيرها الكبير على سيولة المصارف، فعلى سبيل المثال كان النمو السريع في التسليف المصرفي للقطاعات للاقتصادية دون أي زيادة تذكر في الناتج المحلي الإجمالي(P.I.B) السبب الرئيسي في أزمة الأرجنتين وشيلي وكولومبيا وفنلندة والمكسيك والأورغواي في عام 1981. وللمزيد حول الموضوع يمكن الرجوع إلى: محمد صالح جمعة، السياسة المصرفية والتمويل المصرفي: تطبيق على المصارف السورية، جامعة دمشق، سوريا، ص1.

[3] صالح خالص، تقيّم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، المعهد الوطني للتجارة، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، الواقع والتحديات، (د.ت)، ص 381.

رابعاً_ اعتبارات السياسة المصرفية السليمة (Banking policy considerations):

يقصد بها الاعتبارات التي ترجع للأعراف والعادات المصرفية السليمة، ويندرج تحت هذه الاعتبارات ما يلي:

أ) اعتبارات تتعلق بالحذر والحيطة في رسم السياسات الداخلية بالمصرف التجاري.[1]

ب) اعتبارات التوفيق بين عوامل الربحية والسيولة وذلك لمقابلة التزامات المصرف تجاه المودعين من ناحية، مع تحقيق أقصى ربحية ممكنة من تشغيل أمواله من ناحية أخرى، وهو ما يعبر عنه بالتوفيق بين اعتبارات السيولة–الربحية–الأمان.

ج) اعتبارات فن التعامل مع العملاء وتنمية النشاط المصرفي عموماً.

د) اعتبارات رأس المال القانوني: يقصد برأس المال: رأس المال المتأتي من المدفوع منه والأرباح المحتجزة، وقد سمي برأس المال الأساسي، وسمح للدول أن تشمل ضمن قاعدة رأس المال مجموعة من المكونات الأخرى لرأس المال سميت برأس المال المساند أو التكميلي حسب ماهو معترف به في الأنظمة الرقابية والمحاسبية وخاصة حسب تشريعات لجنة بازل **1** و**2**،[2]

---

[1] سواء من حيث إتباعه لسياسة تمويلية محافظة أو توسعية، ومدى الدقة والالتزام بقواعد جامدة، والأسلوب الذي تتبعه إدارة المصرف لدى دراسة تمويل المشاريع المختلفة.

[2] في هذا الصدد لابد من ذكر مكونات رأس المال . حسب اتفاق لجنة بازلا:

الشريحة (الأولى) Tier1: رأس المال الأساسي (Core Capital):

أولاً: حقوق المساهمين الدائمة: (الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل، والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة، ويعتبر رأس المال المدفوع النواة الأولى لموارد المصرف الذي يبدأ به نشاطه المالي، ويستخدمه في شراء الأموال الثابتة، ومستلزمات النشاط المصرفي، ثانياً: الاحتياطيات المعلنة، ثالثاً: حصة الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة، رابعاً: يستثنى من هذا التعريف لرأس المال كلاً من: احتياطيات إعادة التقييم، والأسهم الممتازة المتراكمة.

الشريحة (الثانية) Tier2: رأس المال المساند أو التكميلي: (Supplementary Capital) ويشمل ما يلي:

أولاً: الاحتياطيات غير المعلنة (Undisclosed Reserves) : يُسمح الاحتفاظ بها بدون الإفصاح عنها في الميزانيات العمومية.

ثانياً: احتياطيات إعادة تقييم الموجودات: (Asset Valuation Reserves): وهي تنشأ بطريقتين:

1_ يُسمح للمصارف في بعض الأقطار بإعادة تقييم الموجودات الثابتة التي تستخدمها، وذلك بين مدة وأخرى، وبما يتوافق مع القيم السائدة في السوق. 2_ القيم السرية لاحتياطيات إعادة التقييم التي قد تنشأ بسبب احتفاظ المصرف، ولآجال طويلة، بأوراق مالية على شكل حقوق ملكية في شركات أخرى ،والتي تقيّم في الميزانية العمومية بالتكلفة التاريخية لحيازتها.

ثالثاً: المخصصات العامة/ الاحتياطيات العامة لخسائر القروض:(General Provisions/ General Loan Loss Reserves)

رابعاً: أدوات رأس المال الهجينة (دين/ حق ملكية): تشمل هذه الأدوات مجموعة من الأدوات التي تجمع بين صفات حق الملكية والدين، وتتفاوت مواصفاتها من قطر لآخر، ولكنها يجب أن تفي بمتطلبات معينة.

خامساً: الدين طويل الأجل من الدرجة الثانية: وهو يشمل أدوات الدين التقليدية غير المضمونة، من الدرجة الثانية، التي لا يقل الحد الأدنى لاستحقاقها (أجلها) عن خمس سنوات، والأسهم الممتازة ذات الأجل المحدود والقابلة للاستعادة. وللمزيد انظر:

_ خليل الشمّاع، مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية) وأثرها على المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، 1991، ص16–17.

حيث تعرف ملاءة رأس المال (**Capital Adequacy**) بأنها امتلاك رأسمال طويل الأجل كافٍ لتحقيق الأمان المالي، وبالنسبة لمصرفٍ ما فإن ملاءة رأس المال تعني امتلاك رأس المال لحمايته من المخاطر التي قد يفقد بها العملاء ودائعهم كنتيجة للخسائر التجارية (مثلاً: من الديون المعدومة) من قِبل المصرف.[1]

المطلب الثالث: الأهداف العامة للمصارف التجارية (The general objectives):

تسعى المصارف لتحقيق أهداف محددة وتستخدم وسائل عديدة للوصول إليها حيث تهتم بالحصول على موارد كبيرة بكلفة قليلة (فائدة منخفضة) على أن تكون تلك الموارد طويلة الأمد قدر الإمكان ولا تتعرض للسحب الفجائي لأقل سبب، كما تسعى من ناحية أخرى إلى توظيف مواردها في مجالات ذات مردودية عالية ومأمونة دون أن تعرّض سيولة المصرف للخطر،[2] ولكل بنك أهدافه الخاصة والتي يمكن على أساسها صياغة إستراتيجيته وسياساته وتقييم أعماله، وهذه الأهداف يجب أن تكون مكتوبة بشكل رسمي وقابلة للتحقيق والقياس الكمي، وتستهدف المصارف بوضعها إستراتيجية تتمحور حول نشاطها المصرفي والمالي بالدرجة الأولى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل بما يلي:[3]

أولاّ_ الأهداف المالية (Financial goals):

يقصد بالأهداف المالية، الأهداف التي تسعى إستراتيجية المصرف المالية إلى بلوغها والتي تؤثر بشكل كبير على السياسات الرئيسية التي تحكم الأنشطة الأساسية للبنك، وتتعلق هذه الأهداف بالأمور الفنية كالربحية والسيولة والنمو والتخفيف من المخاطر.

_ محمود عبد السلام عمر، مقالة بعنوان" لجنة بازل بين التوجهات القديمة والحديثة"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الأول، المجلد الرابع، مارس، 1996، ص19.

[1] للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:

_ خالد أمين عبد الله، إدارة المخاطر الائتمانية، قياس المخاطر الائتمانية، المعربة عن مجموعة سلاسل كتب ال BPP البريطانية (إدارة المخاطر المالية) ،عمّان الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، 2002، ص119.

_ طارق عبد العال حماد، 2001، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال المصارف، ج1، الإسكندرية، الدار الجامعية، ص130.

[2] محمد صالح جمعة، السياسة المصرفية والتمويل المصرفي: تطبيق على المصارف السورية، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[3] حنان العماري، وموسى أمبارك أحلام، الإستراتيجية المالية للمصارف، مرجع سبق ذكره، ص 38

1_ الربحية (Profitability):

إن أحد العوامل المهمة لنجاح المؤسسات المصرفية في إدارة أصولها المدرة للدخل يكمن في تحقيق عائد عليها يزيد عن تكلفة امتلاكها لمواردها، (فتحقيق أرباح للبنك يعني أن تكون إيراداته أعلى من تكاليفه[1])، وخاصة حجم استثماراتها المنتجة سواءٌ أكانت هذه الاستثمارات في قروض مباشرة لعملائها، أم إيداعها لدى المؤسسات المصرفية المراسلة، أم استثماراتها في الأسهم والسندات، حيث يجب على المؤسسة أن تتأكد بأن الفرق بين الفوائد المدفوعة على الودائع (المدينة) والفوائد المقبوضة من التسهيلات الممنوحة (الدائنة) يتناسب طرداً مع عنصر المخاطرة الذي تتحمله المؤسسة،[2] وبشكل عام، تشكل القروض والسلف أهم أشكال توظيفات موجودات المصارف التجارية وأكثر هذه الموجودات ربحية،[3] ويعود السبب في ذلك إلى أن وظيفة إقراض الأموال هي إحدى الوظائف الكلاسيكية للمصارف التجارية،[4] فكلما ازداد حجم القروض تزداد الفوائد ومن ثم تزداد الربحية ولكن ذلك قد يعرض المصرف للخطر، فالربحية والسيولة مفهومان متعارضان إذ تؤدي المغالاة في الأخذ بالأول إلى الخطر، وتؤدي المغالاة في الاحتفاظ بالسيولة لخسارة المصرف.[5]

---

[1] تشمل إيرادات المصرف إجمالاً البنود التالية:

1- الفوائد المقبوضة على التسهيلات الائتمانية (وهي الفوائد الدائنة).2- العمولات الدائنة التي تتقاضاها المصارف مقابل خدماتها التي تقدمها للآخرين.3- الأتعاب المتقاضاة مقابل الخدمات التي تقدمها المصارف وغير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم استشارات وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.4- الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية.5- إيرادات أخرى وتشمل الإيرادات الناجمة عن عمليات ليست من طبيعة عمل المصرف، مثل: عوائد الاستثمار في الأوراق المالية، والعوائد الناجمة عن خصم الأوراق التجارية، أي أرباح محققة من بيع المصرف لأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمته الدفترية.

أما فيما يتعلق بتكاليف المصرف فإنها تشمل عموما:

1- الفوائد التي يدفعها المصرف للمودعين (وهي الفوائد المدنية) 2- العمولات المدنية المدفوعة من قبل المصرف للمؤسسات المالية الأخرى مقابل خدمات تقدمها للبنك نفسه.3- المصاريف الإدارية...الخ.

[2] للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على:

_ أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، مرجع سبق ذكره، ص150.

_ أكرم حوراني، عبد الرزاق حساني، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص127.

[3] _John J. Klein، Money and The Economy، 3th ed، Harcourt Brace Jovanovich، INC، 1974، P.67

_George A. Christy &Peyton Foster Roden، Finance: Environment and Decisions، Op. Cit، p.111

[4] خالد أمين عبد الله، وإبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص92.

[5] هنا لابد من القول أن الربح للمؤسسات المالية لا يتحقق من هامش الإقراض فحسب، بل يمكن أن يتحقق الربح من خلال إدارة الأصول والخصوم، والاستفادة من فرص الربح التي قد يعمل على إيجادها مثل هذا الأسلوب في إدارة الميزانية، الذي يعتمد على تركيبة استحقاق الموجودات والمطلوبات والفجوة المتكونة من ذلك، ومن تركيبة العملات التي يتعامل بها، وحيازة الأوراق المالية القابلة للمتاجرة. وعلى الرغم من المخاطر التي تكتنف هذا النوع من الاستثمار المصرفي (مخاطر الائتمان، ومخاطر الاستثمار، ومخاطر

ويعد تحقيق الربح وتعظيمه في الأجل الطويل من أهم أهداف المصرف المالية، ويكون ذلك من خلال تبني الأهداف التي تحرص على وضع علاقات مربحة مع العملاء في الأجل الطويل والعمل على زيادة الإيرادات باعتبارها تساهم في زيادة الأرباح بنسبة أكبر طبقاً لآثار الرفع المالي الذي تتعرض له المصارف على غرار منشآت الأعمال الأخرى، ومعنى ذلك أنه إذا زادت إيرادات المصرف بنسبة معينة زادت الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس من ذلك فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل قد يتسبب ذلك بتحقيق خسائر للبنك، لهذا على إدارة المصرف التجاري أن تسعى إلى زيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها،[1] وفي هذا الصدد يلاحظ أن الجانب الأكبر من مصاريف المصرف يتكون من تكاليف ثابتة لهذا فأن أرباح المصارف التجارية أكثر تأثراً بالتغييرات في إيراداتها مقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى.[2]

2_ السيولة (Liquidity):

تعرف السيولة بأنها احتفاظ بجزء من أصول المصرف في شكل سائل بدرجات متفاوتة وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الإعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن المصرف في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعماله،[3] وتتكون سيولة المصرف التجاري من مجموعتين هما السيولة الحاضرة والسيولة شبه النقدية،[4] ويعد هدف السيولة، الهدف الثاني من أهداف المصرف المالية وهو الهدف الذي

الصرف، ومخاطر سيولة السوق، ومخاطر إعادة التمويل وغيرها من أنواع المخاطر الخاصة والنظامية والشاملة) إلا أن الإدارة الرشيدة والقادرة على التحليل واستشراف المستقبل ستكون كفيلة بالتعامل مع هذه المخاطر بعقلانية وذكاء، وسيكون الربح هو الثمن العادل لها، وللمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على: يوسف مسعداوي، الأزمات المالية العالمية: الأسباب والنتائج المستخلصة منها، مرجع سبق ذكره، ص35-38.

[1] لقد انتهت الحقبة التي كان فيها العمل المصرفي يقوم على أخذ الودائع من العملاء بإحدى اليدين وإعطائها للمقترضين باليد الأخرى، بل أصبح العمل المصرفي هندسة مالية تعتمد على الإبداع في إيجاد المنتجات المصرفية، وتقديم الأفكار القادرة على إيجاد القيمة لدى الطرف الأخر في علاقة التعامل المصرفي.

[2] حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف (إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[3] محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص141.

[4] فكما يتضح من ميزانية المصرف التجاري تتكون السيولة الحاضرة، أي "الأرصدة الحاضرة " من نقود حاضرة في خزائن المصرف، وأرصدة نقدية مودعة في المصرف المركزي والمصارف الأخرى، كما تتمثل السيولة شبه النقدية في الحوالات المخصومة التي تتكون من أذونات الخزانة والأوراق التجارية المخصومة التي يمكن إعادة خصمها بسهولة لدى المصرف المركزي. وللمزيد من المعلومات

يتعارض مع هدف الربحية والذي تسعى إدارة المصرف بشكل دائم إلى التوفيق بينهما، ففي حين يمكن لبنوك الأعمال مثلاً أن تؤجل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن أي تردد للبنك التجاري في تلبية طلب بعض المودعين لسحب أموالهم قد يؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين الآخرين به ويدفعهم فجأة إلى المطالبة باسترجاع أموالهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس، وقد يتأثر النظام المصرفي كله ما لم يتدخل المصرف المركزي لتدارك الوضع، لذا تضع السلطات النقدية في معظم البلدان نسباً قانونية للسيولة.

3_ الأمان (Safety):

يهدف المصرف التجاري عند ممارسة نشاطه وسعيه لتحقيق أهدافه، إلى تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها، وهو الهدف الذي يوصف بالأمان، حيث نقصد بالأمان، ذلك المتوفر للطرفين "المودعون والمصرف".

حيث نعني بأمان المودعين تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس أن رأس مال المصرف صغير ولا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم، وهذا من خلال تطبيق ممارسات وسياسات آمنة تربط بين تحقيق أكبر قدر من الربحية وأعلى قدر من الأمان مع التقليل من احتمال الفشل المالي، أي على إدارة المصرف أن تراعي عدم المساس بودائعهم وذلك بتحديد حد أقصى للخسائر التي يمكن أن يتحملها في نشاطه المعتاد.

أما بالنسبة لأمان المصرف فهو يعني مدى ثقة إدارة المصرف بأن التسهيلات المصرفية التي تمنح سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم إقراضها مجدداً والحصول على أكبر عائد ممكن.[1]

وعلى هذا نجد أن إدارة المصارف – خاصة المصارف التجارية – تتجنب التوظيف غير الرشيد والتعرض للإفلاس، أو عدم القدرة للدفع لأصحاب الودائع الجارية، بالإضافة إلى تقييد الائتمان

يمكن الاطلاع على: عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف: الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1991، ص93 وص99.

[1] توضع قواعد محددة للإقراض تقلل قدر الإمكان مقدار المخاطرة المصرفية الممنوحة ما يلي:

– سمعة العميل المقترض ومدى انتظامه في الوفاء بالتزاماته (سواء تجاه المصرف نفسه أو تجاه المتعاملين معه) – مكانة المؤسسة المعنية في السوق بين المتنافسين – المركز المالي للمؤسسة وملائمتها ومدى توازن هيكلها المالي – حجم القرض المطلوب ومدى وجود تناسب بينه وبين دخل المقترض وكذا ملائمته للغرض المعلن عنه – مدة القرض، فكلما قصرت المدة كلما ساعد ذلك على التقدير الأمثل للمخاطر المحيطة به – الضمانات المقدمة، ومدى ملائمتها وإمكانية مراقبتها.

والقروض وتفضيل الائتمان قصير الأجل والاستثمار في الأوراق الحكومية، الأمر الذي جعل المصارف تعمل تحت ظل قاعدة مصرفية عامة تؤكد أن مقدار رأس المال في المصرف يجب أن يكون كافياً لامتصاص الخسائر التي تحدث من الاستثمار والإقراض، أي امتصاص مخاطر توظيف الأموال بالإضافة إلى السماح للبنك بالاستمرار في عمله، وعلى ذلك فرأس مال المصرف يجب أن يكون كافياً لكي يدخل الطمأنينة والأمان على المودعين.

4_ النمو (Growth):

يسعى المصرف التجاري إلى تحقيق هدف النمو إضافةً إلى الأهداف السابقة، حيث تركز المصارف على نمو نشاطها لأنه وحسب النظرية المالية، "كل منشأة تركز على نمو أرباحها في الأجل الطويل يترجم ذلك تلقائياً إلى زيادة في أسعار أسهمها في السوق.

نستنتج مما سبق أن المصرف لكونه مؤسسة مالية هدفها الربح وتستند في عملها على ثقة الجمهور وحسن إدارتهم لودائعهم، عليه أن يهتم بتأمين احتياطي نقدي كاف لدرء مخاطر الذعر المالي من جهة، وإتباع سياسة حذرة في منح القروض خوفاً من عدم تسديدها من جهة أخرى، وهنا يكمن سر الإدارة الرشيدة للمصرف في تحقيق التوازن الأمثل بين الرغبة في الربح وضمان بقاء ونمو المصرف.

ثانياً: أهداف عامة أخرى (other general goals):

بالإضافة إلى الأهداف المالية، تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة التي تدعم مسيرة المصرف وثباته، ومن هذه الأهداف العامة ما يلي:[1]

1_ الاهتمام بسمعة المصرف وصورته في أذهان المتعاملين والزبائن.

2_ تعظيم حصة المصرف في السوق المصرفي لاكتساب ميزة تنافسية بين المصارف.

3_ الربط بين تنمية الخدمات المقدمة وأسعارها وأهداف الربحية في الأجل الطويل من خلال تحديد الطلب والعرض على هذه الخدمات في المستقبل.

4_ الانتشار الجغرافي لفروع ووحدات المصرف والاهتمام بهيكل العملاء.

5_ كفاءة وفعالية الجهاز الإداري.

6_ أهداف الابتكار والتي تخص الخدمات والأوعية الجديدة التي سيقدمها المصرف، وكذلك الطرق الجديدة لأداء الخدمات المالية المتميزة بالسرعة والجودة.

أيضاً هناك أهداف ترتبط بالخدمات المصرفية (الأهداف الإنتاجية)، نذكر منها:[2]

- ✓ تحسين الخدمات المصرفية.
- ✓ تنويع وتطوير الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات جمهور العملاء.
- ✓ تخفيض تكاليف تقديم الخدمات المصرفية.
- ✓ تقليل الوقت الضائع.

[1] حنان العماري ، موسى أمبارك أحلام، الإستراتيجية المالية للمصارف، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص25.

ثالثاً: التعارض بين أهداف المصرف التجاري (Incompatibility between the objectives):

على المصارف أن تسعى لتحقيق أهدافها المتمثلة في الثالوث الذهبي وهو السيولة، الأمان، الربحية،[1] وأن تكون عقلانية في تحقيق ذلك، حيث أن العقلانية التي تأتي من التعليمات الواردة من السلطات النقدية يجب أن تسايرها عقلانية في سياسة المصرف ضمن الإطار المناسب والفعال،[2] فعند التمعن في هذه الأهداف، نلاحظ التعارض الواضح فيما بينها لذلك يعتبر التوفيق بينها مهمة صعبة لإدارة المصرف التجاري.[3]

حيث لا تتبع المصارف التجارية طريقة واحدة في توجيه مواردها إلى وجوه الاستخدام المختلفة، وإنما يرتبط ذلك بعدة أمور من الواجب أخذها بعين الاعتبار: هيكل الموارد، الظروف الاقتصادية، القوانين النافذة، بالإضافة إلى اعتبارات السيولة والربحية، في تحديد اتجاهات استخدام الموارد في المصارف التجارية، وتأسيساً عليه فإن السيولة تختلف من مصرف لآخر حسب موارد المصرف النقدية وحسب عناصر موجوداته، وعادة ما تتدخل الحكومات أو المصارف المركزية في الدولة لتحديد نسب السيولة للمصادر المختلفة حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد والسياسة النقدية المرسومة، بالإضافة لمراعاة معايير السلامة المصرفية، وبالإجمال، بعد فحص عناصر الموجودات في ميزانيات المصارف التجارية يمكن تقسيم هذه الموجودات أو الاستخدامات ضمن ثلاث مجموعات وفقاً لمعايير السيولة والربحية:

- **(المجموعة الأولى)** تحتوي على مجموعات كاملة السيولة، حيث يضحى بعامل الربحية مقابل عامل السيولة ومنها الأرصدة النقدية.

---

[1] محمد صالح جمعة، السياسة المصرفية والتمويل المصرفي: تطبيق على المصارف السورية، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] ولتوضيح ذلك نقول: أنه في حال قبل المصرف كل الطلبات المقدمة إليه للاقتراض ونفذها في حالة توفر الشروط الأصولية فيها دون أن تكون هناك خطة أو سياسة تحديد سقف لفئة معينة من المتعاملين أو لنشاط أو قطاع معين أو تحديد حصص من الأموال المخصصة للإقراض فإن سلامة المصرف ستتعرض حتماً للخطر.

[3] يمكن تقسيم المشاكل التي تواجه المصرف عند محاولة التوفيق بين اعتبارات السيولة، الربحية والأمان إلى ثلاث مجموعات:

_ مشاكل تتعلق بتقدير النقد اللازم للاحتفاظ به كاحتياطي إضافي (خاص) لمقابلة التزامات المصرف نحو عملائه.

_ مشاكل تتعلق بالتعرف على درجة سيولة استخدامات المصرف، منها ما يتعلق ببعض القروض خاصة في الظروف الصعبة حيث لا يمكن تحديد– بدقة – ما إذا كان العميل سيسدد ما عليه أم لا، وكذلك عندما تكون الضمانات المرافقة لطلب القرض متخصصة حيث يندر الطلب عليها في السوق في حالة ما إذا أراد المصرف تصفيتها.

_ مشاكل تحديد أفضل هيكل بين مصادر الأموال واستخداماتها وذلك لأن درجة سيولة الاستخدامات تتوقف على الحالة الاقتصادية السائدة، كما يصعب تقدير الالتزامات بدقة من واقع عناصر المركز المالي وحدها.

- **(المجموعة الثانية)** تحتوي على موجودات يتغلب فيها عامل السيولة على عامل الربحية مثل أذون الخزانة والكمبيالات التجارية المخصومة.
- **(المجموعة الثالثة)** يتغلب فيها عامل الربحية على عامل السيولة ومنها الموجودات المتمثلة في التسهيلات الائتمانية والقروض متوسطة وطويلة الأجل.[1]

فمثلاً يمكن للبنك أن يعظم ربحيته بالتركيز على استثمار موارده في إعطاء قروض تدر عائداً مرتفع، غير أن مثل هذه الاستثمارات عادةً ما تكون ذات مخاطر كبيرة (لتبرير الفائدة المتعاقد عليها) وبالتالي قد ينجم عنها خسائر ضخمة لا يستطيع المصرف تحملها وبالتالي المساس بمبدأ الأمان، ويمكن أيضاً أن يحاول المصرف تحقيق أقصى درجة من السيولة وذلك بالاحتفاظ بالجانب الأكبر من موارده المالية في صورة نقدية غير أن هذا يؤثر سلباً على الربحية لأن النقدية لا تدر عوائد، ويرى بعض المفكرين الاقتصاديين، أن هذا التعارض بين الأهداف الثلاثة يرجع إلى تعارض بين أهداف طرفين أساسين من الأطراف المعنية بشؤون المصرف وهما: الملاك والمودعون.[2]

وبالنتيجة وبعد دراسة نظريات المصارف التجارية والعوامل المؤثرة عليها وأهدافها، **يمكن القول** أن العمليات الرئيسية المصرفية تنصب على تجميع الأموال الفائضة من الأفراد والمؤسسات واستثمارها في الأوراق المالية أو إقراضها للمؤسسات الاقتصادية والأفراد وفق معايير تجارية وضمن إطار السياسة النقدية التي يشرف عليها المصرف المركزي باعتباره بنك البنوك، وذلك لضمان حصتها في السوق في ظل محيط يتميز بالمنافسة الشديدة، وكذلك تسعى المصارف التجارية لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية المتمثلة أساساً في تحقيق الربحية (عند منحها للقروض والاستثمار في الأوراق المالية)، وتحقيق السيولة اللازمة، وتحقيق الأمان للمودعين، وتحقيق النمو في حجمها وأعمالها، وتتعرض لمجموعة من العوامل التي تؤثر على نشاطها.

[1] خالد أمين عبد الله، واسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، مرجع ،سابق ذكره، ص90-91.

[2] فالملاك يأملون في تحقيق أقصى عائد وهو ما قد يؤثر سلبا على مستوى السيولة ودرجة الأمان، أما المودعون فيأملون في أن يحتفظ المصرف بقدر كبير من الأموال السائلة وأن يوجه موارده الحالية إلى استثمارات تنطوي على حد أدنى من المخاطر، وهو ما يترك أثرا عكسيا على الربحية.

المبحث الثالث

الودائع في المصارف التجارية (Deposits in commercial banks)

لابد في البدء من توضيح مفهوم علاقة النقد بالمصارف من جهة، وعلاقة النقد والمصارف بالاقتصاد من جهةٍ أخرى، إذ لا نقد (في المفهوم الأولي للكلمة) دون مصارف أي دون ائتمان، فالنقد والائتمان توأمان لا ينفصلان، ويعود ذلك إلى كون الائتمان أي التسليف (الإقراض) هو الوجه الآخر للنقد أي للمدخرت والودائع،[1] فالهدف من إقامة نظام مالي فعال هو ضمان تجميع المدخرات والودائع لتوفير الموارد المالية وتخصيصها على قطاعات الاقتصاد الوطني لضمان أعلى معدل للنمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والقدرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية بمختلف اتجاهاتها.[2]

المطلب الأول: تعريف الودائع (The definition of deposits):

تعرف الوديعة بأنها اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقود بوسيلة من وسائل الدفع ويلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله، كما يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة،[3] هذا وتعد الودائع من أهم الموارد المصرفية وتحتل مركز الصدارة بين الموارد المالية للمصرف، ويرى بعض المختصين في هذا المجال أن فكرة الوديعة المصرفية تقع في "قلب" التمييز بين المصارف والمؤسسات المالية، إذ أن هذه الأخيرة لا يمكنها فتح حسابات (جارية أو لأجل) وبالتالي لا يمكنها الحصول على أموال من الجمهور عكس المؤسسات المصرفية، وفي المقابل يمكن للمؤسسات المالية القيام بعمليات الإقراض وتسيير وسائل الدفع، هذا وتشكل الودائع بأنواعها المختلفة **80-90%** من مصادر أموال المصارف التجارية،[4] بينما يرى **(Jeff Madurn)** أن الودائع تشكل بين **60%** إلى **90%** من مجموع الالتزامات وحقوق

---

[1] مكرم صادر، تحديث القطاع المصرفي السوري: اتجاهات التحديث وقواعده، محاضرة ألقيت في ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، متاحة على الانترنت على الموقع: http//www.syrianeconomy.org.

[2] مصيطفى عبد المطلب، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد السادس، الجزائر، 2008، ص117.

[3] للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على:

_ منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1999 م. ص 103.

_ رضا آل علي، صاحب أبو حمد، إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002 م، 135.

[4] أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، مرجع سبق ذكره، ،ص163.

الملكية في الميزانية ويجب ألا تقل في حال من الأحوال عن **50%** من مجموع الالتزامات وحقوق الملكية في الميزانية.

ويعد دور الودائع في تغطية النشاط الائتماني للمصارف من المؤشرات الهامة التي تعكس مدى اعتماد المصارف على الودائع في تمويل نشاطها الائتماني والاستثماري، والمبدأ في هذا المعيار هو وجود علاقة ارتباط طردية ودائمة وفقاً للعلاقة بين الودائع والائتمان،[1] حيث أن الجزء الغالب والنسبة الكبرى من الموارد غير الذاتية تتمثل في الودائع، بل أن الودائع تشمل النسبة الغالبة من جميع الموارد الذاتية وغير الذاتية،[2] هذا وتحاط الوديعة المصرفية بالسرية التامة،[3] لأنها تدل على المركز المالي للمودع وهذا سر من أسراره التي يحرص عليها، ولا يمكن للبنك تقديم بيانات عنها إلا بطلب قضائي أو أي صفة قضائية أخرى.

[1] حيث أن: أهمية الودائع= الودائع المصرفية/القروض والائتمان، ويشير الارتفاع في أهمية تغطية الودائع المصرفية للنشاط الائتماني والاستثماري إلى قدرة المصارف في استخدام أموال المدخرين لتغطية حاجات القطاعات الاقتصادية مما يعكس التحسن المطلق في قدرة هذه المصارف على جذب المدخرات ووضعها في المصارف على شكل ودائع، والعلاقة المنخفضة تعكس تدهور القدرة الإبداعية للمصارف بشكل لا يتناسب والاتجاهات المصرفية الائتمانية والاستثمارية، مما يعني لجوءها إلى السيولة المتاحة لتغطية عجز الودائع وتعويضه. وللمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى: مصيطفى عبد اللطيف، دور المصارف وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي: حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص79.

[2] سامي خليل، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص230.

[3] وبشكل عام تأتي أهمية الحساب المصرفي بالنسبة للبنك أو للزبون من كونه يلعب عدة أدوار رئيسية أهمها:

• وسيلة محاسبية: تسمح للبنك بمراقبة كل العمليات المالية وتسجيل كل عمليات الإيداع أو السحب، واستخلاص النتائج المترتبة عنها سواء كانت دائنة أو مدينة لصالح زبونها.

• وسيلة تسوية: تتم بين المصرف وصاحب الحساب إذ إن عمليات السحب تتم من خلاله، كما أن الودائع تسجل فيه ، بذلك يمكن للبنك أن يأخذ من حساب زبونه القيم التي تسوي ديونه اتجاهه، كما أن المصرف يمكن أن يضع في حساب الزبون القروض أو التسهيلات الائتمانية التي قد يطلبها العميل.

• ضمان للبنك اتجاه الزبون: إذ إنه في حالة منح القرض تكون حركة الأموال للزبون مركزة في هذا الحساب المصرفي مما يضمن للبنك مراقبة التدفقات النقدية للعميل وضمان تسديد دينه اتجاهه.

المطلب الثاني: أنواع الودائع في المصارف التجارية (Types of deposits):

تقسم الودائع في المصارف التجارية تبعاً لعدة معايير: الزمن، المصدر، المنشأ، نشاط المودعين الاقتصادي، إضافة إلى الودائع غير النقدية.

أولاً: من حيث الزمن (In terms of time):

يمكن تصنيف الودائع من حيث الزمن إلى ودائع تحت الطلب، وودائع توفير، وودائع لأجل.

1_ الودائع تحت الطلب (Demand Deposits):

وهي تمثل الأموال التي يودعها الأفراد والمؤسسات لدى المصرف في أي وقت يشاؤون وعادة ماتستخدم من قبلهم لغايات تجارية،[1] حيث يخول فيها المالك بالحصول على أمواله عند الطلب أو بكتابة شيكات على هذه الحسابات تُحول الملكية القانونية لهذه الأموال للآخرين.[2]

ويتطلب الحساب الجاري بشكله التقليدي حد أدنى من الرصيد اللازم لاستمرار الحساب ولا يقدم في أغلب الأوقات مدفوعات فائدة على الأموال المودعة فيه،[3] لذا فالودائع الجارية أقل الودائع تكلفة للمصرف التجاري بسبب عدم دفع الفوائد عليها للمودعين إلا في حالة أن يكون مقدار الوديعة الجارية كبيراً أو يكون بالعملة الصعبة مثلا،[4] وتعتبر هذه الودائع الأكثر شيوعاً ومصدراً أساسيا لسيولة المصارف،[5] كما يمتاز هذا الحساب بالحركة المستمرة بين الزيادة والنقصان.[1]

---

[1] للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على:

_ أحمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ذكره، ص 262،264.

_ فريد راغب النجار، أسواق المال والمؤسسات المالية:محاور التمويل الاستراتيجي، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 57-58.

_ سامي خليل، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص381-394.

_ كمال شرف، وهاشم أبو عراج، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1994 ، ص183-185.

_John J Klein، Money and The Economy، Op. cit، pp. 60- 62

_Meir Kohn، Financial Institutions and markets، Op. cit، pp.223- 224

[2] Kidwell David S، Peterson Richard L، Blackwell David W، Whidbee David A، Financial Institution، Markets and Money، 8th edition، John Wiley& Sons، united states America، 2003، p 375.

[3] للمزيد انظر :

_ محمد نضال الشعار، أسس العمل المصرفي، الجندي للطباعة والنشر، حلب، سورية، 2005، ص186.

_ أكرم حوراني، عبد الرزاق حساني، النقود والصارف، مرجع سبق ذكره، ص120.

_ Mishkin Frederic S، Economics of Banks and Money، 7th edition، The Addison- Wesley Series in Economics، united states America، 2004، p201.

[4] عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص.246،249

[5] زياد سليم رمضان، محفوظ احمد جودة، إدارة المصارف، مرجع سبق ذكره، ص57.

2_ الودائع الثابتة (لأجل) (Term deposits) :

وهي الودائع التي يلتزم المصرف بموجبها بالدفع في وقت لاحق على إيداعها يتم الاتفاق على هذا الوقت بين المودع والمصرف، وتختلف هذه الودائع عن الودائع تحت الطلب، بأنها قانوناً تستحق في تاريخ محدد ولا يمكن تحرير شيكات عليها، وتختلف عن ودائع التوفير بأنها أقل سيولة وتكتسب فائدة أعلى فهي مصدر ذو تكلفة أعلى للبنك ويمكن للأشخاص والشركات والمصارف امتلاك هذا النوع من الودائع،[2] وتعتبر الودائع لأجل المصدر الثاني المهم من مصادر التمويل في المصارف التجارية، حيث يقوم الأفراد بفتح هذا النوع من الحساب بقصد الاحتفاظ بالمبالغ الكبيرة والتي لا يقومون باستغلالها ويتم توظيفها فيه بقصد الحصول على الفوائد التي تمنح عليها، ويمكن السحب من هذا الحساب عند حلول أجل استحقاقها أو بإشعار مسبق للبنك،[3] هذا ويرتكز المصرف التجاري بشكل كبير على هذه الودائع في استثماراته بسبب الطبيعة المستقرة لها مما يسمح له القيام باستثماراته باطمئنان نسبي ودون خوف من قيام العملاء بسحبها.[4]

---

[1] للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:

_ سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2000، ص 214.

_Kidwell David S، Peterson Richard L، Blackwell David W، Whidbee David A، Financial Institution، Markets and Money، Op.cit، p377.

[2] للمزيد من المعلومات راجع :

_Mishkin Frederic S، Economics of Banks and Money، 7th edition، The Addison- Wesley Series in Economics، united states America، 2004، p203.

_ أكرم حوراني، عبد الرزاق حساني، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص122

[3] بوعتروس عبد الحق، الوجيز في المصارف التجارية (عمليات، تقنيات، وتطبيقات)، الجزائر، (د.ت)، ص31.

[4] للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على:

_John J. Klein، Money and The Economy، Op. cit، pp. 60- 62

_Meir Kohn، Financial Institutions and markets، Op. cit، pp.223- 224

_ أحمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ذكره، ص 262،264.

_ فريد راغب النجار، أسواق المال والمؤسسات المالية: محاور التمويل الاستراتيجي، مرجع سابق ذكره، ص 57-58.

_ سامي خليل، النقود والبنوك، مرجع سابق ذكره، ص231

_ كمال شرف، هاشم أبو عراج، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص183-185

هذا وتتنوع خصائص هذه الودائع بشكل واسع وذلك فيما يتعلق بتاريخ الاستحقاق، الحد الأدنى، عقوبات السحب المبكر، قابلية التحويل والقدرة على التجديد،[1] هذا وتقسم الودائع الثابتة إلى نوعان هما الودائع الثابتة لأجل والودائع الثابتة بإخطار.[2]

3_ ودائع التوفير (Saving Deposits):

وهي ودائع زمنية تناسب صغار المودعين حيث يستطيع صاحبها أن يودع أو أن يسحب من وديعته وبشروط ميسرة، وفي الغالب يتم الاحتفاظ بها من قبل الأشخاص والمنظمات التي لا تستهدف الربح،[3] ويحصل أصحابها على دفاتر تقيد فيها دفعات الإيداع والسحب، وكذلك تفرض المصارف حداً أقصى لمبلغ الوديعة وتدفع عنها أسعار فائدة محددة مسبقاً وهي أعلى بقليل من الفائدة المدفوعة على الودائع لأجل وذلك لعدم ضرورة احتفاظ المصارف بنسبة سيولة مرتفعة في حالة إيداعات التوفير لأن المودعين في هذه الحالة لا يودعون إلا ما يتبقى من دخولهم بعد سداد نفقات المعيشة، ومعظم هذه الودائع شخصية وأهميتها متواضعة بالقياس إلى أنواع الودائع الأخرى،[4] وتمتاز بصفتها الادخارية حيث تزداد أرقامها سنة بعد أخرى (خاصة في السنوات التي يرتفع فيها الدخل) بالإضافة إلى صغر مبالغها وكبر حساباتها.[5]

---

[1] Kidwell David S، Peterson Richard L، Blackwell David W، Whidbee David A، Financial Institution، Markets and Money، Op. cit، p377.

[2] زياد سليم رمضان، محفوظ احمد جودة، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره ، ص 59.

[3] Kidwell David S، Peterson Richard L، Blackwell David W، Whidbee David A، Financial Institution، Markets and Money، Op. cit، p377.

[4] لمزيد من المعلومات انظر:

_ محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص122

_ عبد السميع المصري، المصرف الإسلامي علمياً وعملياً، ط1، مكتبة وهبة للطباعة، مصر، القاهرة، 1988، ص45.

[5] للمزيد يمكن الرجوع إلى:

_ John J. Klein، Money and The Economy، Op. cit، pp. 60- 62

_ Meir Kohn، Financial Institutions and markets، Op. cit، pp.223- 224

_ أحمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ذكره، ص 262،264.

_ فريد راغب النجار، أسواق المال والمؤسسات المالية: محاور التمويل الاستراتيجي، مرجع سابق ذكره، ص 57-58.

_ سامي خليل، النقود والبنوك، مرجع سابق ذكره، ص231.

_ كمال شرف، وهاشم أبو عراج، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص183-185.

ثانياً: من حيث مصدرها(In terms of the source):

يتم تقسيم الودائع من حيث مصدرها إلى:

1_ الودائع الأجنبية (Foreign deposits): وتتمثل فيما يلي:

أ – ودائع المصارف من خارج البلاد، وهذه المصارف في الواقع تتخذ من المصارف المحلية بنوكاً مراسلة لها (Corsponding Bank) لتسهيل معاملاتها، ولا تدخل أرصدة هذه الحسابات في مجموع الودائع.

ب – ودائع غير المقيمين وهم أولائك الأشخاص الذين لهم حسابات في المصارف المحلية ولكنهم لا يقيمون في البلاد وتشكل ودائع هذه الفئة الودائع الأجنبية حسب تصنيفات المصرف المركزي.[1]

2_ الودائع المحلية (Domestic deposits): تتمثل فيما يلي:[2]

أ . ودائع القطاع الخاص المقيم: وتشتمل على كل من ودائع القطاع العائلي وودائع قطاع الأعمال الخاص، حيث يمثل القطاع العائلي أهمية كبيرة في عملية تعبئة المدخرات المحلية لما تمتاز به ودائعه من خواص اجتماعية واقتصادية وتربوية، تجعله مثار اهتمام إدارة المصارف التجارية عند وضع إستراتجية تعبئة الودائع بشكل خاص وأيضا مثار اهتمام الدولة وسياستها المالية عندما تكون الودائع المصرفية الوعاء الادخاري الوحيد في الاقتصاد.

ب_ ودائع القطاع الحكومي: يقصد بالقطاع الحكومي منشآت الدولة والقطاع العام، ويمثل هذا النوع من الودائع أهمية أساسية في المصارف التجارية خصوصاً في الدول المصدرة للنفط والدول الصناعية، وعادة ما تقوم إدارة المصارف بالاحتفاظ بالودائع الحكومية كجزء من الخدمات التي تقدمها لعموم الأفراد (أفراد المجتمع) حتى عندما تكون هذه الودائع غير مربحة.

---

[1] وللمزيد من المعلومات انظر:

_حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف (إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان)، مرجع سبق ذكره، ص 119.

– أحمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ذكره، ص 262،264.

_كمال شرف، وهاشم أبو عراج، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص183–185.

[2] حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف (إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان)، مرجع سبق ذكره، ص201.

ثالثاً: من حيث المنشأ (In terms of origin):

يمكن تصنيف الودائع حسب منشئها إلى حقيقية ومشتقة.

1_ الودائع الحقيقية (الأولية) (Primary deposits):

تنشأ هذه الودائع عن عمليات إيداع نقود أو شيكات مسحوبة على مصرف آخر في نفس المصرف[1]، وتسمى ودائع أولية حقيقية غير وهمية بمعنى أن هناك قيمة حقيقية عهد بها فعلاً إلى المصرف، أي أنها المبالغ التي أودعت فعلاً بالمصرف بواسطة أصحاب الأموال.

2_ الودائع المشتقة (Deposits derived):

تنفرد المصارف التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية بقدرتها الفائقة في خلق النقود القانونية أو ما تسمى بالودائع المشتقة وهي نقود جديدة ذات أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني، حيث تمثل الشكل الثاني التي يمكن إدخاله في حيز الرصيد النقدي، بل ربما تعد هذه النقود الصورة الأكثر انتشاراً في غالبية الاقتصاديات المتقدمة، وأساساً هذه القدرة المعقدة والمهمة جداً للاقتصاد الوطني هي من التزام المصارف التجارية في تقديم القروض والإئتمانات لصالح الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وعادة ما ينشأ هذا الالتزام نتيجة إيداع حقيقي أي ناتج عن ودائع أولية (حقيقية) أودعت لدى المصارف التجارية.[2]

وبمعنى آخر أن الودائع المشتقة هي الودائع التي تخلقها المصارف التجارية بسبب عملية الاقتراض والائتمان المباشر المقدم من طرفها، وعادة ما تتأثر هذه الودائع بمقدار الودائع الأولية، حيث تزداد بزيادة قيمتها وتنخفض بنقصانها إذ توفر الودائع الأولية فرصة للتوسع في عملية الاقتراض وتقديم الائتمان مما يعنى القدرة في خلق ودائع جديدة.[3]

---

[1] John J. Klein، Money and The Economy، Op. cit، pp. 60- 62

_Meir Kohn، Financial Institutions and markets، Op. cit، pp.223- 224

– أحمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ذكره، ص ص 262،264.

– فريد راغب النجار، أسواق المال والمؤسسات المالية: محاور التمويل الاستراتيجي، مرجع سابق ذكره، ص 57–58.

– سامي خليل، النقود والبنوك، مرجع سابق ذكره،ص381–394.

كمال شرف، وهاشم أبو عراج، النقود والمصارف، مرجع سابق ذكره ، ص183–185 _

[2] حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف (إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، مرجع سبق ذكره، ص 124،125.

[3] إن انفراد المصارف التجارية بهذه الخاصية ناتج عن سببين هما:

1– القدرة التي يتمتع بها المصرف التجاري برد الوديعة في أي وقت بسبب ما لديه من سيولة.

رابعاً: من حيث النشاط الاقتصادي للمودعين (In terms of economic activity to depositors):

يتم تصنيف الودائع حسب هذا المعيار لأن النشاط الاقتصادي يؤثر بشكل مباشر على تطور الودائع المصرفية، من حيث مقدار الودائع وحركة الإيداع والسحب، ووفق هذه التغيرات نلاحظ إن إدارة المصرف تعطي اهتماما خاصا لهذا التقسيم وتخصص له إستراتيجية محددة، حيث تقسم الودائع حسب النشاط الاقتصادي إلى:[1]

1_ الودائع التجارية (Commercial deposits):

ترتبط الودائع التجارية، بشكل مباشر مع طبيعة النشاط الاقتصادي وما يتصف به من استقرار أو تقلب، ولذلك تهتم إدارة المصارف بدراسة وتحليل أوضاع المؤسسات التجارية المتعاملة معها إيداعاً لتقرير توقيف عمليات السحب المتوقع وتواريخ الإيداع الجديدة المتوقعة، وبالتالي وضع الاستراتيجيات والسياسات التي تتلاءم وظروف هذه الفئة سواء من حيث السيولة المطلوبة أو طريقة تشغيل هذه الودائع.

2_ ودائع المنشات الصناعية (Industrial installations deposits):

عادة ما ترتبط حركة السحب والإيداع لهذا النوع من الودائع بالجودة الإنتاجية، فمع بداية الدورة الإنتاجية تتزايد المسحوبات من المصارف لتمويل العمليات المختلفة من شراء المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وغيرها، لتبدأ بعد ذلك عملية التزايد في الإيداع من قبل هذه المنشات بعدما تتم عملية البيع وتحصيل الحسابات المدينة، الأمر الذي يجعل ودائع هذه المنشات تنفرد باهتمام خاص من قبل إدارة المصارف.

هذا وتستجيب كل من ودائع المشروعات التجارية والمشروعات الصناعية لدوافع المواءمة بين كل من اعتبارات الربحية واعتبارات السيولة.[2]

2– استمرار الطلب على القروض والائتمان من المصرف التجاري وهذا تأكيد من أن الودائع الأولية والقروض و الائتمانات هي التي تخلق الودائع المشتقة، حيث تضمن الودائع الأولية فرصة للتوسع لتقديم القروض و الائتمانات مما يعنى ودائع جديدة.

[1] حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف (إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان)، مرجع سبق ذكره ، ص 124.

[2] محمد سعيد سلطان، إدارة المصارف، مرجع سبق ذكره، ص290.

3_ ودائع المنشات الزراعية (Agricultural installations deposits):

تتأثر الودائع التي تعود لهذه المنشات بالمواسم الزراعية، ولهذا فان أغلبها تتسم بالموسمية حيث يزداد السحب عند بداية الموسم الزراعي، وتبدأ عمليات الإيداع عندما ينتهي الموسم ببيع المحصولات.

4_ ودائع المنشات الخدمية (Service installations deposits):

وهي مجموعة الودائع التي تعود إلى أصحاب الفنادق ومؤسسات النقل وغيرها من المنشات الخدمية، ولا يوجد معيار محدد لسلوك هذه الودائع.

5_ ودائع أصحاب المهن الحرة والعاملين:

مثل ودائع الأطباء والصيادلة والمحامين وغيرهم وعادة ما يتسم سلوك هذه الودائع بالاستقرار مع التزايد باستمرار، أما ودائع العاملين فهي تمثل المرتبات المحولة على المصارف حيث يتم سحب أغلبها في الأيام القليلة التالية للإيداع.

خامساً: الودائع غير النقدية (Non-monetary deposits):

من أجل زيادة الأشكال الإيداعيه للمصارف التجارية ورغبتها في تعزيز ودائعها النقدية السابقة التحديد، فقد اهتمت الإدارة المصرفية بقبول الودائع غير النقدية كجزء من سياستها في جذب المزيد من الودائع، ولهذا فان المصارف التجارية أصبحت تقبل الودائع غير النقدية التالية:[1]

1_ الودائع المستندة (Documents deposits):

وهي ودائع عادية تنشأ عندما يودع شخص ما يمتلكه من أوراق مالية مثل الشيكات والأسهم والسندات في المصرف التجاري الذي يلتزم بحفظ هذه الأوراق المالية وردها عندما تطلب من الودائع.

2_ ودائع الخزائن الحديدية (metal safes Deposits):

انتشرت ظاهرة قيام المصارف التجارية بتأجير خزائن حديدية للراغبين بذلك لغرض إيداع الأوراق المالية والأشياء الثمينة مثل الذهب والمجوهرات وغيرها.

[1] للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:

_ حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف (إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان)، مرجع سبق ذكره، ص 124.

_ ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، 150.

المبحث الرابع

القروض في المصارف التجارية (Loans in commercial banks)

تشكل سياسة توظيف الأموال الشق الثاني والأكثر أهمية للمصارف التجارية في الحياة الاقتصادية، حيث تقوم بهذه المهمة وفق مراعاة السمات الثلاثة والتي تتمثل في الربحية، السيولة والأمان،[1] نظراً لأن هذه السمات تعكس جوهر العمل المصرفي في الحياة الاقتصادية، فمع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات المصرفية التي كانت في مرحلة أولى تُعنى بقبول الودائع والاحتفاظ بها لقاء عمولة معينة، والقيام بعمليات الإقراض المحدود لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف العمليات والمواد المقرضة،[2] لاحظ القائمون على إدارتها أن غالبية المودعين لأموالهم لا يقومون بسحب جميع ما لديهم من نقود مودعة، بالإضافة إلى الزيادة المحصلة من الودائع الجديدة لديها، ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع على شكل قروض للمحتاجين من أفراد ومؤسسات وحكومات مقابل فائدة،[3] وبذلك ظهرت عملية التمويل المصرفي بصفتها أساساً لعمليات المصارف ومبرراً لوجودها،[4] وكذلك بصفتها عنصراً فاعلاً في الاقتصاد القومي لأي دولة من خلال ممارسة عمليات الإقراض والتسليف وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال والوظائف لكافة القطاعات، حيث إن قوة النقد أو

---

[1] نظراً لأن الودائع المصرفية تعد المصدر الرئيسي لهذه الأموال وأنه على المصرف أن يلتزم بضمان السيولة والأمان لأصحاب هذه الودائع، لذلك فان إدارة المصارف تضع لنفسها استراتيجيات وسياسات عمل خاصة بتشغيل وإدارة هذه الأموال، ويمكن توضيح علاقة قرارات الائتمان بأهداف المصرف العامة ومدى تفاعل وتداخل هذه القرارات وتأثيرها على تحقيق الأهداف كما يلي:

1- علاقته بهدف الربحية: من خلال قرارات إقراض سليمة تراعي هيكلة تكلفة المصرف وسياسات تسعير سليمة للخدمات التي يقدمها ومراعاة سياسات المصارف المنافسة، وهيكل أسعار العائد، وذلك بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن للبنك عند أقل مستويات متوقعة من المخاطر.

2- علاقته بهدف السيولة: وذلك من خلال بناء محفظة للقروض تتسم بالتوازن والجودة والتنويع من حيث أنواع القروض وآجالها والأنشطة التي يتم تحويلها وتخفيض المخاطر.

3- علاقته بهدف الأمان: ويتحقق هذا الهدف كمحصلة طبيعية لتحقيق هدف السيولة وكفاءة بناء وإدارة محفظة القروض، ومجمل القرارات الإستراتيجية التي تتخذها إدارة المصرف في تسيير مجريات العمل بالمصرف.

[2] عبد العزيز الدغيم وآخرون، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة بحوث جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(28) العدد(3)، 2006، ص 195.

[3] أحمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص37.

[4] للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:

_ مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، مرجع سبق ذكره، ص208.

_ Peter S. Rose & Sylvia C. Hudgins، Bank Management & Financial Services، Op. cit، pp. 13- 16.

المصارف هي من قوة الاقتصاد، ذلك أن الإقراض الذي هو الوجه الآخر للنقد يجب أن يستند إلى تدفقات اقتصادية حقيقية يعبر عنها بالعناصر الثلاثة المقابلة للنقد في ميزانية الجهاز المصرفي وتحديداً: الإقراض للخارج وللقطاع العام وللقطاع الخاص.[1]

هذا وتعتبر القروض المصرفية أهم أوجه استثمار الموارد المالية للمصرف، ولهذا تعطي المصارف اهتماماً كبيراً لهذه السياسة المصرفية (سياسة الإقراض) لما لها من تأثير على نتائج المصرف، ويترجم هذا الاهتمام بالسياسات الملائمة التي تتضمن إدارتها بشكل جديد وفعال، ولذا ينبغي على الإدارة المصرفية دراسة تركيبة الودائع لديها، فوجود الودائع طويلة الأجل وبنسبة كبيرة يتيح مجال أكبر من الحرية في توظيف موجوداتها، وهكذا فإن ضعف مستوى هذا النوع من الودائع يجب أن يحفز الإدارة على زيادته.[2]

المطلب الأول: مفهوم سياسة الإقراض (The concept of lending policy):

يتأثر المركز المالي لأي مصرف بمتغيرات وعناصر كثيرة، إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعاً هاماً ضمن بنود المركز المالي باعتبار أن كافة جهود وقرارات الإدارة تستهدف في المقام الأول بناء محفظة قروض جيدة تتكون من مجموعة من قرارات منح الائتمان والاقتراض ذات جودة عالية وتحقق عوائد مرتفعة للمصرف عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لها، وعلى ضوء ما تقدم، تؤثر محفظة القروض بشكل كبير في تقييم المصرف بشكل عام ومستوى ربحيته وتدور حولها كافة القرارات الإستراتيجية المتعلقة بسياسات الإقراض داخل المصرف، وطبيعة هيكل الموارد المالية المناسبة لها،[3] ولهذا فمن الضروري وجود سياسة مكتوبة ومعترف بها لتكون الإطار الذي يتضمن كافة المعايير والشروط التي لابد أن تلتزم بها إدارة الائتمان في المصرف.

---

[1] للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:

_ مكرم صادر، تحديث القطاع المصرفي السوري: اتجاهات التحديث وقواعده، مرجع سبق ذكره، متاحة على الانترنت على الموقع: http//www.syrianeconomy.org .

– محمد خالد الحريري، وعبد الرحيم بوادقجي، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2006، ص332–337.

_ ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 176.

[2] زياد رمضان، ومحفوظ جودت، الاتجاهات المعاصرة في إدارة المصارف، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص85.

[3] حنان العماري، موسى أمبارك أحلام، الإستراتيجية المالية للبنوك، مرجع سبق ذكره، ص45.

هذا وتعرف السياسة الإئتمائية بأنها مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمائية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منعها (الحدود)، وأنواعها، وآجالها الزمنية، وشروطها الرئيسية.[1]

وعند وضعها لا بد من دراسة وتحليل طبيعة المخاطر التي ينطوي عليها العمل المصرفي فلها دور هام في الحد من الأثر السلبي لتحمل المخاطر، كونها توجه المصارف إلى ضرورة تبني السياسات السليمة.[2]

هذا وظهر للائتمان عدة تعاريف ومعان متعددة، فقد عرف الائتمان في هذا الإطار بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواءٌ أكان طبيعياً أم اعتبارياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية معينة متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد ماله في حال توقف العميل عن السداد،[3] ومن هنا كان يقصد بالائتمان كمصطلح بأنه منح المدين أجلاً لدفع الدين.[1]

---

[1] للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:

_ صلاح الدين حسن السيسي، إدارة الأصول وخدمات المصارف، دار الوسام، بيروت، 1998، ص116.

_ صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة، دراسات نظرية وتطبيقية، القاهرة، دار الفكر العربي، 2004، ص20.

_صلاح الدين حسن السيسي، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 65.

ولمزيد من الإطلاع على العوامل الواجب أخذها بالاعتبار عند وضع السياسة الائتمانية وأركانها يمكن الرجوع إلى:

_ عبد المعطي أرشيد، ومحفوظ جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص43.

_ أحمد الألفي، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الإسكندرية، مصر، 1997 .

[2] للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على:

_ فولكرتس، ديفيد وأخرون: نحو إطار للاستقرار المالي، قسم الترجمة العربية لدى صندوق النقد الدولي، 1998، ص78.

[3] إن الائتمان بالمعنى الدارج هو " منح الثقة " فهو كاصطلاح اقتصادي يعني " منح المدين أجلاً لدفع الدين "، فليست كل عملية ثقة تعتبر بالضرورة عملية ائتمانية، فالائتمان له أربعة عناصر على الأقل هي: (1) علاقة مديونية: حيث يفترض وجود دائن (هو مانح الائتمان) ومدين (هو متلقي الائتمان)، (2) وجود دين: وهو المبلغ النقدي الذي أعطاه الدائن للمدين والذي يتعين على الأخير أن يقوم برده إلى الأول، وفي هذا ما يظهر ارتباط الائتمان بالنقود، (3) الأجل أو الفارق الزمني: وهي الفترة التي تحصل بين حدوث المديونية والتخلص منها، وهذا الفارق الزمني هو العنصر الجوهري في الائتمان يفرق بين " المعاملات الفورية " و "المعاملات الائتمانية"، (4) المخاطرة: ويتمثل فيما يمكن أن يتحمله الدائن نتيجة انتظاره على مدينه، ناهيك عن احتمال عدم دفع الدين، ولعل هذا هو سبب(أو من أسباب) حصول الدائن على دينه مزيداً بمبلغ معين هو " الفائدة "، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد استمد الائتمان تعريفه أصلا من كلمة (Credit) بالإنكليزية التي جاءت في اللفظ اللاتيني Creds التي تعني الاعتقاد حيث اشتقت منها (Cred) التي تعني الثقة.

وللمزيد من المعلومات حول الموضوع يمكن الرجوع إلى:

– عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية مصر، 1992 ، ص81–82

– جميل الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي: المنظور العملي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 41.

–عاطف جابر طه عبد الرحيم، تنظيم وإدارة المصارف: منهج وصفي تحليلي، الدار الجامعية للتوزيع والنشر، الإسكندرية، 2008، ص 281.

ولابد من الإشارة إلى أن الائتمان المصرفي لابد أن يستند إلى أسس ثابتة ومستقرة ومرنة ومتعارف عليها،[2] من حيث: توفر الأمان لأموال المصرف، تحقيق الربح[3]، السيولة[4]، قرارات المصرف المركزي، السياسة الائتمانية للمصرف[5].

ويرى الباحث أن مهمة التوفيق بين الربحية التي يسعى إليها المصرف والسيولة التي يجب الاحتفاظ بقدر مناسب منها تقع على عاتق إدارة المصرف، وعلى الإدارة المصرفية أن تحقق قدراً كافياً من سيولة الموجودات من جهة، وعلى ربحية الاستثمارات المصرفية وعوائدها المرتفعة من جهة أخرى وبخاصة في مجال منح القروض فالقروض تمثل ربحية عالية للمصرف وهي ذات سيولة منخفضة بالقياس إلى الأنواع الأخرى من الاستثمارات التي تكون فيها سيولة الموجودات كثيرة نسبياً وذات ربحية منخفضة بالقياس إلى ربحية القروض المصرفية وسيولتها.

-Perry H. Beaumont، PhD، Financial Engineering Principles: A Unified Theory for Financial Product Analysis and Valuation، Published by John Wiley & Sons، Inc.، Hoboken، New Jersey، Published simultaneously in Canada، 2004، pp 73- 109.

_ صلاح الدين حسن السيسي، إدارة الأصول وخدمات المصارف، مرجع سبق ذكره، ص111.

_ منال خطيب، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة معدة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حلب، سورية، 2004، ص4.

– زينب عوض الله، وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003 ، ص 78-77

[1] عبد الرؤوف قطيش، النقود والتشريع المصرفي في لبنان، ط1، بيروت، 1994، ص 99-100.

[2] إيمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي أنموذجاً)، رسالة معدة لنيل شهادة الماجستير في قسم المحاسبة، جامعة تشرين، سورية، 2007 ، ص5-6.

[3] للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على:

_ أكرم حداد، ومشهور هذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، مرجع سبق ذكره، ص 147.

– عاطف جابر طه عبد الرحيم، تنظيم وإدارة المصارف: منهج وصفي تحليلي، مرجع سابق ذكره، ص 282.

– زياد رمضان، ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة المصارف، مرجع سبق ذكره، ص 91-92.

[4] يقصد بسيولة القروض، سرعة دورانها والتي تعتمد على قصر آجال استحقاق القروض وصغر الفترة من تاريخ عقد القرض وتاريخ استحقاقه، وتنشأ سيولة القرض في ثلاث حالات: (1) القروض قصيرة الأجل ذات السيولة الذاتية (2) القروض مقابل أوراق تجارية (3) القروض المضمونة بأوراق مالية. وللمزيد من المعلومات حول الموضوع يمكن الرجوع إلى:

– صبحي تادرسُ قريصة، وأحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات النقود والمصارف، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، د.ت، ص 135-119.

– زياد رمضان، ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة المصارف، مرجع سابق ذكره، ص93-96.

[5] طلعت عبد الحميد، إدارة المصارف التجارية (الإستراتيجية والتطبيق)، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1991، ص104.

المطلب الثاني: أنواع القروض (Types of loans)

تعد القروض التي تمنحها المصارف على اختلاف أنواعها من أهم المصادر التي تلجأ إليها القطاعات الاقتصادية لمباشرة العمليات الإنتاجية والاستهلاكية وإتمامها، والتي تتم على مستوى الاقتصاد ككل، فالاقتصاد الحقيقي[1] يحتاج إلى التمويل النقدي لكي تتم دورة الإنتاج والتسويق.[2] ومن هنا تبدو أهمية التمويل المصرفي واضحة في الاقتصادات الحديثة، فالإنتاج الحديث يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لإقامة المشاريع الإنتاجية الكبيرة، حيث أنه يندر أن يوجد المنظم أو المنتج الذي يملك ولوحده هذا القدر الضخم من الأموال.

إضافةً لذلك، يعد الائتمان مصدراً هاماً من المصادر الداخلية لتمويل عجز الموازنة العامة، والذي تلجأ إليه الدولة عند عدم كفاية إيرادات المصادر التقليدية من ضرائب ورسوم وقروض لتغطية النفقات العامة لهذه الدولة،[3] ويعتبر أكثر الاستثمارات استقطاباً من طرف المصارف التجارية نظراً للعائد الناتج عنها، إذ يعتمد النشاط الرئيسي للجهاز المصرفي في معرض قيامه بمهامه الأساسية في إطار السياسة النقدية العامة للدولة على منح الائتمان في صيغ تمويلية مختلفة لقطاعات الاقتصاد المتنوعة، وذلك في إطار عملية إمداد الاقتصاد بالموارد المالية اللازمة لدعم عمليات الاستثمار والإنتاج والاستهلاك والتأثير في آلية الحركة الاقتصادية للدولة.[4]

هذا ويمكن تصنيف القروض بناءً لعدة معايير: حسب النشاط الاقتصادي الموجهة له، أو حسب المدة الزمنية التي يتميز بها القرض، وكذلك من حيث حجم ونوع الضمانات المطلوبة، وكذلك من حيث المقترض، إضافة إلى نوع الائتمان سواء مباشر أو غير مباشر.

---

[1] الاقتصاد الحقيقي هو الاقتصاد الذي يعنى بإنتاج السلع والخدمات المادية وذلك تمييزاً له عن الاقتصاد النقدي الذي يعبر عن قيمة ما ينتج من السلع والخدمات بالنقد، حيث أنه مع انخفاض القوة الشرائية للنقود(ارتفاع الأسعار) سيؤدي إلى ارتفاع قيمة السلع والخدمات المقدرة بالنقود (زيادة وهمية)، لذلك يفضل الباحثون الاعتماد على الاقتصاد الحقيقي كونه يزيل أثر ارتفاع الأسعار (التضخم). للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على:

_ حازم الببلوي، الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم، متاحة على الانترنت على الموقع: http://www.iid-alraid.com.

[2] مصطفى رشدي شيحة، الاندماج المصرفي، مرجع سابق ذكره، ص62.

[3] مصطفى محمد عثمان، أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة : دراسة مقارنة، أطروحة دكتواره، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، قسم الدراسات العليا،2006،ص285-294

[4] مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، مرجع سابق ذكره، ص113.

أولاً: حسب النشاط الاقتصادي (By economic activity):

يندرج تحت هذا التقسيم لأنواع القروض ستة أنواع تتمثل في:

1_ القروض التجارية (Commercial loans):[1]

وهي قروض الأعمال المخصصة لتمويل وتسويق التجارة الداخلية والخارجية (الاعتمادات المستندية)، وهي تشمل مراحل شراء البضاعة، تجارة الجملة وتجارة التجزئة والتأمين، وهي قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز في العادة سنة، هذا وتختلف المصارف في اهتمامها بهذا النوع من القروض تبعاً للأنشطة الاقتصادية التي تتوافق مع سياسات المصرف والسياسة النقدية للبلد المعني بهذا النوع من التمويل في الأجل القصير.[2]

2_ القروض العقارية (Mortgage loans):

وهي القروض التي تستخدم في تمويل شراء مباني قائمة بالفعل أو في تمويل إنشاء مباني جديدة، وقد يمتد تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين سنة، يسدد خلالها القرض على أقساط أو يسدد دفعة واحدة عندما يحل أجله، وعادة ما تكون هذه القروض مضمونة بالعقار الذي تم شراؤه أو إقامته، ونظراً لضخامة حجم هذه القروض وطول الفترة التي يستحق بعدها القرض، فإنها عادة ما تكون من نصيب المصارف الكبيرة والمتخصصة.[3]

---

[1] تفضل المصارف التجارية هذا النوع من التمويل على سواه من أنواع التمويل الأخرى لملاءمته لطبيعتها (إذ تمثل الودائع وخصوصاً الودائع تحت الطلب النسبة الكبيرة من مواردها المالية)، لذا يعد التمويل المصرفي التجاري أحد أهم أنواع الأنشطة المصرفية بالنسبة للمصارف التجارية، ويشكل النسبة الكبيرة من استثماراتها، لأن معظم هذا التمويل ينطبق عليه قاعدة السيولة الذاتية في الأجل القصير. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب التميز بين التمويل المصرفي التجاري والائتمان التجاري والذي يعني شراء السلع دون دفع قيمتها نقداً في الحال، حيث يتم تعهد المشتري بدفع القيمة في موعد لاحق، وبالتالي لا يتم تداول النقود في وقت الشراء وإنما يتم تداولها وقت السداد، حيث أنه بموجب هذا الأسلوب أصبح بمقدور الناس إشباع حاجاتهم من السلع دون أن يدفعوا قيمتها في الحال، الأمر الذي أدى إلى زيادة حركة التبادل التجاري ونموها. للمزيد من الاطلاع أنظر: عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري- الأسس: العولمة والتجارة الالكترونية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص19.

[2] للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على:

_ عبد المطلب عبد الحميد، المصارف الشاملة: عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإبراهيمية، مصر، 2008، ص 115.

_John J. Klein، Money and The Economy، Op. cit، PP. 67- 69

_George A. Christy & Peyton Foster Roden، Finance: Environment and Decisions، Op.Cit. pp. 77- 78

[3] منير إبراهيم هندي، إدارة المصارف التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، ص214.

3_ القروض الصناعية (Industrial Loans):

وهي قروض تقدم لأصحاب المشروعات لمواجهة عمليات الإنتاج الجاري أو الاستهلاكات أو الاستبدال أو التجديد أو عمليات التجهيز، وفي هذه الحالة فإن الأمر يتعلق باستثمارات متوسطة أو طويلة الأجل، وهي عمليات مهمة لتمويل التنمية، لذا فالقروض المقدمة تعتبر قروضاً ذات طبيعة زمنية، وكان يمكن الالتجاء بشأنها إلى سوق رأس المال ولكن المشروعات تفضل الاقتراض من المصارف التجارية عن الاقتراض من سوق رأس المال أو السوق المالي على أساس الادخار في السوق النقدية وإمكانية تجديد القروض على فترات معينة.[1]

4_ القروض الزراعية (Agricultural loans):

ويقصد بها تلك القروض التي تقدم للمزارعين لشراء بذور وأسمدة وآلات ومضادات زراعية وما شابه ذلك، وعادة ما تكون هذه القروض من النوع الذي يستحق خلال عام، لذا فهي جذابة للمصارف الصغيرة،[2] هذا وتمثل القروض الزراعية نسبة ضئيلة من أصول المصرف التجاري لأنه غالباً ما توجد بنوك ومؤسسات زراعية متخصصة ومتغلغلة في القطاع الزراعي تقوم بهذه المهمة.

5_ القروض الاستهلاكية (Consumer loans):

تستخدم هذه القروض في الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، وأهم أنواعه الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد غالباً من أجل تمويل احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية، أو لإدخال ترميمات على مساكنهم حيث غالباً ما يتحدد هذا الائتمان بشكل البيع بالتقسيط.[3]

---

[1] إن المصارف التجارية لا تحبذ منح القروض الإنتاجية الرأسمالية لطول الفترة التي تبقى فيها هذه القروض بحكم المجمدة ولطبيعة المخاطر التي تلاقيها من جراء منحها، ولكن لا يوجد مانع من قيام المصارف التجارية بمنحها لأنها قد تكون أكبر سلامة من سندات مشروعات أخرى، مع مراعاة سلامة المركز المالي للعميل والحصول على ضمان عيني كبير كرهن المصنع، على ألا تطول فترة الوفاء أكثر من خمسة أعوام كحد أقصى، وأن يستهك القرض تدريجياً طوال فترة استحقاقه، وأن يضع المصرف قيوداً على النواحي المالية للمقترض، مثل توزيع الأرباح وطريقة استعمال الأموال المقترضة، ومنع رهن باقي الأصول أو الإيراد. انظر: د.عبد المطلب عبد الحميد، المصارف الشاملة: عملياتها وادارتها، مرجع سابق ذكره، ص 114

[2] منير إبراهيم هندي، إدارة المصارف التجارية : مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، ص214.

[3] أحمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ذكره، ص235.

6_ القروض الاستثمارية (Investment loans):

وهي عبارة عن الأموال التي تمنحها المصارف العاملة في إطار الاقتصاد الوطني للمشروعات الاستثمارية بغية استثمارها في شراء الأصول الرأسمالية الثابتة، والتي تؤدي في مجموعها إلى زيادة الأموال المستثمرة، وتهيئة المشروعات للحصول على فرص ربح أكبر،[1] أي أن الائتمان الاستثماري هو الذي يمنح لتأسيس أو توسيع المؤسسات الإنتاجية أو تجديدها وتوفير السيولة اللازمة لها.

ثانياً: حسب آجالها (By term):

تقسم القروض المصرفية تبعاً لمدتها إلى قروض مصرفية قصيرة ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل،[2] حيث يقصد بها مايلي:

1_ قروض قصيرة الأجل (Short-term loans):

وهي القروض المصرفية التي لا تزيد فترتها الزمنية عن سنة واحدة، وتمنح عادة لتمويل التكاليف المرتبطة بعملية الإنتاج العادية ومتطلبات الصندوق وكذلك لمواجهة نفقات النشاط الجاري للمنشآت، وتستخدم عادةً لتمويل النقص في رأس المال العامل أي في عمليات استكمال تكوين رأس المال المتداول للمشروعات التجارية والصناعية،[3] ونظراً لقصر أجل استحقاقها فإن أسعار الفائدة عليها تتسم بالانخفاض عادة.[4]

2_ قروض متوسطة الأجل (Medium-term loans):

وهي القروض التي يزيد أجل استحقاقها عن سنة واحدة وقد يصل إلى 5 سنوات، وتقدم بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات كشراء آلات جديدة، أو إجراء تعديلات وتطوير

---

[1] George A. Christy & Peyton Foster Roden، Finance: Environment and Decisions، Op. Cit، pp. 6- 7.

[2] George A. Christy & Peyton Foster Roden، pp. 77-78.

[3] للمزيد من المعلومات حول الموضوع يمكن الرجوع إلى:

_ أحمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ذكره، ص 236.

- Kester W. Carl & others، Case Problems in Finance، 12th ed، The McGraw-Hill/Irwin، 2005، p25.

_Richard A. Brealey& others، Fundamentals of Corporate Finance، Third Edition، The McGraw-Hill Companies، United States of America، 2001، p. 180.

-Adrian Buckley، Multinational Finance، Op. Cit، p. 541

[4] الطاهر لطرش، تقنيات المصارف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص58 ص62.

على خطوط الإنتاج، ويحدد لها برنامج للسداد يرتبط بالتدفقات النقدية الحالية والمستقبلية والتي تظهرها الدراسات الاقتصادية للمشروع المقترض والاحتياجات الحقيقية للعميل.[1]

3_ قروض طويلة الأجل (Long-term loans):

وهي القروض التي تزيد مدتها عن 5 سنوات بغرض تأمين الأموال اللازمة لتمويل احتياجات المشروعات الإنتاجية، كالإنشاءات والتجهيزات الفنية المختلفة، بالإضافة إلى تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع،[2] ويستخدم بشكل رئيسي لتمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة، ويتجسد هذا النوع من التمويل في بعض صوره لاسيما عندما تكون قيمته كبيرة جداً بتمويل خاص يسمى قروض تجمعات مصرفية تقتسم بموجبه المصارف المشاركة في منح هذا النوع من التمويل، المخاطر، والأرباح (الفوائد والعمولات) كل منها حسب نسبة مشاركته،[3] ونظراً لطول أجل استحقاقه وزيادة المخاطر المحيطة به فإن كلفته ممثلة بسعر الفائدة تكون مرتفعة.

ثالثاً: حسب الضمان (According to security):

تقسم القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية تبعاً للضمان إلى:

1_ قروض مضمونة (Guaranteed loans): وهي القروض التي يقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية.

– قروض بضمان شخصي: وتمنح للعميل وفقاً لمكانة مركزه المالي، ويدعى بالائتمان الشخصي حيث يحصل عليه المقترض دون أن يقدم أية أموال عينية ضماناً لتسديد الائتمان، أي يؤخذ بالحسبان شخص الضامن والثقة به، أي يكتفي المصرف هنا بالوعد الذي يقطعه العميل على

---

[1] للمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى:

_ صلاح الدين حسن السيسي ، قضايا مصرفية معاصرة، دراسات نظرية وتطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص31.

_ جميل الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي: المنظور العملي، مرجع سابق ذكره، ص 46.

_ Adrian Buckley، Multinational Finance، 4th ed، Op. cit، p. 543

[2] James R. Hitchner، Financial Valuation: Applications and Models، Published by John Wiley & Sons، Inc.، Hoboken، New Jersey، Published simultaneously in Canada، 2003، p. 50

[3] د. جميل الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي: المنظور العملي، مرجع سابق ذكره، ص47.

نفسه بتسديد الدين، فالثقة بالتعامل واستمرار التعامل هما الضمان الأساسي في مثل هذه الأنواع من الائتمان.[1]

– قروض بضمان عيني: وهو الائتمان الذي يحصل عليه العميل بعد تقديمه أموالاً عينية، ثابتة أو متداولة ضماناً لتسديد هذا الائتمان، فقد تكون قروض بضمان بضائع تودع لدى المصرف كتأمين للقرض أو بضمان أوراق مالية، كذلك نجد القروض بضمان كمبيالات، وهناك قروض بضمان مستخلصات المقاولين، وقروض بضمان بوالص التأمين...الخ، وأهم ما ينظر إليه المصرف عند منح القرض المضمون هو ما يعرف ب "الهامش" والذي يمثل الفرق بين قيمة الأصل المقدم كضمان للقرض وقيمة القرض نفسه.[2]

2_ **قروض غير مضمونة (Unsecured loans)**: وتشبَه بالتمويل المصرفي على أساس الضمان الشخصي حيث يكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع، وذلك بعد أخذ معايير منح الائتمان بعين الاعتبار، إذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء، ويمنح هذا القرض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل، ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد، وهذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل القوائم المالية، وقوائم التشغيل، وليس معنى كون القرض غير مضمون أنه أقل سلامة من القرض المضمون إذ أنه عندما تنخفض القيمة السوقية للضمان قد يخسر المصرف من قيمة القرض، بعكس النوع الأخر المعطى للمقترض ذو المقدرة المالية والسمعة الحسنة.[3]

---

[1] للمزيد من المعلومات حول الموضوع يمكن الرجوع إلى:

_عبد المنعم الحسن، دور الجهاز المركزي للرقابة المالية في الرقابة على التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي، رسالة ماجستير في قسم المحاسبة، جامعة حلب، سورية، 2006، ص12-13.

– زينب عوض الله، وأسامة محمد الفولي، أساسيان الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق ذكره، ص 80-82.

– عبد المنعم الحسن، دور الجهاز المركزي للرقابة المالية في الرقابة على التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي، المرجع السابق، ص 236-237.

– عبد المطلب عبد الحميد، المصارف الشاملة: عملياتها وإدارتها، مرجع سابق ذكره، ص 116.

_ Richard A. Brealey& others، Fundamentals of Corporate Finance، Third Edition، Op. Cit، p. 186

_ John A. Cochran، Money، Banking and The Economy، second edition، the Macmillan company، New York، 1971، pp. 149- 152.

[2] عبد المنعم الحسن، دور الجهاز المركزي للرقابة المالية في الرقابة على التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص12-13

[3] عبد المطلب عبد المجيد، المصارف الشاملة: عملياتها وإدارتها، مرجع سبق ذكره، ص 118.

رابعاً: من حيث الشخص المقترض (By the borrower):

يقسم الائتمان المصرفي وفقاً للشخص المقترض إلى ائتمان خاص وائتمان عام:

_ ائتمان مصرفي خاص: وهو التمويل الممنوح من قبل الجهاز المصرفي لأشخاص القانون الخاص (الأفراد الطبيعيون والأشخاص الاعتباريون كالمؤسسات والشركات الخاصة)،[1] حيث تعتمد قدرتهم بالحصول على الائتمان بالملاءة المالية التي يتمتعون بها.

_ ائتمان مصرفي عام: وهو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون العام (دول، هيئات، مؤسسات عامة)، وتعتمد قدرتهم في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومؤسساتها، ومركزها المالي، وعلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية، وعلى مدى محافظة الدولة على الوفاء وتسديد التزاماتها السابقة.

خامساً: القروض المباشرة وغير المباشرة (Direct and indirect loans)

يقسم التمويل المصرفي وفقاً لهذا النوع من التمويل إلى:

_ التمويل المصرفي المباشر: يعتبر هذا النوع من التمويل دعماً مباشراً للمتعامل لتمويل حاجاته المختلفة، حيث تعرف التسهيلات الائتمانية المباشرة بأنها تلك التسهيلات التي تدفع للعميل نقداً أو تقيد لحسابه لدى المصرف،[2] ويتضمن الأنواع التالية: الحساب الجاري المدين،[3] والقروض النقدية،[1] وخصم الأوراق التجارية،[2] وعمليات المرابحة الإسلامية.

---

[1] للمزيد من المعلومات حول الموضوع يمكن الرجوع إلى:

_ عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق ذكره، ص 83.

– زينب عوض الله، وأسامة محمد الفولي، أساسيان الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق ذكره، ص80

7- George A. Christy & Peyton Foster Roden، Finance: Environment and Decisions، Op. Cit ، .P

[2] يمكن الرجوع إلى كل من:

_ احمد طاهر، وداوود الدغم، تقييم نظم الرقابة للتسهيلات المباشرة في المصارف التجارية الأردنية، دراسة ميدانية، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد27، العدد2، 2000، ص296.

_ أحمد الجوراني، المؤسسات المصرفية في الأردن، ط2، عمان، 1979، ص ص 132-143.

[3] يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر الأنواع شيوعاً، ويمكن أن يكون هذا الحساب دائن أو مدين بين طرفي الاتفاق (المصرف وصاحب الحساب)، وغالباً ما يتم الاتفاق على تحديد سقف أعلى للحساب الجاري المدين يكون فيه العميل(صاحب الحساب) مديناً تجاه المصرف، ومن الناحية العملية فإن الحساب الجاري المدين ينتقل من تسييل قصير الأجل يمنح من أجل تمويل الاحتياجات الطارئة للعميل وينتهي بانتهاء الغرض منه إلى تمويل طويل الأجل، حيث يتم تجديد الحساب الجاري المدين عند الاستحقاق دورياً. انظر:

– جميل الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي: المنظور العملي، مرجع سابق ذكره، ص 54-64.

ـ التمويل المصرفي غير المباشر: يُقدم هذا النوع من التمويل من خلال ضمان المصرف المتعامل لتنفيذ الالتزامات المادية عليه، والذي يتمثل بعدم تقديم مبلغ مالي مباشر للمتعامل، وإنما التيسير له في تنفيذ أعماله، وينقسم هذا النوع من التمويل إلى الأنواع التالية: الاعتمادات المستندية،[3] والأوراق المقبولة المكفولة، وخطابات الضمان،[4] والبطاقات الائتمانية.

ومما سبق يخلص الباحث إلى أن النظام الائتماني يشكل بأدواته كافة سلاحاً ذو حدين، فإذا تم توجيه الائتمان بصورة صحيحة أدى ذلك إلى دعم الاقتصاد القومي وتطويره وتلبية احتياجات المجتمع، خاصةً إذا تم استثمار هذا الائتمان في مشاريع إنتاجية قومية إصلاحية لها أبعاد تنموية في المستقبل القريب والبعيد، أما إذا تم استثماره في مشاريع استهلاكية أدى ذلك إلى خدمة أصحاب هذه المشاريع ورفدها بالأرباح الكبيرة وحرمان المجتمع بكافة فئاته من الانعكاسات الايجابية لهذا الائتمان على التطور الاقتصادي.

-. عبد المنعم الحسن، دور الجهاز المركزي للرقابة المالية في الرقابة على التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي، مرجع سابق ذكره،ص14.

_ أحمد نبيل النمري وآخرون، ندوة الجاري مدين، مجلة المصارف في الأردن، العدد8، 1990، ص36،

[1] للمزيد من المعلومات حول القروض التجارية يمكن الرجوع إلى:

_ أحمد الجوراني، المؤسسات المصرفية في الأردن، مرجع سبق ذكره، ص 143.

_ عبد الله شامية، التسهيلات الائتمانية وأثرها على انتاجية الاقتصاد الأردني، مجلة دراسات جامعة اليرموك، المجلد 5، العدد3، 1989، ص180.

[2] للمزيد من المعلومات حول الأوراق التجارية المخصومة يمكن الاطلاع على كل من:

_ ناجي معلا، وأحمد الظاهر، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية، (دراسة ميدانية)، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مجلد 26، العدد2، 1999، ص242.

_ حياة شحاتة، مخاطر الائتمان في المصارف التجارية_ إشارة خاصة إلى جمهورية مصر العربية، مطابع الطوابجي التجارية، القاهرة، 1990، ص ص 58-61.

[3] يعرف الاعتماد المستندي (Letter of Credit) بأنه تعهد كتابي صادر عن مصرف بناء على طلب المستورد لصالح المصدر، يتعهد فيه المصرف بدفع أو قبول كمبيالات مصحوبة بمستندات مستوفاة للشروط الواردة في الاعتماد، وسميت الاعتمادات المستندية بهذا الاسم لأن تنفيذها مرتبط مباشرة بتقديم مستندات معينة، وكثرة الاعتمادات المستندية يؤكد على الدور الذي تلعبه المصارف في تمويل التجارة الخارجية. انظر:

- جميل الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي: المنظور العملي، مرجع سابق ذكره، ص 56.

- عبد المنعم الحسن، دور الجهاز المركزي للرقابة المالية في الرقابة على التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي، مرجع سابق ذكره، ص17.

- p. 36، Op. Cit، Case Problems in Finance،Carl Kester & others

[4] يعرف خطاب الضمان المصرفي بأنه تعهد يلتزم بمقتضاه المصرف أن يدفع مبلغاً إلى شخص معين نيابة عن طرف ثالث ضماناً لتنفيذ غرض معين خلال مدة معينة. انظر:

- عبد المطلب عبد الحميد، المصارف الشاملة: عملياتها وإدارتها، مرجع سابق ذكره، ص 137.

- جميل الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي: المنظور العملي، مرجع سابق ذكره، ص 61.

خاتمة (Conclusion):

يمكن أن نخلص إلى القول أن المصارف التجارية هي مؤسسات نقدية هدفها الربح وتستند في عملها على ثقة الجمهور وتستخدم ودائعها تحت الطلب كوسيلة للسداد، بالإضافة إلى أنها تقبل الودائع لأجل والودائع الادخارية، كما تقوم بتمويل التجارة من خلال منح القروض الزراعية والعقارية وقروض المستهلكين، وتدريجياً اتسعت الأنشطة التمويلية لها لتشمل الاستثمارات والخدمات المالية الأخرى، إضافةً إلى وظائفها النقدية والتجارية.

الفصل الثالث

سعر الفائدة والكفاءة المصرفية

(Interest rate and banking efficiency)

مقدمة (Introduction):

تعد الكفاءة المصرفية من أهم مقومات التنافسية المصرفية التي يتم بمقتضاها النفاذ إلى الأسواق في ظل التخوف من سيطرة المصارف والمؤسسات المصرفية المنافسة (سواء المحلية أو الأجنبية الأخرى) على السوق المصرفية المحلية والتي قد تستخدم قوتها ونفوذها لصالح تمويل القطاعات ذات المردودية والربحية العالية في السوق وتخديمها، دون الخوض في المشروعات الإستراتيجية ذات الثقل التنموي، وما يحمله ذلك من مخاطر الإضرار بالأهداف الاجتماعية لعملية التنمية جراء عدم وصول الخدمات المصرفية إلى قطاعات أو مناطق معينة من السوق المستهدفة، إضافةً إلى إن المنافسة المتزايدة بين المصارف تخفض من ربحية القطاع المصرفي المحلي وعوائده.[1]

سنتعرف في هذا الفصل على مفهوم الكفاءة المصرفية وأثر سعر الفائدة (المدين والدائن) على المصارف التجارية، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الكفاءة المصرفية

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار الفائدة على المصارف

المبحث الثالث: العلاقة بين سعر الفائدة الدائنة وحجم الودائع في المصارف السورية

المبحث الرابع: العلاقة بين سعر الفائدة المدينة والتسهيلات الائتمانية في المصارف السورية

[1] د. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2005، ص 131.

المبحث الأول

الكفاءة المصرفية (banking efficiency)

تتضمن الكفاءة المصرفية عدة مفاهيم وتوجهات منها: الكفاءة العملياتية أو الكفاءة الإنتاجية، وكفاءة الوساطة المالية أو التمويلية، والكفاءة الديناميكية أو الابتكارية،[1] ويمكن التعبير عن كفاءة أداء إدارة المصرف بمدى إمكانية هذه الأخيرة في إيجاد التوازن والتوافق ما بين غايتها في تحقيق الربحية والقيود المفروضة عليها، والمتمثلة في الاحتفاظ بالسيولة اللازمة وتقليل المخاطر وتحقيق الأمان.[2]

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة المصرفية (The concept of banking efficiency):

تهدف المؤسسات الاقتصادية (بما فيها المصارف) على اختلافها إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة، وذلك بما يرفع معدلات نموها الاقتصادي، ولهذا أعطي لمعدلات الأداء أهمية بالغة خاصة في المؤسسات الصناعية، إلا إن هذه المعدلات صعبة القياس في المؤسسات الخدمية كالمصارف مثلاً، بالرغم من ذلك فقد اكتسب موضوع تقييم أداء المصارف التجارية أهمية خاصة نظراً للدور الذي تلعبه في الاقتصاد القومي.

كما إن تقييم الأداء في مجال المصارف التجارية يهدف إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، وتعتبر المقارنة الزمنية والنشاطية لأداء المصرف التجاري من أهم أدوات تقييم الأداء، فالمقارنة الزمنية تتم بمقارنة مؤشرات نفس المصرف على مدى الفترات الزمنية الماضية، وبالتالي يمكن التعرف على تطور المؤشرات خلال السلسلة الزمنية، وتبين مدى التقدم في الأداء أو درجة السوء فيه، أما المقارنة بمؤشرات النشاط، فإن لها أهمية خاصة حيث تبين نقاط القوة والضعف في المصرف بالنسبة للقطاع المصرفي.[3]

---

[1] إذ يشير مفهوم الكفاءة العملياتية التي تتضمن إدارة الإنتاج والإدارة النوعية إلى خفض كلف الوساطة المالية والذي يعد سلاحاً قوياً في العملية التنافسية، ويشير مفهوم كفاءة الوساطة المالية إلى الكفاءة المالية في تعبئة الموارد والمدخرات وتوزيعها من حيث إيجاد فرص الارتقاء بالعائدات، أما مفهوم الكفاءة الديناميكية فيشير إلى زيادة قدرة المصارف على مواكبة التطوير وابتكار المزيد من الأدوات المالية، ومحاولة التكيف مع المتغيرات البيئية والطلب على المنتجات والخدمات المالية. وللمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى: سرمد كوكب الجميل، المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات إستراتيجية، العدد72، 2002.

[2] صالح خالص، تقيّم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 384.

[3] صالح خالص، تقيّم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 384.

فكما نعلم، تحصل المصارف التجارية على مواردها المالية من مصادرها، وتقوم بتوزيعها على استخداماتها بشكل منظم يضمن لها أكبر عائد، وهذا العائد يختلف من مصرف إلى آخر نتيجة لعدة اعتبارات منها اختلاف العمليات المصرفية والسياسات والإستراتيجيات المتبعة، أي أن هناك مصارف ذات أداء مرتفع وأخرى منخفضة الأداء، وعلى هذا الأساس وجدت مفاهيم مختلفة لتعريف تقييم الأداء، إلا أن التعريف الأكثر قرباً لموضوع دراستنا هو أن تقييم الأداء يعني التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة".[1]

وبصورة أدق فإن تقييم الأداء هو: "عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات، المحاسبية وغيرها، للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة".[2]

[1] للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:

_ أبو الفتوح علي فصالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، ط1، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ، مصر، 1999، ص23.

_ عبد الغفار حنفي، السلوك التنظيمي وإدارة الأفراد، ط1، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993، ص273.

_ صلاح عبد الباقي، إدارة الموارد البشرية، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص285.

[2] هذا ويترابط مفهوم الأداء مع مفهوم الفعالية حيث تعبر الفعالية عن " مدى مساهمة الأداء الذي يتم القيام به (أو القرار الذي يتم إتحاده) في تحقيق هدف محدد موضوع بشكل مسبق، أي إنها مقياس لدرجة الاقتراب من الهدف المنشود نتيجة للقيام بعمل ما"، أما الكفاءة فهي تعبر عن الاستخدام العقلاني والرشيد في المفاضلة بين البدائل واختيار أفضلها، الذي يقلل التكاليف و/أو يعظم العائد إلى أقصى درجة ممكنة، و يكون ذلك عند اختيار أسلوب عملي معين للوصول إلى هدف معين. وللمزيد حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى: صباح محمد أبوتاية، التسويق المصرفي بين النظرية والتطبيق، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 208.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء (Performance evaluation indicators):

يتميز النشاط المصرفي عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالتنوع والتعدد في المنتجات والخدمات، لذا تعرف المصارف بأنها مؤسسات متعددة المنتجات كما يتميز مجال نشاطها بالتغير والتجدد المستمر سواء على مستوى آليات العمل الداخلي (صيغ تمويل جديدة، خدمات جديدة، تكنولوجيا جديدة...الخ) أو على مستوى البيئة والمحيط (متعاملين جدد، أسواق مالية ناشئة، منافسين جدد...الخ) لذا يعتبر تقييم أداء المؤسسات المصرفية عملية أساسية وضرورية لاستمرار نشاط المصرف ولمواجهته التغيرات والتحديات المستمرة.

يقصد بمؤشرات تقييم الأداء النسب التي تعبر عن علاقة رياضية بين متغيرين لهما مدلول وتفسير وهي أداة تحليل توفر للمحلل في معظم الأحوال مفاتيح الاستدلال والمعرفة، وتحليلها وتفسيرها بشكل سليم يدفع المحلل إلى المجالات التي تحتاج إلى المزيد من البحث والاستقصاء، وهي مؤشرات ذات توجه مستقبلي، أي أن المحلل يكون قادراً على تسوية وضبط الأمور المتصلة أو الموجودة في علاقة ما لتتلاءم مع شكلها وحجمها المحتمل في المستقبل.[1]

هذا وتختلف مؤشرات قياس أداء المصارف باختلاف المستفيد من تقارير الأداء، وكون تقييم أداء المصرف عملية شاملة تستفيد منه إدارة المصرف وجميع الجهات المراقبة، فقد استخدمت عدة نماذج، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، لقياس أداء المصارف، منها نموذج **(ROE)** العائد على حقوق الملكية، ونموذج **(ROA)** العائد على الأصول، كما تم في الفترة الحالية اعتماد مؤشر جديد وهو مؤشر **(EVA)** القيمة الاقتصادية المضافة.

أولاً: العائد على حقوق الملكية (Return on Equité) (ROE):

أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشراً متكاملاً لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية حيث عمل دافيد كول على استنتاج نموذج العائد على حقوق الملكية سنة **1972**،[2] والذي يوضح العلاقة المتبادلة بين الربحية والمخاطرة، انطلاقا من اعتماده على القوائم المالية، المتمثلة في قائمة

[1] للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:

_ طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص40– 41.

_ د.أبو الفتوح علي فضالة ، التحليل المالي وإدارة الأموال، مرجع سبق ذكره ص67 – 68.

[2] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص77.

المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل، وذلك كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساساً في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل،[1] ويوضح مؤشر العائد على حق الملكية **(ROE)** قيمة العائد التي يحصل عليها المصرف من خلال استثماره لوحدة واحدة من حقوق الملكية.[2]

ثانياً: العائد على الأصول (Return on Assets) (ROA):

تساعد هذه النسبة على إظهار الخلل في أداء المصرف، لكنها لا تحدد بشكل رئيسي السبب الذي يقود إلى هذا الخلل، ومن المكونات الرئيسية في هذه النسبة هامش الفائدة الصافي الذي يتأثر بالقرارات المصرفية التالية:

أ- قرارات تحديد معدلات الفائدة على الإيداعات: فالمصارف تدرك ماهو معدل الفائدة الضروري لجذب الإيداعات فهي لن تدفع فوائد زائدة عن هذا المعدل وإذا أرادت إن تدفع على الودائع أعلى من السعر السائد في السوق وذلك كميزة نسبية لعملائها فإن ذلك سيفرض عليها مصاريف فائدة مرتفعة نسبياً وهو ما يؤدي إلى انخفاض قيمة هامش الفائدة الصافي.

ب- قرارات تحديد معدل الفائدة على القروض: إن قرارات المصرف بتحديد معدلات الفائدة على القروض كتحديد معدل ثابت يمكن إن يحرم المصرف من عوائد إضافية كان من الممكن الحصول عليها بحال ارتفاع أسعار الفائدة في السوق، وعليه فإن الحرمان من هذه العوائد سيؤدي إلى انخفاض هامش الفائدة الصافي وهو ما ينعكس بالنتيجة على نسبة العائد على الأصول.

جـ- قرارات الموازنة بين العائد والمخاطرة: وتتجلى هذه القرارات في تفضيله للعائد المرتفع أو تحفظه تجاه المخاطرة، فإذا أراد المصرف إن يكون متحفظاً لدرجة كبيرة تجاه المخاطر فإن ذلك سيسبب انخفاض في عوائد القروض وهو ما ينعكس انخفاضا في قيمة هامش الفائدة الصافي وعلى العكس من ذلك فإن زيادة تركيز المصارف على القروض التي تتمتع بدرجة مخاطرة مرتفعة قد يزيد عوائدها

[1] منير إبراهيم الهندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال: الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 1993، مصر، ص 189- 191.

[2] عبد الغفور حنفي عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص274.

ولكن بالمقابل ستزداد احتمالات وقوعها في مطب القروض المعدومة، حيث إن ارتفاع حجم القروض المعدومة سينعكس بشكل مباشر على قيمة هامش الفائدة الصافي[1].

ثالثاً: القيمة الاقتصادية المضافة (Economic Value Added) (EVA):

مع التطور الذي شهده النشاط المصرفي خلال العشريتين الأخيرتين أصبح النموذجين السابقين لا يفيان بغرض تقييم الأداء لكثير من المصارف خاصة الأمريكية، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطرة والربحية منها على سبيل المثال: تحليل المدة، ومحاسبة التكاليف المستندة للنشاط، وتخصيص رأس المال استناداً إلى أسلوب القيمة المعرضة للمخاطرة، وعائد رأس المال المعدل بالمخاطرة وغيرها من المفاهيم المالية والمحاسبية، وبذلك تم اعتماد نموذج جديد يعرف بنموذج القيمة الاقتصادية المضافة **(EVA)** والذي يعرف بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر.[2]

وتعتبر القيمة الاقتصادية المضافة مقياساً متميزاً للأداء،[3] تقيس ما إذا كان الدخل الصافي يفوق تكلفة رأس مال المنشأة،[4] وتختلف عن المقاييس التقليدية في إنها تبعد الإختلالات المحاسبية عند الاعتراف بالأرباح،[5] ويعبر عن القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة(EVA) =

الربح العامل الصافي بعد الضريبة (NO.PAT) – (رأس المال × تكلفة رأس المال).[6]

---

[1] د محمد نضال الشعار، أسس العمل المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 274-275 .

[2] Dennis Hyemura , EVA : A top down Approache to risk management, The journal of Lending and credit risk management , 1997, P 40-47.

ترجمة مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلة 6، العدد 4،الأكاديمية العربية للعلوم المالية ولمصرفية، الأردن1998.

[3] مزايا القيمة الاقتصادية المضافة:

أ- لها أقوى ارتباط مع تكوين القيمة السوقية لأي مقياس من الربحية وذلك باعتبار القيمة الاقتصادية المضافة مقياس أكثر دقة من مقياس الربحية.

ب- يمكن استخدامها كأساس لجميع عمليات صنع القرارات، ووضع الاستراتيجيات المالية على أساس النتائج الدقيقة المتحصل عليها وباستخدام مقياس القيمة الاقتصادية المضافة تتمكن الإدارة من اتخاذ القرارات المالية السليمة ووضع الإستراتيجيات الملائمة .

ج- كونها فعالة كبرنامج للحوافز: ينتج عن استخدام القيمة الاقتصادية المضافة برامج تحفيز العاملين والتي تتميز بالعدالة والاعتماد على الإنتاجية من خلال الاستفادة من معلومات الأداء كأساس للأجور حيث يمكن للمدراء إن يحفزوا القادرين على المنافسة. وللمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى: مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلة دورية تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد السادس، العدد الثالث، السنة السادسة سبتمبر، 1998 ص32.

[4] مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد السادس، العدد الثالث، مرجع سبق ذكره، ص30.

[5] للمزيد يمكن الرجوع إلى: طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة، مرجع سابق ص 110.

[6] مجلة الدراسات المالية والصرفية، المجلد السادس، العدد الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 33.

المبحث الثاني

أثر تقلبات أسعار الفائدة على المصارف

(The impact of fluctuations in interest rates on banks)

أضحت المخاطر هاجساً يواجه المصارف وخصوصاً منذ بداية التسعينات فبُذلت جهود ليس على مستوى لجنة بازل للرقابة المصرفية فقط، ولكن أيضاً على مستوى بعض المؤسسات والمنتديات الدولية وبعض الدول وبصورة أكثر وضوحاً في الدول المتقدمة لوضع أسس وقواعد لإدارة المخاطر بهدف التقليص من آثارها السلبية والتي تؤدي لأزمات مصرفية، لذلك اهتمت لجنة بازل اهتماماً كبيراً بإدارة المخاطر المصرفية وأصدرت العديد من الوثائق الإرشادية الخاصة بإدارة جميع المخاطر المصرفية اعتباراً من النصف الثاني من التسعينات.[1]

ويعد تحدي مخاطر سعر الفائدة هو التحدي الأكبر الذي يواجه إدارة الأصول والخصوم حيث لا يمكن للعديد من المؤسسات المالية تجنبه،[2] فعندما تتغير أسعار الفائدة تتغير بدورها مصادر الدخل ومصادر الإنفاق، وكما هو معلوم فإن تغير سعر الفائدة يؤثر على القيمة السوقية للأصول والخصوم مما يؤثر على القيمة الصافية للمؤسسة المالية، وهذا يعني إن تغيره يؤثر على الميزانية العمومية وعلى قائمة الدخل في المؤسسة المالية.[3]

المطلب الأول: آثار مخاطر سعر الفائدة (The effects of interest rate risk):

تؤثر تقلبات أسعار الفائدة على المنشأة المالية بأشكال عديدة، بعضها ذات آثار إيجابية والأخرى ذات آثار سلبية، كما إن بعض هذه الآثار ينشأ من جانب الموجودات في حين ينشأ البعض الآخر من جانب المطلوبات، وتهتم الإدارة بمعرفة صافي هذه الآثار ومكوناتها الأساسية،[4] وتعتبر مخاطر سعر

---

[1] نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية (ترجمة حرفية غير رسمية للوثائق الارشادية ذات الصلة بمجال إدارة المخاطر المصرفية التي تتبع اتفاق بازل الثاني الخاص بكفاية رأس المال)، ج2، بيروت، لبنان، رياض الصلح، 2005، ص 27-30.

[2] عقل سعيد جمعة، إستراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفائدة في المصارف التجارية الأردنية باستخدام المشتقات في إدارة الموجودات و المطلوبات، دراسة تطبيقية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، المملكة الأردنية الهاشمية، 2005، ص22.

[3] Rose Peter S, Hudgins Sylvia C, Bank Management & Financial Services, McGraw. Hill, Sixth Edition, 2005, page196-198.

[4] الشمّاع ، خليل، إدارة الموجودات (الأصول) والمطلوبات (الخصوم)، مرجع سابق ذكره، ص247.

الفائدة هامة لأن التغيرات غير المتوقعة في معدلات الفائدة يمكن إن تؤثر بشكل معاكس على التدفقات النقدية للمصرف (مخاطر إعادة الاستثمار)، وعلى قيم حقوق الملكية (مخاطر السعر).[1]

وأكثر من ذلك، فإن التغير في أسعار الفائدة السوقية يؤثر أيضاً على القيمة السوقية للموجودات والمطلوبات، وبذلك تتأثر القيمة الصافية للموجودات والمطلوبات (من خلال معادلة الميزانية)، أي قيمة حقوق المساهمين في المصرف، لذا تهدف المؤسسة المالية عند التعامل مع مخاطر سعر الفائدة إلى عزل أرباحها عن الآثار السيئة للتقلبات في أسعار الفائدة، ولإنجاز هذا الهدف تركز على عناصر محافظ الأصول والخصوم الأكثر حساسية لسعر الفائدة، ومن ثم تهدف إلى تثبيت هامش الفائدة الصافي،[2] وقد جاء في وثيقة لجنة بازل 2 المتعلقة بمبادئ رقابة وإدارة مخاطر سعر الفائدة، وتحت عنوان آثار مخاطر سعر الفائدة مايلي: " يمكن أن يؤثر التغيير في سعر الفائدة تأثيراً مضاداً على كل من أرباح المصرف والقيمة الاقتصادية".[3]

وقد نشأ عن ذلك منظوران (بعدان) منفصلان ولكن متكاملين لتقييم التعرض لمخاطر سعر الفائدة، حيث يركز الأسلوب الأول على أثر التغيرات في سعر الفائدة على دخل الفائدة الصافي، أما الأسلوب الثاني فيقوم بدراسة القيمة الاقتصادية الناجمة عن التغير في سعر الفائدة والتي تعكس حساسية حقوق الملكية للتقلبات في أسعار الفائدة، ومن ثم ظهر منظور ثالث يأخذ في الاعتبار تأثير الأسعار السابقة للفائدة على الأداء المستقبلي للمصرف.

لذلك فالأبعاد الأكثر شيوعاً في تقييم تعرض المؤسسة لمخاطر سعر الفائدة ما يلي:

أولاً_ منظور الأرباح (Earnings perspective):

يركز الاتجاه التقليدي لتقييم سعر الفائدة الذي تأخذ به العديد من المصارف في التحليل على تأثير التغير في سعر الفائدة على الأرباح المسجلة والمحتجزة، حيث إن اختلاف الأرباح يُعتبر نقطة هامة في تحليل مخاطر سعر الفائدة نظراً لأن انخفاض الأرباح (أو إجمالي الخسائر) يهدد استقرار المؤسسة المالي عن طريق تقويض كفاية رأسمالها وخفض ثقة السوق بها.[4]

---

[1] Joseph F. Sinkey, JR, Commercial Bank Financial Management In The Financial Services Industry, 6th ed, Prentice Hall, 2002, p224.

[2] Rose Peter S, Hudgins Sylvia C, Bank Management & Financial Services, Op. cit, p204.

[3] كان ذلك في سبتمبر 2003، في المبدأ الخامس عشر، والبنود 17 و18 منه.

[4] Bank for International Settlements , Basel Committee, Ibid , p7.

ووفقاً لذلك فإن العنصر المكون للأرباح الذي يتم التركيز عليه هو دخل الفائدة الصافي ويعود ذلك لأهميته بالنسبة للدخل الكلي للمصرف ولصلته الواضحة والمباشرة بالتغير في سعر الفائدة.[1]

ونظراً لما لتغيرات سعر الفائدة من أثر سلبي معاكس على صافي دخل الفوائد، يتم التركيز على بيان أثر تقلبات أسعار الفائدة على صافي دخل الفوائد للمصرف من جهة، ودخله من غير الفوائد من جهة أخرى، أي دراسة أثر التغير على قائمة الدخل (الربحية)، وتتمثل هذه الآثار بما يلي:[2]

1_ دخل الفوائد الصافي (Net Interest Income, NII): بسبب التغييرات في أسعار الفائدة، فإن هناك أثراً على صافي دخل الفوائد في المنشأة المالية وينشأ هذا الأثر من عدم التطابق (أو عدم التوافق) في شروط إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات، خلال المدة التخطيطية المعنية، وكذلك بسبب الأبعاد الأخرى لمخاطر سعر الفائدة.

2_ صافي هامش الفائدة (Net Interest Margin): يتأثر صافي هامش الفائدة بسبب التغيير في كل من صافي دخل الفوائد، والتغيير في قيم الموجودات.

3_ صافي دخل غير الفوائد (Net-Interest Income): هناك العديد من فقرات الدخل أو الرسوم من غير الفوائد التي قد تكون حساسة لتقلبات سعر الفائدة.[3]

4_ الدخل الصافي (Net Income): يتأثر الدخل الصافي بسبب التغييرات في كل من دخل الفوائد (NII) ودخل غير الفوائد (الرسوم).

وقد أدت حساسية هذه المصادر المتزايدة تجاه سعر الفائدة، إلى قيام كل من إدارة المصرف والمراقبين بتوجيه اهتمام أكبر نحو تأثير التغير المحتمل في سعر الفائدة في السوق على أرباح المصرف وتحليل هذه التأثيرات في تقديرات الأرباح في ظل مختلف ظروف سعر الفائدة.[4]

---

[1] على سبيل المثال يتعرض المصرف الذي يمتلك أصولا حساسة لتغير سعر الفائدة أكثر من الخصوم الحساسة لسعر الفائدة إلى انخفاض صافي الفوائد عند انخفاض سعر الفائدة، أما إذا كانت الخصوم الحساسة أكثر من الأصول الحساسة فإنه سيتعرض لانخفاض في صافي الفوائد عند ارتفاع سعر الفائدة. وللمزيد يمكن الرجوع إلى : نبيل حشاد، موسوعة بازل2، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص88-89.

[2] الشمّاع، خليل، إدارة الموجودات (الأصول) والمطلوبات (الخصوم)، مرجع سابق ذكره، ص247.

[3] Mousa Taher, Modern Risk Management in Banking and Finance, (Union of Arab Bank), Lebanon, 2004, pp 117-118.

[4] نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص88-89.

ثانياً_ منظور القيمة الاقتصادية (Economic value perspective):[1]

يمكن أن تؤثر الاختلافات في سعر الفائدة بالسوق على القيمة الاقتصادية للمراكز المالية للموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية، لذا، يهتم المساهمون والإدارة والمراقبون على حد سواء بحساسية القيمة الاقتصادية للمصرف للتقلبات في أسعار الفائدة، هذا وتتمثل القيمة الاقتصادية لأداة مالية في القيمة الحالية لصافي خصم التدفقات النقدية المحتملة لتعكس النسب السوقية،[2] أي ينظر إلى قيمة المصرف الاقتصادية على أنها القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة، والتي يعبر عنها بالعلاقة التالية:

(التدفقات النقدية المتوقعة على الأصول _ التدفقات النقدية المتوقعة على الخصوم
+ صافي التدفقات النقدية المتوقعة من المراكز المالية للبنود خارج الميزانية)

ومن الطبيعي إن تنعكس الربحية المحققة على قيمة حقوق الملكية أو صافي قيمة المصرف بمعنى آخر، لذا تستهدف الإدارة المالية السليمة تعظيم هذه القيمة معبراً عنها محاسبياً بمعدل الربح إلى قيمة السهم، وقد يُعبر عنها اقتصاديا بالقيمة السوقية وذلك بقياس التدفق النقدي المخصوم لتحديد القيمة الاقتصادية للمصرف.[3]

[1] يعكس منظور القيمة الاقتصادية بهذا المعنى رؤيا واحدة لحساسية صافي قيمة المصرف بالنسبة للتقلبات في أسعار الفائدة. حيث إن منظور القيمة الاقتصادية يتناول تأثير تقلبات أسعار الفائدة المحتمل على القيمة الحالية لكل التدفقات النقدية المستقبلية، لذا، فإن هذا المنظور يقدم رؤيا أكثر شمولية لتأثير التغير في أسعار الفائدة على المدى الطويل أكثر مما يمنحه منظور الأرباح. وللمزيد يمكن الرجوع إلى :

_ Mousa Taher, Modern Risk Management in Banking and Finance, (Union of Arab Bank), Lebanon, 2004, pp 117-118.

_ Bank for International Settlements , Basel Committee, Ibid ,P7, P8

[2] إن قيمة المنشأة بدورها مرتبطة جداً بخطر المحفظة وشكل العائد وحجمه/ وكلما كبر حجم المخاطر الخاصة بالعوائد المتوقعة كلما قلت القيمة السوقية للمنشأة، لان سعر الخصم الذي يتوقعه حملة الأسهم لخصم التدفقات النقدية سوف يرتفع نتيجة لارتفاع المخاطر، وكلما قلت المخاطر كلما قلّ معدل الخصم وانخفض التدفق النقدي المتوقع. وللمزيد يمكن الرجوع إلى : عبد العال حمّاد، طارق، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سابق ذكره، ص75.

[3] سمير، الشاهد، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، إتحاد المصارف العربية، 2002، ص15-16.

ثالثاً_ منظور الخسائر الضمنية (implied losses Perspective):

ركز المنظوران السابقان (الأرباح والقيمة الاقتصادية) على كيفية تأثير التغيرات المستقبلية في أسعار الفائدة على الأداء المالي للمصرف، إلا أنه عند تقييم مستوى مخاطر سعر الفائدة التي ينوي المصرف ويقدر على تطبيقها، يجب أن يأخذ في الاعتبار تأثير الأسعار السابقة للفائدة على الأداء المستقبلي،[1] وعلى وجه الخصوص، وجود أدوات مالية التي لا يعتزم تسويقها ممكن أن تتضمن أرباحاً أو خسائر كامنة ناتجة عن تحركات سابقة في النسب والتي من الممكن إن تنعكس بمرور الوقت على أرباح المصرف، وعلى سبيل المثال، في حالة الارتباط بقرض طويل الأجل نظير سعر فائدة ثابت عندما كانت أسعار الفائدة منخفضة ثم تم إعادة تمويله بالتزامات تحمل أسعار فائدة أعلى، سوف يستنزف مصادر المصرف طوال الفترة المتبقية من حياة القرض.[2]

المطلب الثاني: قياس مخاطر سعر الفائدة (Measurement of interest rate risk):

يعتبر قياس مخاطر سعر الفائدة واحداً من القضايا الأساسية التي تواجه المؤسسات المالية، لذلك يجب أن يتوفر لدى هذه المؤسسات أنظمة لقياس مخاطر سعر الفائدة تكون قادرة على تقييم أثر التغير فيه على كل من الأرباح والقيمة الاقتصادية، ويجب على هذه الأنظمة أن تُقدم قياسات ذات معنى لمستويات التعرض لهذه المخاطر.

هذا ويتم قياس احتمال حدوث هذه المخاطر وتوقيتها وأثرها على كل من صافي الفوائد والقيمة السوقية لحقوق الملكية، حيث يجب أن يُنظر إلى كل نوع من هذه المخاطر بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية حدوثه ويعتبر القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.[3]

ووفقاً للمبدأ السادس في بازل **(2)** يجب توفر أنظمة لقياس مخاطر سعر الفائدة تأخذ في الحسبان كافة المصادر المادية لهذه المخاطر، وتستطيع أن تقوم بتعميم أثر التغير في سعر الفائدة بطرق تتماشى مع مجال أنشطتها، ويجب أن تكون الافتراضات الخاصة بالنظام المذكور مفهومة بوضوح

[1] Mousa Taher, Modern Risk Management in Banking and Finance, Op. cit, p119.

[2] أنظر في كل من:

_ نبيل، حشّاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سابق ذكره، ص89-90.

_ Bank for International Settlements , Basel Committee, Ibid , P8

[3] محمد نضال الشعار، أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، مرجع سابق ذكره، ص221-223.

من قبل مديري المخاطر وإدارة المصرف،[1] وهناك عدة أساليب تحليلية تستخدمها المصارف لقياس مخاطر سعر الفائدة وقياس تعرض الأرباح والقيمة الاقتصادية للتغيرات فيها وهي:[2]

أولاً: نموذج إعادة التسعير (Re-pricing model):

يقصد بإعادة التسعير التغير في التدفق النقدي المصاحب لأحد عناصر الموجودات والمطلوبات، حيث تبدأ أبسط وسائل قياس تعرض المصرف لمخاطر سعر الفائدة من جداول استحقاق/ إعادة التسعير، حيث يقوم نموذج إعادة التسعير أو فجوة التمويل (**funding gap**) على تحليل التدفق النقدي لفجوة إعادة التسعير بين عائد الفائدة المكتسب على أصول المؤسسة المالية والفائدة المدفوعة على خصومها (أو دخل الفائدة الصافي) خلال فترة محددة من الزمن وذلك بناءً على القيمة الدفترية،[3] حيث يتم توزيع الموجودات والمطلوبات والمراكز خارج الميزانية التي تتأثر بالفائدة في عدد معين من الحزم الزمنية المحددة مسبقاً طبقاً لتواريخ استحقاقها (في حالة نسبة ثابتة) أو الوقت المتبقي لإعادة التسعير التالي (في حالة نسبة متحركة)، أما الموجودات والمطلوبات التي تفتقد الفترات الزمنية المحددة لإعادة التسعير (مثلاً الإيداعات المستحقة عند الطلب أو حسابات الادخار) أو الاستحقاقات الفعلية التي يمكن أن تختلف عن الاستحقاقات التعاقدية (مثلاً المرهونات التي تتميز بخيار السداد المبكر) يتم وضعها في حزم زمنية لإعادة التسعير وفقاً لرؤية وخبرة المصرف السابقة،[4] هذا وتستخدم

---

[1] للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى كل من:

_ نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 97.

_ خان طارق الله، وأحمد حبيب، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، المصرف الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 30.

_ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر في المصارف: منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص235.

[2] للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على:

_ بترخيص خاص من مصرف التسويات الدولية ، لجنة بازل للرقابة المصرفية، الركن الثاني، عملية المراجعة الإشرافية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد12، عدد1، آذار(مارس)، 2004، ص6.

_ خليل الشمّاع ، إدارة الموجودات (الأصول) والمطلوبات (الخصوم)، مرجع سابق ذكره، ص 328.

[3] Saunders, Cornett, Financial Institution Management, 4th edition, Mc Graw-hill, united states America, 2003, p164.

[4] للمزيد حول هذا الموضوع يرجى الاطلاع على:

_ Bank for International Settlements , Basel Committee, Ibid , P28

_ Greuning Hennie Van, Bratanovic Sonja Brajovic, Analyzing and Managing Banking Risk, second edition, The International Bank for Reconstruction and Development\ The World Bank, Washington, united states America, 2003, p254.

المصارف جداول الاستحقاق/إعادة التسعير عند تقييمها لدرجة انكشافها لمخاطر سعر الفائدة طريقتان هما: طريقة تحليل الفجوة، وطريقة تحليل الأمد (الأجل):

1_ طريقة تحليل الفجوة (Gap analysis method):[1]

تعرف الفجوة بأنها الفرق بين الموجودات الحساسة لتغير سعر الفائدة والمطلوبات الحساسة لتغير سعر الفائدة خلال فترة زمنية محددة أفقياً **(90 يوم مثلاً)**،[2] من الممكن أن يتم استخدام جداول الاستحقاق/ إعادة التسعير لتوليد مؤشرات بسيطة لحساسية الأرباح والقيمة الاقتصادية لتغير سعر الفائدة، ويتم الإشارة إلى استخدام هذه الطريقة لتقييم مخاطر سعر الفائدة للأرباح الحالية بأنه تحليل الفجوة والذي يعد واحداً من وسائل القياس المتطورة المستخدم من قبل المصارف،[3] وعندما تكون

(الموجودات الحساسة لتغير سعر الفائدة – المطاليب الحساسة لتغير سعر الفائدة) > الصفر

فإنه يمكن القول بأن لدى المصرف **فجوة استحقاق موجبة.**

أما عندما يكون:

(الموجودات الحساسة لتغير سعر الفائدة – المطاليب الحساسة لتغير سعر الفائدة) < الصفر

فإنه يمكن القول بأن لدى المصرف **فجوة استحقاق سالبة.**

وعندما يكون:

(الموجودات الحساسة لتغير سعر الفائدة – المطاليب الحساسة لتغير سعر الفائدة) = الصفر

---

[1] من أهم مزايا تحليل الفجوة: بساطة المفهوم، استخداماته المتنوعة، ووفائه بمتطلبات الأجهزة الرقابية (المصرف المركزي)، بالإضافة إلى ارتباطه بالنظم المحاسبية، كما يعتبر مؤشراً معقولاً خاصة للميزانيات العامة البسيطة. وللمزيد من المعلومات انظر:

_ Rose Peter S, Hudgins Sylvia C, Bank Management & Financial Services, Op. cit, page215.

_ Stulz Rene M, Risk Management and Derivative, Thomson, United States of America, 2003,page269.

_ Saunders, Cornett, Financial Markets and Institutions, third edition, Mc Graw-hill, united states America, 2007, page172.

_ Ahmed Anwer S, Beatty Anne, Takeda Carolyn, Evidence on Interest Rate Risk Management and Derivatives Usage by Commercial Banks, 1997.page7.

_ Bank for International Settlements , Basel Committee, Ibid , p29

_ خليل، الشمّاع، إدارة الموجودات (الأصول) والمطلوبات (الخصوم)، مرجع سابق ذكره، ص366.

[2] وفي إطار ذلك طالب مصرف سورية المركزي من المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية اعتماد طريقة التحليل بواسطة فجوة الاستحقاق لقياس مخاطر سعر بالقرار رقم (107 /م ن / ب4). يمكن الرجوع إلى: مصرف سورية المركزي ، مجلس النقد والتسليف ، القرار رقم (107ن/ب4) ، مرجع سابق ، ص 6- 7.

[3] Bank for International Settlements , Basel Committee, Ibid , p28 – 29

فإن لدى المصرف **فجوة استحقاق صفرية**،[1] وفي هذه الحالة تكون المؤسسة معزولة نسبياً عن مخاطر سعر الفائدة ولكنها ووفقاً للتطبيق العملي لا تعني عدم وجود مخاطر أسعار الفائدة وذلك لعدم ارتباط أسعار الفائدة على الأصول والخصوم بشكل تام.[2]

2_ طريقة الأمد (تحليل الحساسية الزمنية) (Duration model):[3]

يمثل مفهوم الأمد أسلوباً آخر لقياس مدى تعرض المصرف للخسارة بسبب تغيير أسعار الفائدة، كما يتزايد استخدام المصارف لتحليل الأمد كأداة بيد إدارتها لمقابلة الآثار المدمرة المحتملة لارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة، حيث يعرف الأمد بأنه مقياس للاستحقاق، مرجح بكل من القيمة والزمن، يأخذ بعين الاعتبار كل التدفقات النقدية الداخلة للمصرف من الموجودات ذات العائد، وكل التدفقات النقدية الخارجة من المصرف المرتبطة بالمطاليب ذات التكلفة. وهو يقيس متوسط الوقت اللازم لاسترداد الأموال التي يكون المصرف ملتزم باستثمارها.[4]

وفي طريقة الأمد يمكن أن يستخدم أيضاً جدول استحقاق/ إعادة التسعير لتقييم آثار تغير سعر الفائدة على القيمة الاقتصادية للمصرف عن طريق تطبيق أوزان حساسية لكل فترة زمنية، وفي الواقع، تعتمد مثل هذه الأوزان على تقديرات الفترة الزمنية التي تقع فيها الموجودات والمطلوبات،[5] وعموماً، كلما طالت فترة الاستحقاق أو تاريخ إعادة التسعير التالي للأداة، وكلما صغر حجم المدفوعات التي تحدث

---

[1] للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على:

_ محمد نضال الشعار، أسس العمل المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص224.

_ عقل سعيد جمعة، إستراتيجية إدارة مخاطر سعر الفائدة في المصارف التجارية الأردنية باستخدام المشتقات في إدارة الموجودات والمطلوبات "دراسة تطبيقية"، مرجع سبق ذكره، ص2.

[2] Rose Peter S, Hudgins Sylvia C, Bank Management & Financial Services, Op. cit, p207.

[3] من أهم مزايا استخدام طريقة تحليل الأمد في قياس مخاطر سعر الفائدة : يتم حساب أثر تغييرات السعر على القيمة السوقية والدخل – ويأخذ كل التدفقات النقدية في الاعتبار، ومقياس موحد– لهذه الطريقة نظرة بعيدة المدى– مفهوم الأمد يطرح أسلوباً آخراً لكيفية تدنية آثار تقلبات سعر الفائدة على أرباح المصرف، فهو يقدم للمصرف أداة لتقليل تعرض المصرف لتقلبات سعر الفائدة. وللمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على: الشمّاع، خليل، مقالة بعنوان "إدارة الاستثمارات في المصرف"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 12، العدد 4، ك1(ديسمبر)، ص46.

[4] كذلك يعرف الأمد بأنه قياس نسبة التغير في القيمة الاقتصادية للمركز والتي سوف تحدث نتيجة لتغير بسيط في مستوى سعر الفائدة، ويعكس الأمد توقيت وحجم التدفقات النقدية التي تحدث قبل تاريخ الاستحقاق التعاقدي. وللمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على:

_ Ross Stephen A, Westerfield Randolph W, Jaffe Jeffrey, Jordan Bradford D, Modern Financial Management, McGraw-Hill/ Irwin, United States Of America, 2008, p731-732.

_Saunders, Cornett, Financial Markets and Institutions, Op. cit, p74-75-83.

_ Peter S.Rose, Sylvia C.Hudgins, Op. cit, p215.

[5] مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، قرار رقم (107ن/ب4)، مرجع سابق، ص3.

قبل تاريخ الاستحقاق (مثلاً تسديد الكوبونات)، كلما زاد الأمد (في القيمة المطلقة)، ويدل الأمد الأعلى أن تغييراً معيناً في مستوى سعر الفائدة سوف يكون له تأثير أكبر على القيمة الاقتصادية.[1]

ثانياً: أساليب المحاكاة (Simulation methods): [2]

تستخدم كثير من المصارف (خاصة تلك التي تستخدم أدوات مالية معقدة أو لديها أشكال مخاطر مركبة) أنظمة متطورة لقياس مخاطر سعر الفائدة متطورة من تلك التي تعتمد على جداول استحقاق/ إعادة تسعير بسيطة، وعادة تتضمن أساليب المحاكاة تقييمات مفصلة لتأثير التغيرات المحتملة في سعر الفائدة على الأرباح والقيمة الاقتصادية عن طريق محاكاة خط سير سعر الفائدة المستقبلي وتأثير هذه النسب على التدفقات النقدية، بمعنى آخر، يمكن اعتبار أساليب المحاكاة امتداداً محسناً للتحليل البسيط الذي يعتمد جداول الاستحقاق/إعادة التسعير.[3]

ويمكن تعريف المحاكاة بأنها عمل تشبيه قياسي بشكل أساسي، والتشبيه القياسي يعني تشابه الخصائص أو العلاقات بدون تطابق. وعندما نكون قادرين على تركيب منتجات أو عمليات أو أنظمة متشابهة، فإنه سيتم عمل قياسات وملاحظات على عنصر واحد منهم للتنبؤ بالتأثير أو التأثر من قبل العناصر الأخرى. وأهم أهداف استخدام المحاكاة هي تطوير طرق للاحتياجات غير المتناهية للبحث والتحليل.[4]

وبناءً عليه، أتاحت برمجيات المحاكاة أمام الإدارة المصرفية إعداد توقعات (تنبؤات) بديلة عن بعضها حول هامش الفائدة الصافي، التي تمتاز بالقياس والقدرة على المقارنة، مما جعلها أكثر قدرة على متابعة أثر تركيبة الموجودات في أثرها على القدرة الإيرادية المستقبلية للمصرف.[5]

---

[1] Bank for International Settlements, Basel Committee, Op. cit, p29 – 30.

[2] للمزيد من المعلومات حول أسلوب المحاكاة يمكن الرجوع إلى:

_ خالد أمين عبد الله، بحوث في التوريق وإدارة الموجودات والمطلوبات والرهونات العقارية، موسوعة التوريق2، اتحاد المصارف العربية، 2002 ، ص84.

[3] Bank for International Settlements , Basel Committee, Ibid , p30 – 31.

[4] N. Chorafas , Dimitris , 2007 , Risk Management Technology in Financial Services , Risk Control , Stress Testing, Models, and IT Systems and Structures, Elsevier , First Edition , Great Bretain , p139.

[5] للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على:

_ ترجمة عن Dennis Bennett، 1998، مقالة بعنوان " إدارة الموجودات والمطلوبات: استخدام تحليل مونتي كارلو لمحاكاة الدخل والقيمة السوقية ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد السادس ، العدد الثالث، ص14.

1_القيمة الخاضعة للمخاطر(Value at Risk – VAR):

وافقت لجنة بازل للرقابة المصرفية في **يناير 1996** بشكل رسمي على التعديلات في قواعد بازل1 وسمحت للمصارف ذات الحجم الكبير بأن تستعمل الطرق المفضلة لديها لتحديد الخسارة القصوى المتوقعة لفترة من الزمن، هذه الطريقة معروفة باسم **(**Value at Risk–VAR **)**.[1]

والقيمة الخاضعة للمخاطر هي تقدير للخسارة المحتملة للمحفظة خلال مدة احتفاظ محددة، وضمن مستوى ثقة معين، ويستند هذا الأسلوب إلى المفهوم الإحصائي لكل من التوزيع الاعتيادي، والانحراف المعياري، ورقابة المخاطر وإدارتها.

هذا وتحاول نماذج القيمة الخاضعة للمخاطر أن تقيس السعر أو المخاطر السوقية لمحفظة الموجودات الحساسة لتغيرات أسعار الفائدة وغيرها من أسعار الأسهم والصرف وأسعار السلع، حيث تقدم هذه النماذج رقماً محدداً لكامل محفظة الموجودات، معبرة عن الخسارة المحتملة في فترة زمنية معينة عند مستوى ثقة محدد لتحديد الدقة في تقدير الخسارة.[2]

هذا ويتم حساب القيمة المعرضة للمخاطر على أساس تخطيط المحفظة **(Mapped portfolio)**، وتخطيط تعرض المحفظة للمخاطر هو العملية التي يتم فيها تحليل وتحويل المحفظة إلى كمية من التعرضات لعدد محدد من المتغيرات العشوائية (مثل مؤشرات الأسهم، معدلات الصرف، معدلات الفائدة/ عائدات السندات الصفرية خلال فترات استحقاق قياسية)، وبشكل متعاقب فإن الإفراط في تبسيط الشرح في عملية التخطيط سوف يشوه المعنى وقد ينتج عن تقديرات ضعيفة للقيمة المعرضة للمخاطر.[3]

2- ظروف ضغط السوق (اختبارات التحمل) (Stress Test):

تستند تدابير مواجهة المخاطر إلى الافتراضات التاريخية التي تتضمن التوزيعات الطبيعية للتقلبات والارتباطات، واستمرارية الأسعار وتوفر السيولة المناسبة، وتعتبر مثل هذه التدابير قابلة للتطبيق ومفيدة في ظل أحوال السوق الطبيعية وتستخدم كأساس لحوار الإدارة وقراراتها اليومية المتعلقة بالمخاطر، إلا إنها تفشل ولا تحقق الهدف في ظل تحركات السوق المتطرفة أو الظروف الصعبة،

---

[1] Peter S.Rose , Sylvia C.Hudgins, Ibid , p500-501.

[2] Peter S.Rose , Sylvia C.Hudgins, Ibid , p501.

[3] Francesco , Saita ,Value at Risk and Bank Capital Management , Elsevier Inc , United States of America, 2007 ,p31.

لذا، فإن استخدام تدابير المخاطر التقليدية هذه جعلت من الضروري معاملة اختبار التحمل كجزء مكمل وروتيني لإدارة المخاطر، كما إن هناك حاجة لاختبار التحمل لمواجهة الشعبية الواسعة وغير المقصودة للقيمة المعرضة للمخاطر(**VAR**). فالشعور الخاطئ بالارتياح، والمغالاة بالاعتماد على القيمة المعرضة للمخاطر نابع عن بساطتها وسهولة استخدامها، وحجم البيانات الكمية والرياضيات المتقدمة التي تنطوي عليها، غير إن اختبارات التحمل تنبّه بأن القيمة المعرضة للمخاطر ليست ضماناً للخسارة في أسوأ الحالات.[1]

وجاء في المبدأ الثامن من وثيقة لجنة بازل: "يجب أن تقيس المصارف قابليتها للخسارة في ظل ظروف ضغوط السوق – ويشمل القياس تحليل للفرضيات الأساسية – وأن تأخذ في اعتبارها نتائج هذا القياس عند وضع ومراجعة سياساتها وحدود مخاطر سعر الفائدة، يجب أن يقوم نظام قياس المخاطر أيضاً بمساندة تقييم ذات معنى لتأثير الضغوط في السوق على المصرف ويجب إن تصمم اختبارات التحمل أو الضغط بحيث تقدم معلومات عن أنواع الظروف التي تكون فيها استراتيجيات ومراكز المصرف أكثر ضعفاً، ولذا، يمكن أن تصمم وفقاً لخصائص مخاطر المصرف، ويجب أن تراعي المصارف أسوأ المواقف المحتملة بالإضافة إلى الأحداث الأكثر احتمالاً، وإن تراجع الإدارة ومجلس الإدارة بصفة دورية تصميم ونتائج مثل هذه الاختبارات الخاصة بالتحمل وتتضمن وجود خطط بديلة للطوارئ."[2]

[1] مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلة دورية تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مرجع سبق ذكره، ص23-24.

[2] Bank for International Settlements , Basel Committee, Ibid , p18 – 19.

المبحث الثالث

العلاقة بين سعر الفائدة الدائنة وحجم الودائع في المصارف السورية

(The relationship between the Creditor interest rate and the volume of deposits in Syrian banks)

تحتل المدخرات المحلية مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني لأي دولة سواء كانت متقدمة أو متخلفة،[1] حيث تعد أحد أهم العوامل التي تحقق التوازن والاستقرار الاقتصادي بعيداً عن الآثار التضخمية وذلك بالاعتماد على القطاع المصرفي الذي يعد عصب الحياة الاقتصادية بما يساهم به من توجيه المدخرات نحو الاستثمارات التنموية التي تقوم بدورها بزيادة الدخل القومي الذي يعتبر المصدر الأساسي للمدخرات،[2] هذا وتقوم عملية الادخار على دعامتين أساسيتين هما: القدرة الادخارية والرغبة الادخارية.[3]

وقد أعطت الخطط الاستثمارية في سورية أهمية كبيرة لسعر الفائدة بما يتناسب مع طموحاتها في زيادة حجم الاستثمار، وقامت بدعم الادخار بصورة غير مباشرة على اعتبار أن زيادة حجم الاستثمار ينتج عنها زيادة في حجم الإنتاج الذي يحمل معه ارتفاع في الأجور والدخل بما يزيد من مقدرة الفرد على الادخار، لكن تثبيت سعر الفائدة منذ عام **1981** عند **8%** للمدخرات الآجلة دفع المستثمرين إلى تحويل أموالهم لعملات أجنبية أو اكتنازها أو شراء عقارات،[4] هذا وتعد الودائع بأنواعها المورد الأساسي الذي تعتمد عليه المصارف في توظيفاتها التي تنطلق أساساً من حجم الودائع ورأس مال المصرف وحجم الملاءة المالية التي تعطي المصرف إمكانية مواجهة الهزات من خلال حسن التصرف بالأموال المودعة.

---

[1] جعفر الجزار، 1998، الادخار والاستثمار، ط1، دار النفائس، بيروت، ص85.

[2] المدخرات هي جزء من دورة النشاط الاقتصادي وتلعب المصارف التجارية دور هام في إتمام هذه الدورة، وبقدر ما تؤثر المدخرات في الاقتصاد الوطني يمكن لهذا الاقتصاد إن يؤثر في حجم هذه المدخرات من خلال السياستين المالية والنقدية التي تستخدم أدواتها من سعر الفائدة أو الضريبة أو المستوى العام للأسعار وغيرها لتشجيع الادخار، هذا ويرتبط جذب الودائع بظروف متعلقة بالمصرف وظروف وتقديرات اقتصادية أخرى منها: مستوى الدخل الفردي مقارنة بالمستوى العام للأسعار، معدل سعر الفائدة مقارنة بالتضخم السائد في الاقتصاد الوطني، درجة الوعي المصرفي والانتشار الجغرافي للمصارف لاستقطاب الزبائن بالخدمات المميزة، قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها عند الطلب. ولمزيد حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

_ أسامة محمد الغولي، وزينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص144.

_ سمير محمد عبد العزيز، المدخل الحديث في تمويل التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1988، ص 55.

[3] عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 2002، ص97.

[4] علي كنعان، النظام النقدي والمصرفي السوري: مشكلاته واتجاهات إصلاحه، مرجع سبق ذكره، ص 79 .

المطلب الأول: العلاقة بين سعر الفائدة والودائع تحت الطلب

تشكل الودائع تحت الطلب العنصر الثاني في تكوين العرض النقدي، ويقصد بها (كما تم شرحها في المبحث الثالث من الفصل الثاني) بالأموال التي يودعها الأفراد والمؤسسات لغايات تجارية لدى المصرف التجاري في أي وقت يشاؤون، ويسحبوها متى أرادوا، وعادة يمنح هذا النوع من الودائع أقل معدل فائدة نظراً لكونه قابل للسحب عند الطلب مباشرة وفي بعض الأحيان لا يمنح أي فائدة، ولإظهار تأثير تغير سعر فائدة الحسابات الجارية على حجم الودائع الجارية **نورد الجدول رقم (10)** الآتي مع الأخذ بالاعتبار معدل التضخم لحساب سعر الفائدة الحقيقي على الودائع تحت الطلب:

الجدول رقم (10)

سعر الفائدة والودائع تحت الطلب

المبالغ بملايين الليرات السورية

السنوات	سعر الفائدة الاسمي %	معدل التضخم %	سعر الفائدة الحقيقي %[1]	الودائع تحت الطلب	معدل النمو %
1998	2	−1.9	3.9	109,888	0
1999	2	−0.8	2.8	135,077	22.9
2000	2	−1.9	3.9	167,665	24.1
2001	2	−0.45	2.45	193,477	15.4
2002	2	2.3	−0.3	241,450	24.8
2003	1	3.5	−2.5	270,541	12.0
2004	1	4.4	−3.4	280,878	3.8
2005	1	7.4	−6.4	317,059	12.9
2006	0.75	10	−9.25	280,653	−11.5
2007	0.77	4.5	−3.73	324,632	15.7
2008	0.25	15.2	−14.95	368,463	13.5
2009	0.29	2.8	−2.49	431,890	17.2
2010	0.23	4.40	−4.17	520,958	22.6

البيانات: النشرات الربعية للأعوام 1998−2010، مصرف سورية المركزي، الجدول: إعداد الباحث.

من الجدول السابق يمكن القول:

اتسمت أسعار الفائدة على الودائع الجارية بالثبات (شأنها شأن بقية أنواع الودائع) عند حدود **2%** حتى عام **2003**، وبلغ معدل نمو الودائع تحت الطلب **(22.9%، 24.1%، 15.4%)** خلال

[1] تم احتساب سعر الفائدة الحقيقي من خلال علاقة فيشر(سعر الفائدة الاسمي – معدل التضخم).

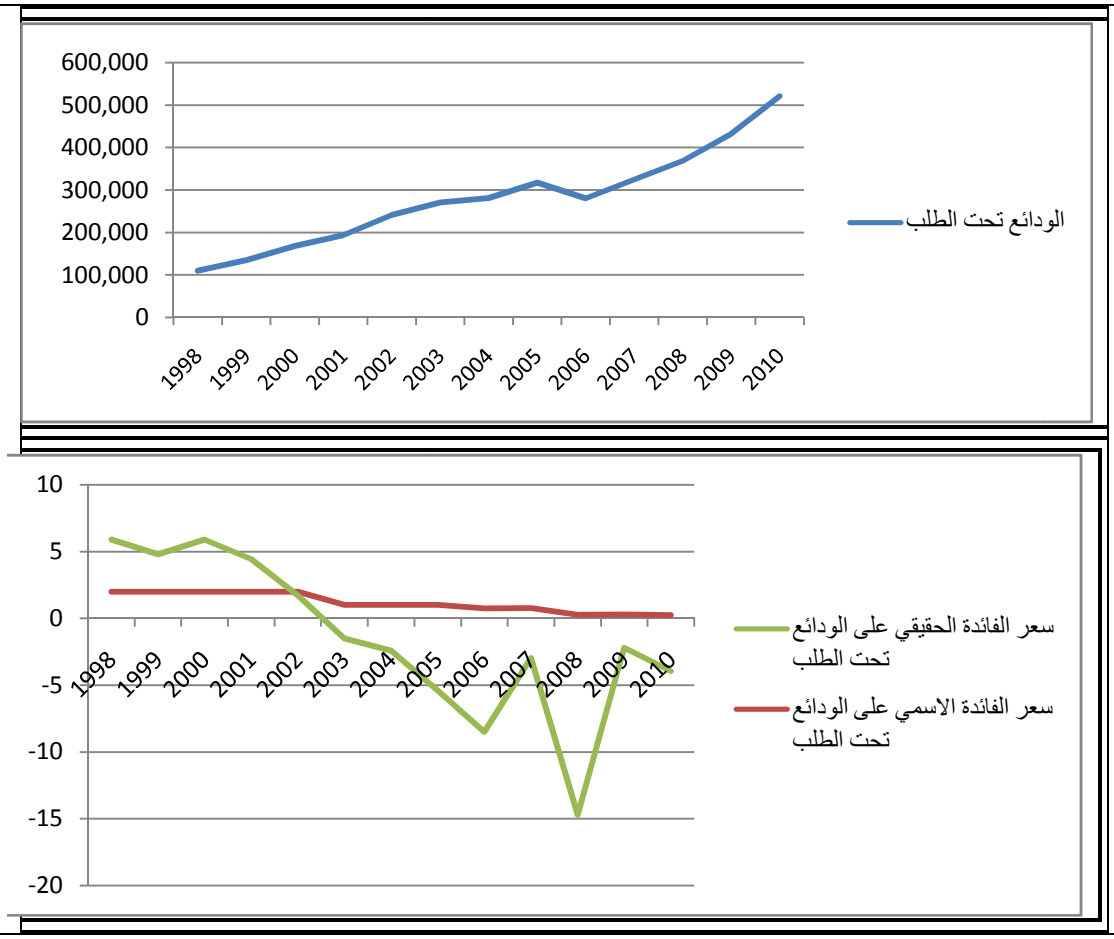
الأعوام **(1999، 2000، 2001)**، ودخل سعر الفائدة الحقيقي على الودائع تحت الطلب نفق السلبية لأول مرة عام **2002** حيث كان السعر الاسمي **2%** إلا إن السعر الحقيقي بلغ **-0.3%** ومع ذلك شهدت الودائع تحت الطلب نمواً بمقدار **24.8%**، ومن ثم انخفضت الفائدة الاسمية عليها من **2%**عام **2002** إلى **1%** خلال الأعوام **(2003، 2004، 2005)**، ومن ثم انخفضت إلى اقل من **1%** خلال الأعوام **(2006 -2007- 2008- 2009-2010)** حيث بلغ أدنى معدل لها **(0.23%)** في العام **2010** وسجلت فائدة حقيقية سالبة طيلة هذه السنوات بلغت شدتها في عام **2008** بواقع **-14.95%**، وبالرغم من ذلك نمت الودائع تحت الطلب بمعدلات موجبة في الفترة بين **2003 و2005** وبلغت **12%** عام **2003** و**12.9%** عام **2005** لكنها انخفضت بشكل كبير عام **2006** لتتراجع بنسبة **11.5%**، ثم مالبثت إن عاودت ارتفاعها بمعدلات موجبة خلال الاعوام **(2007، 2008، 2009، 2010)** محققة المعدلات التالية **(15.7%، 13.5%، 17.2%، 22.6%)** على الترتيب، أي أن الودائع تحت الطلب خلال هذه الفترة وعلى الرغم من انخفاض سعر الفائدة عليها تزايدت بشكل واضح خلال الفترة **1998-2010** من **109,888 مليون ل.س** عام **1998** لتصل إلى **520,958 مليون ليرة سورية** عام **2010** بزيادة قدرها **5** أضعاف، وبمعدل نمو وسطي بلغ **14.5%**.

مما يظهر عدم وجود تأثير لتغير سعر فائدة الودائع تحت الطلب على حجمها خلال سنوات الدراسة، فعلى الرغم من انخفاض سعر الفائدة المتتالي إلا إن معدل نموها في تزايد مستمر كون هذا النوع من الودائع يودع لغايات تجارية ولتسهيل عملية المدفوعات وليس بغية الحصول على عائد من وراء إيداعهم بالمصارف، كما أن سورية شجعت الانفتاح التجاري وتحرير الأسواق من عام **2005** لذلك ازدادت الحركة التجارية ومن ثم ازدادت الودائع الجارية لتلبية طلبات الدفع التجارية بغض النظر عن سعر الفائدة.

ويبين الرسم البياني **في الشكل رقم (13)** التالي إجمالي الودائع تحت الطلب وأسعار الفائدة الاسمية والحقيقية على الودائع الجارية خلال السنوات 1998-2010:

الشكل رقم (13)

سعر الفائدة والودائع تحت الطلب

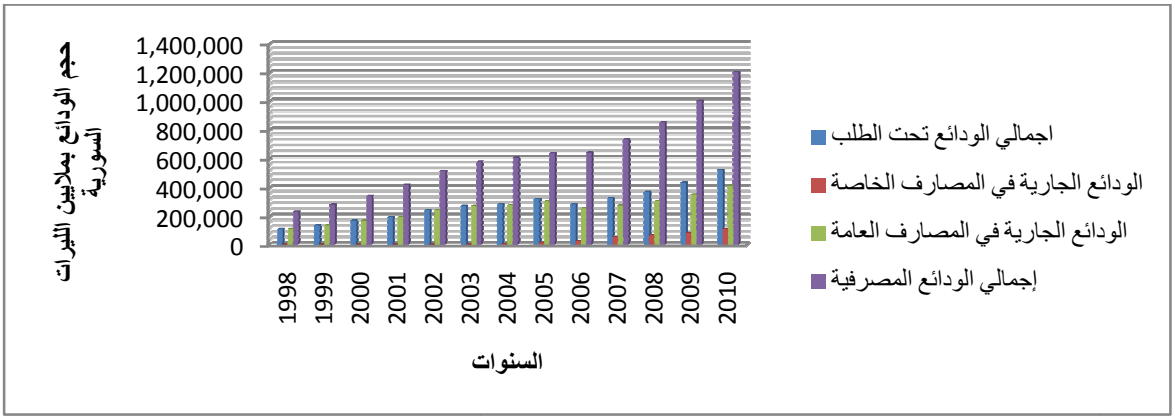


المصدر: إعداد الباحث، بالاستناد إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (10).

ويظهر المخطط البياني التالي توزع الودائع تحت الطلب في المصارف السورية العامة والخاصة:

الشكل رقم (14)

توزع الودائع تحت الطلب



المصدر: إعداد الباحث، بالاستناد إلى النشرات الربعية للأعوام 1998-2010، مصرف سورية المركزي.

المطلب الثاني: العلاقة بين سعر الفائدة وودائع التوفير:

تعرف ودائع التوفير (كما تم شرحها في المبحث الثالث من الفصل الثاني) بأنها ودائع زمنية تناسب صغار المودعين حيث يستطيع صاحبها أن يودع أو يسحب من وديعته وبشروط ميسرة تناسب حجم الوديعة ونوع المودع، وغالباً يوضع معدل فائدة تفضيلي لودائع التوفير كونها تعود لصغار المودعين ولمبالغ لا تتعدى المليون ليرة سورية أو المليونين في بعض الأحيان، ولإظهار تأثير تغير سعر فائدة ودائع التوفير على حجم هذه الودائع نورد **الجدول التالي** مع الأخذ بالاعتبار معدل التضخم لحساب سعر الفائدة الحقيقي على ودائع التوفير:

الجدول رقم (11)

سعر الفائدة وودائع التوفير

المبالغ بملايين الليرات السورية

السنوات	معدل الفائدة الاسمي %	معدل التضخم %	معدل الفائدة الحقيقي%	ودائع التوفير	معدل النمو %
1998	8	−1.9	9.9	114,516	–
1999	8	−0.8	8.8	138,256	20.7
2000	8	−1.9	9.9	165,260	19.5
2001	8	−0.45	8.45	216,291	30.9
2002	8	2.3	5.7	261,676	21.0
2003	7	3.5	3.5	300,065	14.7
2004	5	4.4	0.6	306,179	2.0
2005	5	7.4	−2.4	271,528	−11.3
2006	5	10	−5	237,685	−12.5
2007	4.81	4.5	0.31	233,584	−1.7
2008	4.92	15.2	−10.28	225,975	−3.25
2009	4.67	2.8	1.87	231,564	2.47
2010	4.35	4.40	−0.05	240,192	3.73

البيانات: النشرات الربعية للأعوام 1998–2010، مصرف سورية المركزي، الجدول: إعداد الباحث.

من الجدول السابق يمكن القول:

اتسمت أسعار الفائدة الاسمية على ودائع التوفير بالثبات عند حدود **8%** خلال الأعوام **(1998 – 2002)** وبلغ معدل نمو ودائع التوفير **(20.7%، 19.5%، 30.9%، 21%)** خلال السنوات **(1999–2000–2001–2002)** على التوالي، ويلاحظ إن معدلات نمو ودائع التوفير مرتفعة حيث تضاعفت منذ عام **1998** وحتى عام **2002** وذلك مرده للركود الذي سيطر على الاقتصاد

السوري خلال تلك الفترة، إلا أنه تم تخفيض معدلات الفائدة عام **2003** لتصبح **7%** وانخفض معها معدل النمو إلى **14.7%**، وخلال هذه السنوات بقي سعر الفائدة الحقيقي على ودائع التوفير موجباً نظراً لانخفاض معدلات التضخم الذي تراوح بين **-1.9%** عام **1998** و**3.5%** عام **2003**.

ومن ثم انخفض سعر الفائدة الاسمي بواقع نقطتين عام **2004** مما أحدث تراجعاً في معدلات نمو ودائع التوفير لتصل إلى **2%** عام **2004** حيث قارب سعر الفائدة الحقيقي من الصفر وبلغ **0.6%**، ومن ثم دخل معدل نمو ودائع التوفير نفق السلبية بواقع (**-11.3%**، **-12.5%**، **-1.7%**) خلال الأعوام (**2005**، **2006**، **2007**)، واتسق ذلك مع معدل تضخم مرتفع بلغ أقصاه في عام **2006** بواقع **10%**.

وفي عام **2008** بلغ التضخم معدل كبير بحدود **15.2%** مما ساهم بتدني سعر الفائدة الحقيقي إلى **-10.28%** وانخفض معدل نمو الودائع بحدود **3.25%**، لكنها بدأت بالتحسن التدريجي وسجلت معدلات نمو ايجابية خلال الأعوام(**2009**، **2010**) بواقع(**2.47%**، **3.73%**) حيث خرج سعر الفائدة الحقيقية من نفق السلبية خلال الفترة (**2009-2010**) وسجلت (**1.87%-4.35%**).

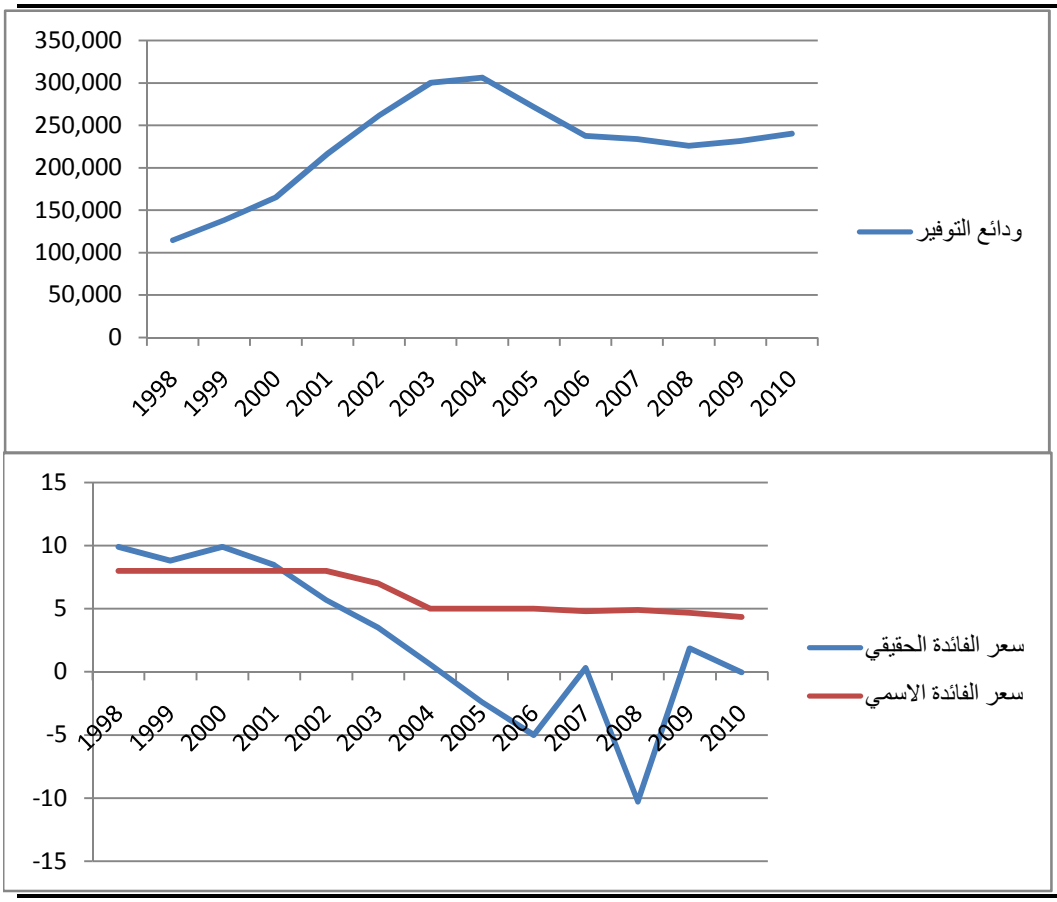
بشكل عام يمثل انخفاض أسعار الفائدة على ودائع التوفير أثراً مباشراً لزيادة العرض النقدي أو الأثر النقدي لزيادة عرض النقود.

ومنه نستطيع القول بأن هناك تأثير لسعر الفائدة على ودائع التوفير كون هذا النوع من الودائع يودع لغايات ادخارية ويعود لصغار المودعين الذين يعتمدون نوعاً ما على هذه العوائد لمقابلة استهلاكهم واحتياجاتهم، فتزداد هذه الودائع برفع سعر الفائدة عليها والعكس بالعكس.

ونبين في **الرسم البياني التالي** إجمالي ودائع التوفير وسعر الفائدة الإسمي والحقيقي خلال السنوات 1998-2010:

الشكل رقم (15)

سعر الفائدة وودائع التوفير

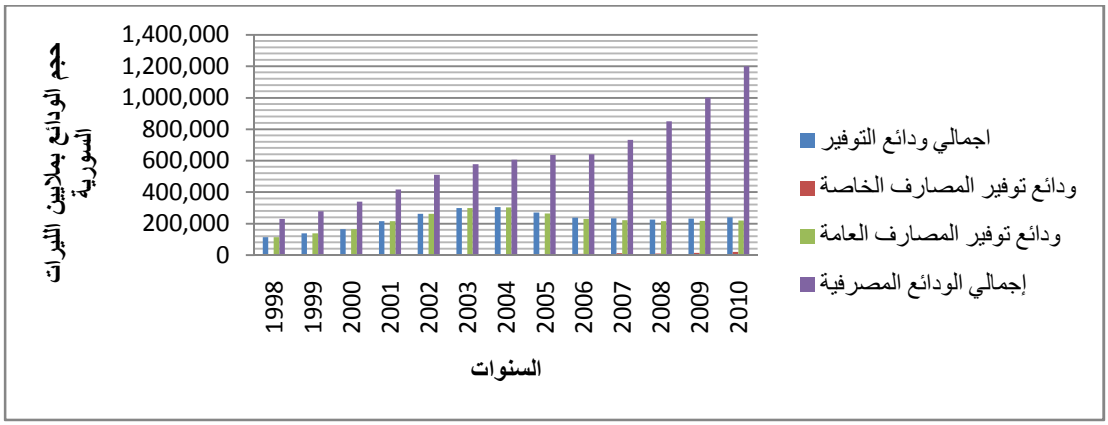


المصدر: إعداد الباحث، بالاستناد إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (11).

ونبين في المخطط البياني التالي توزع ودائع التوفير في المصارف السورية العامة والخاصة:

الشكل رقم (16)

توزع ودائع التوفير في المصارف السورية



المصدر: إعداد الباحث، بالاستناد إلى النشرات الربعية للأعوام 1998-2010، مصرف سورية المركزي.

المطلب الثالث: العلاقة بين سعر الفائدة والودائع الآجلة

يقصد بالودائع لأجل (كما تم شرحه في المبحث الثالث من الفصل الثاني) بالودائع التي يلتزم المصرف بموجبها بالدفع في وقت لاحق على إيداعها يتم الاتفاق على هذا الوقت بين المودع والمصرف، وعادةً يمنح هذا النوع من الودائع معدلات فائدة مرتفعة نوعاً ما وفق ماتحدده السلطة النقدية وذلك بما يتناسب مع كل من مبلغ الوديعة والفترة المجمدة خلالها، ولإظهار تأثير تغير سعر الفائدة الآجلة على حجم هذه الودائع **نورد الجدول التالي** مع الأخذ بالاعتبار معدل التضخم لحساب سعر الفائدة الحقيقي على الودائع الآجلة:

الجدول رقم (12)

سعر الفائدة والودائع الآجلة

المبالغ بملايين الليرات السورية

السنوات	سعر الفائدة الاسمي %	معدل التضخم	سعر الفائدة الحقيقي %	حجم الودائع الآجلة	معدل النمو %
1998	7.5	-1.9	9.4	4,623	0
1999	7.5	-0.8	8.3	5,398	16.8
2000	7.5	-1.9	9.4	6,028	11.7
2001	7.5	-0.45	7.95	7,899	31.0
2002	7.5	2.3	5.2	7,225	-8.5
2003	6.5	3.5	3	7,776	7.6
2004	5.75	4.4	1.35	18,479	137.6
2005	8.25	7.4	0.85	48,143	160.5
2006	8.44	10	1.56-	123,194	155.9
2007	8.38	4.5	3.88	174,443	41.6
2008	8.54	15.2	6.66-	233,205	39.4
2009	7.52	2.8	4.72	296,988	29.2
2010	7.17	4.40	2.77	377,892	28.4

البيانات: النشرات الربعية للأعوام 1998-2010، مصرف سورية المركزي، الجدول: إعداد الباحث.

من الجدول السابق يمكن القول:

نلاحظ من الجدول أعلاه إن حجم الودائع لأجل أقل بكثير مقارنة بحجم الودائع تحت الطلب وودائع التوفير، وهذا من أهم الأسباب التي تعيق المصارف من إمكانية التوسع في منح التمويلات المتوسطة والطويلة الأجل على اعتبار أن هيكلية الودائع الموجودة لديها هي ودائع غير مستقرة وذات أجل

قصير، فقد اتسمت أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالثبات عند حدود **7.5% (بالمتوسط)** طيلة السنين الماضية وتراوح معدل نموها خلال الفترة **1999- 2001** بين **16.8%** و **31%** وانخفض معدل النمو بنسبة **8.5%** عام **2002**، ويجدر الملاحظة بأنه خلال الفترة **1998- 2001** تضاعفت الودائع الآجلة وذلك للركود الذي سيطر على الاقتصاد السوري في هذه الفترة، إضافةً إلى بقاء سعر الفائدة الحقيقي موجب خلال هذه السنوات.

وجرى تخفيض أسعار الفائدة الاسمية على الودائع لأجل بواقع نقطة مئوية في عام **2003** ورغم ذلك فقد بلغ معدل نمو الودائع لأجل في عام **2003 (7.6%)**، وهذا يدل على عدم تأثير الانخفاض في سعر الفائدة على الودائع لأجل، بل على العكس ازدادت نظراً لبقاء سعر الفائدة الحقيقي موجباً بقيمة **3%**، ومن ثم جرى تخفيضها بواقع نقطة في عام **2004**، ومع ذلك حققت الودائع لأجل معدل نمو ضخم بلغ **(137.6%)**، ويعود السبب الأبرز في ذلك لدخول المصارف الخاصة التقليدية في السوق المصرفية السورية وقدرتها على جذب شريحة من المتعاملين الذين لم يكونوا على صلة بالمصارف العامة السورية، ومن ثم في العام **2005** ومع ارتفاع معدل التضخم إلى نسبة **7.4%** قام مجلس النقد والتسليف بزيادة الفائدة الاسمية على الودائع القصيرة والطويلة الأجل إلى **8.25%** في خطوة منه لتكييف البنية الهيكلية للودائع لتصبح أكثر ملائمة مع الحاجات الاستثمارية، أي حدوث حالة من التطابق بين مصادر الأموال وتوظيفاتها من جهة، وضمان سحب نسبة معقولة من السيولة بيد الأفراد والتخفيف من ضغوط الطلب الكلي من جهة أخرى، باعتبار أن الودائع لأجل تتميز بكونها ثابتة نسبياً وتشكل مصدر التمويل الرئيسي لدى المصارف لمنح القروض القصيرة والطويلة الأجل وتؤثر على الطلب الكلي على المدى المتوسط والطويل بعكس ودائع التوفير التي تعتبر مصدر تمويل غير مستقر ويطرأ عليها سحوبات طارئة وتؤثر بالطلب الكلي على المدى القصير، حيث بلغ معدل نمو الودائع لأجل أعلى قيمة له في العام **2005** وسجل **160.5%**، ومن ثم دأبت السياسة النقدية على رفع أسعار الفائدة الاسمية على الودائع لأجل منذ العام **2005** فاستقرت بين **8%** و**8.5 %** في الفترة **2005- 2008**، ترافق ذلك مع معدلات تضخم مرتفعة بلغت أشدها عام **2008** بواقع **15.2%** مما أدى إلى تحقيق معدل فائدة حقيقي سالب بواقع **-6.66%** ومع ذلك بلغ معدل نمو الودائع لأجل خلال العام **2008** بنحو **39.4%**.

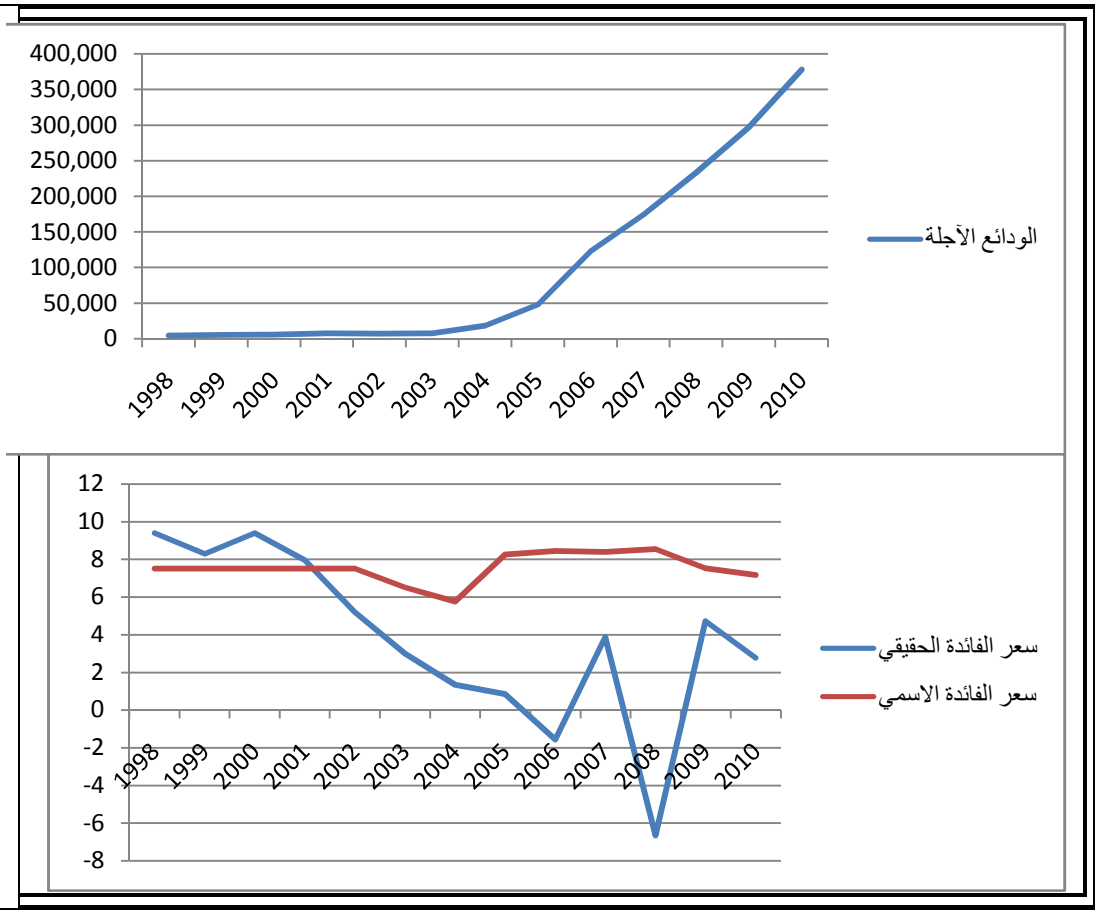
ثم أنخفض سعر الفائدة الاسمي عامي (2009، 2010) إلى (7.52%، 7.17%)، حيث ينصح برفع الفائدة القصيرة الأجل عندما تتراكم الضغوط التضخمية لما يتضمنه ذلك من ضمان تحقيق نمو حقيقي في مختلف قطاعات الاقتصاد ويضمن استقرار الاستهلاك والاستثمار.

وبلغت معدلات النمو لكتلة الودائع لأجل خلال الفترة 2009- 2010 (29.2%، 28.4%) على التوالي، ونبين في **الشكل التالي** حجم الودائع الآجلة وأسعار الفائدة الاسمية والحقيقية خلال السنوات 1998-2010.

ومنه نستطيع القول بعدم وجود تأثير لسعر الفائدة على الودائع الآجلة حيث استمرت هذه الودائع بالزيادة بغض النظر عن سعر الفائدة المفروض عليها.

الشكل رقم (17)

سعر الفائدة والودائع الآجلة

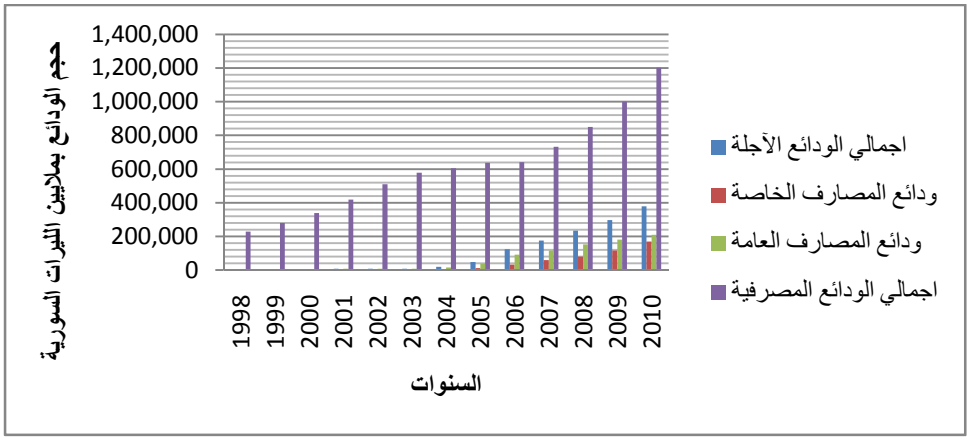


المصدر: إعداد الباحث، بالاستناد إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (12).

ونبين في **المخطط البياني** التالي توزع الودائع الآجلة في المصارف السورية العامة والخاصة:

الشكل رقم (18)

توزع الودائع الآجلة في المصارف السورية



المصدر: إعداد الباحث، بالاستناد إلى النشرات الربعية للأعوام 1998-2010، مصرف سورية المركزي.

المطلب الرابع: أثر تغيير سعر الفائدة على البنية الهيكلية للودائع الآجلة والتوفير:

دأبت السياسة النقدية في سورية على استخدام أداة سعر الفائدة لتكييف البنية الهيكلية للودائع بما يتناسب مع احتياجات التنمية والرغبة بزيادة التمويل للمشروعات الاستثمارية والتنموية من الودائع الآجلة كونها تتصف بالاستقرار وبكبر الحجم وتتميز بالثبات نسبياً.

ويبين لنا الجدول التالي التغيير في البنية الهيكلية للودائع لتصبح أكثر ملائمة مع الحاجات الاستثمارية وذلك بزيادة الودائع لأجل على حساب ودائع التوفير:

الجدول رقم (13)

سعر الفائدة والبنية الهيكلية للودائع الآجلة والتوفير

المبالغ بملايين الليرات السورية

السنوات	ودائع التوفير	الودائع لأجل	المجموع	ودائع التوفير/ المجموع(%)	ودائع لأجل / المجموع(%)
1998	114,516	4,623	119,139	96.1	3.9
1999	138,256	5,398	143,654	96.2	3.8
2000	165,260	6,028	171,288	96.5	3.5
2001	216,291	7,899	224,190	96.5	3.5
2002	261,676	7,225	268,901	97.3	2.7
2003	300,065	7,776	307,841	97.5	2.5
2004	306,179	18,479	324,658	94.3	5.7
2005	271,528	48,143	319,671	84.9	15.1
2006	237,685	123,194	360,879	65.9	34.1
2007	233,584	174,443	408,027	57.2	42.8
2008	225,975	233,205	459,180	49.2	50.8
2009	231,564	296,988	528,552	43.8	56.2
2010	240,192	377,892	618,084	38.8	61.2

البيانات: النشرات الربعية للأعوام 1998-2010، مصرف سورية المركزي، الجدول: إعداد الباحث.

من الجدول السابق يمكن القول:

يتضح لنا من الجدول أعلاه سيطرة ودائع التوفير بشكل كبير على كتلة الودائع لأجل والتوفير بنسب وصلت ل **97.5%** عام **2003**، ومن ثم بدأت تنخفض تدريجيا بدأ من عام **2004** حيث تم تخفيض الفوائد على ودائع التوفير نقطتين مئويتين، وبمقابل ذلك تم رفع الفوائد الاسمية على الودائع لأجل بدأ من العام **2005** لتستقر بين **8%** و**9%** لغاية **2009**، هذا الأمر ساهم بزيادة كتلة

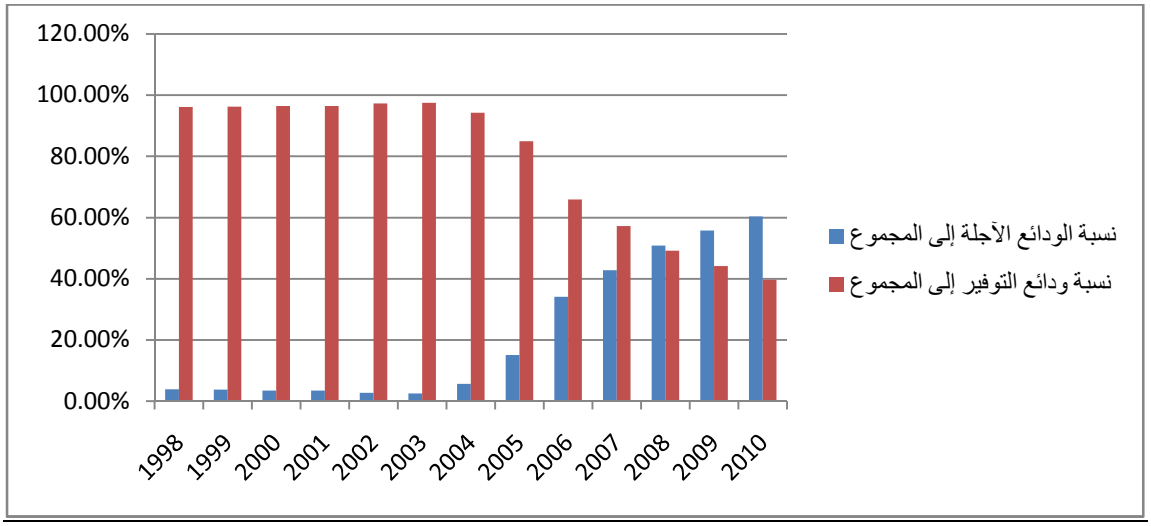
الودائع لأجل على حساب ودائع التوفير حيث بلغ أشدها عام **2010** بواقع **61.2%** من كتلة الودائع لأجل والتوفير، وبذلك تكون السلطة النقدية قد حققت مبتغاها بزيادة الودائع لأجل كونها ثابتة نسبياً وتشكل مصدر التمويل الرئيسي لدى المصارف لمنح القروض القصيرة والطويلة الأجل وتؤثر على الطلب الكلي على المدى المتوسط والطويل بعكس ودائع التوفير التي تعتبر مصدر تمويل غير مستقر ويطرأ عليها سحوبات طارئة وتؤثر بالطلب الكلي على المدى القصير.

ومن هنا نلاحظ الأثر الكبير الذي يلعبه تغير سعر الفائدة في تغيير هيكلية الودائع المستقطبة من قبل المصارف بالشكل الذي تراه السياسة النقدية مناسباً.

ونبين في **الشكل البياني التالي** البنية الهيكلية للودائع الآجلة والتوفير خلال السنوات 1998-2010:

الشكل رقم (19)

البنية الهيكلية للودائع الآجلة والتوفير



المصدر: إعداد الباحث، بالاستناد إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (13).

المبحث الرابع

العلاقة بين سعر الفائدة المدينة والتسهيلات الائتمانية في المصارف السورية

The relationship between the debtor's interest rate and the credit facilities in Syrian banks

يعتبرُ التمويل المصرفي للمؤسسات الاقتصادية من المصادر الأساسية لمواردها المالية التي تضمن لها استمرارية النشاط في محيط اقتصادي يعرف العديد من الصعوبات والتحديات، وفي هذا الإطار تعتبرُ المؤسسة المصرفية الخلية الأساسية لتمويل الاقتصاد الوطني، والتي تحتاج إلى العديد من الوسائل التي تمكّنها من البقاء والاستمرار والاستقرار،[1] وتعتبر القروض المصرفية النشاط الأساسي للعمل المصرفي رغم تطور الخدمات المصرفية وتطور مجالات الاستثمار والتوظيف المصرفي، حيث إن الاستثمار في مجال الأوراق المالية والمضاربة في سوق المال أكثر ربحية وسهولة في التحويل إلى أصول سائلة، لكن مصطلح الائتمان قد ارتبط بالمصرف وبالتالي مهما تطورت الأعمال والخدمات المصرفية ستبقى القروض النشاط الأساسي لكل مصرف، فهي تحقق للمصرف ربحية كبيرة نظراً لارتفاع فروقات الفائدة بين الإقراض والإيداع، لكنها من جهة أخرى تصطدم ببعض المخاطر مثل عدم القدرة على السداد والأزمات التي تصيب الاقتصاد الوطني كالركود وغيرها لذلك تخشى المصارف من أزمة السيولة في بعض الأحيان.[2]

إضافةً لذلك فإن التسهيلات الائتمانية والقروض التي تقدمها المصارف التجارية سواء كانت قصيرة الأجل أو متوسطة أو طويلة الآجل، وسواء كانت موجهة لأغراض استثمارية أو استهلاكية أو تجارية، مضمونة أم غير مضمونة، ائتمان عام أم خاص، تأخذ دوراً غاية في الأهمية داخل الاقتصاد الوطني في أي بلد، فهي نشاط اقتصادي له تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني.[3]

---

[1] الطيب ياسين، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[2] سامي عفيف حاتم، اقتصاديات النقود والمصارف، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، 2004، ص360.

[3] إن حاجة الاقتصاد الوطني إلى الإئتمإن المصرفي لم تأتي من الفراغ، وإنما نتيجة لوجود اختلاف زمني بين تيارات الإيرادات في الاقتصاد الوطني وتيارات الإنفاق فيه، مما أدى إلى ضرورة وجود وحدات اقتصادية لديها فائض مالي في وقت ما، وكذلك وحدات أخرى لديها عجز مالي في ذات الوقت، لذلك اعتبر الإئتمإن المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ولكن الائتمان المصرفي يمتاز بأنه أداة حساسة قد تحدث أضرار كثيرة في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، حيث يؤدي في حالة انكماشه إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه إلى ضغوط تضخمية، مما يسبب أثار اقتصادية غاية في الخطورة ضمن هيكل الاقتصاد الوطني، وبالتالي يجب إن يكون مستوى الإئتمإن المصرفي متوافق من ناحية المقدار ومن ناحية الوقت، مع الاحتياجات الفعلية للنشاط

المطلب الأول: العلاقة بين سعر الفائدة والائتمان (The relationship between the interest rate and credit):

أولاً_ الطلب على الائتمان (Demand for credit):

إن الطابع الديناميكي لعمل وأداء الوحدات الاقتصادية يتطلب العمل على مراعاة السياسات التي تضمن التوازن المالي ومعالجة الإختلالات التي قد تنشأ بين مصادر التمويل الذاتية والخارجية من ناحية، وبين احتياجات التمويل لهذه المؤسسات في المراحل المختلفة من مراحل حياة المشاريع الاستثمارية، وهنا لابد من تحديد العوامل التي تحكم الطلب على الائتمان المصرفي الذي يعكس سلوك المقترضين من الوحدات الاقتصادية على كافة المستويات الاقتصادية الجزئية أو الكلية.

فحسب النظرية الكنزية التقليدية فإن الطلب على النقود **L** _ ومنها الائتمان المصرفي – يتأثر بدوافع المعاملات **T** والاحتياطات للنفقات الطارئة **P** ودافع المضاربة **S**، ووفقاً لذلك يمكن تمثيل الطلب الكلي على النقود بالمعادلة التالية:

$$L= T+P+S$$

معنى ذلك، أن أي مشروع يلجأ إلى الطلب على الائتمان المصرفي من أجل تسيير معاملاته اليومية ومواجهة ظروف المخاطر أو حالة عدم التأكد، كما يتعلق الطلب على النقود بسير أداء الأسواق المالية وتقلبات أسعار الفائدة على الأسهم والسندات و شهادات الاستثمار،[1] هذا وتتصف العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان من ناحية، والكمية المطلوبة من الائتمان المصرفي من ناحية أخرى بالطابع العكسي، وذلك على افتراض بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه، حيث يتخذ منحنى الطلب على الائتمان شكل منحنى الطلب العادي، إذ يتجه من الأعلى إلى الأسفل وإلى اليمين،[2] وأن

الاقتصادي وخطط التنمية الاقتصادية، فالزيادة فيها تسبب تدفق قوى شرائية لا يقابلها سلع وخدمات بدرجة كافية لفترة قصيرة فترتفع الأسعار ويقع الاقتصاد في تضخم تزداد حدته بزيادة التدفق الإئتمإني، أما عندما يكون الاقتصاد بحاجة إلى تدفق تيارات مالية، وتتردد المصارف التجارية في تقديمه مما يحدث انكماش في الاقتصاد الوطني، وفي كلتا الحالتين التضخم أو الانكماش سوف يؤثر الإئتمإن المصرفي سلبا"على عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق أهدافها. للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على: حمزة محمد الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2002، ص 26-28.

[1] وعليه فإن الطلب على الإئتمإن المصرفي يعتبر دالة في عدد كبير من المتغيرات التفسيرية التي يمكن تصنيفها وفقًا للمحددات التالية: المحددات الموضوعية، المحددات الذاتية، المحددات المتعلقة بالمستوى القطاعي، المحددات المتعلقة بالمستوى الكلي، مجموعة محددات أخرى: تشمل العوامل الخارجية، وعنصر التوقعات لكل من المتغيرات التفسيرية– سالفة الذكر. للمزيد من المعلومات انظر:

_ محمد الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي: دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.

_ محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص25.

[2] يوجد عوامل أخرى عديدة إلى جانب سعر الفائدة تلعب دورًا في تحديد موقع منحنى الطلب على التسهيلات الإئتمإنية، من أهمها:

*درجة اتساع السوق النقدية التي تعتمد على درجة تقدم القطاعات الاقتصادية التي تحظى بنصيب نسبي عالي من الائتمان المصرفي بوجه خاص، وعلى مستوى التقدم الاقتصادي بوجه عام.

*مستوى تنظيم المؤسسات التي تشكل أطراف التعامل في السوق النقدية والإئتمإنية ودرجة تقدمها وتطور أدائها الإنتاجي والإداري والمالي ومدى انتشار العادة المصرفية،

الانتقال من نقطة لأخرى على هذا المنحنى يعد دالة في التغيرات التي تحدث لسعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية، غير أن انتقال منحنى الطلب بأكمله إلى أعلى وإلى أسفل يتوقف على الأثر المجمع لعوامل أخرى خلاف سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية.[1]

تجدر الإشارة هنا، إلى إنه كلما كانت الحاجة الائتمانية ضرورية أو كانت الأهمية النسبية لسعر الفائدة بسيطة في إجمالي تكلفة العمليات الكلية التجارية والإنتاجية للمشروع المقترض فإن درجة حساسية الائتمان المطلوب لتغيرات سعر الفائدة ستكون متدنية.

ثانياً_ إدارة الائتمان وتحديد سعر الفائدة:[2]

يشكل الائتمان الاستثمار الأكثر أهمية لتحقيق العائد من قبل المصرف، ولكون هذا النوع من الاستثمارات يتسم بدرجة عالية من المخاطر قياساً بالأنواع الأخرى من الاستثمارات المصرفية، لذا فإن إدارة الائتمان بشكل خاص وإدارة المصرف بشكل عام تلجأ إلى الحذر الشديد في تحديد معدل العائد المتوقع من الائتمان والذي يمثل عائد الائتمان بالنسبة للمصرف أو كلفته بالنسبة للعميل، وفي العرف المصرفي يجب أن يكون معدل العائد المتوقع من الائتمان المقدم يزيد أو يساوي على الأقل درجة المخاطر التي يمكن تحديدها بالحد الأدنى لمعدل العائد المطلوب من قبل المصرف، لذا فإن معدل العائد المطلوب على الائتمان يتحدد من خلال المعادلة التالية:

$$ع = ف + خ \quad [3]$$

---

*مستوى التقلب الدوري والموسمي في نشاطات القطاعات الاقتصادية التجارية والصناعية والخدماتية والاتجاه العام لتطورها.

*مستوى الدخل القومي من أهم العوامل المحددة لموقع منحنى الطلب على الإئتمإن المصرفي، كمحصلة للعلاقة الطردية التي تربط بين الدخل القومي من ناحية، والطلب على الإئتمإن من ناحية أخرى. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى: وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000، ص42.

[1] حيث إن تأثير سعر الفائدة في الدول النامية وبخاصة الاقتصاديات المفتوحة الصغيرة يكون محدوداً ويتأثر بالسياسات الدولية لأسعار الصرف وأسعار الفائدة ومستوى الأداء العالمي الاقتصادي أكثر من تأثره بالتغيرات والسياسات المحلية، كما ويعتمد ذلك على مدى حساسية الطلب على الإئتمإن المصرفي لتغيرات أسعار الفائدة المصرفية، وأثر تغيرات أسعار الفائدة على التنمية الاقتصادية والاستثمار، إضافة إلى المحددات الأساسية لأثر تغيرات أسعار الفائدة على التنمية.

[2] معدل العائد المطلوب من قبل المصرف يتأثر بمجموعة من العوامل وهي: معدل الفائدة على الإئتمإن، أية رسوم ترتبط بالإئتمإن المقدم، علاوة مخاطر الإئتمإن، أية عوائد غير مباشرة مثل العوائد التي يحققها المصرف على الأرصدة المعوضة لديه ومتطلبات الاحتياطي. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى: حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سبق ذكره، ص207.

[3] ف: سعر الفائدة على الإئتمإن وهي سعر الإقراض الأساسي الذي يحصل عليه المصرف من العملاء الأقل مخاطرة، خ: علاوة المخاطرة وتمثل الكلفة البديلة وهي ترتفع مع كل زيادة في قيمة الأموال المقدمة للإئتمإن ومع الانخفاض في قيمة الاصول المقدمة كرهن او ضمان وكلما كان النشاط الذي يموله الإئتمإن شديد التأثير بالظروف الاقتصادية. للمزيد من المعلومات انظر:

_ حمزة محمود الزبيدي، إدارة الإئتمإن المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سبق ذكره، ص209.

_ منير هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1992، ص202.

ونظراً لأن معدل العائد المطلوب من قبل المصرف والذي يمثل سعر الفائدة الذي يجب إن يقرض به عندما يقدم الائتمان سوف يتأثر بعوامل أخرى مثل: المصاريف والرسوم التنظيمية المرتبطة بالائتمان، العوائد التي يحققها المصرف على الرصيد المعوض لديه، مقدار مايتحمله من متطلبات الاحتياطي الذي يحتفظ به لدى المصرف المركزي، لذا فإن معدل العائد المطلوب الكلي من قبل المصرف والذي يعتبر بالنسبة له سعر الفائدة الذي يطلبه على الائتمان المقدم لعميل ما يتحدد وفق المعادلة التالية:

$$ع = ((م + (ف + خ)) / ((1 – ض (1 – ط))$$ [1]

وعليه فارتفاع معدلات الفائدة على الودائع من شأنه أن يزيد من الهامش المصرفي من خلال زيادة القدرة على منح القروض، لكن الواقع أثبت أن هذه الحالة تؤدي إلى هشاشة مؤقتة لوضعية المصرف، فزيادة معدلات الفائدة المدينة جراء التحرير المالي يقلص من الهامش المصرفي لأنها لا تستطيع تعويض هذا الارتفاع عبر زيادة معدلات الفائدة على القروض التي تبقى ثابتة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض ربحية المصارف وربما خسائر ليست قليلة تجعل المصرف في وضعية حرجة.

ويرى **(شتيجلتس وفايس)** أن ترك معدل الفائدة حراً لا يستطيع لوحده ضمان توظيف أمثل لرؤوس الأموال على الرغم من أنها تضمن التوازن في سوق القروض المصرفية، فيفسران ذلك بأن ارتفاع معدل الفائدة التي من المفترض أن تمتص فائض الطلب على رؤوس الأموال مقارنة بالعروض منها، حيث تجتذب المشاريع السيئة ذات المخاطر العالية على حساب المشاريع الجيدة. وهي مشكلة الاختيار المعاكس الناجم بالدرجة الأولى عن عدم تماثل المعلومات مسبقاً بين طالبي رؤوس الأموال وعارضيها، وتتزايد حدة المشكلة فيما بعد من خلال عدم تماثل المعلومات بالنسبة لأصحاب المشاريع عالية المخاطر المختارون من خلال عدم تسديد قروضهم.[2]

وبالموازاة مع هذا فإن ارتفاع معدلات الفائدة يزيد من التكاليف التي يتحملها المقترضون مما يدفعهم إلى تبني المشاريع ذات العوائد المرتفعة، والتي ترافقها درجة مخاطرة مرتفعة أيضا وفي هذه الوضعية البنك سوف يتجه إلى منح قروض إلى المستثمرين الذين تتسم مشاريعهم بمخاطر

---

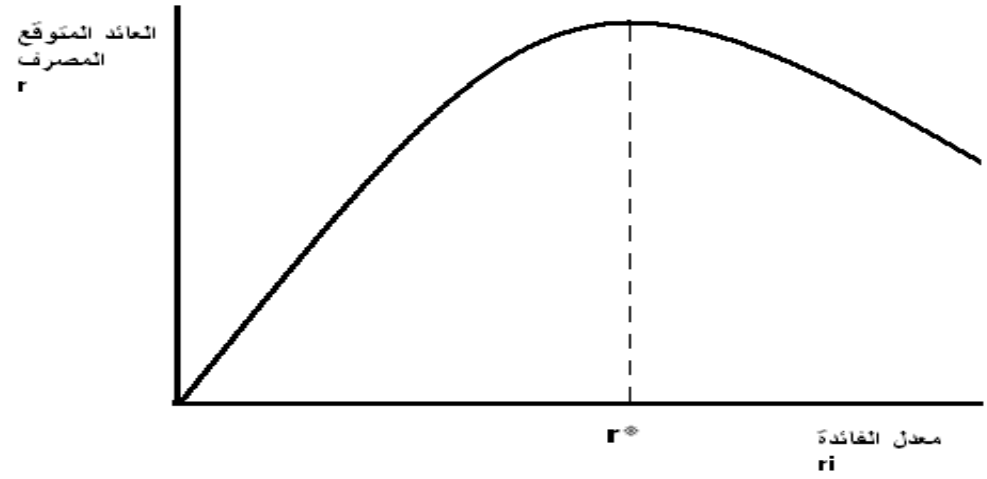
[1] حيث: ع : معدل العائد المطلوب، م: المصاريف التنظيمية التي يتحملها المصرف عند تقديم الإئتمإن، ف: سعر الفائدة الأساسي، خ: علاوة المخاطرة، ض: نسبة الرصيد المعوض إلى مبلغ القرض الذي يحتفظ به العميل كإيداع في المصرف، ط: مايتحمله المصرف من متطلبات الاحتياطي القانوني.

[2] عبد الكريم بوعزة، الآثار السلبية لسعر الفائدة في النظرية الاقتصادية، ورقة مقدمة للملتقى الوطني التاسع حول أداة سعر الفائدة وأثرها على الأزمات الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، الجزائر، 2011، ص7.

منخفضة فقط، أي أنه سوف يخفض من القروض التي سوف يمنحها عند مستويات مرتفعة لمعدل الفائدة الأمثل، أي أنه يوجد معدل فائدة حقيقي أمثل على القروض **(r*)**، فإذا ارتفعت معدلات الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك أكبر من المعدلات المثلى تبدأ الأرباح المتوقعة للبنوك في الانخفاض وهو **ما يوضحه الشكل التالي:**

الشكل رقم (20)

معدل الفائدة والعائد المتوقع للمصرف التجاري



فلقد توصل **(شتيجلتس وفايس)** استناداً إلى الشكل البياني السابق أن الزيادة في معدلات الفائدة عن المستوى **r*** تقلل من نشاط الإقراض وتؤدي إلى انخفاض الربح المتوقع للبنك وهذا لسببين:[1]

- **أولاً:** عند مستوى مرتفع لسعر الفائدة أكثر من **r*** سوف يتقدم المقترضون الأكثر ميلاً للمخاطرة بطلب الحصول على ائتمان من البنك بينما سوف يتراجع المقترضون الذين يعتبرون الأكثر أماناً (بافتراض أنهم لا يتهربون من السداد) ويخرجون من قائمة طالبي الحصول على قروض، وهذا ما يسميه (شتيجلتس وفايس) **بظاهرة الاختيار السيئ.**

[1] يمكن الرجوع إلى:

_ رونالد ماكينون، أحكام السيطرة المالية عند التحول إلى اقتصاديات السوق، ترجمة صليب بطرس وسعاد الطنبولي، الجمعية المصرية لنشر المعرفة، القاهرة، 1997، ص127.

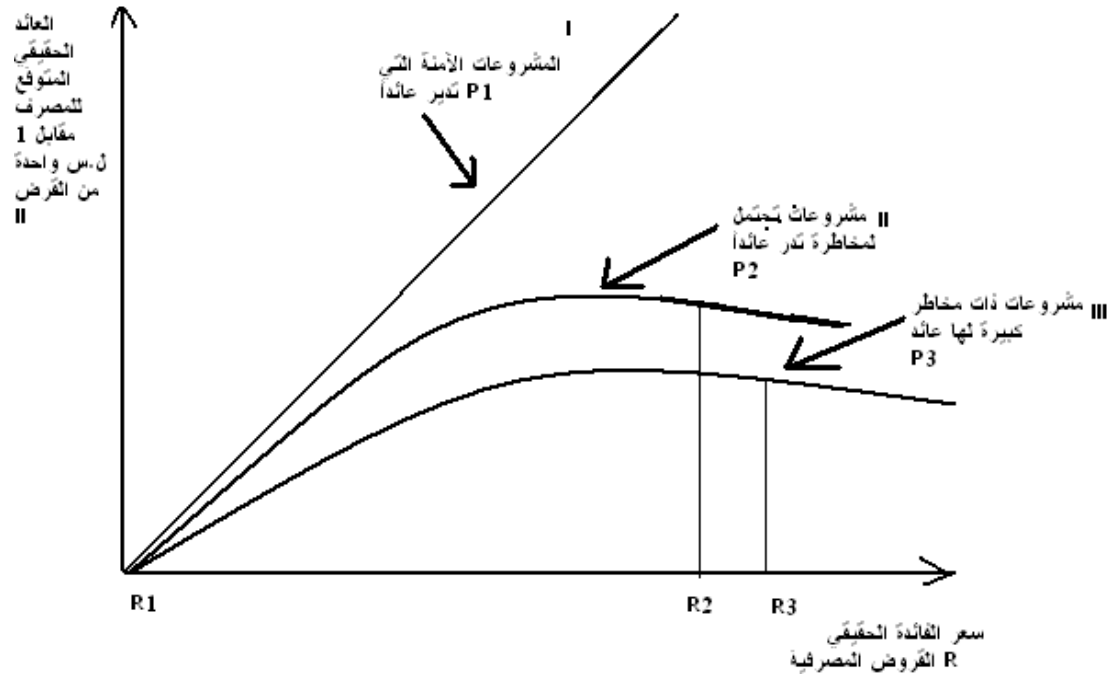
_ سيدي محمد شكوري، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2006، ص72.

- **ثانياً:** سوف يعمد كل مقترض إلى تغيير طبيعة مشروعه نظراً لعدم إمكانية البنك فرض رقابة دقيقة على تصرفاته، مما يجعله أكثر مخاطرة. وهذا ما يسميه شتيجلتس وفايس **بظاهرة الحافز.**

وكلتا الظاهرتين سوف تدفعان البنك إلى أن يقلص اختيارياً معدل الفائدة على القروض ويصبح أكثر تشدداً في منح القروض حتى يصعد بربحه المتوقع إلى حده الأقصى، ويبين **الشكل التالي** نموذج مبسط لأثر سعر الفائدة على اختيار المشروعات ودراسة حالة عائد المصارف.

الشكل رقم (21)

أثر سعر الفائدة على اختيار المشروعات



يبين الشكل السابق ثلاث فئات مميزة من المخاطر في ترتيب تصاعدي للعائد المتوقع والتغير المتوقع في هذا العائد على مشروع المقترض.

- **الفئة I** تتمتع بضمانات وهي آمنة تماماً، وذات (شبه فائدة) يمكن للمقترض سدادها، ونظراً لعدم وجود ظاهرة الاختيار ذي المخاطر المتضادة (أو ظاهرة الحافز) فان أرباح المصرف تزداد على قدم المساواة مع سعر الفائدة على القرض عبر خط يصنع زاوية **45** درجة.
- **الفئة II** إن المنحنى البياني الثاني يغطي المشاريع الأكثر تعرضاً للمخاطر، حيث يتوقع أن يجني المقترض منها عائداً أكبر، غير أن **P2** تقع إلى الأسفل واليمين من الخط **45** درجة نظراً

لظاهرة الحافز والاختيار ذي المخاطر المتضادة، فأرباح المصرف (على كل ليرة سورية واحدة يتم إقراضها) تزداد بشكل **أبطأ** من زيادة سعر الفائدة على القرض. ويحصل المصرف على أقصى ربح عندما يحدد سعر الفائدة على القرض **R2.**

- إن أعلى عائدات البنك تأتي عندما يقتصر الإقراض على **الفئة III** فان جميع المقترضين الذين ينتمون لفئة III سيمتنعون تماماً بالرغم من أن مشاريعهم هي أكثر المشاريع إنتاجيةً والسبب أن البنك في حالة المخاطرة المضادة لا يمكنه التعاقد للإقراض بموجب فائدة ثابتة من الحصول على سعر فائدة مرتفع بدرجة كافية لتغطية حالات التوقف المستعملة عن السداد في الفئة I و III.

وبالتالي فإن أي مصرف يدخل في عمليات إقراض شديدة المخاطر بأسعار فائدة فعلية مرتفعة بطريقة غير عادية فانه **يحمل أحد الاحتمالات:**

- ✓ حدوث نتائج طيبة حيث ينجح المقترضون في سداد هذه القروض ذات الفوائد المرتفعة وهو ما يؤدي إلى تحقيق أرباح ضخمة لمساهمي المصارف.
- ✓ حدوث نتائج سيئة حيث تؤدي حالات توقف السداد إلى خسائر كبيرة للمصارف، بل أن هذه الخسائر قد تعم على النظام المصرفي ككل، وستتحملها أساساً السلطات النقدية رغم أن أصحاب المصرف قد يفقدون أسهمهم أو حقوق الملكية في حالة تحقيق نتائج غير مرضية، ومن ثم فان الأرباح المتوقعة مسبقاً من عملية الإقراض المحفوف بالمخاطر يمكن أن تكون مرتفعة للغاية لأن أرباح البنك ليس لها حد ترتبط به في حالة تحقيق نتائج طيبة.

ومما سبق يخلص الباحث إلى أن الفائدة هي مصدر الربح المتولد من عملية الإقراض ويجب تحقيق نوع من التوازن في عملية تحديد أسعار الفائدة بحيث لا تكون منخفضة (لا تغطي تكاليف عملية الإقراض)، أو أن تكون مرتفعة أكثر من الحد الطبيعي مما يخفض حجم القروض وهذا ليس في مصلحة المصرف وله تأثير سلبي على مركزه التنافسي، حيث أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية تحديد سعر الفائدة على القروض منها: الفوائد المدفوعة على الودائع، والمصاريف الإدارية الواجب تغطيتها، والمخاطرة المحتملة من عملية الإقراض، والحفاظ على موقع تنافسي بين المصارف الأخرى، بالإضافة للالتزام بالمعايير الصادرة عن المصرف المركزي، وكذلك هامش الربح المرغوب من قبل المصرف.

المطلب الثاني: تطور حجم التسهيلات الممنوحة من المصارف السورية:

يتوقف حجم القروض المصرفية وطبيعتها على المصرف نفسه وعلى الظروف الاقتصادية، فكلما ازداد حجم القروض في الاقتصاد الوطني فإن ذلك مؤشراً على الاستقرار والتقدم، ولذلك نلاحظ ارتفاع حجم القروض في اقتصاديات الدول المتقدمة وانخفاضها في اقتصاديات الدول النامية، وإن المشكلة الرئيسية التي تقف حاجزاً أمام عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، ذلك لأن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار والذي يتحدد أساساً بسعة السوق، وكذلك فإن عرض رأس المال تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار، وطالما أن دخول الأفراد منخفضة في البلدان النامية ومنها سورية نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الادخار كذلك منخفضة، لذلك فإن التنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها ضرورة كسر هذه الدائرة والخروج منها والعمل بجميع السبل والأساليب على تكوين رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.[1] ومن ثم فإن عملية التنمية الاقتصادية هي التي تحدد مصادر التمويل وليس العكس.

وفي سورية التي تمتلك جهازاً مصرفياً تسيطر عليه الدولة يجب أن يكون أوفر حظاً من غيره من المصارف في زيادة عمليات الإقراض نظراً للضمانات وإلى مساعدة الدولة له عند تعثر المقترضين، لكن ذلك لم يحصل وبالتالي انخفض حجم الإقراض مقارنة بحجم الودائع.[2]

فقد قامت المصارف العامة في سورية ولفترة طويلة من الزمن على تقديم الخدمات التمويلية للنشاطات الاقتصادية التي تهدف إلى زيادة الإنتاج وتوفير السلع والخدمات للمواطنين، دون الأخذ بعين الاعتبار لهدف الربح بمفهومه العام والواسع، حالها حال الكثير من منشآت القطاع العام في سورية، الأمر الذي أدى بتبعاته إلى عدم وجود خطة شاملة لجهة تجميع المدخرات الوطنية من جهة، أو لجهة تسويق القروض من جهة أخرى، وإنما يتم منح القروض حسب الجهة طالبة التمويل سواء أكانت قطاعاً عاماً أم خاصاً، دون الأخذ بالاعتبار لضرورة أن توجه هذه القروض والتسليفات المصرفية لجهة دعم عمليات الإنتاج والاستثمار وبالتالي دعم عملية التنمية، وبالتالي تحقيق التكامل

[1] منى لطفي بيطار، لاستثمارات الخاصة وأثرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، مرجع سابق ذكره، ص 28-45.

[2] يعود ذلك للأسباب التالية: هيمنة القطاع العام على القسم الأكبر من هذه القروض، سيطرة المصرف التجاري السوري على 70% من العمل المصرفي، هيمنة القروض والتوظيفات قصيرة الأجل، انخفاض مستوى إنتاجية القروض المصرفية. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى: نبيل سكر، الإصلاح المصرفي في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، 1994، ص8.

والتنسيق فيما بين مؤسسات القطاع المالي والمصرفي وباقي القطاعات الاقتصادية، وبما يضمن تحقيق أعلى مستوى من الفاعلية في توجيه الموارد المالية إلى القطاعات الاقتصادية التي تضمن الاستمرار والاستقرار لعملية التنمية الاقتصادية في جميع المراحل التي تمر بها وفي مختلف الظروف، مع مراعاة الأسس والمعايير التي يعتمد عليها الجهاز المصرفي في أدائه لأعماله.[1]

ونوضح في **الجدول التالي** تطور حجم التسليفات الممنوحة في سورية خلال الفترة الممتدة من 1998 لغاية العام 2010:

الجدول رقم (14)

إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف السورية

المبالغ بملايين الليرات السورية

السنوات	تسهيلات المصارف العامة	تسهيلات المصارف الخاصة	إجمالي التسهيلات	معدل نمو التسهيلات %
1998	232,998	0	232,998	–
1999	255,056	0	255,056	9%
2000	263,967	0	263,967	3%
2001	269,757	0	269,757	2%
2002	245,574	0	245,574	-9%
2003	286,970	0	286,970	17%
2004	325,692	4,408	330,100	15%
2005	404,669	17,054	421,723	28%
2006	456,107	35,415	491,522	17%
2007	565,258	66,447	631,705	29%
2008	745,224	110,895	856,119	37%
2009	857,599	149,285	1,006,884	18%
2010	944,475	224,306	1,168,781	18%

البيانات: النشرات الربعية للأعوام 1998-2010، مصرف سورية المركزي، الجدول: إعداد الباحث.

من الجدول السابق يمكن القول:

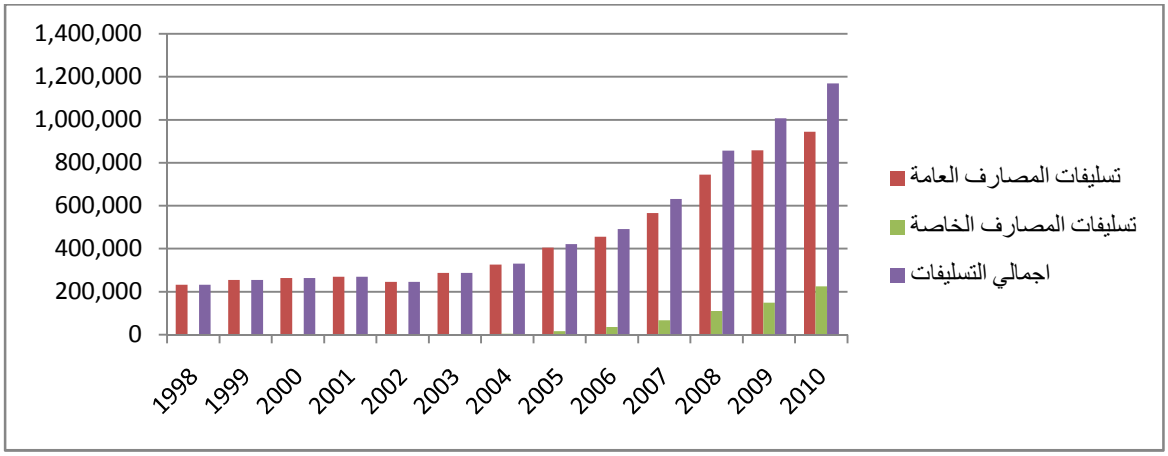
نلاحظ من قراءة بيانات الجدول السابق تطور حجم التسليفات المصرفية حيث بلغت عام **1998** بحدود **233 مليار ل.س** وأخذت هذه القروض تتطور إلى أن وصلت إلى **287 مليار ل.س** عام

[1] محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2000، مرجع سبق ذكره، ص70.

2003 بزيادة بمقدار **54 مليار ل.س** عن عام **1998**، واستمر حجم التسليف بالزيادة إلى أن بلغ عام **2010** بحدود **1,168 مليار ل.س** حيث كأن لانخفاض سعر الفائدة خلال هذه السنوات وإجراءات تشجيع الاستثمار دور مشجع على زيادة الطلب على الاستثمار من جهة وزيادة الطلب على القروض المصرفية بغرض الاستثمار من جهة ثانية، لاسيما أن سعر الفائدة المنخفض مقابل معدل تضخم مرتفع او أكثر منه سوف يساعد على الاستثمار والاقتراض المصرفي، ولكن العادات المصرفية وصعوبة الحصول على القرض وتفضيل التمويل الذاتي في الاستثمار يحول دون زيادة الاقتراض المصرفي للقطاع الخاص من المؤسسات المصرفية،[1] فلقد شجعت الدولة الاقتراض ولكن فتح الأسواق أمام حركة السلع والبضائع قد شجع القطاع التجاري، ولم يشجع القطاع الصناعي، مما أدى لزيادة الاستيراد وتخفيض التصدير وتخفيض حجم السلع المصنعة محلياً مما أثر على التنمية الاقتصادية في سورية، أما المصارف فقد ربحت لأن أكثر استثماراتها قروض قصيرة الأجل (سنة أو أقل) أو اعتمادات مستندية فهي قليلة المخاطر ومرتفعة الأرباح رغم وجود التضخم في نفس الفترة، ونبين في **الشكل البياني التالي** توزع التسليفات الممنوحة من قبل المصارف السورية خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (22)

توزع التسليفات الممنوحة من المصارف السورية



المصدر: إعداد الباحث، بالاستناد إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (13).

[1] للمزيد من التفاصيل حول تطور العلاقة بين الائتمان المصرفي المقدم للقطاعات الاقتصادية في سورية والناتج الصافي المتولد عنها يمكن الرجوع إلى:

عبد الحميد طالب، الضرورات الرئيسية لإصلاح السياسة الاقتصادية وتفعيل دورها في عملية التنمية في سورية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في قسم الاقتصاد، جامعة حلب، 2005، ص171-178.

المطلب الثالث: أثر التغير في سعر الفائدة على حجم التسهيلات الممنوحة حسب أنواعها:

تتوزع التسليفات الممنوحة من قبل المصارف التجارية بين تسليفات قصيرة الأجل وطويلة الأجل وتختلف أسعار الفائدة تبعاً للأجل، وفيما يلي نورد **الجدول رقم (15)** الذي يبين توزع التسليفات الممنوحة وأسعار الفائدة عليها خلال الأعوام **1998-2010**.

الجدول رقم (15)

أسعار الفائدة والتسهيلات الممنوحة من المصارف السورية

المبالغ بملايين الليرات السورية

السنة	محفظة السندات	سعر الفائدة على حسم السندات %	معدل نمو محفظة السندات	القروض والسلف	سعر الفائدة على القروض %	معدل نمو القروض والسلف	الحسابات الجارية المدينة	سعر الفائدة على الجاري مدين %	معدل نمو الجاري المدين %
1998	13,477	%9	-	165,824	8.5		45,198	9	
1999	13,209	%9	%-2	177,227	8.5	%7	52,866	9	%17
2000	13,830	%9	%5	189,604	8.5	%7	54,563	9	%3
2001	15,070	%9	%9	172,352	8.5	%-9	75,453	9	%38
2002	15,212	%9	%1	132,836	8.5	%-23	89,290	9	%18
2003	19,255	%7.5	%27	142,130	7	%7	116,939	7.5	%31
2004	29,796	%7.5	%55	190,770	7.5	%34	101,486	8.5	%-13
2005	58,476	%8	%96	243,234	7	%28	106,334	9.5	%5
2006	9,850	%9.25	%-83	292,770	9.78	%20	159,192	9.78	%50
2007	16,842	%10.15	%71	320,722	10	%10	254,519	9.88	%60
2008	26,327	%10.17	%56	392,133	8.55	%22	399,108	9.9	%57
2009	29,081	%10.16	%10	542,038	8.48	%38	388,748	9.58	%-3
2010	29,212	%9.88	%0	564,177	8.47	%4	503,419	9.47	%29

البيانات: النشرات الربعية للأعوام 1998-2010، مصرف سورية المركزي، الجدول: إعداد الباحث.

من الجدول السابق يمكن القول:

نلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق استئثار التسليفات القصيرة والمتوسطة الأجل بالنسبة الأكبر من إجمالي التسليفات المصرفية، ومن المعلوم أن التسليفات المصرفية الطويلة الأجل تعتبر المساهم

الأكبر في زيادة التكوين الرأسمالي وزيادة الإنتاج،[1] ومن قراءة بيانات الجدول السابق نلاحظ تطور القروض المصرفية قصيرة ومتوسطة الأجل حيث بلغت عام **1998** بحدود **168 مليار ل.س** وأخذت تتطور إلى إن وصلت عام **2005** بحدود **368 مليار ل.س** حيث كان سعر الفائدة ثابتاً خلال هذه الفترة بحدود **7%** على القروض القصيرة الأجل و**8.5%** على القروض متوسطة الأجل. بينما بلغ حجم القروض طويلة الأجل عام **1998** بحدود **65.4 مليار ل.س** وفي عام **1999** بلغ **70 مليار ل.س** إلا أنه تراجع بشكل كبير عام **2000** ليسجل **24 مليار ل.س**، وبدأ يتطور بشكل بسيط خلال السنوات التالية ليبلغ عام **2005** بحدود **53.7 مليار ل.س** حيث كان سعر الفائدة على القروض طويلة الأجل خلال هذه الفترة ثابتا أيضاً بحدود **9%**.

وخلال عامي **2006 و2007** ارتفع سعر الفائدة المدينة ليبلغ على القروض القصيرة الأجل **(9.39%-9.67%)** وعلى القروض متوسطة الأجل **(9.55%- 10.02%)** وعلى القروض طويلة الأجل **(10.32%-10.39%)**، وبالمقابل تزايد حجم التسليفات الممنوحة بأنواعها القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل علماً إن زيادة أسعار الفائدة على الائتمان تؤدي إلى زيادة التكاليف مما يزيد من العبء على الوحدات المقترضة، مما يحد من العرض الكلي للسلع والخدمات وبالتالي يضعف من فاعلية وسائل الحد من التضخم، مما ينعكس بالتالي سلباً على معدلات الإنتاج،[2] وتأتي نمو حجم التسليفات تزامناً مع انطلاقة عمل المصارف الخاصة في سورية وقدرتها على جذب مزيداً من العملاء وأصحاب المشاريع الاستثمارية ومنحهم قروضاً لتمويل احتياجاتهم المتنوعة وتمويل عملية التنمية في البلد، حيث بلغت القروض قصيرة والمتوسطة الأجل عام **2007** بحدود **536.45 مليار ل.س**، وكذلك بلغت القروض طويلة الأجل **96.85 مليار ل.س**، ومن ثم في الأعوام التالية **(2008-2009-2010)** تم تخفيض سعر الفائدة المدينة تماشياً مع متطلبات التنمية وضرورة توفير التمويل اللازم لكافة المشروعات الاستثمارية حيث تراوح سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل بين **7.89% و8.04%** وعلى القروض متوسطة الأجل بين **8.10% و8.31%** وعلى القروض طويلة الاجل بين **9.20% و9.50%**، حيث إن تخفيض سعر الفائدة المدينة يخفف من العبء على القطاعين العام والخاص المدينين للجهاز المصرفي، اللذين عادةً يعملان على نقل عبء

[1] Michael C. Lovell, Economics with Calculus, Published by World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd, 2004, pp 663-663.

[2] جاسر محمد سعيد الخليل، أثر سياسة المصارف التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، رسالة ماجستير، 2004، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص77

سعر الفائدة المدينة إلى المستهلك عبر زيادة التكلفة (السعر النهائي)، الذي ينعكس بدوره على مستوى الأسعار، علماً بأن هذا التأثير يعتمد على مرونة العرض والطلب على السلع والخدمات التي يقدمها المنتج، وساهم ذلك ايضاً بزيادة حجم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل لتبلغ **(757.815، 894.547، 1054.432) مليار ل.س** خلال الأعوام **2008 و2009 و2010**، وكذلك سجلت القروض طويلة الأجل تطوراً خلال هذه الأعوام حيث سجلت الأرقام التالية **(112.485، 133.668، 157.559) مليار ل.س** على التوالي.

وبشكل عام يمكن القول، إن تطور حجم التسليفات منذ عام **2003** وحتى عام **2010** لم يتأثر كثيراً بسعر الفائدة أو معدل التضخم، بل تأثر بالانفتاح الاقتصادي الذي انتهجته الحكومة عام **2005** في الخطة الخمسية العاشرة، حيث فتحت الأسواق وازداد حجم الاستيراد للسلع الجاهزة أو للسلع الرأسمالية للصناعة، ومن خلال مقارنة القروض والتسليفات نلاحظ بأن أكثرها كانت قروض قصيرة الأجل وحسابات جارية مدينة لتمويل الأعمال التجارية وقد حققت المصارف من وراء ذلك أرباحاً كبيرة رغم معدل التضخم العالي.

الفصل الرابع

الحالة العملية (Employment Status)

مقدمة (Introduction):

سنقوم في هذا الفصل **(بهدف تطبيق ما تم دراسته نظرياً على الواقع)** بدراسة المصارف الخاصة السورية، والتي نظراً لحداثتها في سورية فقد تم الاعتماد على ثلاثة مصارف من الأقدم في السوق السورية وهي مصرف سورية والمهجر [1]، المصرف الدولي للتجارة والتمويل[2]، مصرف عودة[3].

وتتضمن الدراسة التطبيق العملي لقياس مخاطر سعر الفائدة باستخدام أسلوب الفجوة التراكمية (كونه المستخدم في المصارف الخاصة السورية) وتأثير تغيير سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي في المصارف عينة الدراسة، إضافةً لدراسة تأثير سعر الفائدة المدين والدائن على ودائع وتسليفات المصارف عينة الدراسة عبر سلسلة زمنية ممتدة من مباشرتها للعمل في السوق السورية وحتى العام 2011.

لذلك يحتوي هذا الفصل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: ويتم فيه وصف لمكونات القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة، حيث سيتم إعادة صياغة البيانات المالية للمصارف بشكل مقارن وفي صورة نسب هيكلية، ثم تحليل ربحيتها.

المبحث الثاني: وفيه يتم قياس مخاطر سعر الفائدة باستخدام أسلوب الفجوة التراكمية وحساب هامش الفائدة الصافي وإعادة الحساب بافتراض ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة بنسبة **2%**.

المبحث الثالث: وفيه يتم دراسة العلاقة الإحصائية بين كل من سعر الفائدة المدين والدائن وبين الودائع والتسهيلات الائتمانية في المصارف واختبار فرضيات كل مصرف على حدا.

المبحث الرابع: يتم اختبار الفرضيات للنموذج العام للدراسة.

---

[1] تأسس في 2003/12/29 وباشر عمله في 2004/1/6 برأسمال قدره (4,000,000,000)، وكان عدد الأوراق المالية (8,000,000) بقيمة اسمية (500)، ويعتبر من أول المصارف الخاصة التي باشرت العمل في السوق السورية، وينتمي إلى مجموعة بنك لبنان والمهجر وشبكته العالمية المنتشرة في عدة دول من العالم.

[2] تأسس البنك الدولي للتجارة والتمويل في 2003/12/14 وباشر عمله في 2004/6/6 برأسمال قدره (5,000,000,000)، وكان عدد الأوراق المالية (50,000,000)بقيمة اسمية (100)، وهو يمثل امتداد لمسيرة بنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني.

[3] تأسس بنك عودة في 2005/8/30، وباشر عمله في 2005/9/28 برأسمال قدره (5,724,500,000) وكان عدد الأوراق المالية (5,724,500) بقيمة اسمية (1000).

المبحث الأول

يقوم هذا المبحث على دراسة المصارف الخاصة السورية الثلاثة، وتحليل القوائم المالية لها وتحليل ربحيتها.

المطلب الأول: التحليل الهيكلي المقارن للقوائم المالية الختامية للمصارف:

سنقوم في هذا المطلب بإجراء التحليل الهيكلي المقارن للقوائم المالية للمصارف عينة الدراسة (الميزانية العمومية، قائمة الدخل) عن السنة المنتهية في **2011/12/31**، والقيام بحساب إجمالي الموجودات ذات العائد وإجمالي المطلوبات ذات التكلفة ووصافي الدخل من الفوائد وإجمالي الإيرادات المحققة.

أولاً: قائمة المركز المالي المقارنة للمصارف:

نورد في **الجدول التالي** قائمة المركز المالي للمصارف عينة الدراسة مع إجراء التحليل الهيكلي لها عن السنة المنتهية في **2011/12/31**:

الجدول رقم (16)

قائمة المركز المالي للمصارف عينة الدراسة

البيان	مصرف BSO		مصرف IBTF		مصرف AUDI	
	المبالغ	النسبة للإجمالي	المبالغ	النسبة للإجمالي	المبالغ	النسبة للإجمالي
الموجودات						
1- النقد في الصندوق ولدى المصارف						
الصندوق وارصدة بدى مصرف سورية المركزي	11,318,358,457	%16.3	12,230,386,897	19.9%	12,796,221,322	20.17%
أرصدة لدى المصارف	9,133,551,865	%13.1	8,541,070,605	13.9%	8,627,814,434	13.6%
ايداعات لدى المصارف	9,294,237,933	%13.3	8,321,678,842	13.5%	2,935,735,702	4.63%
موجودات مالية للمتاجرة	860,318	%1.2	88,250		-	
إجمالي النقد	**29,747,008,573**	**%42.8**	**29,093,224,594**	**47.3%**	**24,359,771,458**	**38.4%**
2 – القروض والتسليفات:						
قروض و تسليفات للزبائن	13,296,653,792	%19.1	11,353,404,984	18.5%	24,902,294,094	39.26%
سندات تجارية محسومة	2,121,317,901	%3	7,503,973,194	12.2%	2,359,280,472	3.72%
حسابات دائنة صدفة مدينة	-		421,166,728	0.69%	-	-
حسابات جارية مدينة	6,737,862,673	%9.7	10,259,263,385	16.7%	3,741,989,908	5.9%
بطاقات ائتمان	-		3,859,413	0.01%	140,959,390	0.22%
- مخصص تدني محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة	728,724,507	%1	454,595,180	0.74%	1,850,727,452	2.92%

0.24%	153,107,655	0.13%	78,314,008	%0.3	196,522,121	– فوائد معلقة (محفوظة)
45.9%	**29,140,688,757**	**47.2%**	**29,008,758,714**	**%30.6**	**21,230,587,738**	**صافي القروض والتسهيلات**
						3 – الاستثمارات
9.25%	5,867,028,038	-	–	%14.7	10,223,310,956	موجودات مالية متوفرة للبيع
-	-	0.45%	278,600,000	%7.7	5,323,040,931	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
2.06%	1,307,804,833	-	–		-	موجودات مالية قروض وسلف
11.3%	**7,174,832,871**	**0.45%**	**278,600,000**	**%22.4**	**15,546,351,887**	**صافي الاستثمارات**
%61.88	**39,251,257,330**	**%61.19**	**37,609,037,358**	**%66.3**	**46,071,177,558**	**إجمالي الموجودات ذات العائد[1]**
						4– موجودات أخرى:
2.4%	1,523,468,600	%3.58	2,202,039,992	%3	2,110,409,081	موجودات ثابتة
0.14%	90,031,782	%0.02	11,600,777	%0.1	70,209,084	موجودات غير ملموسة
0.85%	538,267,990	%0.54	334,562,564	%0.5	378,573,310	موجودات أخرى
0.95%	604,695,882	%0.88	537,983,485	0.55	410,597,008	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي من رأس المال
%4.35	**2,756,464,254**	**%5.02**	**3,086,186,818**	**%4.3**	**2,969,788,483**	**إجمالي الموجودات الأخرى**
%100	**63,431,757,340**	**%100**	**61,466,770,126**	**%100**	**69,493,736,681**	**مجموع الموجودات**
						المطلوبات وحقوق الملكية
						1– ودائع بنوك
0.08%	50,761,162	1.12%	687,228,194	1.32%	916,135,935	حسابات جارية – مصارف مراسلة
0.75%	472,613,510	0.75%	463,468,893	1.25%	870,534,898	حسابات جارية – مصارف محلية
0.79%	500,000,000	2.33%	1,434,365,384	-	-	ودائع لأجل _ مصارف محلية
-	-	4.09%	2,515,675,931	-	-	ودائع لأجل _ مصارف مراسلة
1.61%	**1,023,374,672**	**8.3%**	**5,100,738,402**		**1,786,670,833**	**مجموع ودائع البنوك (1)**
						2– ودائع العملاء
23.64%	14,995,755,354	17.8%	10,922,829,298	28.48%	19,791,154,413	حسابات جارية وتحت الطلب
4.48%	2,842,861,082	9.5%	5,841,814,893	1.31%	908,887,105	ودائع توفير
50.63%	32,115,138,814	39.7%	24,390,979,572	54.57%	37,923,696,062	ودائع لأجل وخاضعة لاشعار
-	–	-	–	0.04%	29,498,838	اكتتابات شركات قيد التأسيس
0.03%	17,351,894	-	–		-	حسابات مجمدة أخرى
78.78%	**49,971,107,144**	**66.96%**	**41,155,623,763**	**84.4%**	**58,653,236,418**	**مجموع ودائع الزبائن (2)**
80.39%	**50,994,481,816**	**75.25%**	**46,256,362,165**	**86.97%**	**60,439,907,251**	**مجموع الودائع (1) + (2)**
58.32		**70.5%**		**36.2%**		**معدل الإقراض من الودائع (صافي القروض والتسهيلات/ مجموع**

[1] إجمالي الموجودات ذات العائد= (القروض واتسليفات+ الاستثمارات+ إيداعات لدى المصارف– قروض مصنفة غيرمنتجة للفوائد)

						الودائع)
6.43%	4,080,824,628	8.94%	5,495,574,284	2.44%	1,692,867,932	3- تأمينات نقدية
0.11%	66,990,469	0.01%	6,148,420	0.13%	87,628,412	4- مخصصات متنوعة
0.04%	26,928,486	-	-	0.01%	5,661,986	5_مطلوبات ضريبية مؤجلة
1.69%	1,071,646,162	2.53%	1,552,303,165	1.93%	1,339,986,819	6_مطلوبات أخرى
0.34%	223,220,143	0.53%	328,067,775	0.41%	281,476,577	7_مخصص ضريبة الدخل
78.78%	**49,971,107,144**	**66.96%**	**41,155,623,763**	**84.4%**	**58,653,236,418**	**إجمالي المطلوبات ذات التكلفة(2)**
89.02%	**56,464,171,704**	**87.26%**	**53,638,455,809**	**91.88%**	**63,847,528,977**	**مجموع المطلوبات**
						حقوق المساهمين
9.02%	5,724,500,000	8.13%	5,000,000,000	5.75%	4,000,000,000	رأس المال
0.44%	281,980,288	0.87%	535,314,970	0.59%	408,925,101	احتياطي قانوني
0.44%	281,980,288	0.87%	535,314,970	0.59%	408,925,101	احتياطي خاص
0.46%	293,116,747	0.28%	170,965,101	0.21%	142,986,709	احتياطي عام لمخاطر التمويل
0.13%	80,905,086	-	-	0.02%	16,985,958	التغيير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع
0.01%	5,275,438	2.18%	1,340,832,493	0.59%	409,302,844	الأرباح المدورة المحققة
0.47%	299,827,268	0.17%	101,681,409	0.16%	109,429,648	الأرباح (الخسائر) المتركمة غير المحققة
-	-	0.21%	129,698,400	-	-	علاوة اصدار رأس المال
10.98%	**6,967,585,115**	**12.7%**	**7,813,807,343**	**7.91%**	**5,496,555,361**	**مجموع حقوق المساهمين**
	9.02%		8.13%		5.76%	**نسبة رأس المال إلى مجموع الموجودات**
-	521	0.02%	14,506,974	0.22%	149,652,343	**حقوق الأقلية (الجهة غير المسيطرة)**
10.98%	**6,967,585,636**	**12.74%**	**7,828,314,317**	**8.12%**	**5,646,207,704**	**مجموع حقوق الملكية**
100%	**63,431,757,340**	**100%**	**61,466,770,126**	**100%**	**69,493,736,681**	**مجموع المطلوبات وحقوق الملكية**

البيانات: التقرير السنوي لعام 2011 للمصارف عينة الدراسة، الجدول: إعداد الباحث.

ثانياً_ قائمة الدخل المقارنة للمصارف:

نورد في الجدول التالي قائمة الدخل المقارنة للمصارف عينة الدراسة للسنة المنتهية في 2011/12/31 مع إجراء التحليل الهيكلي لها:

الجدول رقم (17)

قائمة الدخل المقارنة للمصارف عينة الدراسة

البيان	مصرف BSO		مصرفIBTF		مصرف AUDI	
	المبالغ	النسبة للإيرادات	المبالغ	النسبة للإيرادات	المبالغ	النسبة للإيرادات
1- إيرادات الفوائد						
الحسابات الجارية المدينة	549,200,716	%12.4	947,559,190	22.14%	352,306,090	6.98%
قروض (مؤسسات، الحكومة، قطاع عام، أفراد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)	1,539,555,791	%34.7	1,058,855,835	24.74%	2,364,690,912	46.86%
سندات محسومة	323,712,137	%7.3	712,700,948	16.65%	260,963,391	5.17%
موجودات مالية قروض وسلف	–	–	–	-	63,534,947	1.26%
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	787,040,673	%17.8	492,810,913	11.51%	331,180,601	6.56%
موجودات مالية(متوفرة للبيع- محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق)	321,702,340	%7.3	10,303,302	0.24%	168,030,803	3.33%
إجمالي دخل الفوائد	**3,521,211,657**	**%79.4**	**3,222,230,188**	**75.28%**	**3,540,706,744**	**87.5%**
2 – أعباء الفوائد						
ودائع الزبائن وأرصدة دائنة أخرى	1,821,929,608	%41.1	1,566,508,858	36.6%	1,836,318,240	36.4%
ودائع المصارف والمؤسسات المالية	501,758	%0.01	15,545,947	0.36%	19,153,440	0.38%
تأمينات نقدية	24,429,264	%0.55	81,123,152	1.9%	50,299,020	1%
إجمالي أعباء الفوائد	**1,846,860,630**	**%41.66**	**1,663,177,957**	**38.86%**	**1,905,770,700**	**37.76%**
صافي دخل (إيرادات) الفوائد (1-2)	**1,674,351,027**	**%37.8**	**1,559,052,231**	**36.42%**	**1,634,936,044**	**32.4%**
3- الإيرادات الأخرى بخلاف الفوائد						
صافي عمولات ورسوم	372,201,134	%8.4	565,791,976	13.22%	538,793,947	10.68%
أرباح تشغيلية ناتجة عن تقييم العملات الأجنبية وتقييم مركز القطع البنيوي	529,481,735	%11.9	451,966,236	10.56%	693,043,817	13.73%

1.11%	55,911,600	-	(32,200)	%0.23	10,348,827	أرباح (خسائر) موجودات مالية (متوفرة للبيع– للمتاجرة)
0.15%	7,584,396	0.94%	40,319,651	-	–	إيرادات أخرى
29.84%	**1,505,774,363**	**24.72%**	**1,058,045,663**	**%20.6**	**912,031,696**	**صافي الإيرادات المالية**
						4– الأعباء الأخرى بخلاف الفوائد
9.81%	495,159,460	10.66%	456,156,334	%12.5	553,543,543	نفقات الموظفين
6.7%	338,248,809	7.32%	313,405,526	%6.6	294,017,196	نفقات تشغيلية أخرى
31%	1,564,772,782	9.44%	403,991,470	%13.4	594,827,350	مصروف مخصص الخسائر الائتمانية
3.37%	169,834,222	2.7%	115,417,618	%4.7	210,121,040	الإستهلاكات والإطفاء
1.24%	62,415,626	0.02%	569,639	%1.2	51,905,770	مخصصات مختلفة
-	-	-	-	%0.68	30,000,000	مصروف تدني قيم استثمارات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
52.12%	**2,630,430,899**	**30.1%**	**1,289,540,587**	**%39.12**	**1,734,414,899**	**مجموع الأعباء الأخرى**
5.94%	299,838,905	31.02%	1,327,557,307	%19.2	851,967,824	الربح قبل الضريبة
3.67%	185,442,335	7.44%	318,539,908	%6.35	281,476,577	ضريبة الدخل
2.27%	**114,396,570**	**23.57%**	**1,009,017,399**	**%12.9**	**570,491,247**	**صافي أرباح السنة**
%100	**5,046,481,107**	**%100**	**4,280,275,851**	**%100**	**4,433,243,353**	**إجمالي الإيرادات (من الفوائد وغير الفوائد)**

البيانات: التقرير السنوي لعام 2011 للمصارف عينة الدراسة، الجدول: إعداد الباحث.

المطلب الثاني: تحليل الربحية (Profitability Analysis):

يهدف هذا التحليل إلى قياس مدى قدرة المصرف على توليد الإيرادات من الفوائد وتحقيق أرباح كافية لأن تغير وتقلب أسعار الفائدة يؤثر على ربحيته مما يعرضه للمخاطر، وكما نعلم فإن هذه الربحية (أو جزء منها) يستخدم في زيادة رأسمال المصرف، وسنقوم بهذا التحليل للربحية بالاعتماد على الميزانيات الموصوفة أعلاه لكل من المصارف عينة الدراسة باعتبارها توفر الصورة النهائية المعتمدة لنتائج أعمال هذه المصارف.

ويتم قياس ربحية المصارف الإجمالية ومقارنتها للمصارف من خلال العائد على الموجودات **(ROA)** والعائد على حق الملكية **(ROE)**، هذا ويرتبط نموذج العائد على حق الملكية بالعائد على الموجودات من خلال الرافعة المالية (مضاعف حق الملكية) **(EM)**، كما سيتم تحليل العائد على الموجودات إلى عناصره التي ساهمت فيها، حيث يمكن تحليله إلى هامش الربح **(PM)** ومنفعة الموجودات،[1] كما سنتطرق إلى عدة مقاييس أخرى للربحية مثل هامش الفائدة الصافي **(NIM)** والفارق **(Spread)**، وسيتضح ذلك من خلال المعادلات التالية واحتساب هذه المؤشرات للربحية للمصرفين ومقارنة نتائجها من خلال **الجدول رقم (18)** بعد إجراء التحليل التالي:

أولاً_ العائد على الموجودات (Return on Assets):[2]

يوضح هذا المؤشر مدى نجاح المصرف في استثمار موجوداته، وقدرته على توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{العائد على الموجودات (ROA)} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

$$= \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{الإيرادات الإجمالية}} \times \frac{\text{الإيرادات الإجمالية}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

$$= \text{هامش الربح (PM)} \times \text{معدل دوران الموجودات (AU)}$$

[1] حمّاد ، طارق عبد العال، مرجع سابق ، ص 81.

[2] الشمّاع ، خليل ، مرجع سابق ، ج1 ، ص155.

- مصرف **BSO** $= 100 \times \frac{570,491,247}{69,493,736,681} =$ **% 0.82**

$$= \frac{4,433,243,247}{69,493,736,681} \times \frac{570,491,247}{4,433,243,353} =$$

[1] **% 0.82** $= 0.064(AU) \times 0.128(PM)$

- مصرف **IBTF** $= 100 \times \frac{1,009,017,399}{61,466,770,126} =$ **% 1.64**

$$= \frac{4,280,275,851}{61,466,770,126} \times \frac{1,009,017,399}{4,280,275,851} =$$

[2] **%1.64** $= 0.07(AU) \times 0.236(PM)$

- مصرف **AUDI** $= 100 \times \frac{114,396,570}{63,431,757,340} =$ **% 0.18**

$$= \frac{5,046,481,107}{63,431,757,340} \times \frac{114,396,570}{5,046,481,107} =$$

[3] **% 0.18** $= 0.079(AU) \times 0.023(PM)$

نلاحظ ان النسبة بلغت **(0.82%، 1.64%، 0.18%)** على التوالي للمصارف عينة الدراسة، وهي منخفضة في كل من مصرفي **BSO و AUDI** بينما مرتفعة في مصرف **IBTF** وبلغت **1.64%** متجاوزة نسبة **1.5%** لهذا المؤشر فهو يعد في مصاف المصارف ذات الأداء المرتفع حسب ما هو متبع في الولايات المتحدة الأمريكية وفي العالم في مجال العمل المصرفي، ويعود السبب في ذلك لارتفاع حجم توظيفاته من الودائع حيث بلغت بحدود **70%** بينما بلغت في مصرف سورية والمهجر **36%** وفي مصرف عودة **59%.**

[1] تفسير المؤشر: كل ليرة سورية مستخدمة في أصول مصرف BSO تعطي ربح مقداره 0.82.

[2] تفسير المؤشر: كل ليرة سورية مستخدمة في أصول مصرف IBTF تعطي ربح مقداره 0.27.

[3] تفسير المؤشر: كل ليرة سورية مستخدمة في أصول مصرف AUDI تعطي ربح مقداره 0.18.

ثانياً_ العائد على حقوق الملكية (Return on Equity):[1]

يقيس قدرة إدارة المصرف في توليد الإيرادات من توظيف أموال المساهمين بهدف تعظيم ثروتهم، فإن ارتفاع هذا المؤشر يدل على قدرة إدارة المصرف في اتخاذ قراراته الاستثمارية والتشغيلية، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{حقوق الملكية}}$$

$$= \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{الإيرادات الإجمالية}} \times \frac{\text{الإيرادات الإجمالية}}{\text{مجموع الموجودات}} \times \frac{\text{مجموع الموجودات}}{\text{حقوق الملكية}}$$

= هامش الربح × معدل دوران الموجودات × الرفع المالي (مضاعف حق الملكية)

أي $ROE = EM \times AU \times PM$ [2]

➢ مصرف **BSO** = $100 \times \frac{570,491,247}{5,646,207,704}$ = **% 10.1**

$$\frac{69,493,736,681}{5,646,207,704} \times \frac{4,433,243,353}{69,493,736,681} \times \frac{570,491,247}{4,433,243,353} =$$

$$(EM)12.31 \times (AU)0.064 \times (PM)0.129 =$$

$$= (EM)\ 12.31 \times (ROA)\ 0.008 = \textbf{\%10.1}$$

➢ مصرف **IBTF** = $100 \times \frac{1,009,017,399}{7,828,314,317}$ = **%12.9**

$$\frac{61,466,770,126}{7,828,314,317} \times \frac{4,280,275,851}{61,466,770,126} \times \frac{1,009,017,399}{4,280,275,851} =$$

$$(EM)7.852 \times (AU)0.07 \times (PM)0.236 =$$

$$=(EM)\ 7.852 \times (ROA)0.0165 = \textbf{\% 12.9}$$

[1] يمكن تعريف العائد من حقوق الملكية على أنه الدخل (الربح) الصافي الذي يحققه المصرف من استخدام حقوق الملكية في تمويل الموجودات. يمكن الاطلاع على:

_ Peter S.Rose , Sylvia C.Hudgins, Ibid , p150,152.

[2] نلاحظ من هذه المعادلة بأن العائد على حق الملكية يرتبط بالعائد على الموجودات من خلال مضاعف حق الملكية (EM, Equity Multiplier)، حيث أن الأخير يساوي مجموع الموجودات مقسومة على إجمالي حقوق الملكية، ويقوم مضاعف حق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية، حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وهكذا فإن مضاعف حقوق الملكية (EM) يقيس الرفع المالي كما يمثل مقياساً لكل من الربح والمخاطر. وللمزيد بمكن الاطلاع على: حمّاد ، طارق عبد العال ، مرجع سابق ، ج3 ، ص82.

➢ مصرف **AUDI** = $100 \times \frac{114,396,570}{6,967,585,636}$ = **%1.64**

$$\frac{63,431,757,340}{6,967,585,636} \times \frac{5,046,481,107}{63,431,757,340} \times \frac{114,396,570}{5,046,481,107} =$$

$$(EM)\ 9.1 \times (AU)0.08 \times (PM)0.023 =$$

$$=(EM)\ 9.1 \times (ROA)0.002 = \quad \textbf{\%1.64}$$

نلاحظ ان النسبة بلغت (**10.1%، 12.9%، 1.64%**) على التوالي للمصارف عينة الدراسة، ونلاحظ بأن العائد على حقوق الملكية يتباين بدرجة كبيرة من مصرف لآخر، حيث يبلغ أقصاه في مصرف **IBTF** ويعود ذلك لسببين هما: زيادة معدل العائد على الموجودات في مصرف **IBTF** عنه في مصرفي **BSO** و **AUDI** بشكل أساسي، والثاني هو أن الرفع المالي في مصرف **IBTF** يزيد عن الرفع المالي في مصرفي **BSO** و **AUDI** بنسبة قليلة، وهذا يعني أنه يعتمد على الديون بنسبة أكبر من غيره (أي يوظف الجزء الأكبر من ودائعه)، وهذا يعني أن المخاطر فيه تزيد عن المخاطر في المصرفين الآخرين مقابل الربحية الأعلى التي يحققها وهذا يعود إلى قرارات الإدارة الخاصة بالمبادلة بين العائد والمخاطر في المصارف.

ثالثاً_ هامش الربح (Profit margin):[1] أن التغير في صافي الدخل يرتبط بالتغير في الإيرادات والنفقات وعليه، فإن هذا المؤشر يقيس الأهمية النسبية للإيرادات من الفوائد المكتسبة إلى إجمالي الإيرادات، ومن ثم درجة اعتماد المصرف على هذا المصدر من الإيرادات قياساً بمصادر الدخل الأخرى، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\textbf{هامش الربح (PM)} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الإيرادات}} \times 100$$

➢ مصرف **BSO** = $100 \times \frac{570,491,247}{4,433,243,353}$ = **%12.87**

➢ مصرف **IBTF** = $100 \times \frac{1,009,017,399}{4,280,275,851}$ = **%23.57**

➢ مصرف **AUDI** = $100 \times \frac{114,396,570}{5,046,481,107}$ = **%2.27**

[1] يقوم هامش الربح بقياس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، وذلك لأن صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحاً منها المصروفات والضرائب، وكلما كبر هامش الربح كلما دلَّ ذلك على كفاءة المصرف في خفض المصروفات والضرائب. يمكن الاطلاع على:

_ حمّاد ، طارق عبد العال ، مرجع سابق ، ج3 ، ص84.

نلاحظ من الأرقام السابقة أن صافي الدخل المحقق لكل ليرة سورية واحدة تساوي **0.13** في مصرف **BSO** من إجمالي الإيرادات، في حين ترتفع هذه النسبة في مصرف **IBTF** إلى **0.24**، بينما هي منخفضة جدا في مصرف **AUDI** بحدود **0.023** وهذا يعني أن هامش الربح في مصرف **IBTF** هو الأعلى وهذا نتيجة تحمله درجة عالية من المخاطر كما ذكرنا. ومن جهة أخرى، يدل ارتفاع هذا المؤشر على كفاءة المصرف في خفض المصروفات والضرائب، وفي زيادة الإيرادات والتي تأتي أساساً من خلال زيادة نشاط المصرف في توظيف الأموال المتوفرة لديه، وزيادة قيمة القروض والتسليفات وزيادة الأموال المستثمرة في الأوراق المالية والسندات المحسومة.

رابعاً_ هامش الفائدة الصافية (Net interest margin):[1] هذا المؤشر يقيس مدى قدرة المصرف على استغلال موجوداته الإيرادية (ذات العائد) في توليد الإيرادات، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\textbf{هامش الفائدة الصافي (NIM)}^{2} = \frac{\text{إيراد الفائدة} - \text{مصروف الفائدة}}{\text{الموجودات الإيرادية}}$$

- **مصرف BSO** = $100\times\frac{1,674,351,027}{46,071,177,558}$ = **%3.63**
- **مصرف IBTF** = $100\times\frac{1,559,052,231}{37,609,037,358}$ = **%4.15**
- **مصرف AUDI** = $100\times\frac{1,634,936,044}{39,251,257,330}$ = **%4.17**

نلاحظ بأن النسب ليست قريبة نوعاً ما في المصارف عينة الدراسة، فقد بلغت **(3.63%. 4.15%، 4.17%)** في المصارف على التوالي، ولكنها أعلى في مصرف **AUDI** مما يعكس قدرته على استغلال موجوداته ذات العائد وهذا ما مكنه من تحقيق هامش فائدة صافي أعلى.

[1] يعتبر هامش الفائدة الصافية بانه النسبة المستهدفة من إدارة الميزانية العمومية لتحقيق النتائج المطلوبة من قائمة الدخل، تتأثر هذه النسبة أساساً، بخصائص الموجودات ذات العائد (الإيرادية)، والمطلوبات ذات الفوائد لأن هذين العنصرين من الميزانية العامة يتأثران بالتقلبات الاقتصادية. عليه فإن رقابة هذه النسبة تعني ضرورة إدارة الموجودات/المطلوبات، في إطار توقعات التغيرات الاقتصادية وفي أسعار الفائدة المتوافقة معها (مزيج الموجودات الإيرادية من قروض واستثمارات سواء قصيرة أم طويلة الأجل ، نسبة الموجودات الإيرادية إلى غير الإيرادية، وأسعار الفائدة). للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على: الشمّاع ، خليل ، مرجع سابق ، ج1 ، ص159-160.

[2] Peter S.Rose , Sylvia C.Hudgins, Ibid , p150

خامساً- الفارق (Spread):[1] يقيس الفارق التغير في هامش الفائدة الصافي، وهو يعبر عن كفاءة إدارة المصرف من تعظيم العائد من خلال إدارة الموجودات والمطلوبات باختيار هياكل التسعير المناسبة.

$$\text{الفارق (Spread)} = \frac{\text{دخل الفائدة}}{\text{الموجودات الإيرادية}} - \frac{\text{مصروف الفائدة}}{\text{المطلوبات ذات التكلفة}}$$

- **BSO** $= \frac{3,521,211,657}{46,071,177,558} - \frac{1,846,860,630}{58,653,236,418} = 0.032 - 0.076 =$ **0.044**
- **IBTF** $= \frac{3,222,230,188}{37,609,037,358} - \frac{1,663,177,957}{41,155,623,763} = 0.040 - 0.086 =$ **0.046**
- **AUDI** $= \frac{3,540,706,744}{39,251,257,330} - \frac{1,905,770,700}{49,971,107,144} = 0.038 - 0.090 =$ **0.052**

ويمكن تلخيص نتائج مؤشرات الربحية السابقة في الجدول التالي:

الجدول رقم (18)

مقارنة نتائج الربحية

المؤشر	مصرف BSO	مصرف IBTF	مصرف AUDI
العائد على الموجودات (ROA)	%0.82	%1.64	%0.18
العائد على حقوق الملكية (ROE)	%10.1	%12.9	%1.64
مضاعف حقوق الملكية (EM)	12.31	7.852	9.1
هامش الربح (PM)	%12.87	%23.57	%2.27
هامش الفائدة الصافي (NIM)	%3.63	%4.15	%4.17
الفارق (Spread) %	0.044	0.046	0.052
A U	6.4%	7%	7.9%

المصدر: من إعداد الباحث

[1] يقصد بالفارق بأنه عبارة عن الفرق بين متوسط العائد على الموجودات الإيرادية ومتوسط تكلفة المطلوبات المنتجة للفوائد.

المبحث الثاني

تحليل طريقة الفجوة المطبقة في المصارف لقياس مخاطر سعر الفائدة (Gap method)

سيتم في هذا المبحث تحليل طريقة الفجوة التي تتبعها المصارف في قياس مخاطر سعر الفائدة وطريقة إدارتها ومدى تأثيرها على ربحية المصرف للتخفيف من حدة تغيرات أسعار الفائدة على أرباح المصرف متمثلة بهامش الفائدة الصافي، وبذلك سيتم اختبار الفرضية الأولى، والتي يستخدم لاختبارها بيانات من الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية المنشورة للمصارف والتي تبين إدارة المخاطر والواردة في التقارير السنوية للمصارف لعام **2011**، وما يهمنا من هذه المخاطر التقارير الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة أي تقارير الفجوة إذ يظهر من هذه البيانات أن المصارف تتبع طريقة الفجوة في حساب المخاطر والتي تستند أساساً لجداول الاستحقاق/إعادة التسعير وذلك تماشياً مع تعليمات المصرف المركزي المتمثلة بقرار مجلس النقد والتسليف رقم **(107/م ن / ب4 تاريخ 2005/12/13)** في المادة **14** منه والتي تطالب باعتماد طريقة التحليل بواسطة فجوة الاستحقاق لقياس مخاطر سعر الفائدة، كطريقة أولى، وكما سيظهر من الجداول اللاحقة.

المطلب الأول: حساب الفجوة وأثر سعر الفائدة في دخل الفائدة الصافي

سيتم في هذا المطلب تحليل الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة في المصارف الخاصة السورية عينة الدراسة خلال عام **2011** على أساس إعادة التسعير أو الاستحقاق أيهما أولاً، وذلك بهدف تحديد حجم مخاطر سعر الفائدة التي تتعرض لها هذه المصارف باستخدام طريقة الفجوة التراكمية (كونها المستخدمة في المصارف الخاصة السورية)، ولقد أظهرت نتائج التحليل تفاوت قيمة الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة في المصارف المدروسة خلال عام **2011** مما أدى لتباين حجم ونوع الفجوة في هذه المصارف، حيث يؤثر حجم الفجوة في درجة مخاطر سعر الفائدة التي تتعرض لها هذه البنوك، حيث يزداد تعرضها لمخاطر تقلب سعر الفائدة بزيادة حجم الفجوة والعكس صحيح، كما يدل نوع الفجوة على اتجاه مخاطر سعر الفائدة، ففي الفجوة الموجبة تتعرض المصارف لمخاطر انخفاض سعر الفائدة بينما في الفجوة السالبة تتعرض لمخاطر ارتفاعها، كما يمكن ملاحظة بأن المصارف تلتزم بتوزيع بنود الموجودات والمطلوبات حسب حساسيتها تجاه تقلب سعر الفائدة.

أولاً_ حساب الفجوة التراكمية ومقدار التغيير في الإيراد:

سيقوم الباحث بحساب الفجوة وذلك بالفرق بين الموجودات الحساسة تجاه معدل الفائدة والمطلوبات الحساسة وذلك ضمن **10** فترات زمنية لكل من المصارف عينة الدراسة كما سنورد في الجداول ذوات الأرقام **(19، 20، 21)**، وعلى اعتبار أن التغير في أسعار الفائدة خلال الفترات الزمنية كان **2%** (افتراضي) فسيتم الاستفادة من العلاقة التي تربط بين قيمة الفجوة التراكمية والتغير في أسعار الفائدة وذلك لحساب التغير في صافي الفوائد من خلال المعادلة التالية:

$$\text{Ghange in NII} = \text{GAP} \times \text{IR} \times \text{Time}$$ [1]

[1] التغير في دخل الفائدة الصافي= قيمة الفجوة * التغير في سعر الفائدة * متوسط الفترة الزمنية

الجدول رقم (19)

نموذج تحليل الحساسية لسعر الفائدة (إدارة الفجوة) في مصرف BSO في 2011/12/31

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

البيان	دون شهر	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 9 أشهر	من 9 إلى 12 شهر	من 1 إلى 2 سنة	من 2 إلى 3 سنوات	من 3 إلى 4 سنوات	من 4 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بنود لا تتأثر بالفوائد	المجموع	وسطي سعر الفائدة
الموجودات													
نقد لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	11,318,358	11,318,358	
أرصدة لدى المصارف	8,029,937	55,720	-	-	-	-	-	-	-	-	1,047,895	9,133,552	
إيداعات لدى المصارف	2,439,056	3,402,469	278,600	276,673	-	2,897,440	-	-	-	-	-	9,294,238	5%
موجودات مالية للمتاجرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	860	860	
تسهيلات إئتمانية مباشرة	8,132,636	2,455,080	1,692,931	1,043,881	1,070,486	3,163,442	2,327,097	802,784	193,388	348,863	-	21,230,588	11%
موجودات مالية متوفرة للبيع	557,200	557,200	1,671,600	1,956,947	-	4,354,518	301,722	695,943	-	-	128,181	10,223,311	10%
موجودات مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق	-	-	-	727,850	1,198,517	969,542	463,071	1,371,228	402,686	190,147	-	5,323,041	10%
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,110,409	2,110,409	
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	70,209	70,209	
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	378,573	378,573	
الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	410,597	410,597	
مجموع الأصول الحساسة	19,158,830	6,470,469	3,643,131	4,005,350	2,269,003	11,384,942	3,091,890	2,869,955	596,074	539,010	15,465,083	69,493,737	

المطلوبات													
ودائع بنوك	1,406,951	–	–	–	–	–	–	–	–	–	379,720	1,786,671	
ودائع عملاء	22,330,933	7,506,063	4,992,553	2,130,612	1,844,597	198,812	565	–	–	–	19,649,100	58,653,236	4%
تأمينات نقدية	–	–	–	1,692,868	–	–	–	–	–	–	–	1,692,868	
مخصصات متنوعة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	87,628	87,628	
مخصص ضريبة الدخل	–	–	–	–	–	––	–	–	–	–	281,477	281,477	
مطلوبات ضريبية مؤجلة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	5,662	5,662	
مطلوبات أخرى	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	1,339,987	1,339,987	
مجموع الخصوم الحساسة	23,737,884	7,506,063	4,992,553	3,823,480	1,844,597	198,812	565	–	–	–	21,743,574	63,847,529	
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(4,579,055)	(1,035,594)	(1,349,422)	181,871	424,406	11,186,129	3,091,325	2,869,955	596,074	539,010	(6,278,491)	5,646,208	
الفجوة المتراكمة	(4,579,055)	(5,614,649)	(6,964,071)	(6,782,200)	(6,357,794)	4,828,335	7,919,660	10,789,615	11,385,688	11,924,699	5,646,208		
متوسط الفترة الزمنية	0.5 شهر	2 شهر	4.5 شهر	7.5 شهر	10.5 شهر	1.5 سنة	2.5 سنة	3.5 سنة	4.5 سنة	5 سنة			
التغير في الإيراد[17]	3,816	18,716	52,230	84,778	111,261	144,850	395,983	755,273	1,024,712	1,192,470			

البيانات: التقرير السنوي لمصرف سورية والمهجر عام 2011، الجدول: إعداد الباحث.

[17] التغير في الإيراد = الفجوة المتراكمة × متوسط الفترة الزمنية × 2%

الجدول رقم (20)

نموذج تحليل الحساسية لسعر الفائدة (إدارة الفجوة) في مصرف IBTF في 2011/12/31

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

البيان	دون شهر	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 9 أشهر	من 9 إلى 12 شهر	من 1 إلى 2 سنة	من 2 إلى 3 سنوات	من 3 إلى 4 سنوات	من 4 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بنود لا تتأثر بالفوائد	المجموع	وسطي سعر الفائدة
الموجودات													
نقد لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	12,230,387	12,230,387	
أرصدة لدى المصارف	8,541,071	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8,541,071	
إيداعات لدى المصارف	3,493,540	2,846,077	982,063	-	1,000,000	-	-	-	-	-	-	8,321,679	5%
موجودات مالية للمتاجرة	88,250	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	88,250	
تسهيلات إئتمانية مباشرة	5,913,437	5,847,304	4,613,956	3,085,227	2,275,865	2,839,097	2,337,013	871,735	487,946	737,179	-	29,008,759	11%
موجودات ضريبية مؤجلة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	2,881	2,881	
موجودات مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق	-	278,600	-	-	-	-	-	-	-	-	-	278,600	10%
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,202,040	2,202,040	
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	11,601	11,601	
موجودات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	331,682	331,682	

أخرى													
الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	537,983	537,983	
مجموع الأصول الحساسة	17,948,135	8,971,981	5,596,019	3,085,227	3,275,865	2,839,097	2,337,013	871,735	487,946	737,179	15,316,574	61,466,770	
المطلوبات													
ودائع بنوك	5,100,738	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	5,100,738	
ودائع عملاء	28,892,597	5,685,308	2,228,183	2,615,629	1,183,906	37,000	500	-	-	512,500	-	41,155,624	4%
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5,495,574	5,495,574	
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,148	6,148	
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	328,068	328,068	
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,552,303	1,552,303	
مجموع الخصوم الحساسة	33,993,335	5,685,308	2,228,183	2,615,629	1,183,906	37,000	500	-	-	512,500	7,382,093	53,638,456	
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(16,045,200)	3,286,673	3,367,835	469,597	2,091,959	2,802,097	2,336,513	871,735	487,946	224,679	7,934,480	7,828,314	
الفجوة المتراكمة	(16,045,200)	(12,758,527)	(9,390,691)	(8,921,094)	(6,829,136)	(4,027,038)	(1,690,526)	(818,791)	(330,845)	(106,166)	7,828,314		
متوسط الفترة الزمنية	0.5 شهر	2 شهر	4.5 شهر	7.5 شهر	10.5 شهر	1.5 سنة	2.5 سنة	3.5 سنة	4.5 سنة	5 سنة			
التغير في الإيراد[18]	13,371	42,528	70,430	111,514	119,510	120,811	84,526	57,315	29,776	10,617			

البيانات: التقرير السنوي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل عام 2011، الجدول: إعداد الباحث

[18] التغير في الإيراد = الفجوة المتراكمة × متوسط الفترة الزمنية × 2%

الجدول رقم (21)

نموذج تحليل الحساسية لسعر الفائدة (إدارة الفجوة) في مصرف AUDI في 2011/12/31

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

البيان	دون شهر	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 9 أشهر	من 9 إلى 12 شهر	من 1 إلى 2 سنة	من 2 إلى 3 سنوات	من 3 إلى 4 سنوات	من 4 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بنود لا تتأثر بالفوائد	المجموع	وسطي سعر الفائدة
الموجودات													
نقد لدى مصرف سورية المركزي											12,796,221	12,796,221	
أرصدة لدى المصارف	3,512,321	207,000	-	-	-	-	-	-	-	-	4,908,493	8,627,814	
إيداعات لدى المصارف	2,251,053	66,733	617,950	-	-	-	-	-	-	-	-	2,935,736	5%
موجودات مالية قروض وسلف	-	-	-	-	1,307,805	-	-	-	-	-	-	1,307,805	
تسهيلات إئتمانية مباشرة(الصافي)	5,855,807	3,442,071	2,828,473	1,504,471	1,755,319	4,383,732	3,009,062	1,927,702	1,403,066	3,030,985	-	29,140,689	11%
موجودات مالية متوفرة للبيع	-	-	-	-	481,202	1,574,418	3,063,874	686,833	-	-	60,700	5,867,028	10%
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,523,469	1,523,469	
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	90,032	90,032	
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	538,268	538,268	
الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	604,696	604,696	

مجموع الأصول الحساسة	11,619,180	3,715,805	3,446,423	1,504,471	2,394,822	3,544,326	5,958,150	6,072,936	2,614,535	1,403,066	3,030,985	20,521,879	63,431,757	
المطلوبات														
ودائع بنوك	41,987	500,000	–	–	–	–	–	–	–	–	–	481,387	1,023,375	
ودائع عملاء	24,075,069	5,261,551	3,016,853	1,841,834	2,394,822	709,091	70,954	–	–	–	–	14,995,755	49,971,107	4%
تأمينات نقدية	3,161,701	190,022	27,559	552,988	–	124,209	910	–	23,475	–	–	–	4,080,865	%2
مخصصات متنوعة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	66,990	66,990	
مخصص ضريبة الدخل	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	223,220	223,220	
مطلوبات ضريبية مؤجلة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	26,968	26,968	
مطلوبات أخرى	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	1,071,646	1,071,646	
مجموع الخصوم الحساسة	27,278,757	5,951,573	3,044,412	2,394,822	2,394,822	833,300	71,864	–	23,475	–	–	16,865,968	56,464,172	
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(15,659,577)	(2,235,769)	402,011	(890,350)	6,917,586	2,711,025	5,886,286	6,072,936	2,591,060	1,403,066	3,030,985	3,655,911	6,917,586	
الفجوة المتراكمة	(15,659,577)	(17,895,345)	(17,493,335)	(18,383,685)		(15,672,660)	(9,786,374)	(3,713,438)	(1,122,378)	280,689	3,311,674	6,967,586		
متوسط الفترة الزمنية	0.5 شهر	2 شهر	4.5 شهر	7.5 شهر		10.5 شهر	1.5 سنة	2.5 سنة	3.5 سنة	4.5 سنة	5 سنة			
التغير في الإيراد[19]	13,050	59,651	131,200	229,796		274,272	293,591	185,672	78,566	25,262	331,167			

البيانات: التقرير السنوي لمصرف عودة عام 2011، الجدول: إعداد الباحث.

[19] التغير في الإيراد = الفجوة المتراكمة × متوسط الفترة الزمنية × 2%

ثانياً_ أثر سعر الفائدة على هامش دخل الفائدة الصافي:

سيتم حساب دخل الفائدة الصافي في المصارف موضوع الدراسة لكل خلية زمنية على حدة في الجداول ذوات الأرقام **(22، 23، 24)** وذلك وفق المعادلة التالية:

دخل الفائدة الصافي =

مجموع دخل الفائدة – مجموع مصروف الفائدة

=

{(عائد الفائدة من الموجودات الحساسة × حجم الموجودات الحساسة)

+(عائد الفائدة من الموجودات غير الحساسة × حجم الموجودات غير الحساسة)}

–

{(تكلفة المطلوبات الحساسة× حجم المطلوبات الحساسة)

+ (تكلفة المطلوبات غير الحساسة × حجم المطلوبات غير الحساسة)}

الجدول رقم (22)

أثر سعر الفائدة على هامش الدخل الصافي في مصرف BSO

سعر الفائدة على الموجودات الحساسة (ودائع لأجل منتجة للفوائد، أوراق مالية بنوعيتها، قروض وتسليفات)= 5%، 10%، 11%، على التوالي

سعر الفائدة على المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة (ودائع الزبائن وأرصدة أخرى)=4%

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

البيان	دون شهر	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 9 أشهر	من 9 إلى 12 شهر	من 1 إلى 2 سنة	من 2 إلى 3 سنوات	من 3 إلى 4 سنوات	من 4 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
مجموع ايراد الفائدة	+ (%5 * 2,439,056) + (%11* 8,132,636) = (%10*557,200) 1,072,263	(%5*3,402,469) +(%11*2,455,080) = (%10*557,200)= 495,902	(%5*278,600) +(%11*1,692,931)+ = (%10*1,671,600)+ 367,312	(%5*276,673) +(%11*1,043,881)+ (10*2,684,797)+ = 397,141	(%11*1,070,486) +(%10*1,198,517)+ = 237,605	(%5*2,897,440) +(%11*3,163,442)+ = (%10*5,324,060)+ 1,025,257	(%11*2,327,097) +(%10*764,793)+ = 332,460	(%11*802,784) = (%10*2,067,171)+ 295,023	(%11*193,388) +(%10*402,686)+ = 61,542	(%11*348,863) = (%10*190,147)+ 57,389
مجموع مصروف الفائدة	= (%4*22,330,933) 893,237	= (%4 *7,506,063) 300,243	= (%4 *4,992,553) 199,702	= (%4 *2,130,612) 85,224	= (%4*1,844,597) 73,784	= (%4*198,812) 7,952	= (%4 *565) 23	-	-	-
دخل الفائدة الصافي	179,026	195,659	167,610	311,917	163,821	1,017,305	332,437	295,023	61,542	57,389
هامش الفائدة الصافي[20]	0.39%	0.42%	0.36%	0.68%	0.36%	2.21%	0.72%	0.64%	0.13%	0.12%

المصدر: إعداد الباحث، بالاستناد إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (19).

[20] هامش الفائدة الصافي = دخل الفائدة الصافي / الموجودات الإيرادية.

الجدول رقم (23)

أثر سعر الفائدة على هامش الدخل الصافي في مصرف IBTF

سعر الفائدة على الموجودات الحساسة (ودائع لأجل منتجة للفوائد، أوراق مالية بنوعيتها، قروض وتسليفات)= 5%، 10%، 11%، على التوالي

سعر الفائدة على المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة (ودائع الزبائن وأرصدة أخرى)=4%

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

البيان	دون شهر	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 9 أشهر	من 9 إلى 12 شهر	من 1 إلى 2 سنة	من 2 إلى 3 سنوات	من 3 إلى 4 سنوات	من 4 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
مجموع ايراد الفائدة	* 3,493,540 + (%5 5,913,437) = (%11* 825,155	(%5*2,846,077) +(%11*5,847,304) =(%10*278,600)= 813,367 495,902	(%5*982,063) +%11*4,613,956) = (556,638	(%11*3,085,227) = 339,375	(%5* 1,000,000) +(%11*2,275,865) = 300,345	(%11*2,839,097) = 312,301	(%11*2,337,013) = 257,071	(%11*871,735) = 95,891	(%11*487,946) = 53,674	(%11*737,179) = 81,090
مجموع مصروف الفائدة	4*28,892,597) = (% 1,155,704	(%4 *5,685,308) = 227,412	(%4 *2,228,183) = 89,127	(%4 *2,615,629) = 104,625	(%4*1,183,906) = 47,356	(%4*37,000) = 1,480	(%4 *500) = 20	-	-	(512,500*4%)= 20,500
دخل الفائدة الصافي[21]	(330,549)	585,955	467,511	234,750	252,989	310,821	257,051	95,891	53,674	60,590
هامش الفائدة الصافي[22]	-0.88%	1.56%	1.24%	0.62%	0.67%	0.83%	0.68%	0.25%	0.14%	0.16%

المصدر: إعداد الباحث، بالاستناد إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (20).

[21] دخل الفائدة الصافي= ايراد الفائدة _ مصروف الفائدة.

[22] هامش الفائدة الصافي = دخل الفائدة الصافي / الموجودات الإيرادية.

الجدول رقم (24)

أثر سعر الفائدة على هامش الدخل الصافي في مصرف AUDI

سعر الفائدة على الموجودات الحساسة (ودائع لأجل منتجة للفوائد، أوراق مالية بنوعيتها، قروض وتسليفات)= 5%، 10%، 11%، على التوالي

سعر الفائدة على المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة (ودائع الزبائن وأرصدة أخرى)=4%

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

البيان	دون شهر	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 9 أشهر	من 9 إلى 12 شهر	من 1 إلى 2 سنة	من 2 إلى 3 سنوات	من 3 إلى 4 سنوات	من 4 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
مجموع ايراد الفائدة	(%5*2,251,053) = (%11*5,855,807)+ 756,692	(%5*66,733) = (%11*3,442,071)+ 381,965	(%5*617,950) (%11*2,828,473)+ = 342,030	(%11*1,504,471) = 165,492	(%11*1,755,319) = (%10*1,789,007)+ 371,986	(%11*4,383,732) = (%10*1,574,418)+ 639,653	(%11*3,009,062) (%10*3,063,874)+ = 637,384	(%11*1,927,702) = (%10*686,833)+ 280,730	= (%11*1,403,066) 154,337	= (%11*3,030,985) 333,408
مجموع مصروف الفائدة	= (%4*24,075,069) 963,003	= (%4 *5,261,551) 210,462	= (%4 *3,016,853) 120,674	= (%4 *1,841,834) 73,673	= (%4*709,091) 28,364	(%4*70,954) = 2,838	-	-	-	-
دخل الفائدة الصافي[23]	(206,311)	171,503	221,356	91,819	343,622	636,815	637,384	280,730	154,337	333,408
هامش الفائدة الصافي[24]	-0.55%	0.44%	0.56%	0.23%	0.88%	1.62%	1.62%	0.72%	0.39%	0.85%

المصدر: إعداد الباحث، بالاستناد إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (21)

[23] دخل الفائدة الصافي= ايراد الفائدة _ مصروف الفائدة.

[24] هامش الفائدة الصافي = دخل الفائدة الصافي / الموجودات الإيرادية.

المطلب الثاني: إعادة حساب أثر سعر الفائدة على هامش دخل الفائدة الصافي بافتراض ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة 2%

سبق أن ذكرنا في القسم النظري من هذه الدراسة **(المبحث الثاني من الفصل الثالث)** آثار تغيرات أسعار الفائدة على أرباح المصرف عند تقييم التعرض لمخاطر سعر الفائدة من منظور الأرباح وتم التأكيد على نقطة هامة في تحليل مخاطر سعر الفائدة وهي تأثيرها السلبي والمدمر على أرباح المصرف. وبناءً عليه ومن خلال دراسة أثر التغيرات على بنود قائمة الدخل وبما أن أهم أهداف الوقاية من مخاطر سعر الفائدة هو تعظيم دخل الفوائد الصافي **(NII)** الذي يشكل بسط نسبة هامش الفائدة الصافي، إذن سيقوم الباحث الآن بتقييم أثر ارتفاع وانخفاض أسعار الفائدة على دخل الفائدة الصافي وهامش الفائدة الصافي وذلك من خلال الجداول ذوات الأرقام **(25، 26، 27، 28، 29، 30)** في المصارف موضوع الدراسة، وذلك بافتراض أن أسعار الفائدة قد ارتفعت وانخفضت **2%** خلال الشهر الأول من السنة، وقدم الباحث هذا الافتراض بما يتفق مع ما هو وارد بالقرار رقم/**107**/ والمتفق بدوره مع المعدل الذي اعتمدته لجنة بازل للرقابة المصرفية (تقدير أثر تغير سعر الفائدة **بـ200** نقطة أساس).[25]

[25] مع الانتقاد الموجه لهذا المعدل بأنه مرتفعاً بالنسبة للمصارف العاملة ضمن النظام المصرفي السوري والذي لا يشهد هذه التغيرات المرتفعة في أسعار الفائدة حتى في ضوء صدور القرار رقم /298/ تاريخ 2007/6/18 الذي يترك الحرية للمصارف بأن تزيد أو تنقص 2% من أسعار الفائدة الدائنة.

أولاً_ إعادة الحساب بافتراض ارتفاع سعر الفائدة 2%:

الجدول رقم (25)

أثر ارتفاع سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي في مصرف BSO

سعر الفائدة على الموجودات الحساسة (ودائع لأجل منتجة للفوائد، أوراق مالية، قروض وتسليفات) = 7% ،12% ، 13% على التوالي

سعر الفائدة على المطلوبات الحساسة (ودائع الزبائن وأرصدة دائنة أخرى) = 6%

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

البيان	دون شهر	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 9 أشهر	من 9 إلى 12 شهر	من 1 إلى 2 سنة	من 2 إلى 3 سنوات	من 3 إلى 4 سنوات	من 4 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
مجموع ايراد الفائدة	(%7 * 2,439,056) + 8,132,636) + (%13* + (%12*557,200) = 1,294,841	(%7*3,402,469) +(%13*2,455,080) =(%12*557,200) = 624,197	(%7*278,600) +(%13*1,692,931) +(%12*1,671,600) = 440,175	(%7*276,673) +(%13*1,043,881) +(12*2,684,797) = 477,248	(%13*1,070,486) = (%12*1,198,517) + 282,985	(%7*2,897,440) +(%13*3,163,442) = (%12*5,324,060) + 1,252,955	(%13*2,327,097) = (%12*764,793) + 394,298	(%13*802,784) = (%12*2,067,171) + 352,423	(%13*193,388) = (%12*402,686) + 73,462	(%13*348,863) = (%12*190,147) + 68,170
مجموع مصروف الفائدة	(%6*22,330,933) = 1,339,856	(%6 *7,506,063) = 450,364	(%6 *4,992,553) = 299,553	(%6 *2,130,612) = 127,837	(%6*1,844,597) = 110,676	(%6*198,812) = 11,929	(%6 *565) = 34	-	-	-
دخل الفائدة الصافي[26]	(45,015)	173,833	140,622	349,411	172,309	1,241,026	394,264	352,423	73,462	68,170
هامش الفائدة الصافي[27]	-0.10%	0.38%	0.31%	0.76%	0.37%	2.69%	0.86%	0.76%	0.16%	0.15%

المصدر: إعداد الباحث، بالاستناد إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (19).

[26] دخل الفائدة الصافي= ايراد الفائدة _ مصروف الفائدة.

[27] هامش الفائدة الصافي = دخل الفائدة الصافي / الموجودات الإيرادية.

الجدول رقم (26)

أثر ارتفاع سعر الفائدة على هامش الدخل الصافي في مصرف IBTF

سعر الفائدة على الموجودات الحساسة (ودائع لأجل منتجة للفوائد، أوراق مالية بنوعيتها، قروض وتسليفات)= 7%، 12%، 13%، على التوالي

سعر الفائدة على المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة (ودائع الزبائن وأرصدة أخرى)=6%

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

البيان	دون شهر	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 9 أشهر	من 9 إلى 12 شهر	من 1 إلى 2 سنة	من 2 إلى 3 سنوات	من 3 إلى 4 سنوات	من 4 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
مجموع ايراد الفائدة	* 3,493,540 (%7 + 5,913,437 (%13* 873,553 =	(%7*2,846,077) +(%13*5,847,304) =(%12*278,600)= 992,807	(%7*982,063) +(%13*4,613,956 = (668,558	(%13*3,085,227) = 401,080	(%7* 1,000,000) +(%13*2,275,865) = 365,862	(%13*2,839,097) = 369,083	(%13*2,337,013) = 303,812	(%13*871,735) = 113,326	(%13*487,946) = 63,433	(%13*737,179) = 95,833
مجموع مصروف الفائدة	%6*28,892,597) = (1,733,556	(%6 *5,685,308) = 341,118	(%6 *2,228,183) = 133,691	(%6 *2,615,629) = 156,938	(%6*1,183,906) = 71,034	(%6*37,000) = 2,220	(%6 *500) = 30	-	-	(512,500*6%)= 30,750
دخل الفائدة الصافي[28]	(860,003)	651,689	534,867	244,142	294,828	366,863	303,782	113,326	63,433	65,083
هامش الفائدة الصافي[29]	-2.29%	1.73%	1.42%	0.65%	0.78%	0.98%	0.81%	0.30%	0.17%	0.17%

المصدر: إعداد الباحث، بالاستناد إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (20).

[28] دخل الفائدة الصافي= ايراد الفائدة _ مصروف الفائدة.

[29] هامش الفائدة الصافي = دخل الفائدة الصافي / الموجودات الإيرادية.

الجدول رقم (27)

أثر ارتفاع سعر الفائدة على هامش الدخل الصافي في مصرف AUDI

سعر الفائدة على الموجودات الحساسة (ودائع لأجل منتجة للفوائد، أوراق مالية بنوعيتها، قروض وتسليفات)= 7%، 12%، 13%، على التوالي

سعر الفائدة على المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة (ودائع الزبائن وأرصدة أخرى)=6%

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

البيان	دون شهر	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 9 أشهر	من 9 إلى 12 شهر	من 1 إلى 2 سنة	من 2 إلى 3 سنوات	من 3 إلى 4 سنوات	من 4 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
مجموع ايراد الفائدة	(%7*2,251,053) +13*5,855,807)+ = (% 918,829	(%7*66,733) = (%13*3,442,071)+ 452,140	(%7*617,950) (%13*2,828,473)+ = 410,958	(13%*1,504,471) = 195,581	(%13*1,755,319) = (%12*1,789,007)+ 442,872	(%13*4,383,732) = (%12*1,574,418)+ 758,815	(%13*3,009,062) (%12*3,063,874)+ = 758,843	(%13*1,927,702) = (%12*686,833)+ 333,021	(%13*1,403,066) = 182,399	(%13*3,030,985) = 394,028
مجموع مصروف الفائدة	%6*24,075,069) = (1,444,504	(%6 *5,261,551) = 315,693	(%6 *3,016,853) = 181,011	(%6 *1,841,834) = 110,510	(%6*709,091) = 42,545	(%6*70,954) = 4,257	-	-	-	-
دخل الفائدة الصافي[30]	(525,675)	136,447	229,947	85,071	400,327	754,558	758,843	333,021	182,399	394,028
هامش الفائدة الصافي[31]	-1.34%	0.35%	0.59%	0.22%	1.02%	1.92%	1.93%	0.85%	0.46%	1%

المصدر: إعداد الباحث، بالاستناد إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (21).

[30] دخل الفائدة الصافي= ايراد الفائدة _ مصروف الفائدة.

[31] هامش الفائدة الصافي = دخل الفائدة الصافي / الموجودات الإيرادية.

ثانياً_ إعادة الحساب بافتراض انخفاض سعر الفائدة 2%:

الجدول رقم (28)

أثر انخفاض سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي في مصرف BSO

سعر الفائدة على الموجودات الحساسة (ودائع لأجل منتجة للفوائد، أوراق مالية، قروض وتسليفات) = 3% ،8% ، 9% على التوالي

سعر الفائدة على المطلوبات الحساسة (ودائع الزبائن وأرصدة دائنة أخرى) = 2%

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

البيان	دون شهر	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 9 أشهر	من 9 إلى 12 شهر	من 1 إلى 2 سنة	من 2 إلى 3 سنوات	من 3 إلى 4 سنوات	من 4 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
مجموع ايراد الفائدة	(%3 * 2,439,056) + (%9 * 8,132,636) + (%8*557,200) = 849,685	(%3*3,402,469) +(%9*2,455,080) =(%8*557,200)= 367,607	(%3*278,600) +(%9*1,692,931) +(%8*1,671,600) = 294,450	(%3*276,673) +(%9*1,043,881) +(8%*2,684,797) = 317,033	(%9*1,070,486) =(%8*1,198,517)+ 192,225	(%3*2,897,440) =(%9*3,163,442)+ (%8*5,324,060)+ 797,558	(%9*2,327,097) =(%8*764,793)+ 270,622	(%9*802,784) =(%8*2,067,171)+ 237,625	(%9*193,388) =(%8*402,686)+ 49,620	(%9*348,863) =(%8*190,147)+ 46,610
مجموع مصروف الفائدة	(%2*22,330,933) = 446,619	(%2 *7,506,063) = 150,121	(%2 *4,992,553) = 99,851	(%2 *2,130,612) = 42,612	(%2*1,844,597) = 36,892	(%2*198,812) = 3,976	(%2 *565) = 11	-	-	-
دخل الفائدة الصافي[32]	403,066	217,486	194,599	274,421	155,333	793,582	270,611	237,625	49,620	46,610
هامش الفائدة الصافي[33]	0.87%	0.47%	0.42%	0.60%	0.34%	1.72%	0.59%	0.52%	0.11%	0.10%

المصدر: إعداد الباحث، بالاستناد إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (19).

[32] دخل الفائدة الصافي= ايراد الفائدة _ مصروف الفائدة.

[33] هامش الفائدة الصافي = دخل الفائدة الصافي / الموجودات الإيرادية.

الجدول رقم (29)

أثر انخفاض سعر الفائدة على هامش الدخل الصافي في مصرف IBTF

سعر الفائدة على الموجودات الحساسة (ودائع لأجل منتجة للفوائد، أوراق مالية بنوعيتها، قروض وتسليفات)= 3%، 8%، 9%، على التوالي

سعر الفائدة على المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة (ودائع الزبائن وأرصدة أخرى)=2%

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

البيان	دون شهر	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 9 أشهر	من 9 إلى 12 شهر	من 1 إلى 2 سنة	من 2 إلى 3 سنوات	من 3 إلى 4 سنوات	من 4 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
مجموع ايراد الفائدة	(3% * 3,493,540) + (9% * 5,913,437) = 637,015	(3%*2,846,077) +(9%*5,847,304) =(8%*278,600)= 633,927	(3%*982,063) =(9%*4,613,956)+ 444,718	(9%*3,085,227) = 277,670	(3% *1,000,000) =(9%*2,275,865)+ 234,828	(9%*2,839,097) = 255,519	(9%*2,337,013) = 210,331	(9%*871,735) = 78,456	(9%*487,946) = 43,915	(9%*737,179) = 66,346
مجموع مصروف الفائدة	(2%*28,892,597) = 577,852	(2% *5,685,308) = 113,706	(2% *2,228,183) = 44,564	(2% *2,615,629) = 52,313	(2%*1,183,906) = 23,678	(2%*37,000) = 740	(2% *500) = 10	-	-	(512,500*2%)= 10,250
دخل الفائدة الصافي[34]	59,163	520,221	400,154	225,357	211,150	254,779	210,321	78,456	43,915	56,096
هامش الفائدة الصافي[35]	0.16%	1.38%	1.06%	0.60%	0.56%	0.68%	0.56%	0.21%	0.12%	0.15%

المصدر: إعداد الباحث، بالاستناد إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (20).

[34] دخل الفائدة الصافي= ايراد الفائدة _ مصروف الفائدة.

[35] هامش الفائدة الصافي = دخل الفائدة الصافي / الموجودات الإيرادية.

الجدول رقم (30)

أثر انخفاض سعر الفائدة على هامش الدخل الصافي في مصرف AUDI

سعر الفائدة على الموجودات الحساسة (ودائع لأجل منتجة للفوائد، أوراق مالية بنوعيتها، قروض وتسليفات)= 3%، 8%، 9%، على التوالي

سعر الفائدة على المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة (ودائع الزبائن وأرصدة أخرى)=2%

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

البيان	دون شهر	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 9 أشهر	من 9 إلى 12 شهر	من 1 إلى 2 سنة	من 2 إلى 3 سنوات	من 3 إلى 4 سنوات	من 4 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
مجموع ايراد الفائدة	(%3*2,251,053) +(%9*5,855,807) = (% 594,555	(%3*66,733) +(%9*3,442,071) = 311,788	(%3*617,950) = (%9*2,828,473)+ 273,102	(%9*1,504,471) = 135,402	(%9*1,755,319) = (%8*1,789,007)+ 301,100	(%9*4,383,732) = (%8*1,574,418)+ 520,489	(%9*3,009,062) = (%8*3,063,874)+ 515,926	(%9*1,927,702) = (%8*686,833)+ 228,440	(%9*1,403,066) = 126,276	(%9*3,030,985) = 272,789
مجموع مصروف الفائدة	%2*24,075,069) = (481,501	(%2 *5,261,551) = 105,231	(%2 *3,016,853) = 60,337	(%2 *1,841,834) = 36,837	(%2*709,091) = 14,182	(%2*70,954) = 1,419	-	-	-	-
دخل الفائدة الصافي[36]	113,054	206,557	212,765	98,565	286,918	519,070	515,926	228,440	126,276	272,789
هامش الفائدة الصافي[37]	0.29%	0.53%	0.54%	0.25%	0.73%	1.32%	1.31%	0.58%	0.32%	0.69%

المصدر: إعداد الباحث، بالاستناد إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (21).

[36] دخل الفائدة الصافي= ايراد الفائدة _ مصروف الفائدة.

[37] هامش الفائدة الصافي = دخل الفائدة الصافي / الموجودات الإيرادية.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الأولى (Test the first hypothesis):

بعد أن تم في المبحث الأول إجراء التحليل الهيكلي المقارن للقوائم المالية للمصارف وتحليل ربحيتها ومن ثم في المبحث الثاني تم تحليل الأصول والخصوم الحساسة لتغير أسعار الفائدة في المصارف عينة الدراسة، وقياس الفجوة التراكمية، وقياس التغير في أسعار الفائدة وصافي الفوائد في هذه المصارف، ومن ثم القيام بإعادة حساب دخل الفائدة الصافي بافتراض ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة **2%**، فإنه في هذا المطلب سوف يتم إجراء اختبار للفرضية الأولى.

إختبار الفرضية الأولى (Test the first hypothesis):

H0: لا يوجد تأثير لتغير سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي.

لاختبار هذه الفرضية سنورد الجدولين رقم **(31، 32)** اللذان يوضحان تغيرات هامش الفائدة الصافي مع ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة **2%.**

- **تأثير ارتفاع سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي:**

نورد **الجدول رقم (31)** الذي يوضح تغيرات هامش الفائدة الصافي مع ارتفاع سعر الفائدة **2%.**

الجدول رقم (31)

هامش الفائدة الصافي (+2%)

الفترات	BSO			IBTF			AUDI		
	نوع الفجوة	هامش الفائدة الصافي (الحالة الأساسية)	هامش الفائدة الصافي + 2%	نوع الفجوة	هامش الفائدة الصافي (الحالة الأساسية)	هامش الفائدة الصافي+ 2%	نوع الفجوة	هامش الفائدة الصافي (الحالة الأساسية)	هامش الفائدة الصافي+ 2%
دون شهر	سالبة	%0.39	%0.10-	سالبة	%0.88-	%2.29-	سالبة	%0.55-	%1.34-
من 1 إلى 3 أشهر	سالبة	%0.42	%0.38	موجبة	%1.56	%1.73	سالبة	%0.44	%0.35
من 3 إلى 6 أشهر	سالبة	%0.36	%0.31	موجبة	%1.24	%1.42	موجبة	%0.56	%0.59
من 6 إلى 9 أشهر	موجبة	%0.68	%0.76	موجبة	%0.62	%0.65	سالبة	%0.23	%0.22
من 9 إلى 12 شهر	موجبة	%0.36	%0.37	موجبة	%0.67	%0.78	موجبة	%0.88	%1.02
من 1 إلى 2 سنة	موجبة	%2.21	%2.69	موجبة	%0.83	%0.98	موجبة	%1.62	%1.92
من 2 إلى 3 سنوات	موجبة	%0.72	%0.86	موجبة	%0.68	%0.81	موجبة	%1.62	%1.93
من 3 إلى 4 سنوات	موجبة	%0.64	%0.76	موجبة	%0.25	%0.30	موجبة	%0.72	%0.85
من 4 إلى 5 سنوات	موجبة	%0.13	%0.16	موجبة	%0.14	%0.17	موجبة	%0.39	%0.46
أكثر من 5 سنوات	موجبة	%0.12	%0.15	موجبة	%0.16	%0.17	موجبة	%0.85	%1

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى الجداول (22، 23، 24، 25، 26، 27)

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- **مصرف سورية والمهجر**: كانت الفجوة **سالبة** في الفترات الزمنية الثلاث الأولى، (وهذا يعني احتمال تعرض المصرف لمخاطر الارتفاع في أسعار الفائدة)، وبالفعل مع ارتفاع سعر الفائدة بمقدار 2% انخفض صافي الفوائد وبالتالي انخفض هامش الفائدة الصافي، بينما كانت الفجوة **موجبة** في الفترات الزمنية السبع الأخيرة، (وهذا يعني **عدم** تعرض المصرف لمخاطر الارتفاع في أسعار الفائدة) وبالفعل استفاد المصرف من الارتفاع في أسعار الفائدة خلال هذه الفترات نتيجة لتحرك هذه الأسعار باتجاه مناسب مما أدى لزيادة صافي الفوائد وبالتالي هامش الفائدة الصافية.
- **المصرف الدولي للتجارة والتمويل:** كانت الفجوة **سالبة** في الفترة الزمنية الأولى، (وهذا يعني احتمال تعرض المصرف لمخاطر الارتفاع في أسعار الفائدة)، وبالفعل مع ارتفاع سعر الفائدة بمقدار 2% انخفض صافي الفوائد وبالتالي انخفض هامش الفائدة الصافي، بينما كانت الفجوة **موجبة** في الفترات الزمنية التسع الأخيرة، (وهذا يعني **عدم** تعرض المصرف لمخاطر الارتفاع في أسعار الفائدة) وبالفعل استفاد المصرف من الارتفاع في أسعار الفائدة خلال هذه الفترات نتيجة لتحرك هذه الأسعار باتجاه مناسب مما أدى لزيادة صافي الفوائد وبالتالي هامش الفائدة الصافية.
- **مصرف عودة:** كانت الفجوة **سالبة** في الفترة الزمنية الأولى والثانية والرابعة، (وهذا يعني احتمال تعرض المصرف لمخاطر الارتفاع في أسعار الفائدة)، وبالفعل مع ارتفاع سعر الفائدة بمقدار 2% انخفض صافي الفوائد وبالتالي انخفض هامش الفائدة الصافي، بينما كانت الفجوة **موجبة** في الفترات الزمنية الأخرى، (وهذا يعني **عدم** تعرض المصرف لمخاطر الارتفاع في أسعار الفائدة) وبالفعل استفاد المصرف من الارتفاع في أسعار الفائدة خلال هذه الفترات نتيجة لتحرك هذه الأسعار باتجاه مناسب مما أدى لزيادة صافي الفوائد وبالتالي هامش الفائدة الصافية.

ويمكن أن نخلص إلى القول بأنه:

"**يوجد** تأثير لارتفاع سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي" في كل من المصارف عينة الدراسة.

- **تأثير انخفاض سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي:**

نورد **الجدول رقم (32)** الذي يوضح تغيرات هامش الفائدة الصافي مع انخفاض سعر الفائدة **2%**.

الجدول رقم (32)

هامش الفائدة الصافي (-2%)

الفترات	BSO			IBTF			AUDI		
	نوع الفجوة	هامش الفائدة الصافي (الحالة الأساسية)	هامش الفائدة الصافي -2%	نوع الفجوة	هامش الفائدة الصافي (الحالة الأساسية)	هامش الفائدة الصافي -2%	نوع الفجوة	هامش الفائدة الصافي (الحالة الأساسية)	هامش الفائدة الصافي -2%
دون شهر	سالبة	%0.39	%0.87	سالبة	-%0.88	%0.16	سالبة	-%0.55	%0.29
من 1 إلى 3 أشهر	سالبة	%0.42	%0.47	موجبة	%1.56	%1.38	سالبة	%0.44	%0.53
من 3 إلى 6 أشهر	سالبة	%0.36	%0.42	موجبة	%1.24	%1.06	موجبة	%0.56	%0.54
من 6 إلى 9 أشهر	موجبة	%0.68	%0.60	موجبة	%0.62	%0.60	سالبة	%0.23	%0.25
من 9 إلى 12 شهر	موجبة	%0.36	%0.34	موجبة	%0.67	%0.56	موجبة	%0.88	%0.73
من 1 إلى 2 سنة	موجبة	%2.21	%1.72	موجبة	%0.83	%0.68	موجبة	%1.62	%1.32
من 2 إلى 3 سنوات	موجبة	%0.72	%0.59	موجبة	%0.68	%0.56	موجبة	%1.62	%1.31
من 3 إلى 4 سنوات	موجبة	%0.64	%0.52	موجبة	%0.25	%0.21	موجبة	%0.72	%0.58
من 4 إلى 5 سنوات	موجبة	%0.13	%0.11	موجبة	%0.14	%0.12	موجبة	%0.39	%0.32
أكثر من 5 سنوات	موجبة	%0.12	%0.10	موجبة	%0.16	%0.15	موجبة	%0.85	%0.69

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى الجداول(22، 23، 24، 28، 29، 30)

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- **مصرف سورية والمهجر**: كانت الفجوة **سالبة** في الفترات الزمنية الثلاث الأولى، (وهذا يعني **عدم** تعرض المصرف لمخاطر الانخفاض في أسعار الفائدة)، وبالفعل مع انخفاض سعر الفائدة بمقدار 2% ارتفع صافي الفوائد وبالتالي ارتفع هامش الفائدة الصافي، بينما كانت الفجوة **موجبة** في الفترات الزمنية السبع الأخيرة، (وهذا يعني تعرض المصرف لمخاطر الانخفاض في أسعار الفائدة) وبالفعل لم يستفد المصرف من الانخفاض في أسعار الفائدة خلال هذه الفترات نتيجة لتحرك هذه الأسعار باتجاه غير مناسب مما أدى لانخفاض صافي الفوائد وبالتالي هامش الفائدة.
- **المصرف الدولي للتجارة والتمويل**: كانت الفجوة **سالبة** في الفترة الزمنية الأولى، ((وهذا يعني **عدم** تعرض المصرف لمخاطر الانخفاض في أسعار الفائدة)، وبالفعل مع انخفاض سعر الفائدة بمقدار 2% ارتفع صافي الفوائد وبالتالي ارتفع هامش الفائدة الصافي، بينما كانت الفجوة **موجبة** في الفترات الزمنية التسع الأخيرة، (وهذا يعني تعرض المصرف لمخاطر الانخفاض في أسعار الفائدة) وبالفعل لم يستفد المصرف من الانخفاض في أسعار الفائدة خلال هذه الفترات نتيجة لتحرك هذه الأسعار باتجاه غير مناسب مما أدى لانخفاض صافي الفوائد وبالتالي هامش الفائدة الصافية.
- **مصرف عودة**: كانت الفجوة **سالبة** في الفترة الزمنية الأولى والثانية والرابعة، (وهذا يعني **عدم** تعرض المصرف لمخاطر الانخفاض في أسعار الفائدة)، وبالفعل مع انخفاض سعر الفائدة بمقدار 2% ارتفع صافي الفوائد وبالتالي ارتفع هامش الفائدة الصافي، بينما كانت الفجوة **موجبة** في الفترات الزمنية الأخرى، (وهذا يعني تعرض المصرف لمخاطر الانخفاض في أسعار الفائدة) وبالفعل لم يستفد المصرف من الانخفاض في أسعار الفائدة خلال هذه الفترات نتيجة لتحرك هذه الأسعار باتجاه غير مناسب مما أدى لانخفاض صافي الفوائد وبالتالي هامش الفائدة الصافية.

ويمكن أن نخلص إلى القول بأنه:

"**يوجد** تأثير لانخفاض سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي" في كل من المصارف عينة الدراسة.

ومن ذلك نخلص إلى القول:

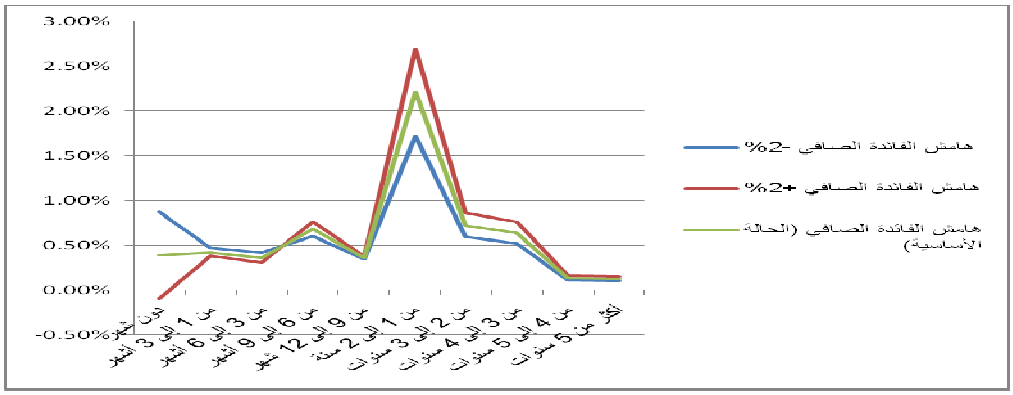
برفض فرضية العدم **H0**: لا يوجد تأثير لتغير سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي.

ونقبل الفرضية البديلة **H1**: يوجد تأثير لتغير سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي.

ونوضح في الأشكال البيانية **(23، 24، 25)** التالية تأثير تغيرات سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي في المصارف عينة الدراسة:

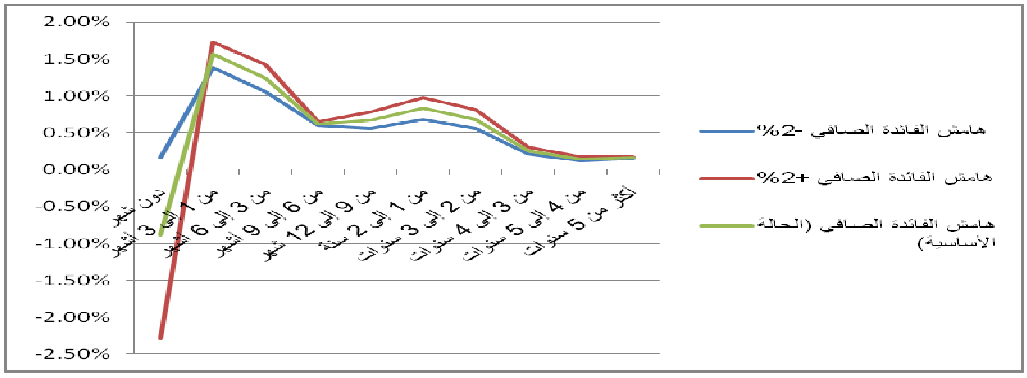
الشكل رقم (23)

تأثير تغيرات سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي في مصرف BSO



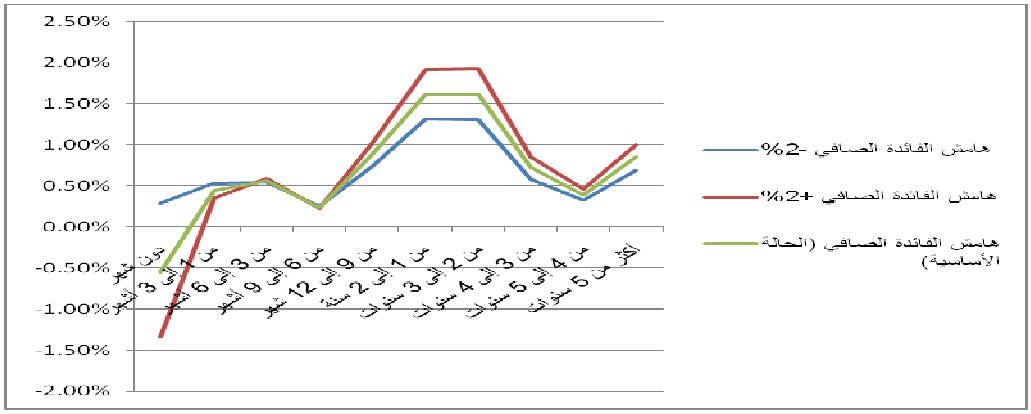
الشكل رقم (24)

تأثير تغيرات سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي في مصرف IBTF



الشكل رقم (25)

تأثير تغيرات سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي في مصرف AUDI



المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى الجدولين(31، 32).

المبحث الثالث

التحليل الإحصائي ومناقشة الفرضيات الأخرى للدراسة

Statistical analysis and discussion of other hypotheses

اعتمد الباحث في اختبار هذه الفرضيات على البرنامج الإحصائي **spss20**، من خلال تطبيق الانحدار البسيط لدراسة العلاقة بين كل من سعر الفائدة المدين والدائن وبين الودائع والتسهيلات الائتمانية في المصارف عينة الدراسة وتم الاعتماد على معيار القبول والرفض التالي:

نرفض فرضية العدم عندما (مستوى الدلالة المحسوب p.val) أصغر من مستوى الدلالة المحدد **0.05** أي:

قبول H0 عندما p.val ≥ 0.05.

قبول H1 عندما p.val < 0.05

المطلب الأول: قاعدة بيانات الدراسة (Database study):

سنورد في الجدولين (**33**، **34**) كل من تسهيلات المصارف وودائع المصارف عينة الدراسة مع سعر الفائدة على كل منها، ومن ثم سنحدد المتغيرات الإجرائية للدراسة وإجراء الإحصاءات الوصفية لكل مصرف على حدا.

أولاً_ التسهيلات الائتمانية الممنوحة والودائع في المصارف عينة الدراسة (Credit facilities granted and deposits in the study sample banks):

نورد في الجدول رقم (**33**) تسهيلات المصارف مع سعر الفائدة المدين على كل منها، وفي الجدول رقم (**34**) ودائع المصارف مع سعر الفائدة الدائن على كل منها.

✓ التسهيلات الائتمانية الممنوحة (Credit facilities granted):

الجدول رقم (33)

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2005-2011

المبالغ بالليرات السورية

المصرف	نوع التسهيلات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
BSO	حسابات جارية مدينة	0	121,670,356	63,239,227	6,858,483,050	6,565,198,494	6,569,706,249	6,737,862,673
	السندات المحسومة	1,618,069,786	2,096,244,129	4,926,361,361	4,566,669,447	3,847,699,743	3,352,551,672	2,121,317,901
	قروض وتسهيلات للزبائن	3,146,856,499	4,217,605,328	8,411,737,972	6,823,153,823	9,135,565,813	20,615,247,122	13,296,653,792
	مجموع التسهيلات الائتمانية	4,764,926,285	6,435,519,813	13,401,338,560	18,248,306,320	19,548,464,050	30,537,505,043	22,155,834,366
IBTF	حسابات جارية مدينة	1,127,814,379	1,947,291,694	4,003,150,151	7,683,342,100	13,283,800,646	12,503,627,918	10,680,430,313
	السندات المحسومة	2,524,280,797	3,170,797,685	4,564,280,977	6,967,968,251	7,550,042,500	6,724,970,125	7,503,973,194
	قروض وتسهيلات للزبائن	927,221,769	754,912,772	3,402,431,979	4,387,859,901	6,329,284,316	13,926,795,627	11,357,264,397
	مجموع التسهيلات الائتمانية	4,579,316,945	5,873,002,151	11,969,863,107	19,039,170,252	27,163,127,462	33,155,393,670	29,541,667,904
AUDI	حسابات جارية مدينة	16,805,612	2,288,284,423	2,643,122,185	3,230,343,693	3,789,856,233	3,435,358,766	3,741,989,908
	السندات المحسومة	0	697,098,150	2,570,798,801	2,943,964,914	3,253,619,058	3,270,308,544	2,359,280,472
	قروض وتسهيلات للزبائن	0	1,899,251,222	4,709,693,450	13,242,800,521	19,205,106,611	33,088,415,042	25,043,253,484
	مجموع التسهيلات الائتمانية	16,805,612	4,884,633,795	9,923,614,436	19,417,109,128	26,248,581,902	39,794,082,352	31,144,523,864
المتوسط المرجح لسعر الفائدة المدينة	حسابات جارية مدينة %	9.5	9.78	9.88	9.9	9.58	9.47	9.02
	السندات المحسومة %	8	9.25	10.15	10.17	10.16	9.88	9.68
	قروض وتسهيلات للزبائن %	7	9.78	10	8.55	8.48	8.47	8.35

البيانات: التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للأعوام 2005-2011، الجدول: إعداد الباحث.

✓ **الودائع المستقطبة (polarized deposits):**

الجدول رقم (34)

الودائع المستقطبة من المصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2005-2011

المبالغ بالليرات السورية

المصرف	نوع الودائع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
BSO	ودائع تحت الطلب	8,347,202,731	14,635,375,565	17,181,991,089	19,910,482,946	21,631,123,854	29,029,457,867	21,607,324,084
	ودائع توفير	1,320,733,421	1,378,577,375	1,618,971,926	1,109,728,890	1,072,576,770	1192467079	908,887,105
	ودائع لأجل	11,595,572,958	28,306,306,375	38,144,442,107	41,514,516,923	43,450,168,566	53,662,003,137	37,923,696,062
	مجموع الودائع	21,263,509,110	44,320,259,315	56,945,405,122	62,534,728,759	66,153,869,190	83,883,928,083	60,439,907,251
IBTF	ودائع تحت الطلب	4,255,235,067	7,252,989,613	14,535,468,223	13,329,065,441	16,559,521,267	22,254,680,051	12,073,526,385
	ودائع توفير	1,353,721,741	2,011,272,357	2,791,432,067	4,839,956,776	6,640,507,203	10,639,444,491	5,841,814,893
	ودائع لأجل	6,148,566,266	14,125,464,513	20,664,157,634	24,039,129,510	34,102,670,599	31,773,033,365	28,341,020,887
	مجموع الودائع	11,757,523,074	23,389,726,483	37,991,057,924	42,208,151,727	57,302,699,069	64,667,157,907	46,256,362,165
AUDI	ودائع تحت الطلب	1,017,867,949	4,517,471,411	11,345,489,908	16,843,842,466	23,641,318,978	25,552,312,288	16,036,481,920
	ودائع توفير	47,141,565	461,988,525	1,008,705,546	796,914	247,263	4,351,565,641	2,842,861,082
	ودائع لأجل	1,138,040,704	8,601,776,453	19,529,904,141	32,581,459,012	41,998,466,416	52,871,735,299	32,115,138,814
	مجموع الودائع	2,203,050,218	13,581,236,389	31,884,099,595	49,426,098,392	65,640,032,657	82,775,613,228	50,994,481,816
المتوسط المرجح لسعر الفائدة الدائنة	ودائع تحت الطلب %	1.3	0.75	0.77	0.25	0.29	0.23	0.19
	ودائع توفير %	5	5	4.81	4.92	4.67	4.35	4.64
	ودائع لأجل %	6.7	7.95	7.83	6.83	6.31	6.11	5.77

البيانات: التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للأعوام 2005-2011، الجدول: إعداد الباحث.

ثانياً_المتغيرات الإجرائيّة للبحث (Procedural variables to search):

- ✓ سيتم استخدام الانحدار البسيط **(Simple regression)** في التحقق من فرضيّات الدراسة في كلّ بنك على حدا، وقد تمّ الاعتماد على المتغيّرات الآتية:

الجدول(35)

المتغيرات الإجرائيّة للبحث

المتغير المستقل	الرمز	المتغير التابع	الرمز	مصدر البيانات
التسهيلات الائتمانيّة				
فائدة الحسابات الجارية المدينة%	**X1**	حسابات جارية مدينة	**Y1**	
فائدة السندات المحسومة%	**X2**	السندات المحسومة	**Y2**	
فائدة القروض وتسهيلات الزبائن%	**X3**	قروض وتسهيلات للزبائن	**Y3**	
الودائع				
فائدة الودائع تحت الطلب%	**X4**	ودائع تحت الطلب	**Y4**	
فائدة ودائع توفير %	**X5**	ودائع توفير	**Y5**	
فائدة ودائع لأجل%	**X6**	ودائع لأجل	**Y6**	

- ✓ سيتمّ الاستغناء عن بيانات السنوات التي لديها القيمة **0** أو **(#NUM!)**.

ثالثاً_ الإحصاءات الوصفيّة (Descriptive statistics):

قبل اختبار الفرضيات، سنبين فيما يلي مجموعة من الجداول التي توضح التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لكل مصرف على حدا، حيث ستتضمن الجداول ذوات الأرقام **(38، 39، 40)** أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف عينة الدراسة مع سعر الفائدة المدين لكل تسهيل، وستتضمن الجداول ذوات الأرقام **(41، 42، 43)** أنواع الودائع المستقطبة من المصارف عينة الدراسة مع سعر الفائدة الدائن لكل نوع.

❖ التسهيلات الائتمانية الممنوحة (Credit facilities granted):

✓ مصرف BSO:

الجدول(36)

الإحصاءات الوصفيّة للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل مصرف BSO

البيان	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
حسابات جارية مدينة	7	.00	6.86E9	3.8452E9	3.54077E9
السندات المحسومة	7	1.62E9	4.93E9	3.2184E9	1.30210E9
قروض وتسهيلات للزبائن	7	3.15E9	2.06E10	9.3781E9	5.98064E9
مجموع التسهيلات الائتمانية	7	4.76E9	3.05E10	1.6442E10	9.03672E9
حسابات جارية مدينة %	7	9.02	9.90	9.5900	0.30654
السندات المحسومة %	7	8.00	10.17	9.6129	0.78604
قروض وتسهيلات للزبائن %	7	7.00	10.00	8.6614	0.99852

✓ مصرف IBTF:

الجدول(37)

الإحصاءات الوصفيّة للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل مصرف IBTF

البيان	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
حسابات جارية مدينة	7	1.13E9	1.33E10	7.3185E9	5.03442E9
السندات المحسومة	7	2.52E9	7.55E9	5.5723E9	2.12105E9
قروض وتسهيلات للزبائن	7	7.55E8	1.39E10	5.8694E9	5.06810E9
مجموع التسهيلات الائتمانية	7	4.58E9	3.32E10	1.8760E10	1.16005E10
حسابات جارية مدينة %	7	9.02	9.90	9.5900	.30654
السندات المحسومة %	7	8.00	10.17	9.6129	.78604
قروض وتسهيلات للزبائن %	7	7.00	10.00	8.6614	.99852

✓ **مصرف AUDI:**

الجدول(38)

الإحصاءات الوصفيّة للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل مصرف AUDI

البيان	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
حسابات جارية مدينة	7	16805612.00	3.79E9	2.7351E9	1.32030E9
السندات المحسومة	7	.00	3.27E9	2.1564E9	1.29470E9
قروض وتسهيلات للزبائن	7	.00	3.31E10	1.3884E10	1.25342E10
مجموع التسهيلات الائتمانية	7	16805612.00	3.98E10	1.8776E10	1.45730E10
حسابات جارية مدينة %	7	9.02	9.90	9.5900	.30654
السندات المحسومة %	7	8.00	10.17	9.6129	.78604
قروض وتسهيلات للزبائن %	7	7.00	10.00	8.6614	.99852

❖ **الودائع المستقطبة (polarized deposits):**

✓ **مصرف BSO:**

الجدول رقم (39)

الإحصاءات الوصفية للودائع المستقطبة من قبل مصرف BSO

البيان	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
ودائع تحت الطلب	7	8.35E9	2.90E10	1.8906E10	6.46678E9
ودائع توفير	7	9.09E8	1.62E9	1.2288E9	2.32869E8
ودائع لأجل	7	1.16E10	5.37E10	3.6371E10	1.32914E10
مجموع الودائع	7	2.13E10	8.39E10	5.6506E10	1.95157E10
ودائع تحت الطلب %	7	.19	1.30	.5400	.41629
ودائع توفير %	7	4.35	5.00	4.7700	.23566
ودائع لأجل %	7	5.77	7.95	6.7857	.83366

✓ مصرف IBTF:

الجدول(40)

الإحصاءات الوصفية للودائع المستقطبة من قبل مصرف IBTF

البيان	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
ودائع تحت الطلب	7	4.26E9	2.23E10	1.2894E10	5.93106E9
ودائع توفير	7	1.35E9	1.06E10	4.8740E9	3.22034E9
ودائع لأجل	7	6.15E9	3.41E10	2.2742E10	9.97965E9
مجموع الودائع	7	1.18E10	6.47E10	4.0510E10	1.83831E10
ودائع تحت الطلب %	7	.19	1.30	.5400	.41629
ودائع توفير %	7	4.35	5.00	4.7700	.23566
ودائع لأجل %	7	5.77	7.95	6.7857	.83366

✓ مصرف AUDI:

الجدول(41)

الإحصاءات الوصفية للودائع المستقطبة من قبل مصرف AUDI

البيان	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
ودائع تحت الطلب	7	1.02E9	2.56E10	1.4136E10	9.16530E9
ودائع توفير	7	247263.00	4.35E9	1.2448E9	1.70319E9
ودائع لأجل	7	1.14E9	5.29E10	2.6977E10	1.83246E10
مجموع الودائع	7	2.20E9	8.28E10	4.2358E10	2.84324E10
ودائع تحت الطلب %	7	.19	1.30	.5400	.41629
ودائع توفير %	7	4.35	5.00	4.7700	.23566
ودائع لأجل %	7	5.77	7.95	6.7857	.83366

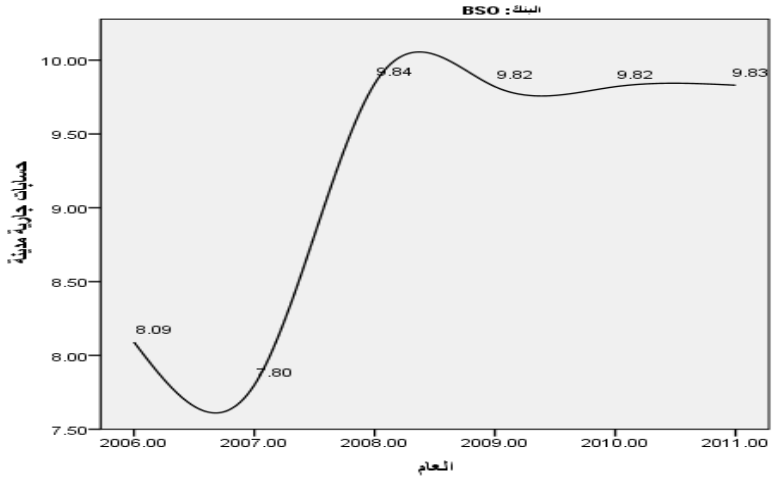
رابعاً_ دراسة تطور كل من التسهيلات والودائع في كل بنك عبر الزمن

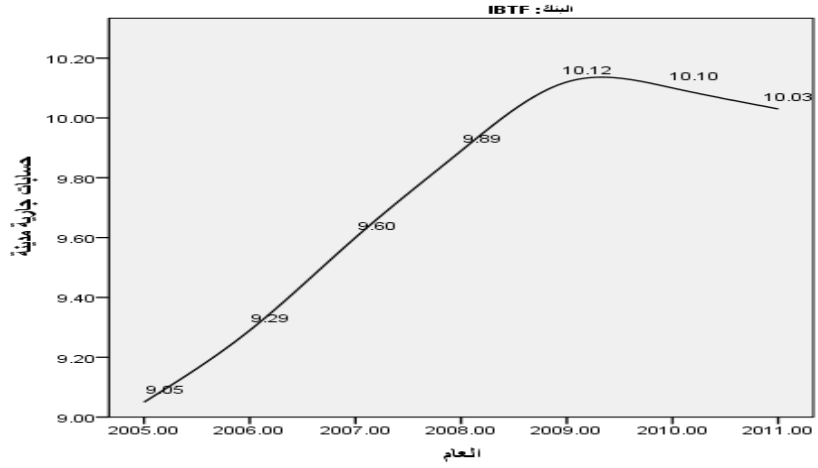
(Study the evolution of each of the facilities and deposits in each bank over time)

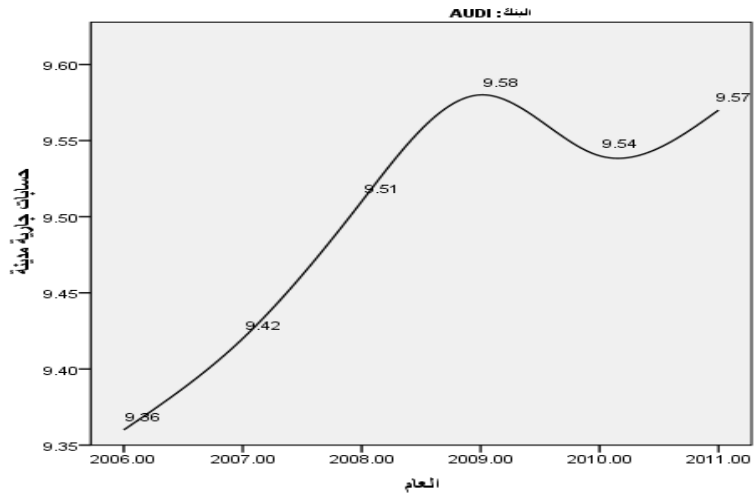
❖ **التسهيلات (facilities):**

عند دراسة تطوّر التسهيلات الممنوحة في كلّ بنك تبيّن الآتي:

✓ **الحسابات المدينة (Overdraft):**



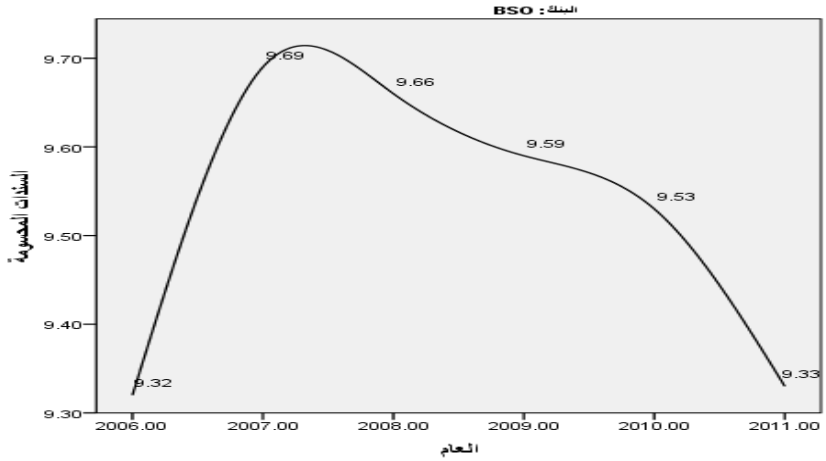


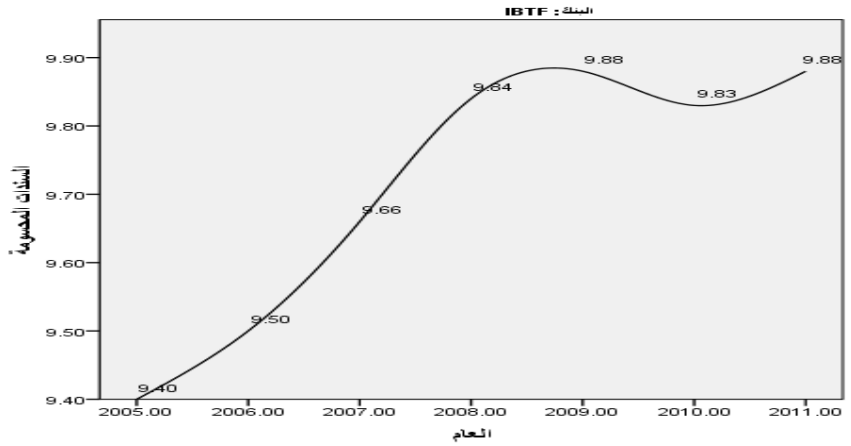


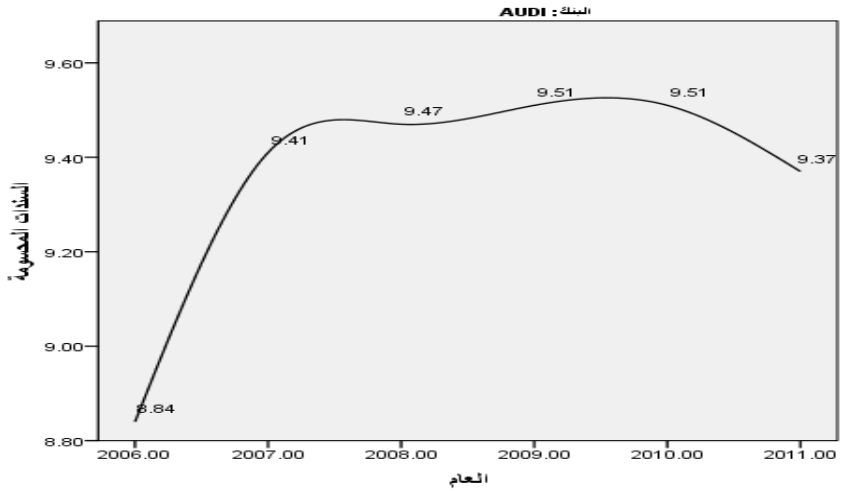
نجد من خلال الأشكال البيانية السابقة:

- بلغت الحسابات الجارية المدينة ذروتها عام 2008 في مصرف BSO وسجلت (6,858,483,050ل.س) وبدأت تنخفض حتى عام 2011 وبلغت (6,737,862,673 ل.س).
- بلغت الحسابات الجارية المدينة ذروتها عام 2009 في مصرف IBTF وسجلت (13,283,800,646ل.س) وبدأت تنخفض حتى عام 2011 وبلغت (10,680,430,313 ل.س).
- بلغت الحسابات الجارية المدينة ذروتها عام 2009 في مصرف AUDI وسجلت (3,789,856,233ل.س) وبدأت تنخفض حتى عام 2011 وبلغت (3,741,989,908 ل.س).

- ✓ **السندات المحسومة (discounted bonds):**



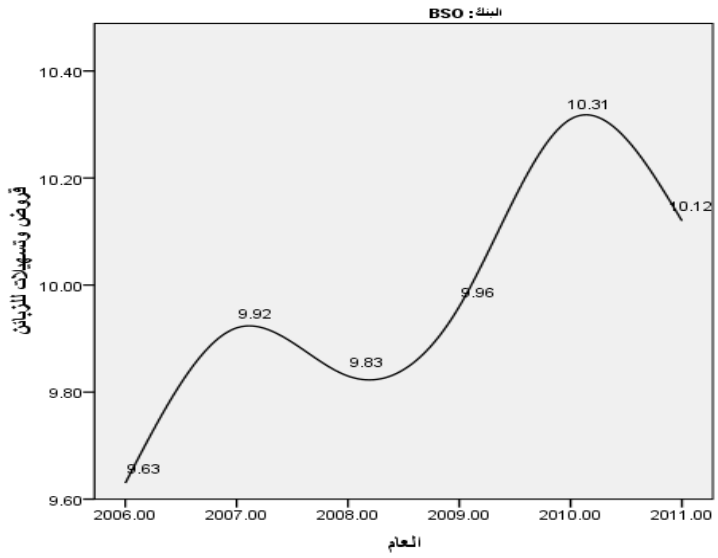


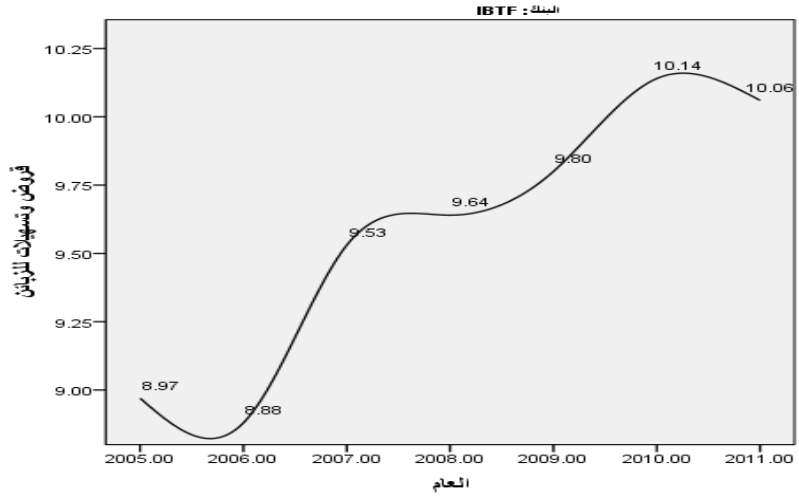


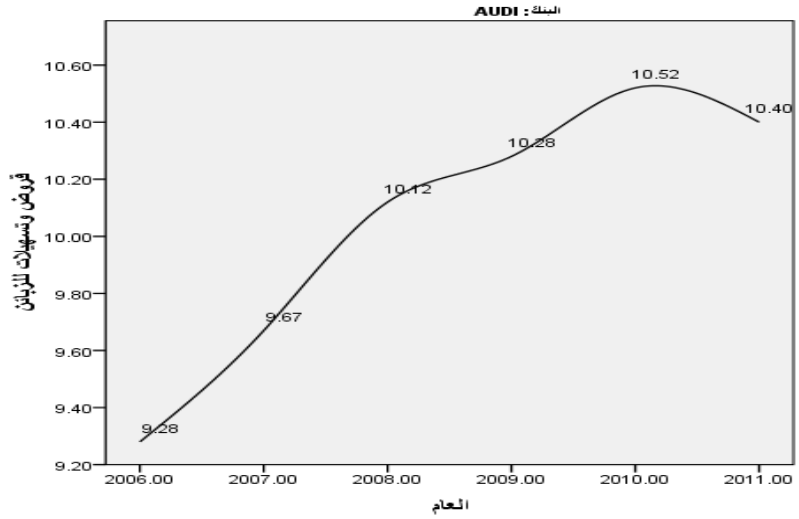
نجد من خلال الأشكال البيانية السابقة:

- بلغت السندات المحسومة ذروتها عام 2007 في مصرف BSO وسجلت (4,926,361,361ل.س) وبدأت تتخفض حتى عام 2011 وبلغت (2,121,317,901ل.س).
- بلغت السندات المحسومة ذروتها عام 2009 في مصرف IBTF وسجلت (7,550,042,500ل.س) وبدأت تتخفض حتى عام 2011 وبلغت (7,503,973,194 ل.س).
- بلغت السندات المحسومة ذروتها عام 2010 في مصرف AUDI وسجلت (3,270,308,544ل.س) وبدأت تتخفض حتى عام 2011 وبلغت (2,359,280,472 ل.س).

✓ **قروض وتسهيلات الزبائن (customers loans)**







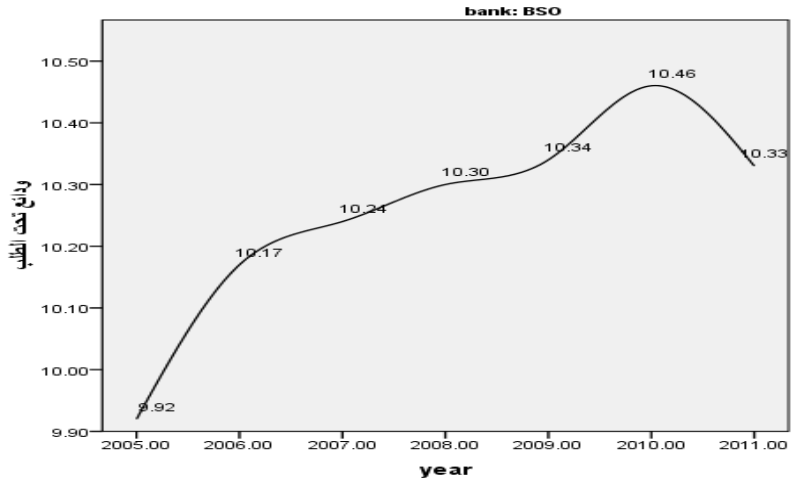
نجد من خلال الأشكال البيانية السابقة:

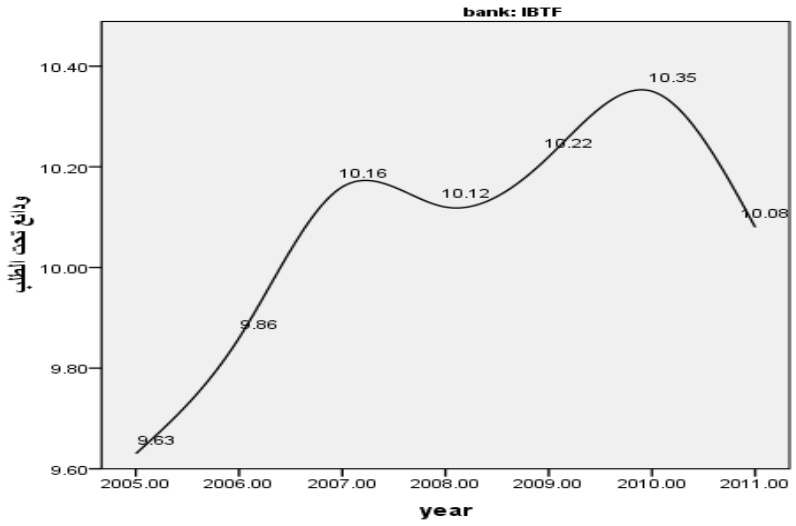
- بلغت القروض ذروتها عام 2010 في مصرف BSO وسجلت (20,615,247,122ل.س) وبدأت تنخفض حتى عام 2011 وبلغت (13,296,653,792ل.س).
- بلغت القروض ذروتها عام 2010 في مصرف IBTF وسجلت (13,926,795,627ل.س) وبدأت تنخفض حتى عام 2011 وبلغت (11,357,264,397 ل.س).
- بلغت القروض ذروتها عام 2010 في مصرف AUDI وسجلت (33,088,415,042ل.س) وبدأت تنخفض حتى عام 2011 وبلغت (25,043,253,484 ل.س).

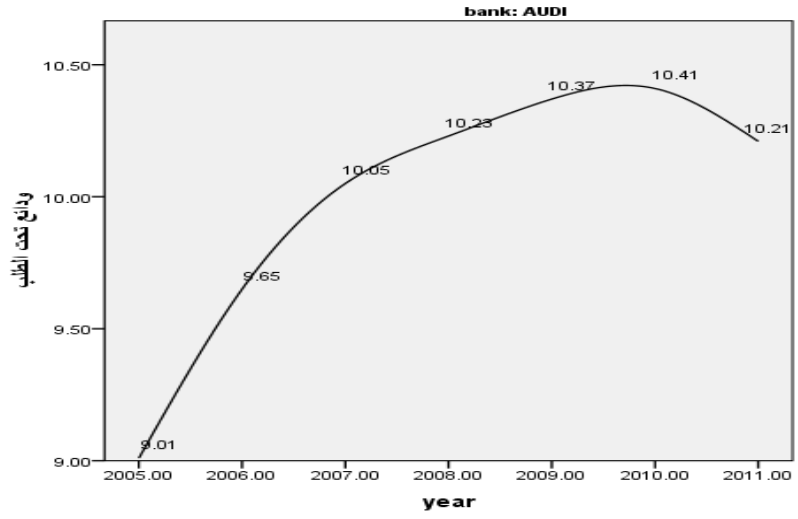
❖ **الودائع (deposits):**

عند دراسة تطوّر الودائع المستقطبة في كلّ مصرف تبيّن الآتي:

✓ ودائع تحت الطلب (demand deposits)



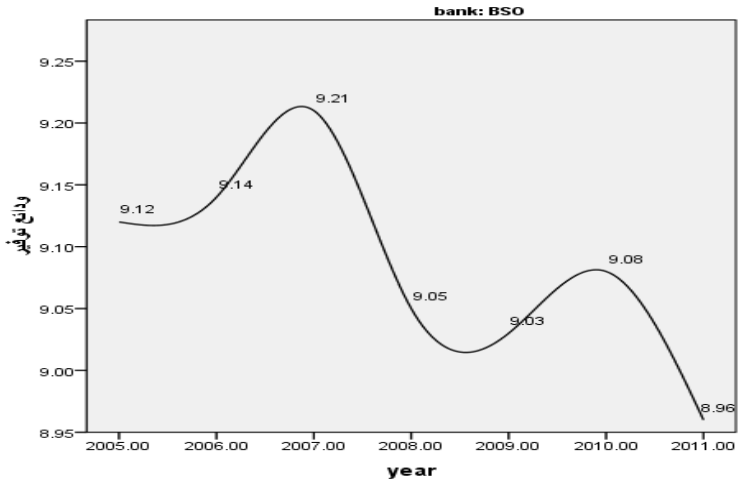


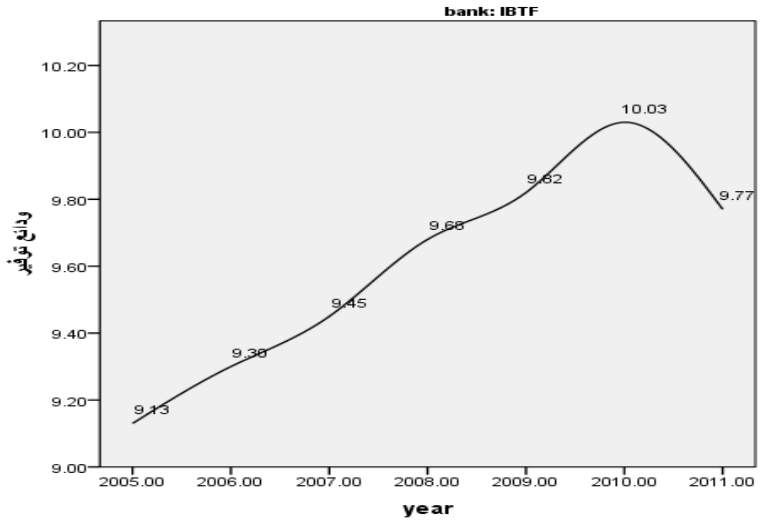


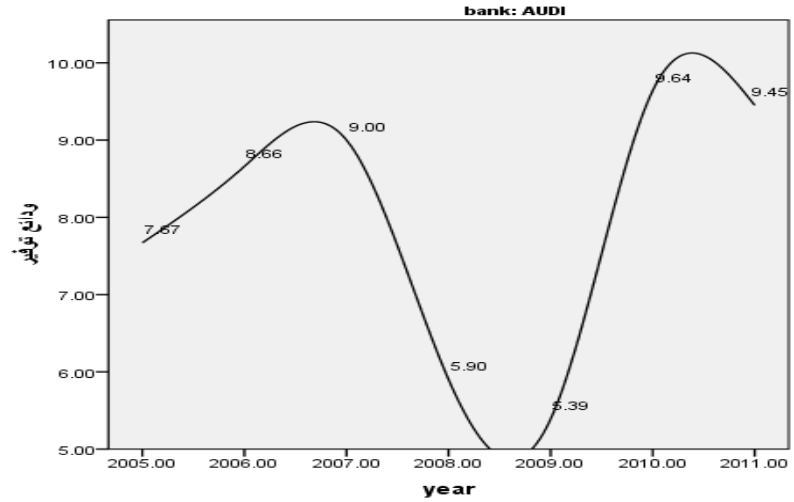
نجد من خلال الأشكال البيانية السابقة:

- بلغت الودائع تحت الطلب ذروتها عام 2010 في مصرف BSO وسجلت (29,029,457,867 ل.س) وبدأت تنخفض حتى عام 2011 وبلغت (21,607,324,084ل.س).
- بلغت الودائع تحت الطلب ذروتها عام 2010 في مصرف IBTF وسجلت (22,254,680,051ل.س) وبدأت تنخفض حتى عام 2011 وبلغت (12,073,526,385ل.س).
- بلغت الودائع تحت الطلب ذروتها عام 2010 في مصرف AUDI وسجلت (25,552,312,288ل.س) وبدأت تنخفض حتى عام 2011 وبلغت (16,036,481,920ل.س).

✓ **ودائع التوفير(savings deposits)**



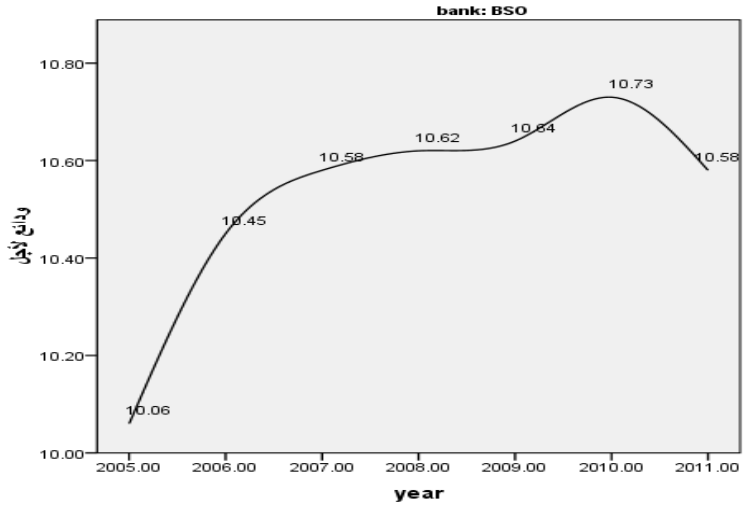


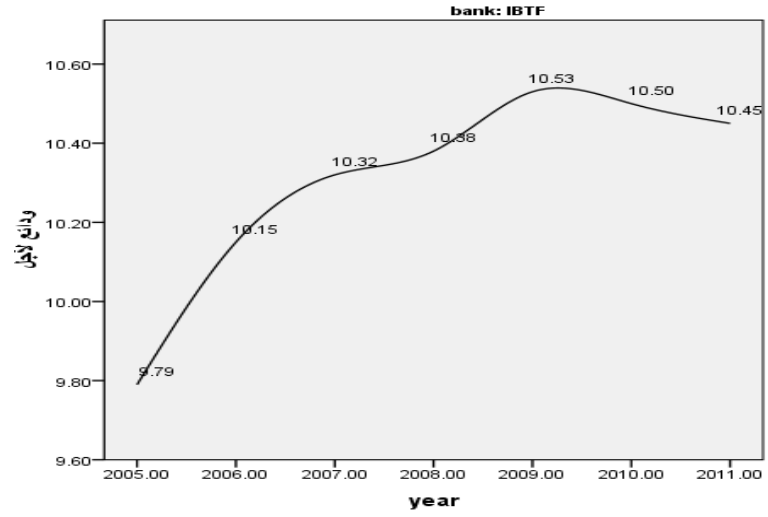


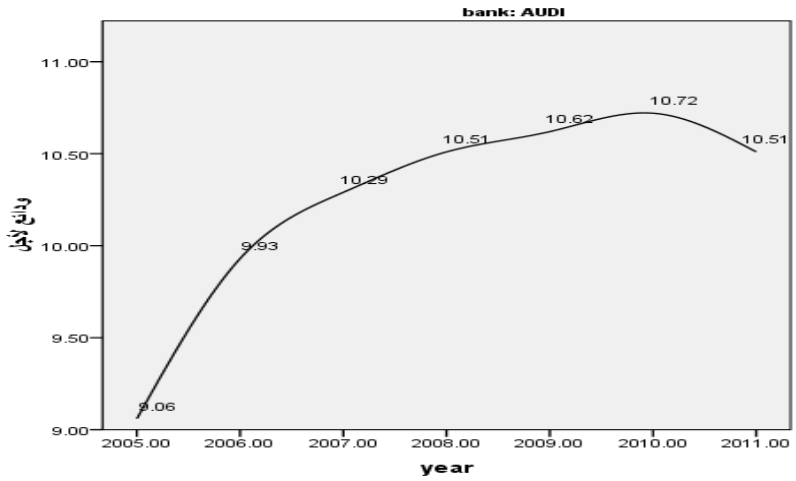
نجد من خلال الأشكال البيانية السابقة:

- بلغت ودائع التوفير ذروتها عام 2007 في مصرف BSO وسجلت (1,618,971,926ل.س) وبدأت تنخفض حتى عام 2011 وبلغت (908,887,105 ل.س).
- بلغت ودائع التوفير ذروتها عام 2010 في مصرف IBTF وسجلت (10,639,444,491ل.س) وبدأت تنخفض حتى عام 2011 وبلغت (5,841,814,893ل.س).
- بلغت ودائع التوفير ذروتها عام 2010 في مصرف AUDI وسجلت (4,351,565,641ل.س) وبدأت تنخفض حتى عام 2011 وبلغت (2,842,861,082ل.س).

✓ **ودائع لأجل (Term Deposits):**







نجد من خلال الأشكال البيانية السابقة:

- بلغت الودائع لأجل ذروتها عام 2010 في مصرف BSO وسجلت (53,662,003,137ل.س) وبدأت تنخفض حتى عام 2011 وبلغت (37,923,696,062ل.س).
- بلغت الودائع لأجل ذروتها عام 2009 في مصرف IBTF وسجلت (34,102,670,599ل.س) وبدأت تنخفض حتى عام 2011 وبلغت (28,341,020,887ل.س).
- بلغت الودائع لأجل ذروتها عام 2010 في مصرف AUDI وسجلت (52,871,735,299ل.س) وبدأت تنخفض حتى عام 2011 وبلغت (32,115,138,814ل.س).

المطلب الثاني: دراسة الانحدار البسيط واختبار الفرضيات:

سبق وتم اختبار الفرضية الأولى في المبحث السابق، وفي هذا المبحث سوف يتمّ التحقّق من فرضيّات البحث الأخرى عند دراسة علاقة كلّ متغيّر مستقلّ بكلّ متغيّر تابع، بالإضافة إلى دراسة الأثر الخاصّ بالانحدار والذي يدعى بأثر **Cohen's f²**[38]، وفق المجالات الآتية:

الشكل رقم (42)

مجالات التأثير

التقييم	قيمة الأثر
أثر ضعيف	[0-1.44[
أثر متوسّط	[1.44-2.47[
أثر مرتفع	[2.47-5.66]

على اعتبار أنّ الحد الأعلى لمعامل التحديد هي **0.85**

اختبار الفرضية الثانية:

H0: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الحساب الجاري مدين وبين متغير حجم الحسابات الجارية المدينة الممنوحة من قبل المصارف التجارية.

سيتمّ الاعتماد على معامل التحديد، في تحديد النموذج الأفضل في كل مصرف على حدا، كما في الجداول الآتية:

[38] أثر Cohen's f²: يقيس أثر المتغيّر المستقلّ في المتغيّر التابع ويعطى بالعلاقة $f^2 = \frac{R^2}{1-R^2}$ ، يمكن الرجوع إلى:

_ Dunst, C.J., Hamby, D.W., & Trivette, C.M. (2004). Guidelines for calculating effect sizes for practice-based research synthesis. Centerscope, 3(1), 1-10. Retrieved from http://www.researchtopractice.info/productCenterscope.php.

_ Meyer, G.J., McGrath, R.E., & Rosenthal, R. (2003). Basic effect size guide with SPSS and SAS syntax. Retrieved from www.tandf.co.uk/journals/authors/hjpa/resources/basiceffectsizeguide.rtf

✓ **مصرف BSO:**

الجدول(43)

ملخّص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على الحساب الجاري مدين وحجم الحسابات الجارية المدينة)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.651	7.463	1	4	0.052	7.726	.421		
Logarithmic	.706	9.618	1	4	0.036	7.842	1.238		
Inverse	.628	6.760	1	4	0.060	10.209	−2.470−		
Quadratic	.762	4.798	2	3	0.116	6.616	1.254	−.119−	
Cubic	.795	2.590	3	2	0.291	7.867	−.320−	.402	−.050−
Compound	.647	7.333	1	4	0.054	7.752	1.049		
Power	.699	9.293	1	4	0.038	7.857	.139		
S	.619	6.487	1	4	0.064	2.327	−.277−		
Growth	.647	7.333	1	4	0.054	2.048	.048		

نجد أنّ أكبر معامل تحديد دالّ إحصائيا كان يساوي **0.706**، حيث تبيّن أنّ قيمة P−Value تساوي **0.036** وهي أصغر من العتبة الدنيا لقبول الفرض العدم **0.05**، بالتالي يمكن القول أنّه عند مستوى ثقة **95%** نرفض فرضية العدم **H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على:**

H1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الحساب الجاري مدين وبين متغير حجم الحسابات الجارية المدينة الممنوحة من قبل مصرف BSO.

وهي مسؤولة عن **71% تقريباً** من التغيّرات التي تطرأ على الحسابات المدينة، كما يمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال النموذج اللوغاريتمي الآتي:

$$y = 7.841 + 1.238 \times \log(x)$$

حيث: y: الحسابات المدينة

x: الفائدة على الحسابات المدينة

ولحساب الأثر سيتمّ استخدام معيار **Cohen's f**^{2} وفق الآتي:

$$f^2 = \frac{R^2}{1 - R^2} = \frac{0.706}{1 - 0.706} = 2.40$$

وهنا فإنّ **الأثر متوسّط.**

✓ **مصرف IBTF:**

الجدول(44)

ملخّص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على الحساب الجاري مدين وحجم الحسابات الجارية المدينة)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.855	29.594	1	5	.003	9.000	.181		
Logarithmic	.936	73.732	1	5	.000	8.996	.599		
Inverse	.848	27.866	1	5	.003	10.202	-1.287		
Quadratic	.977	85.966	2	4	.001	8.526	.498	-.040	
Cubic	.996	263.154	3	3	.000	8.876	.099	.077	-.010
Compound	.853	29.086	1	5	.003	9.011	1.019		
Power	.940	77.952	1	5	.000	9.006	.062		
S	.856	29.840	1	5	.003	2.324	-.135		
Growth	.853	29.086	1	5	.003	2.198	.019		

نجد أنّ أكبر معامل تحديد دالّ احصائيّاً كان يساوي **0.853**، حيث تبيّن أنّ قيمة P−Value تساوي **0.003** وهي أصغر من العتبة الدنيا لقبول الفرض العدم **0.05**، بالتالي يمكن القول أنّه عند مستوى ثقة **95%** نرفض فرضية العدم **H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على:**

H1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الحساب الجاري مدين وبين متغير حجم الحسابات الجارية المدينة الممنوحة من قبل مصرف IBTF.

وهي مسؤولة عن **85% تقريباً** من التغيّرات التي تطرأ على الحسابات المدينة، كما يمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال النموذج **Growth** الآتي:

$$y = e^{(2.19+0.018x)}$$

حيث:

y: الحسابات المدينة

x: الفائدة على الحسابات المدينة

ولحساب الأثر سيتمّ استخدام معيار Cohen's f^2 وفق الآتي:

$$f^2 = \frac{R^2}{1-R^2} = \frac{0.85}{1-0.85} = 5.66$$

وهنا فإنّ **الأثر مرتفع.**

✓ **مصرف AUDI:**

الجدول(45)

ملخّص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على الحساب الجاري مدين وحجم الحسابات الجارية المدينة)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.804	16.379	1	4	0.016	9.349	.042		
Logarithmic	.905	38.215	1	4	0.003	9.358	.127		
Inverse	.868	26.376	1	4	0.007	9.604	-.262		
Quadratic	.941	23.915	2	3	0.014	9.237	.126	-.012	
Cubic	.792	10.764	3	2	0.086	9.253	.105	-.005	-.001
Compound	.804	16.365	1	4	0.016	9.349	1.004		
Power	.906	38.556	1	4	0.003	9.358	.013		
S	.870	26.765	1	4	0.007	2.262	-.028		
Growth	.794	16.365	1	4	0.016	2.235	.004		

نجد أنّ أكبر معامل تحديد دالّ إحصائيا كان يساوي **0.804**، حيث تبيّن أنّ قيمة P-Value تساوي **0.016** وهي أصغر من العتبة الدنيا لقبول الفرض العدم **0.05**، بالتالي يمكن القول أنّه عند مستوى ثقة **95%** نرفض فرضية العدم **H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على:**

H1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الحساب الجاري مدين وبين متغير حجم الحسابات الجارية المدينة الممنوحة من قبل مصرف IBTF.

وهي مسؤولة عن **80% تقريبا**ً من التغيّرات التي تطرأ على الحسابات المدينة، كما يمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال النموذج **linear** الآتي:

$$y = 0.042x + 9.35$$

حيث:

y: الحسابات المدينة

x: الفائدة على الحسابات المدينة

ولحساب الأثر سيتمّ استخدام معيار f^2 **Cohen's** وفق الآتي:

$$f^2 = \frac{R^2}{1 - R^2} = \frac{0.80}{1 - 0.80} = 4$$

وهنا فإنّ **الأثر مرتفع.**

اختبار الفرضية الثالثة:

H0: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على السندات المحسومة وبين متغير حجم السندات المحسومة لدى المصارف التجارية.

سيتمّ الاعتماد على معامل التحديد، في تحديد النموذج الأفضل في كل مصرف على حدا، كما في الجداول الآتية:

✓ **مصرف BSO:**

الجدول(46)

ملخّص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على السندات المحسومة وحجم السندات المحسومة)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.837	20.588	1	4	.011	5.550	.402		
Logarithmic	.831	19.621	1	4	.011	.605	3.893		
Inverse	.824	18.683	1	4	.012	13.338	-37.679		
Quadratic	.905	14.293	2	3	.029	46.520	-8.026	.433	
Cubic	.904	14.207	2	3	.030	32.797	-3.803	.000	.015
Compound	.838	20.758	1	4	.010	6.264	1.043		
Power	.832	19.783	1	4	.011	3.719	.410		
S	.825	18.839	1	4	.012	2.656	-3.972		
Growth	.838	20.758	1	4	.010	1.835	.042		

نجد أنّ أكبر معامل تحديد دالّ احصائيّاً كان يساوي **0.838**، حيث تبيّن أنّ قيمة P-Value تساوي **0.010** وهي أصغر من العتبة الدنيا لقبول الفرض العدم **0.05**، بالتالي يمكن القول أنّه عند مستوى ثقة **95%** نرفض فرضية العدم **H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على:**

H1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على السندات المحسومة وبين متغير حجم السندات المحسومة لدى مصرف BSO.

وهي مسؤولة عن **84%% تقريبا** من التغيّرات التي تطرأ على السندات المحسومة، كما يمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال النموذج **Compound** الآتي:

$$y = 6.264 + 1.043^{x}$$

حيث: y: السندات المحسومة، x: الفائدة على السندات المحسومة

ولحساب الأثر سيتمّ استخدام معيار f^2 **Cohen's** وفق الآتي:

$$f^2 = \frac{R^2}{1 - R^2} = \frac{0.838}{1 - 0.838} = 5.17$$

وهنا فإنّ **الأثر مرتفع.**

✓ **مصرف IBTF:**

الجدول(47)

ملخّص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على السندات المحسومة وحجم السندات المحسومة)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.669	10.116	1	5	.025	7.747	.205		
Logarithmic	.668	10.041	1	5	.025	5.529	1.851		
Inverse	.664	9.888	1	5	.026	11.455	-16.639		
Quadratic	.669	4.048	2	4	.109	8.046	.138	.004	
Cubic	.669	4.048	2	4	.109	8.046	.138	.004	.000
Compound	.674	10.342	1	5	.024	7.916	1.021		
Power	.672	10.267	1	5	.024	6.285	.193		
S	.669	10.111	1	5	.025	2.454	-1.730		
Growth	.674	10.342	1	5	.024	2.069	.021		

نجد أنّ أكبر معامل تحديد دالّ احصائيّاً كان يساوي **0.674**، حيث تبيّن أنّ قيمة P-Value تساوي **0.024** وهي أصغر من العتبة الدنيا لقبول الفرض العدم **0.05**، بالتالي يمكن القول أنّه عند مستوى ثقة **95%** نرفض فرضية العدم **H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على:**

H1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على السندات المحسومة وبين متغير حجم السندات المحسومة لدى مصرف IBTF.

وهي مسؤولة عن **67% تقريبا** من التغيّرات التي تطرأ على السندات المحسومة، كما يمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال النموذج Growth الآتي:

$$y = e^{(2.07+0.02x)}$$

حيث:

y: السندات المحسومة

x: الفائدة على السندات المحسومة

ولحساب الأثر سيتمّ استخدام معيار **Cohen's** f^2 وفق الآتي:

$$f^2 = \frac{R^2}{1-R^2} = \frac{0.67}{1-0.67} = 2.03$$

وهنا فإنّ **الأثر مرتفع.**

✓ **مصرف AUDI:**

الجدول(48)

ملخّص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على السندات المحسومة وحجم السندات المحسومة)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.770	13.383	1	4	.022	3.280	.614		
Logarithmic	.781	14.242	1	4	.020	-4.434	6.020		
Inverse	.791	15.171	1	4	.018	15.320	-58.905		
Quadratic	.981	76.047	2	3	.003	-112.016	24.331	-1.218	
Cubic	.981	76.537	2	3	.003	-73.720	12.498	.000	-.042
Compound	.769	13.349	1	4	.022	4.819	1.069		
Power	.780	14.209	1	4	.020	2.076	.657		
S	.791	15.139	1	4	.018	2.887	-6.430		
Growth	.769	13.349	1	4	.022	1.573	.067		

نجد أنّ أكبر معامل تحديد دالّ احصائيّاً كان يساوي **0.791**، حيث تبيّن أنّ قيمة P-Value تساوي **0.018** وهي أصغر من العتبة الدنيا لقبول الفرض العدم **0.05**، بالتالي يمكن القول أنّه عند مستوى ثقة **95%** نرفض فرضية العدم **H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على:**

H1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على السندات المحسومة وبين متغير حجم السندات المحسومة لدى مصرف AUDI.

وهي مسؤولة عن **79% تقريبا** من التغيّرات التي تطرأ على السندات المحسومة، كما يمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال النموذج **Power** الآتي:

$$y = 15.320 - \frac{58.91}{x}$$

حيث:

y: السندات المحسومة

x: الفائدة على السندات المحسومة

ولحساب الأثر سيتمّ استخدام معيار f^2 **Cohen's** وفق الآتي:

$$f^2 = \frac{R^2}{1-R^2} = \frac{0.78}{1-0.78} = 3.54$$

وهنا فإنّ **الأثر متوسط.**

اختبار الفرضية الرابعة:

H0: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على القروض وبين متغير حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية.

سيتمّ الاعتماد على معامل التحديد، في تحديد النموذج الأفضل في كل مصرف على حدا، كما في الجداول الآتية:

✓ مصرف **BSO**:

الجدول(49)

ملخّص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على القروض وحجم القروض الممنوحة)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.729	10.773	1	4	.030	9.587	.107		
Logarithmic	.739	11.316	1	4	.028	9.628	.304		
Inverse	.669	8.075	1	4	.047	10.212	-.613		
Quadratic	.747	4.427	2	3	.127	9.480	.187	-.011	
Cubic	.760	2.109	3	2	.338	9.667	-.048	.066	-.007
Compound	.733	10.963	1	4	.030	9.591	1.011		
Power	.745	11.707	1	4	.027	9.630	.031		
S	.678	8.414	1	4	.044	2.324	-.062		
Growth	.733	10.963	1	4	.030	2.261	.011		

نجد أنّ أكبر معامل تحديد دالّ إحصائيا كان يساوي **0.745**، حيث تبيّن أنّ قيمة P–Value تساوي **0.027** وهي أصغر من العتبة الدنيا لقبول الفرض العدم **0.05**، بالتالي يمكن القول أنّه توجد علاقة بين الفائدة على القروض والتسهيلات والقروض والتسهيلات في بنك **BSO**، عند مستوى دلالة **0.05**، وهي مسؤولة عن **75% تقريبا** من التغيّرات التي تطرأ على القروض والتسهيلات، كما يمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال النموذج **Quadratic** الآتي:

$$y = 9.48 + 0.187x - 0.011x^2$$

حيث: y: القروض والتسهيلات

x: الفائدة على القروض والتسهيلات

ولحساب الأثر سيتمّ استخدام معيار f^2 **Cohen's** وفق الآتي:

$$f^2 = \frac{R^2}{1 - R^2} = \frac{0.747}{1 - 0.747} = 2.952$$

وهنا فإنّ **الأثر مرتفع.**

✓ **مصرف IBTF:**

الجدول(50)

ملخّص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على القروض وحجم القروض الممنوحة)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.898	44.067	1	5	.001	8.709	.216		
Logarithmic	.863	31.520	1	5	.002	8.759	.669		
Inverse	.682	10.713	1	5	.022	10.072	-1.344		
Quadratic	.914	21.276	2	4	.007	8.509	.350	-.017	
Cubic	.936	14.667	3	3	.027	8.949	-.151	.130	-.012
Compound	.892	41.312	1	5	.001	8.731	1.023		
Power	.863	31.430	1	5	.002	8.775	.071		
S	.685	10.878	1	5	.022	2.311	-.142		
Growth	.892	41.312	1	5	.001	2.167	.023		

نجد أنّ أكبر معامل تحديد دالّ احصائيّاً كان يساوي **0.685**، حيث تبيّن أنّ قيمة P-Value تساوي **0.022** وهي أصغر من العتبة الدنيا لقبول الفرض العدم **0.05**، بالتالي يمكن القول أنّه عند مستوى ثقة **95%** نرفض فرضية العدم **H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على: H1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على القروض وبين متغير حجم القروض الممنوحة من قبل مصرف IBTF**. وهي مسؤولة عن **69% تقريبا** من التغيّرات التي تطرأ على القروض والتسهيلات، كما يمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال النموذج **S** الآتي:

$$y = e^{(2.31 - 0.\frac{0.142}{x})}$$

حيث: y: القروض والتسهيلات

x: الفائدة على القروض والتسهيلات

ولحساب الأثر سيتمّ استخدام معيار **Cohen's** f^2 وفق الآتي:

$$f^2 = \frac{R^2}{1 - R^2} = \frac{0.685}{1 - 0.685} = 2.17$$

وهنا فإنّ **الأثر متوسط**

✓ **مصرف AUDI:**

الجدول(51)

ملخّص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على القروض وحجم القروض الممنوحة)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.850	25.989	1	4	.007	9.214	.237		
Logarithmic	.960	95.533	1	4	.001	9.271	.705		
Inverse	.914	42.315	1	4	.003	10.639	-1.455		
Quadratic	.987	112.156	2	3	.002	8.649	.661	-.061	
Cubic	.992	78.562	3	2	.013	8.880	.371	.036	-.009
Compound	.862	24.902	1	4	.008	9.229	1.024		
Power	.961	98.640	1	4	.001	9.280	.071		
S	.922	46.958	1	4	.002	2.366	-.148		
Growth	.862	24.902	1	4	.008	2.222	.024		

نجد أنّ أكبر معامل تحديد دالّ احصائيّاً كان يساوي **0.850**، حيث تبيّن أنّ قيمة P-Value تساوي **0.007** وهي أصغر من العتبة الدنيا لقبول الفرض العدم **0.05**، بالتالي يمكن القول أنّه عند مستوى ثقة **95%** نرفض فرضية العدم **H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على: H1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على القروض وبين متغير حجم القروض الممنوحة من قبل مصرف AUDI**، وهي مسؤولة عن **85% تقريبا** من التغيّرات التي تطرأ على القروض والتسهيلات، كما يمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال النموذج **Linear** الآتي:

$$y = 9.214 + 0.237x$$

حيث:

y: القروض والتسهيلات

x: الفائدة على القروض والتسهيلات

ولحساب الأثر سيتمّ استخدام معيار **Cohen's** f^2 وفق الآتي:

$$f^2 = \frac{R^2}{1-R^2} = \frac{0.85}{1-0.85} = 5.66$$

وهنا فإنّ **الأثر مرتفع.**

اختبار الفرضية الخامسة:

H0: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب وبين متغير حجم الودائع تحت الطلب في المصارف التجارية.

سيتمّ الاعتماد على معامل التحديد، في تحديد النموذج الأفضل في كل مصرف على حدا، كما في الجداول الآتية:

- ✓ **بنك BSO:**

الجدول(52)

ملخّص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب وحجم الودائع تحت الطلب)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.872	34.028	1	5	.002	10.459	-.385		
Logarithmic	.763	16.111	1	5	.010	10.079	-.200		
Inverse	.628	8.450	1	5	.034	10.027	.077		
Quadratic	.900	17.992	2	4	.010	10.388	-.074	-.219	
Cubic	.900	9.004	3	3	.052	10.409	-.207	-.010	-.092
Compound	.873	34.417	1	5	.002	10.462	.963		
Power	.762	16.009	1	5	.010	10.078	-.020		
S	.626	8.366	1	5	.034	2.305	.008		
Growth	.873	34.417	1	5	.002	2.348	-.038		

نجد أنّ أكبر معامل تحديد دالّ احصائيّاً كان يساوي **0.763**، حيث تبيّن أنّ قيمة P–Value تساوي **0.010** وهي أصغر من العتبة الدنيا لقبول الفرض العدم **0.05**، بالتالي يمكن القول أنّه عند مستوى ثقة **95%** نرفض فرضية العدم **H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على:**

H1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب وبين متغير حجم الودائع تحت الطلب في مصرف BSO، وهي مسؤولة عن **76% تقريباً** من التغيّرات التي تطرأ على الودائع تحت الطلب، كما يمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلا النموذج اللوغاريتمي الآتي:

$$y = 10.079 - 0.200 \times \log(x)$$

حيث: y: الودائع تحت الطلب

x: الفائدة الدائنة

ولحساب الأثر سيتمّ استخدام معيار **Cohen's** f^2 وفق الآتي:

$$f^2 = \frac{R^2}{1 - R^2} = \frac{0.763}{1 - 0.763} = 3.219$$

وهنا فإنّ **الأثر مرتفع.**

✓ **بنك IBTF:**

الجدول(53)

ملخّص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب وحجم الودائع تحت الطلب)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.690	11.128	1	5	.021	10.320	-.481		
Logarithmic	.574	6.733	1	5	.049	9.850	-.243		
Inverse	.437	3.884	1	5	.106	9.796	.090		
Quadratic	.733	5.492	2	4	.071	10.196	.059	-.382	
Cubic	.744	2.902	3	3	.202	9.845	2.311	-3.944	1.569
Compound	.695	11.377	1	5	.020	10.324	.953		
Power	.576	6.805	1	5	.048	9.847	-.024		
S	.439	3.908	1	5	.105	2.282	.009		
Growth	.695	11.377	1	5	.020	2.334	-.048		

نجد أنّ أكبر معامل تحديد دالّ احصائيّاً كان يساوي **0.695**، حيث تبيّن أنّ قيمة P-Value تساوي **0.020** وهي أصغر من العتبة الدنيا لقبول الفرض العدم **0.05**، بالتالي يمكن القول أنّه عند مستوى ثقة **95%** نرفض فرضية العدم **H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على:**

H1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب وبين متغير حجم الودائع تحت الطلب في مصرف IBTF، وهي مسؤولة عن **70% تقريباً** من التغيّرات التي تطرأ على الودائع تحت الطلب، كما يمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال النموذج **Growth** الآتي:

$$y = e^{(2.334 - 0.048x)}$$

حيث:

y: الودائع تحت الطلب

x: الفائدة الدائنة

ولحساب الأثر سيتمّ استخدام معيار **Cohen's** f^2 وفق الآتي:

$$f^2 = \frac{R^2}{1 - R^2} = \frac{0.695}{1 - 0.695} = 2.27$$

وهنا فإنّ **الأثر متوسّط.**

✓ **مصرف AUDI:**

الجدول(54)

ملخّص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب وحجم الودائع تحت الطلب)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.880	36.745	1	5	.002	10.600	-1.129		
Logarithmic	.755	15.445	1	5	.011	9.489	-.580		
Inverse	.603	7.581	1	5	.040	9.347	.220		
Quadratic	.916	21.676	2	4	.007	10.367	-.112	-.719	
Cubic	.921	11.698	3	3	.037	9.833	3.313	-6.137	2.387
Compound	.879	36.270	1	5	.002	10.626	.890		
Power	.749	14.917	1	5	.012	9.479	-.060		
S	.595	7.336	1	5	.042	2.235	.023		
Growth	.879	36.270	1	5	.002	2.363	-.116		

نجد أنّ أكبر معامل تحديد دالّ احصائيّاً كان يساوي **0.755**، حيث تبيّن أنّ قيمة P−Value تساوي **0.011** وهي أصغر من العتبة الدنيا لقبول الفرض العدم **0.05**، بالتالي يمكن القول أنّه عند مستوى ثقة **95%** نرفض فرضية العدم **H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على:**

H1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب وبين متغير حجم الودائع تحت الطلب في مصرف AUDI، وهي مسؤولة عن **76% تقريبا** من التغيّرات التي تطرأ على الودائع تحت الطلب، كما يمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال النموذج **Logarithmic** الآتي:

$$y = 9.489 - 0.58Log(x)$$

حيث:

y: الودائع تحت الطلب

x: الفائدة الدائنة

ولحساب الأثر سيتمّ استخدام معيار **Cohen's** f^2 وفق الآتي:

$$f^2 = \frac{R^2}{1-R^2} = \frac{0.755}{1-0.755} = 3.08$$

وهنا فإنّ **الأثر مرتفع.**

اختبار الفرضية السادسة:

H0: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على ودائع التوفير وبين متغير حجم ودائع التوفير في المصارف التجارية.

سيتمّ الاعتماد على معامل التحديد، في تحديد النموذج الأفضل في كل مصرف على حدا، كما في الجداول الآتية:

✓ مصرف **BSO**:

الجدول(55)

ملخّص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على ودائع التوفير وحجم ودائع التوفير)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.546	6.021	1	5	.048	9.196	-.028		
Logarithmic	.385	3.136	1	5	.137	9.174	-.074		
Inverse	.208	1.315	1	5	.303	9.039	.123		
Quadratic	.627	3.366	2	4	.139	9.121	.022	-.006	
Cubic	.654	1.891	3	3	.307	9.041	.113	-.033	.002
Compound	.548	6.068	1	5	.057	9.196	.997		
Power	.387	3.158	1	5	.136	9.174	-.008		
S	.209	1.325	1	5	.302	2.201	.014		
Growth	.548	6.068	1	5	.057	2.219	-.003		

نجد أنّ أكبر معامل تحديد دالّ احصائيّاً كان يساوي **0.546**، حيث تبيّن أنّ قيمة P-Value تساوي **0.048** وهي أصغر من العتبة الدنيا لقبول الفرض العدم **0.05**، بالتالي يمكن القول أنّه عند مستوى ثقة **95%** نرفض فرضية العدم **H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على:**

H1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على ودائع التوفير وبين متغير حجم ودائع التوفير في مصرف BSO، وهي مسؤولة عن **55% تقريبا** من التغيّرات التي تطرأ على ودائع التوفير، كما يمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال النموذج **Linear** الآتي:

$$y = 9.196 - 0.028x$$

حيث: y: ودائع التوفير

x: الفائدة الدائنة

ولحساب الأثر سيتمّ استخدام معيار **Cohen's** f^2 وفق الآتي:

$$f^2 = \frac{R^2}{1-R^2} = \frac{0.546}{1-0.546} = 1.20$$

وهنا فإنّ **الأثر ضعيف**.

✓ **مصرف IBTF:**

الجدول(56)

ملخّص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على ودائع التوفير وحجم ودائع التوفير)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.791	17.839	1	5	.008	15.263	-1.188		
Logarithmic	.774	17.120	1	5	.009	18.251	-5.543		
Inverse	.766	16.381	1	5	.010	4.177	25.800		
Quadratic	.711	8.584	2	4	.036	-9.361	9.326	-1.119	
Cubic	.612	8.618	2	4	.035	5.056	.000	.888	-.144
Compound	.773	17.063	1	5	.009	17.298	.884		
Power	.766	16.358	1	5	.010	23.599	-.577		
S	.758	15.639	1	5	.011	1.697	2.683		
Growth	.773	17.063	1	5	.009	2.851	-.124		

نجد أنّ أكبر معامل تحديد دالّ احصائيّاً كان يساوي **0.791**، حيث تبيّن أنّ قيمة P-Value تساوي **0.008** وهي أصغر من العتبة الدنيا لقبول الفرض العدم **0.05**، بالتالي يمكن القول أنّه عند مستوى ثقة **95%** نرفض فرضية العدم **H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على:**

H1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على ودائع التوفير وبين متغير حجم ودائع التوفير في مصرف IBTF، وهي مسؤولة عن **79% تقريبا** من التغيّرات التي تطرأ على ودائع التوفير، كما يمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال النموذج **Linear** الآتي:

$$y = 15.263 - 1.188x$$

حيث:

y: ودائع التوفير

x: الفائدة على ودائع التوفير

ولحساب الأثر سيتمّ استخدام معيار **Cohen's** f^2 وفق الآتي:

$$f^2 = \frac{R^2}{1 - R^2} = \frac{0.791}{1 - 0.791} = 3.78$$

وهنا فإنّ **الأثر مرتفع.**

✓ مصرف **AUDI**:

الجدول(57)

ملخّص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على ودائع التوفير وحجم ودائع التوفير)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.114	.642	1	5	.459	19.632	-2.447		
Logarithmic	.118	.670	1	5	.450	26.221	-11.697		
Inverse	.123	.699	1	5	.441	-3.754	55.750		
Quadratic	.205	.517	2	4	.631	252.193	-101.739	10.573	
Cubic	.206	.518	2	4	.631	175.653	-52.430	.000	.755
Compound	.079	.429	1	5	.541	29.432	.757		
Power	.083	.453	1	5	.531	63.097	-1.340		
S	.087	.477	1	5	.520	.703	6.423		
Growth	.079	.429	1	5	.541	3.382	-.279		

نلاحظ عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفوائد الدائنة على ودائع التوفير وودائع التوفير في بنك **AUDI**، ذلك أن قيم الـ P–Value المقابلة أكبر من **0.05**، بالتالي يمكن القول أنّه عند مستوى ثقة **95%** نرفض الفرضية البديلة **H1** **ونقبل فرضية العدم H0 والتي تنص على:**

H0: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على ودائع التوفير وبين متغير حجم ودائع التوفير في مصرف AUDI، وعند حساب حجم الأثر تبين أنه عند أكبر معامل تحديد **0.206**:

$$f^2 = \frac{R^2}{1-R^2} = \frac{0.206}{1-0.206} = 0.259$$

وهنا فإنّ **الأثر ضعيف.**

اختبار الفرضية السابعة:

H0: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الودائع لأجل وبين متغير حجم الودائع الآجلة في المصارف التجارية.

سيتمّ الاعتماد على معامل التحديد، في تحديد النموذج الأفضل في كل مصرف على حدا، كما في الجداول الآتية:

✓ مصرف **BSO**:

الجدول(58)

ملخّص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على الودائع لأجل وحجم الودائع الآجلة)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.581	6.933	1	5	.046	10.211	.078		
Logarithmic	.814	21.828	1	5	.005	10.169	.291		
Inverse	.943	83.414	1	5	.000	10.785	-.707		
Quadratic	.933	27.941	2	4	.004	9.791	.358	-.035	
Cubic	.952	19.698	3	3	.018	9.611	.563	-.095	.005
Compound	.578	6.854	1	5	.047	10.210	1.008		
Power	.812	21.606	1	5	.006	10.168	.028		
S	.945	85.263	1	5	.000	2.379	-.068		
Growth	.578	6.854	1	5	.047	2.323	.007		

نجد أنّ أكبر معامل تحديد دالّ احصائيّاً كان يساوي **0.814**، حيث تبيّن أنّ قيمة P−Value تساوي **0.005** وهي أصغر من العتبة الدنيا لقبول الفرض العدم 0.05، بالتالي يمكن القول أنّه عند مستوى ثقة **95%** نرفض فرضية العدم **H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على:**

H1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الودائع لأجل وبين متغير حجم الودائع الآجلة في مصرف BSO، وهي مسؤولة عن **81% تقريباً** من التغيّرات التي تطرأ على الودائع لأجل، كما يمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال النموذج **Logarithmic** الآتي:

$$y = 10.169 + 0.291\text{Log}(x)$$

حيث:

y: الودائع لأجل

x: الفائدة الدائنة

ولحساب الأثر سيتمّ استخدام معيار **Cohen's** f^2 وفق الآتي:

$$f^2 = \frac{R^2}{1-R^2} = \frac{0.814}{1-0.814} = 4.38$$

وهنا فإنّ **الأثر مرتفع.**

✓ **مصرف IBTF:**

الجدول(59)

ملخّص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على الودائع لأجل وحجم الودائع الآجلة)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.737	14.010	1	5	.013	9.890	.103		
Logarithmic	.922	59.452	1	5	.001	9.859	.364		
Inverse	.969	155.282	1	5	.000	10.615	-.843		
Quadratic	.979	94.422	2	4	.000	9.480	.377	-.034	
Cubic	.983	59.153	3	3	.004	9.380	.490	-.067	.003
Compound	.732	13.679	1	5	.014	9.891	1.010		
Power	.921	57.995	1	5	.001	9.860	.036		
S	.971	170.321	1	5	.000	2.363	-.083		
Growth	.732	13.679	1	5	.014	2.292	.010		

نجد أنّ أكبر معامل تحديد دالّ احصائيّاً كان يساوي **0.737**، حيث تبيّن أنّ قيمة P-Value تساوي **0.013** وهي أصغر من العتبة الدنيا لقبول الفرض العدم **0.05**، بالتالي يمكن القول أنّه عند مستوى ثقة **95%** نرفض فرضية العدم **H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على:**

H1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الودائع لأجل وبين متغير حجم الودائع الآجلة في مصرف IBTF، وهي مسؤولة عن **74% تقريبا** من التغيّرات التي تطرأ على الودائع لأجل، كما يمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال النموذج **Linear الآتي:**

$$y = 9.890 + 0.103x$$

حيث:

y: الودائع لأجل

x: الفائدة الدائنة

ولحساب الأثر سيتمّ استخدام معيار **Cohen's** f^2 وفق الآتي:

$$f^2 = \frac{R^2}{1 - R^2} = \frac{0.737}{1 - 0.737} = 2.08$$

وهنا فإنّ **الأثر متوسط.**

✓ **مصرف AUDI:**

الجدول(60)

ملخّص النموذج المقترح وتقديرات معالمه (العلاقة بين سعر الفائدة على الودائع لأجل وحجم الودائع الآجلة)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.696	11.438	1	5	.020	9.340	.224		
Logarithmic	.903	46.297	1	5	.001	9.256	.803		
Inverse	.978	222.035	1	5	.000	10.934	-1.889		
Quadratic	.979	94.381	2	4	.000	8.351	.883	-.082	
Cubic	.988	84.271	3	3	.002	8.021	1.258	-.192	.009
Compound	.685	10.848	1	5	.022	9.340	1.023		
Power	.896	43.199	1	5	.001	9.257	.081		
S	.981	258.603	1	5	.000	2.395	-.192		
Growth	.685	10.848	1	5	.022	2.234	.023		

نجد أنّ أكبر معامل تحديد دالّ احصائيّاً كان يساوي 0.696، حيث تبيّن أنّ قيمة P-Value تساوي **0.020** وهي أصغر من العتبة الدنيا لقبول الفرض العدم **0.05**، بالتالي يمكن القول أنّه عند مستوى ثقة **95%** نرفض فرضية العدم **H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على: H1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الودائع لأجل وبين متغير حجم الودائع الآجلة في مصرف AUDI**، وهي مسؤولة عن **70% تقريباً** من التغيّرات التي تطرأ على السندات المحسومة، كما يمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال النموذج **Linear** الآتي:

$$y = 9.340 + 0.224x$$

حيث:

y: الودائع لأجل

x: الفائدة

ولحساب الأثر سيتمّ استخدام معيار **Cohen's** f^2 وفق الآتي:

$$f^2 = \frac{R^2}{1 - R^2} = \frac{0.696}{1 - 0.696} = 2.29$$

وهنا فإنّ **الأثر متوسّط.**

المبحث الرابع

النموذج العام (general model)

تقوم الدارسة على دراسة ثلاثة بنوك خاصة سورية وهي (مصرف سورية والمهجر، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف عودة) خلال الفترة من **2005** وحتى **2011** بالاعتماد على البيانات السنوية للمتغيرات المستقلة والتابعة، وبالتالي يوجد لدينا بيانات بالاعتماد على أسماء 3 بنوك، لذلك اعتمد الباحث على دراسة المشاهدات بالاعتماد على سلسلة زمنيّة، حيث يتواجد بالنسبة لكل متغير لدينا **21** مشاهدة **(7×3)**، لذا وعند تحليل البيانات بالاعتماد على برنامج **EVIEWS 6** ودراسة طبيعة هذه البيانات فقد حصلنا على النتائج التالية:

اختبار الفرضيّات (Hypothesis testing)

الفرضيّة الثانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الحساب الجاري مدين وبين متغير حجم الحسابات الجارية المدينة الممنوحة من قبل المصارف التجارية.

لا بدّ من تحديد طبيعة البيانات، لاحظ الجدول:

Y1	X1	
4.63E+09	9.590000	**Mean**
3.74E+09	9.580000	**Median**
1.33E+10	9.900000	**Maximum**
0.000000	9.020000	**Minimum**
3.99E+09	0.290809	**Std. Dev.**
0.764480	-0.791291	**Skewness**
2.693904	2.718433	**Kurtosis**
2.127487	2.260866	**Jarque-Bera**
0.345161	0.322893	**Probability**
9.73E+10	201.3900	**Sum**
3.18E+20	1.691400	**Sum Sq. Dev.**
21	21	**Observations**

- متغيّر سعر الفائدة على الجاري مدين:

حيث بلغت قيمة معامل الالتواء لمتغيّر الفائدة **0.79-**، والتحدّب **2.7**، واختبار Jarque-Bera **(2.260866)**، وهو **ليس ذو دلالة إحصائيّة** عند مستوى أقلّ من **(α=0.05)** مما يشير إلى أنّ توزيع هذا المتغيّر **لا يختلف** عن التوزيع الطبيعي.

- متغيّر الحسابات المدينة:

حيث بلغت قيمة معامل الالتواء **0.76**، والتحدّب **2.69**، واختبار Jarque-Bera **(2.12)**، وهو **ليس ذو دلالة إحصائيّة** عند مستوى أقلّ من **(α=0.05)** مما يشير إلى أنّ توزيع هذا المتغيّر **لا يختلف** عن التوزيع الطبيعي.

بما أنّ طبيعة البيانات لا تختلف عن التوزّع الطبيعي **بالتالي يمكن القول**، أنّ معامل ارتباط **person** هو الأنسب لدراسة العلاقة بين سعر الفائدة على الحسابات المدينة وحجم الحسابات المدينة، على الشّكل الآتي:

الجدول (61)

معامل ارتباطpersonبين متغيرات الدراسة للفرضية الثانية

Covariance Analysis: Ordinary (uncentered)
Date: 05/18/13 Time: 20:59
Sample: 1 21
Included observations: 21

Correlation t-Statistic Probability	X1	Y1
X1	1.000000 ----- -----	
Y1	0.759899 5.227941 0.0000	1.000000 ----- -----

المصدر: الباحث باستخدام EViews.

نجد بأنه توجد علاقة ارتباط خطية بنسبة **0.759** بين متغير سعر الفائدة ومتغير الحسابات المدينة، وأنّ العلاقة **ذات دلالة** احصائية عند مستوى دلالة أقل من **(α=0.05)** حيث **p=0**، و **t=5.22**، وعند تحليل الانحدار للبيانات المتعلقة بمتغير الحسابات المدينة ومتغير الفائدة تبيّن:

الجدول(62)

نتائج الانحدار الخطّي لبيانات متغيرات الفرضيّة الثانية

Dependent Variable: Y1
Method: Least Squares
Date: 05/18/13 Time: 21:15
Sample: 1 20
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-4.31E+09	2.95E+09	-1.460718	0.1613
C	4.62E+10	2.83E+10	1.631728	0.1201

R-squared	0.105976	Mean dependent var	4.86E+09
Adjusted R-squared	0.056308	S.D. dependent var	3.94E+09
S.E. of regression	3.83E+09	Akaike info criterion	47.06450
Sum squared resid	2.64E+20	Schwarz criterion	47.16408
Log likelihood	-468.6450	Hannan-Quinn criter.	47.08394
F-statistic	2.133696	Durbin-Watson stat	0.815544
Prob(F-statistic)	0.161329		

المصدر: الباحث باستخدام EViews.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نجد قيمة **اختبار فيشر (F) (2.133)** بقيمة احتماليّة **(0.16132)** وهي **غير دالّة إحصائيّاً** عند مستوى أقل من **(α=0.05)**، مما يعني بأنّ هذا النموذج **لا يعطي درجة جيّدة من التوقّع** بمتحوّل النتيجة (الحسابات المدينة)، وهذا معزز من خلال قيمة معامل التحديد الضعيفة التي بلغت **(0.10)**.

ممّا يشير إلى:

- ✓ **قبول** فرضيّة العدم **H0:** لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الحساب الجاري مدين وبين متغير حجم الحسابات الجارية المدينة الممنوحة من قبل المصارف التجارية.
- ✓ **رفض** الفرضيّة البديلة **H1:** يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الحساب الجاري مدين وبين متغير حجم الحسابات الجارية المدينة الممنوحة من قبل المصارف التجارية.

الفرضيّة الثالثة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على السندات المحسومة وبين متغير حجم السندات المحسومة لدى المصارف التجارية.

لا بدّ من تحديد طبيعة البيانات، لاحظ الشّكل:

Y2	X2	
3.65E+09	9.612857	**Mean**
3.25E+09	9.880000	**Median**
7.55E+09	10.17000	**Maximum**
0.000000	8.000000	**Minimum**
2.12E+09	0.745702	**Std. Dev.**
0.485729	-1.383435	**Skewness**
2.475177	3.595258	**Kurtosis**
1.066774	7.008660	**Jarque-Bera**
0.586615	0.030067	**Probability**
7.66E+10	201.8700	**Sum**
9.00E+19	11.12143	**Sum Sq. Dev.**
21	21	**Observations**

- متغير سعر الفائدة على السندات المحسومة:

بلغت قيمة معامل الالتواء لمتغيّر الفائدة – **1.383** والتحدّب **3.59**، واختبار Jarque–Bera **(7)**، وهو **ذو دلالة إحصائيّة** عند مستوى أقلّ من **(α=0.05)** مما يشير إلى أنّ توزيع هذا المتغيّر **يختلف** عن التوزيع الطبيعي.

- متغيّر السندات المحسومة:

بلغت قيمة معامل الالتواء **0.48**، والتحدّب **2.47**، واختبار Jarque–Bera **(1.06)**، وهو **ليس ذو دلالة إحصائيّة** عند مستوى أقلّ من **(α=0.05)** مما يشير إلى أنّ توزيع هذا المتغيّر **لا يختلف** عن التوزيع الطبيعي.

بما أنّ طبيعة أحد البيانات تختلف عن التوزّع الطبيعي بالتالي يمكن القول، أنّ معامل ارتباط **sperman** هو الأنسب لدراسة العلاقة بين الفائدة والسندات المحسومة، على الشّكل الآتي:

الجدول (63)

معامل ارتباطspermanبين متغيرات الدراسة للفرضية الثالثة

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 05/18/13 Time: 21:37
Sample: 1 21
Included observations: 21

Correlation t-Statistic Probability	Y2	X2
Y2	1.000000 ----- -----	
X2	0.571667 3.037025 0.0068	1.000000 ----- -----

المصدر: الباحث باستخدام EViews.

نجد بأنه توجد علاقة ارتباط خطية بنسبة **0.57** بين متغير الفائدة ومتغير السندات المحسومة، وأنّ العلاقة **ذات دلالة احصائية** عند مستوى دلالة أقل من **(α=0.05)** حيث **p=0.0068**، و**t=3.037** وعند تحليل الانحدار للبيانات المتعلقة بمتغير السندات المحسومة ومتغير الفائدة تبيّن الآتي:

الجدول(64)

نتائج الانحدار الخطّي لبيانات متغيرات الفرضيّة الثالثة

Dependent Variable: Y2
Method: Least Squares
Date: 05/18/13 Time: 21:39
Sample: 1 21
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2	1.63E+09	5.35E+08	3.037025	0.0068
C	-1.20E+10	5.16E+09	-2.321507	0.0315

R-squared	0.326803	Mean dependent var	3.65E+09
Adjusted R-squared	0.291371	S.D. dependent var	2.12E+09
S.E. of regression	1.79E+09	Akaike info criterion	45.53456
Sum squared resid	6.06E+19	Schwarz criterion	45.63404
Log likelihood	-476.1129	Hannan-Quinn criter.	45.55615
F-statistic	9.223522	Durbin-Watson stat	0.831059
Prob(F-statistic)	0.006782		

المصدر: الباحث باستخدام EViews.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نجد قيمة اختبار فيشر **(F) (9.22)** بقيمة احتماليّة **(0.006)** وهي **دالّة إحصائيّاً** عند مستوى أقل من **(α=0.05)**، مما يعني بأنّ هذا النموذج يعطي **درجة جيّدة** من التوقّع بمتحوّل النتيجة (السندات المحسومة)، وهذا معزز من خلال قيمة معامل التحديد التي بلغت **(0.32)** وهذا يعني أنّ **32%** من التغيرات في السندات المحسومة تعود إلى التغير في الفائدة، كما بلغ معامل متغيّر الفائدة **1.63×10^9**، وهو **ذو دلالة إحصائيّة** عندمستوى أقل من (α=0.05)، حيث بلغت قيمة **t (3.03)** بقيمة احتمال **(0.0068)** مما يشير إلى أنّ قيمة هذا المعامل **تختلف عن الصفر**.

واشكل العام للنموذج هو:

```
Estimation Command:
==========================
LS Y2 X2  C

Estimation Equation:
==========================
Y2 = C(1)*X2 + C(2)

Substituted Coefficients:
==========================
Y2 = 1626325246.45*X2 - 11984570475.9
```

ممّا يشير إلى:

- ✓ **رفض** فرضيّة العدم **H0**: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على السندات المحسومة وبين متغير حجم السندات المحسومة لدى المصارف التجارية.
- ✓ **قبول** الفرضيّة البديلة **H1**: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على السندات المحسومة وبين متغير حجم السندات المحسومة لدى المصارف التجارية.

الفرضيّة الرابعة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على القروض وبين متغير حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية.

لا بدّ من تحديد طبيعة البيانات، لاحظ الجدول:

Y3	X3	
9.71E+09	8.661429	**Mean**
6.82E+09	8.480000	**Median**
3.31E+10	10.00000	**Maximum**
0.000000	7.000000	**Minimum**
8.77E+09	0.947282	**Std. Dev.**
1.130859	-0.150572	**Skewness**
3.623943	2.426869	**Kurtosis**
4.816586	0.366772	**Jarque-Bera**
0.089969	0.832447	**Probability**
2.04E+11	181.8900	**Sum**
1.54E+21	17.94686	**Sum Sq. Dev.**
21	21	**Observations**

- متغير سعر الفائدة على القروض:

حيث بلغت قيمة معامل الالتواء لمتغيّر الفائدة **0.15-** والتحدّب **2.42**، واختبار Jarque-Bera **(0.36)**، وهو **ليس ذو دلالة إحصائيّة** عند مستوى أقلّ من **(α=0.05)** مما يشير إلى أنّ توزيع هذا المتغيّر **لا يختلف** عن التوزيع الطبيعي.

- متغيّر القروض والتسهيلات:

حيث بلغت قيمة معامل الالتواء **1.13**، والتحدّب **3.6**، واختبار Jarque-Bera **(4.81)**، وهو **ليس ذو دلالة إحصائيّة** عند مستوى أقلّ من **(α=0.05)** مما يشير إلى أنّ توزيع هذا المتغيّر **لا يختلف** عن التوزيع الطبيعي.

بما أنّ طبيعة البيانات لا تختلف عن التوزّع الطبيعي بالتالي يمكن القول، أنّ معامل ارتباط **person** هو الأنسب لدراسة العلاقة بين الفائدة والقروض والتسهيلات، على الشّكل الآتي:

الجدول (65)

معامل ارتباطperson بين متغيرات الدراسة للفرضية الرابعة

Covariance Analysis: Ordinary (uncentered)
Date: 05/18/13 Time: 21:50
Sample: 1 21
Included observations: 21

Correlation t-Statistic Probability	Y3	X3
Y3	1.000000 ----- -----	
X3	0.739978 4.919907 0.0001	1.000000 ----- -----

المصدر: الباحث باستخدام EViews.

نجد بأنه توجد علاقة ارتباط خطية بنسبة **0.73** بين متغير الفائدة ومتغير الحسابات المدينة، وأنّ العلاقة **ذات دلالة احصائية** عند مستوى دلالة أقل من **(α=0.05)** حيث **p=0.0001**، و**t=4.919**، وعند تحليل الانحدار للبيانات المتعلقة للقروض ومتغير الفائدة، تبيّن الآتي:

الجدول(66)

نتائج الانحدار الخطّي لبيانات متغيرات الفرضيّة الرابعة

Dependent Variable: Y3
Method: Least Squares
Date: 05/18/13 Time: 22:00
Sample: 1 21
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.83E+11	1.11E+11	-3.461347	0.0028
X3	9.34E+10	2.59E+10	3.604195	0.0020
X3^2	-5.48E+09	1.51E+09	-3.642538	0.0019

R-squared	0.428661	Mean dependent var	9.71E+09
Adjusted R-squared	0.365179	S.D. dependent var	8.77E+09
S.E. of regression	6.99E+09	Akaike info criterion	48.30363
Sum squared resid	8.78E+20	Schwarz criterion	48.45285
Log likelihood	-504.1882	Hannan-Quinn criter.	48.33602
F-statistic	6.752470	Durbin-Watson stat	1.168169
Prob(F-statistic)	0.006487		

المصدر: الباحث باستخدام EViews.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نجد قيمة اختبار فيشر **(F)** **(6.75)** بقيمة احتماليّة **(0.006)** وهي **دالّة إحصائيّاً** عند مستوى أقل من **(α=0.05)**، مما يعني بأنّ هذا النموذج يعطي **درجة جيّدة** من التوقّع بمتحوّل النتيجة (القروض)، وهذا معزز من خلال قيمة معامل التحديد التي بلغت **(0.42)** وهذا يعني أنّ **42%** من التغيرات في القروض تعود إلى التغير في الفائدة، كما بلغ معامل متغيّر الفائدة **9.34×10^10**، **وهو ذو دلالة إحصائيّة** عندمستوى أقل من **(α=0.05)**، بقيمة احتمال **(0.002)** مما يشير إلى أنّ قيمة هذا المعامل **تختلف عن الصفر**، وهكذا بالنسبة للمعامل الثاني.

والشكل العام للنموذج هو:

```
Estimation Command:
==========================
LS Y3 C X3 X3^2

Estimation Equation:
==========================
Y3 = C(1) + C(2)*X3 + C(3)*X3^2

Substituted Coefficients:
==========================
Y3 = -383367975187 + 93412949656.9*X3 - 5482851028.35*X3^2
```

ممّا يشير إلى:

- ✓ **رفض** فرضيّة العدم **H0:** لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على القروض وبين متغير حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية.
- ✓ **قبول** الفرضيّة البديلة **H1:** يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على القروض وبين متغير حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية.

الفرضيّة الخامسة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب وبين متغير حجم الودائع تحت الطلب في المصارف التجارية.

لا بدّ من تحديد طبيعة البيانات، لاحظ الجدول:

Y1	X1	
1.53E+10	0.540000	**Mean**
1.60E+10	0.290000	**Median**
2.90E+10	1.300000	**Maximum**
1.02E+09	0.190000	**Minimum**
7.44E+09	0.394930	**Std. Dev.**
-0.164014	0.867679	**Skewness**
2.302944	2.418736	**Kurtosis**
0.519304	2.930667	**Jarque-Bera**
0.771320	0.231001	**Probability**
3.22E+11	11.34000	**Sum**
1.11E+21	3.119400	**Sum Sq. Dev.**
21	21	**Observations**

- متغير سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب:

حيث بلغت قيمة معامل الالتواء لمتغيّر الفائدة **0.86** والتحدّب **2.41**، واختبار Jarque–Bera **(2.93)**، وهو **ليس ذو دلالة إحصائيّة** عند مستوى أقلّ من **(α=0.05)** مما يشير إلى أنّ توزيع هذا المتغيّر **لا يختلف** عن التوزيع الطبيعي.

- متغيّر الودائع تحت الطلب:

حيث بلغت قيمة معامل الالتواء **–0.16**، والتحدّب **2.30**، واختبار Jarque–Bera **(0.52)**، وهو **ليس ذو دلالة إحصائيّة** عند مستوى أقلّ من **(α=0.05)** مما يشير إلى أنّ توزيع هذا المتغيّر **لا يختلف** عن التوزيع الطبيعي.

بما أنّ طبيعة البيانات لا تختلف عن التوزّع الطبيعي بالتالي يمكن القول، أنّ معامل ارتباط **person** هو الأنسب لدراسة العلاقة بين سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب وحجم الودائع تحت الطلب، وذلك على الشّكل الآتي:

الجدول (67)

معامل ارتباطperson بين متغيرات الدراسة للفرضية الخامسة

Covariance Analysis: Ordinary (uncentered)
Date: 05/18/13 Time: 22:16
Sample: 1 21
Included observations: 21

Correlation t-Statistic Probability	X1	Y1
X1	1.000000 ----- -----	
Y1	0.543162 2.893062 0.0090	1.000000 ----- -----

المصدر: الباحث باستخدام EViews.

نجد بأنه توجد علاقة ارتباط خطية بنسبة **0.54** بين متغير الفائدة ومتغير الودائع، وأنّ العلاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة أقل من **(α=0.05)** حيث **p=0090**، و**t=2.89**، وعند تحليل الانحدار للبيانات المتعلقة بمتغير الودائع، ومتغير الفائدة، تبيّن الآتي:

الجدول(68)

نتائج الانحدار الخطّي لبيانات متغيرات الفرضيّة الخامسة

Dependent Variable: Y1
Method: Least Squares
Date: 05/18/13 Time: 22:17
Sample: 1 21
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-1.46E+10	2.74E+09	-5.304434	0.0000
C	2.32E+10	1.82E+09	12.72925	0.0000

R-squared	0.596920	Mean dependent var	1.53E+10
Adjusted R-squared	0.575705	S.D. dependent var	7.44E+09
S.E. of regression	4.85E+09	Akaike info criterion	47.53116
Sum squared resid	4.46E+20	Schwarz criterion	47.63064
Log likelihood	-497.0772	Hannan-Quinn criter.	47.55275
F-statistic	28.13702	Durbin-Watson stat	1.612788
Prob(F-statistic)	0.000040		

المصدر: الباحث باستخدام EViews.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نجد قيمة اختبار **فيشر (F) (28.137)** بقيمة احتماليّة **(0.000)** وهي **دالّة إحصائيّاً** عند مستوى أقل من **(α=0.05)**، مما يعني بأنّ هذا النموذج يعطي **درجة جيّدة من التوقّع** بمتحوّل النتيجة (الودائع)، وهذا معزز من خلال قيمة معامل التحديدالتي بلغت **(0.59)**.

والشكل العام للنموذج هو:

```
Estimation Command:
==========================
LS Y1 X1 C

Estimation Equation:
==========================
Y1 = C(1)*X1 + C(2)

Substituted Coefficients:
==========================
Y1 = -14554530967.5*X1 + 23171743346.4
```

ممّا يشير إلى:

- ✓ **رفض** فرضيّة العدم **H0**: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب وبين متغير حجم الودائع تحت الطلب في المصارف التجارية.
- ✓ **قبول** الفرضيّة البديلة **H1**: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب وبين متغير حجم الودائع تحت الطلب في المصارف التجارية.

الفرضيّة السادسة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على ودائع التوفير وبين متغير حجم ودائع التوفير في المصارف التجارية.

لا بدّ من تحديد طبيعة البيانات، لاحظ الجدول:

Y2	X2	
2.45E+09	4.770000	**Mean**
1.35E+09	4.810000	**Median**
1.06E+10	5.000000	**Maximum**
247263.0	4.350000	**Minimum**
2.66E+09	0.223562	**Std. Dev.**
1.666562	-0.681086	**Skewness**
5.367546	2.371213	**Kurtosis**
14.62562	1.969525	**Jarque-Bera**
0.000667	0.373528	**Probability**
5.14E+10	100.1700	**Sum**
1.42E+20	0.999600	**Sum Sq. Dev.**
21	21	**Observations**

- متغير سعر الفائدة على ودائع التوفير:

بلغت قيمة معامل الالتواء لمتغيّر الفائدة **−0.68** والتحدّب **2.37**، واختبار Jarque− Bera **(1.96)**، وهو **ليس ذو دلالة إحصائيّة** عند مستوى أقلّ من **(α=0.05)** مما يشير إلى أنّ توزيع هذا المتغيّر **لا يختلف** عن التوزيع الطبيعي.

- متغيّر ودائع التوفير:

بلغت قيمة معامل الالتواء **1.66**، والتحدّب **5.36**، واختبار Jarque−Bera **(14.62)**، وهو **ذو دلالة إحصائيّة** عند مستوى أقلّ من **(α=0.05)** مما يشير إلى أنّ توزيع هذا المتغيّر **يختلف** عن التوزيع الطبيعي

بما أنّ طبيعة أحد البيانات **لا تختلف** عن التوزّع الطبيعي بالتالي يمكن القول، أنّ معامل ارتباط **sperman** هو الأنسب لدراسة العلاقة بين الفائدة والودائع التوفير، على الشّكل الآتي:

الجدول (69)

معامل ارتباطspermanبين متغيرات الدراسة للفرضية السادسة

Covariance Analysis: Ordinary (uncentered)
Date: 05/18/13 Time: 22:21
Sample: 1 21
Included observations: 21

Correlation t-Statistic Probability	X2	Y2
X2	1.000000 ----- -----	
Y2	0.668008 4.014522 0.0007	1.000000 ----- -----

المصدر: الباحث باستخدام EViews.

نجد بأنه توجد علاقة ارتباط خطية بنسبة **0.66** بين متغير الفائدة، ومتغير الودائع، وأنّ العلاقة **ذات دلالة احصائية** عند مستوى دلالة أقل من **(α=0.05)** حيث **p=0007**، و**t=4.014.**

وعند تحليل الانحدار للبيانات المتعلقة بمتغير الودائع ومتغير الفائدة، تبيّن الآتي:

الجدول(70)

نتائج الانحدار الخطّي لبيانات متغيرات الفرضيّة السادسة

Dependent Variable: Y2
Method: Least Squares
Date: 05/18/13 Time: 22:22
Sample: 1 21
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2	-6.20E+09	2.33E+09	-2.657013	0.0156
C	3.20E+10	1.11E+10	2.874166	0.0097

R-squared	0.270905	Mean dependent var	2.45E+09
Adjusted R-squared	0.232532	S.D. dependent var	2.66E+09
S.E. of regression	2.33E+09	Akaike info criterion	46.06806
Sum squared resid	1.03E+20	Schwarz criterion	46.16754
Log likelihood	-481.7147	Hannan-Quinn criter.	46.08965
F-statistic	7.059720	Durbin-Watson stat	0.571059
Prob(F-statistic)	0.015565		

المصدر: الباحث باستخدام EViews.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نجد قيمة اختبار فيشر **(F)** **(7.05)** بقيمة احتماليّة **(0.015)** وهي دالّة إحصائيّاً عند مستوى أقل من **(α=0.05)**، مما يعني بأنّ هذا النموذج يعطي **درجة**

جيّدة من التوقّع بمتحوّل النتيجة (الودائع)، وهذا معزز من خلال قيمة معامل التحديد التي بلغت **(0.27)**.

والشكل العام للنموذج هو:

```
Estimation Command:
==========================
LS Y2 X2 C

Estimation Equation:
==========================
Y2 = C(1)*X2 + C(2)

Substituted Coefficients:
==========================
Y2 = -6196808661.21*X2 + 32007986772.5
```

ممّا يشير إلى:

- ✓ **رفض** فرضيّة العدم **H0**: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على ودائع التوفير وبين متغير حجم ودائع التوفير في المصارف التجارية.
- ✓ **قبول** الفرضيّة البديلة **H1**: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على ودائع التوفير وبين متغير حجم ودائع التوفير في المصارف التجارية.

الفرضيّة السابعة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الودائع لأجل وبين متغير حجم الودائع الآجلة في المصارف التجارية.

لا بدّ من تحديد طبيعة البيانات، لاحظ الجدول:

Y3	X3	
2.87E+10	6.785714	**Mean**
3.18E+10	6.700000	**Median**
5.37E+10	7.950000	**Maximum**
1.14E+09	5.770000	**Minimum**
1.48E+10	0.790883	**Std. Dev.**
-0.170976	0.389152	**Skewness**
2.208162	1.751506	**Kurtosis**
0.650945	1.893932	**Jarque-Bera**
0.722186	0.387916	**Probability**
6.03E+11	142.5000	**Sum**
4.35E+21	12.50991	**Sum Sq. Dev.**
21	21	**Observations**

- متغير سعر الفائدة على ودائع التوفير:

بلغت قيمة معامل الالتواء لمتغيّر الفائدة **0.39** والتحدّب **1.75**، واختبار Jarque– Bera **(1.89)**، وهو **ليس ذو دلالة إحصائيّة** عند مستوى أقلّ من **(α=0.05)** مما يشير إلى أنّ توزيع هذا المتغيّر **لا يختلف** عن التوزيع الطبيعي.

- متغيّر ودائع التوفير:

بلغت قيمة معامل الالتواء **–0.17**، والتحدّب **2.20**، واختبار Jarque–Bera **(0.65)**، وهو **ليس ذو دلالة إحصائيّة** عند مستوى أقلّ من **(α=0.05)** مما يشير إلى أنّ توزيع هذا المتغيّر **لا يختلف** عن التوزيع الطبيعي.

بما أنّ طبيعة البيانات لا تختلف عن التوزّع الطبيعي بالتالي يمكن القول، أنّ معامل ارتباط **person** هو الأنسب لدراسة العلاقة بين الفائدة والودائع التوفير، على الشّكل الآتي:

الجدول (71)

معامل ارتباطperson بين متغيرات الدراسة للفرضية السابعة

Covariance Analysis: Ordinary (uncentered)
Date: 05/18/13 Time: 22:25
Sample: 1 21
Included observations: 21

Correlation t-Statistic Probability	Y3	X3
Y3	1.000000 ----- -----	
X3	0.864993 7.709212 0.0000	1.000000 ----- -----

المصدر: الباحث باستخدام EViews.

نجد بأنه توجد علاقة ارتباط خطية بنسبة **0.86** بين متغير الفائدة، ومتغير الودائع، وأنّ العلاقة **ذات دلالة احصائية** عند مستوى دلالة أقل من **(α=0.05)** حيث **p=000**، و**t=7.709**، وعند تحليل الانحدار للبيانات المتعلقة بمتغير الودائع ومتغير الفائدة، تبيّن الآتي:

الجدول(72)

نتائج الانحدار الخطّي لبيانات متغيرات الفرضيّة السابعة

Dependent Variable: Y3
Method: Least Squares
Date: 05/18/13 Time: 22:26
Sample: 1 21
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X3	-8.50E+09	3.81E+09	-2.230315	0.0380
C	8.64E+10	2.60E+10	3.318900	0.0036

R-squared	0.207485	Mean dependent var	2.87E+10
Adjusted R-squared	0.165774	S.D. dependent var	1.48E+10
S.E. of regression	1.35E+10	Akaike info criterion	49.57654
Sum squared resid	3.45E+21	Schwarz criterion	49.67602
Log likelihood	-518.5537	Hannan-Quinn criter.	49.59813
F-statistic	4.974305	Durbin-Watson stat	1.108363
Prob(F-statistic)	0.037981		

المصدر: الباحث باستخدام EViews.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نجد قيمة اختبار **فيشر (F) (4.97)** بقيمة احتماليّة **(0.03)** وهي **دالّة إحصائيّاً** عند مستوى أقل من **(α=0.05)**، مما يعني بأنّ هذا النموذج يعطي **درجة جيّدة** من التوقّع بمتحوّل النتيجة (الودائع)، وهذا معزز من خلال قيمة معامل التحديد التي بلغت **(0.207)**.

والشكل العام للنموذج هو:

```
Estimation Command:
==========================
LS Y3 X3  C

Estimation Equation:
==========================
Y3 = C(1)*X3 + C(2)

Substituted Coefficients:
==========================
Y3 = -8497342721.78*X3 + 86357076552.1
```

ممّا يشير إلى:

- ✓ **رفض** فرضيّة العدم **H0**: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الودائع لأجل وبين متغير حجم الودائع الآجلة في المصارف التجارية.
- ✓ **قبول** الفرضيّة البديلة **H1**: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الودائع لأجل وبين متغير حجم الودائع الآجلة في المصارف التجارية.

النتائج والتوصيات

Results and recommendations

أولاً: نتائج تحليل البيانات The results of the data analysis:

1_ تستخدم المصارف طريقة فجوة الاستحقاق (Gap) أو (إعادة التسعير) كطريقة أساسية في قياس مخاطر سعر الفائدة، والتي تساعد على بيان أثر مخاطر وتغييرات سعر الفائدة على دخل الفائدة الصافي وهامش صافي الفوائد كمقياس للربحية، وذلك وفاءً لمتطلبات المصرف المركزي (قرار مجلس النقد والتسليف رقم 107)، وكونها الأسهل في التطبيق.

2_ تبين طريقة فجوة الاستحقاق أثر تغيرات أسعار الفائدة على الأرباح (NII,NIM) على المدى القصير، حيث تبين عملياً بأن تغيرات أسعار الفائدة تؤثر إيجاباً وسلباً على هامش الفائدة الصافي بناءً لحجم ونوع الفجوة والتي تختلف تبعاً لتباين هيكل الأصول والخصوم في المصارف عينة الدراسة خلال الفترات الزمنية، ويزداد تعرض هذه المصارف لمخاطر تغيير وتقلب سعر الفائدة بزيادة حجم الفجوة وبالعكس. وكذلك بحسب نوع الفجوة، ففي حال الفجوة الموجبة تتعرض المصارف لمخاطر انخفاض سعر الفائدة، وفي حال الفجوة السالبة تتعرض لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة، حيث نتجت الخسائر وانخفاض هامش الفائدة الصافي في فترات امتلاك المصارف فجوات سالبة وعند ارتفاع أسعار الفائدة خلال هذه الفترات، وكذلك في فترات امتلاك فجوات موجبة وعند انخفاض أسعار الفائدة خلال هذه الفترات، وتحققت الأرباح في صافي الفوائد في فترات امتلاك البنوك فجوات موجبة وعند ارتفاع أسعار الفائدة وفي فترات امتلاك فجوات سالبة وعند انخفاض أسعار الفائدة.

3_ تقلب وتغيير أسعار الفائدة انخفاضاً وارتفاعاً خلال فترة الدراسة بموجب مجموعة من قرارات مجلس النقد والتسليف والتي تظهر ميل أسعار الفوائد للانخفاض في السوق السورية أسوة بالسوق العالمية وإن لم تكن بالمقدار نفسه، مما يحدث تأثيراً على أداء المصارف التجارية ويعرضها لمخاطر سعر الفائدة.

4_ إن تأثير سعر الفائدة على حجم الإيداعات والتسليفات لدى المصارف التجارية السورية هو تأثير شبه معدوم وذلك بسبب ارتفاع معدلات التضخم أكثر من سعر الفائدة مما يجعل القيمة الحقيقية وهي الفرق بين سعر الفائدة ومعدل التضخم قيمة سالبة في أغلب سنوات الدراسة، حيث لم يستخدم سعر الفائدة كأداة اقتصادية فعالة فكانت منخفضة عندما كانت معدلات التضخم مرتفعة ومرتفعة عندما كانت معدلات التضخم منخفضة، إذاً إن تأثير معدلات التضخم على الإيداعات ضمن المصارف السورية أقوى من تأثير سعر الفائدة، حيث تساهم معدلات التضخم المرتفعة التي وصلت حوالي 15.2% لعام 2008 بتقليل مقدرة الاقتصاد الوطني على الإيداع فضلاً عن تخفيض القيمة الحقيقية لوحدة النقد وما يصاحبها من انخفاض الأجور الحقيقية وارتفاع المستوى العام للأسعار مما يقلل المقدرة على الادخار والإيداع.
وكذلك بالنسبة للتسليفات، فلا يوجد تأثير لسعر الفائدة عليها نظراً لإقبال المستثمرين على الاقتراض في ضوء الانفتاح الاقتصادي وضخامة حجم الفرص الاستثمارية وانخفاض سعر الفائدة الحقيقي مقارنةً بعوائد الاستثمار.

5_ إن حصة حسابات التوفير والودائع الآجلة منخفضة لإجمالي ودائع المصارف التجارية، وترجع أسباب الانخفاض لانخفاض معدلات الفائدة الممنوحة لحسابات التوفير وهذه المعدلات لا تعطي الأفضلية لهذه الودائع عن غيرها، لذلك يتجه المودعين نحو الودائع الجارية لسرعة تحويلها إلى نقد سائل بوقت قصير، وكذلك يلاحظ سيطرة ودائع التوفير على بنية ودائع التوفير والأجل لغاية عام 2008، ثم وبناءً لاستخدام أداة سعر الفائدة لتكييف البنية الهيكلية للودائع بما يتناسب مع احتياجات التنمية والرغبة بزيادة التمويل للمشروعات الاستثمارية والتنموية من الودائع الآجلة كونها تتصف بالاستقرار وبكبر الحجم وتتميز بالثبات نسبياً، تم منح الودائع لأجل سعر فائدة أفضل من التوفير وفعلاً بدأت الودائع لأجل تزداد نسبتها على حساب ودائع التوفير من العام 2009.

6_ إن التخفيض الذي طرأ على سعر الفائدة في العام 2003 كان كبيراً مقارنة مع الثبات الذي استمر لأكثر من عشرين عام والذي كان لتثبيته آثار سلبية على عمل

المصارف وعلى أداء الاقتصاد الوطني، وقد ركز هذا التخفيض على سعر الفائدة الدائن على الودائع ولم يركز على سعر الفائدة المدين بنفس الدرجة مما سبب عدم القدرة على تحقيق كل من هدفي الادخار والاستثمار خاصةً مع دخول المصارف الخاصة السوق السورية مما أضعف من قدرتها على جذب الودائع نظراً لسيطرة المصارف الحكومية على السوق وعدم قدرة المصارف الخاصة على التمايز عنها في سعر الفائدة لجذب المدخرين والمساهمة بعملية التنمية التي يشهدها القطر، إضافةً إلى بقاء سعر الفائدة المدين في حدود عليا خاصة مع إضافة العمولات وبدلات الضمان عليها مما لا يتوافق مع مقتضيات مرحلة الركود التي شهدها ويشهدها الاقتصاد الوطني.

ثانياً_نتائج اختبار الفرضيات Results of testing hypotheses:

1_ الفرضية الأولى: وجود علاقة وتأثير لارتفاع وانخفاض سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي.

3_ الفرضية الثانية: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الحساب الجاري مدين وحجم الحسابات الجارية المدينة الممنوحة من قبل المصارف الثلاثة.

4_ الفرضية الثالثة: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على السندات المحسومة وبين متغير حجم السندات المحسومة في مصرفي BSO وIBTF، ولكن تبين أيضاً وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على السندات المحسومة وبين متغير حجم السندات المحسومة في مصرف AUDI.

5_ الفرضية الرابعة: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على القروض وبين متغير حجم القروض الممنوحة من قبل مصرف BSO و AUDI، ولكن تبين أيضاً وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على القروض وبين متغير حجم القروض الممنوحة من قبل مصرف IBTF.

6_ الفرضية الخامسة: يوجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب وبين متغير حجم الودائع تحت الطلب في المصارف عينة الدراسة.

7_ الفرضية السادسة: يوجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على ودائع التوفير وبين متغير حجم ودائع التوفير في مصرفي BSO وIBTF. ولكن تبين وجود علاقة غير دالة إحصائيا بين متغير سعر الفائدة على ودائع التوفير وبين متغير حجم ودائع التوفير في مصرف AUDI.

8_ الفرضية السابعة: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الودائع لأجل وبين متغير حجم الودائع الآجلة في المصارف عينة الدراسة.

ثالثاً: نتائج اختبار الفرضيات (النموذج العام):

1_ الفرضيّة الثانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الحساب الجاري مدين وبين متغير حجم الحسابات الجارية المدينة الممنوحة من قبل المصارف التجارية.

2_ الفرضيّة الثالثة: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على السندات المحسومة وبين متغير حجم السندات المحسومة لدى المصارف التجارية.

3_ الفرضيّة الرابعة: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على القروض وبين متغير حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية.

4_ الفرضيّة الخامسة: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب وبين متغير حجم الودائع تحت الطلب في المصارف التجارية.

5_ الفرضيّة السادسة: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على ودائع التوفير وبين متغير حجم ودائع التوفير في المصارف التجارية.

6_ الفرضيّة السابعة: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة على الودائع لأجل وبين متغير حجم الودائع الآجلة في المصارف التجارية.

رابعاً: التوصيات Recommendations:

1_ إعطاء مرونة في تحديد أسعار الفوائد على الودائع وعلى التسهيلات الممنوحة ضمن هامش أعلى وأدنى (+- 2%)، تستطيع معها الإدارات المصرفية التكيف مع حاجات السوق وتحقيق الأداء الأفضل والربحية الأعلى بما يساهم في تشجيع الاستثمار الذي يحقق عوائد حقيقية تمول عملية التنمية وتساهم في زيادة حجم الإيداع من خلال حركة النشاط الاقتصادي .

2_ إن المنافسة الحقيقية بين المصارف تكمن في نمو النشاط التشغيلي الذي يحقق فائدة حقيقية للاقتصاد والمصرف، لذلك يجب أن يكون نمو حجم الودائع والتوظيفات لأي مصرف هو أساس المقارنة بين المقدرة التنافسية لهذه المصارف.

3_ يجب أن تسعى السياسة النقدية إلى الحد من ارتفاع معدلات التضخم والمستوى العام للأسعار لما لها من تأثير سلبي على حجم المدخرات المحلية من خلال خفض القيمة الحقيقية للأجور وخفض القيمة الحقيقية لسعر الفائدة مما يقلل الجزء الموجه للإيداع في المصارف التجارية ويحد من القدرة التنافسية لها، لذا يجب إبقاء معدلات الفائدة أعلى من معدلات التضخم، وذلك للحفاظ على قيمة حقيقية موجبة لها لمواجهة انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم.

4_ يجب إعفاء عائد الودائع الادخارية من الضريبة لما لها من اثر سلبي على رغبة الأفراد بالادخار، بالإضافة إلى تفضيل الضرائب غير المباشرة لعدم إمكانية التهرب منها وفرضها على الإنفاق فقط، بالإضافة إلى عدم شعور المكلف بعبئها.

5_ يجب على المصارف التجارية الخاصة والعامة تشجيع حسابات التوفير والودائع الآجلة، وذلك من خلال وضع أسعار تفضيلية لهذه الودائع دون غيرها على اعتبار أنها احد أهم المصادر المالية للبنك التجاري وكونها تتمتع بنوع من الاستقرار والثبات بما يتيح للمصرف المقدرة على توجيهها نحو الاستثمارات الأفضل.

6_ يجب وضع سياسة ائتمانية جيدة واضحة ومحددة المعالم وملزمة بالتعاون بين المصرف المركزي والمصارف التجارية تتمتع بمرونة عالية في كل من (التوسع في نوعية الائتمان، رفع السقوف الائتمانية، مرونة في مدة منح الائتمان، تخفيض سعر الفائدة على القروض الطويلة الآجل، تقديم القروض التجارية والإنتاجية المتوسطة والطويلة الآجل لخلق الأموال اللازمة

والقادرة على تمويل العملية الإنتاجية،بما يخلق زيادة حقيقية في حجم الناتج المحلي الإجمالي أي زيادة العرض).

7_ وضع معدلات تمايزية على الفائدة المدينة وإعطاء المصارف المزيد من الحرية والمرونة في استخدام الفوائض لديها سواء (بمنح قروض إنتاجية للمستثمرين أو بزيادة القروض الاستهلاكية) لزيادة الطلب الكلي وتحريك الركود، وكذلك وضع معدلات تمايزية على الفائدة الدائنة من خلال منح المودعين من ذوي الدخل المحدود فائدة تمييزية كونهم يمثلون شريحة كبيرة تعتاش على فوائد مدخراتهم ويفتقدون للمقدرة والخبرة على استثمار هذه المبالغ المتواضعة والتي يشكل مجموعها رقم هام للمصرف التجاري.

8_ ضرورة قيام البنوك الخاصة السورية بدراسة وتحليل الأصول والخصوم الحساسة للتغيرات في أسعار الفائدة بصورة أكثر تواتراً (بشكل نصف سنوي)، ومن ثم تحديد قيمة الفجوة التراكمية لمعرفة مدى تعرضها لمخاطر تقلب أسعار الفائدة، ومعرفة أثر هذه تغيرات أسعار الفائدة على صافي الفوائد في هذه البنوك، وضرورة قيام المصرف المركزي بإلزام المصارف الخاصة السورية بتقديم تقرير (ربعي أو نصف سنوي) يتضمن درجة مخاطر أسعار الفائدة التي تتعرض لها هذه البنوك وذلك باستخدام أسلوب فجوة إعادة التسعير (الفجوة التراكمية).

9_ العمل على إيجاد مؤشر مرجعي لأسعار الفائدة في السوق المصرفية السورية.

قائمة المراجع

reference list

أولاً: المراجع العربية Arabic references:

✓ **الكتب books:**

1) أبو الرب، محمد، تكلفة الخدمة البنكية في فلسطين "دراسة تحليلية"، ورشة عمل بمركز تطوير القطاع الخاص، فلسطين، نابلس، 2001.
2) أبو الفتوح، علي فصالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، ط1، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
3) أبو تاية، صباح محمد، التسويق المصرفي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2008.
4) أبو حسون، ياسر، الاقتصاد النقدي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية، 2007.
5) أبو دياب، سلمان، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996.
6) أبو قحف، عبد الغفور حنفي عبد السلام، الإدارة الحدية في المصارف التجارية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993.
7) أبو زهرة، محمد، بحوث في الربا، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، (د.ت).
8) أحمد، غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للمصرف، مطابع المستقبل، 1999.
9) أرشيد، عبد المعطي، وجودة، محفوظ، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 1999.
10) الأمين، عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 2002.
11) الألفي، أحمد، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مصر، الإسكندرية، 1997.
12) آل علي، رضا، ادارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان،2002.
13) آل علي، رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2002.
14)بكري، كامل، وزكي، إيمان، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995.
15)بن علي، بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
16) بوادقجي، عبد الرّحيم، مبادئ في علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية، مطبعة الدّاودي، دمشق، سوريا،1988.
17) التركماني، عدنان خالد، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، 1988.

18) تودارو، ميشيل، التنمية الاقتصادية، (محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، مترجم)، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.
19) توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، (أحمد عبد الخالق، مترجم)، دار المريخ، مصر، 2002.
20) الجزار، جعفر، الادخار والاستثمار، الطبعة الأولى، دار النفائس، لبنان، بيروت، 1998.
21) جمعة، محمد صالح، السياسة المصرفية والتمويل المصرفي: تطبيق على المصارف السورية، جامعة دمشق، سوريا، (د.ت).
22) جمعة، محمد صالح، السياسة النقدية في سورية، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، 2005.
23) جورج نايهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية – الإسهامات الكلاسيكية–، (صقر أحمد صقر، مترجم)، الطبعة العربية الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة،1997.
24) الجوراني، أحمد، المؤسسات المصرفية في الأردن، ط2، الأردن، عمان، 1979.
25) جون مينارد كينز، كتاب النظرية العامة في الاقتصاد، (نهاد رضى، مترجم)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1962.
26) جميل الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي: المنظور العملي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
27) حاتم، سامي عفيف، اقتصاديات النقود والمصارف، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، 2004.
28) حداد، أكرم، وهذلول، مشهور، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2008.
29) الحريري، محمد خالد وبوادقجي، عبد الرحيم، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية، 2006.
30) حسن، توفيق، الاستثمار في الأوراق المالية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مصر، 1981.
31) حسن، محروس، إدارة المنشات المالية، الجزء الأول، مطبعة الأهرام، مصر، 1992.
32) الحسني، فلاح الحسن، وعبد الرحمن، مؤيد، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، (د.ت).
33) حسين، وجدي محمود، اقتصاديات البنوك والنقود، جامعة المنصورة، مصر، 2002.
34) حشاد، نبيل، موسوعة بازل2، الجزء الثاني، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، (ترجمة حرفية غير رسمية للوثائق الإرشادية ذات الصلة بمجال إدارة المخاطر المصرفية التي تتبع اتفاق بازل الثاني الخاص بكفاية رأس المال)، 2005.
35) حشاد، نبيل، دليلك إلى التطبيق العملي لبازل 2 في المصارف، اتحاد المصارف العربية، بيروت لبنان، 2005.
36) حشيش، عادل أحمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1992.
37) حشيش، عادل أحمد، أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1992.

38) الحمزاوي، محمد، اقتصاديات الائتمان المصرفي: دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته، منشأة المعارف، مصر، الإسكندرية، 1997.

39) الحمل، جمال جويدان، الأسواق المالية والنقدية، دار الحامد، عمان، 2002.

40) حماد، طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، ج1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

41) حماد، طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية– تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، مصر، 1999.

42) حنفي، عبد الغفار، السلوك التنظيمي وإدارة الأفراد، الطبعة الأولى، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993.

43) حنفي، عبد الغفار، إدارة المصارف: السياسات المصرفية – تحليل القوائم المالية – الجوانب التنظيمية – البنوك الإسلامية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.

44) حنفي، عبد الغفار، وأبو قحف، عبد السلام، إدارة البنوك وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.

45) حنفي، عبد الغفار، وأبو قحف، عبد السلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1991.

46) حوراني، أكرم، وحساني، عبد الرزاق، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، جامعة دمشق، دمشق، سورية، 2010.

47) حياة، شحاتة، مخاطر الائتمان في المصارف التجارية: إشارة خاصة إلى جمهورية مصر العربية، مطابع الطوابحي التجارية، القاهرة، مصر، 1990.

48) خان، طارق الله، وأحمد، حبيب، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، المصرف الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003.

49) الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك: منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، مصر، الإسكندرية، 2005.

50) خليل، سامي، النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، (د.ت).

51) خليل، سامي، النظرية الاقتصادية، جامعة الكويت، الكويت، 1982.

52) خليل، سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982.

53) دعاس، جمال، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، ط1، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر،2007.

54) الدوري، زكريا، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2006.

55) رشيد، عبد المعطي رضا، جودة، محفوظ أحمد، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1993.

56) رمضان، زياد، وجودت، محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.

57) رمضان، زياد، وجودت، محفوظ، إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، مصر،1996.

58) الزبيدي، حمزة محمود، إدارة المصارف– إستراتيجية تعبئة الموارد وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2000.

59) الزبيدي، حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2002.

60) الزبيدي، علي علي، وغازي، عبد الرحمان، النقود والبنوك، مركز الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2004.

61) سلطان، محمد، حنفي، عبد الغفار، وأبو قحف، عبد السلام، إدارة المصارف، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989.

62) سلطان، محمد سعيد، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2005.

63) سويلم، محمد، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية: مدخل مقارن، كلية التجارة، جامعة المنصورة، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، مصر، (د.ت).

64)سليمان، عبد العزيز عبد الرحيم، التبادل التجاري– الأسس: العولمة والتجارة الالكترونية، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

65)السيد علي، عبد المنعم، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، الأكاديمية للنشر، الأردن، 1999.

66)السيد علي، عبد المنعم، والعيسى، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2004.

67) 2004.

68)السيسي، صلاح، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، دار الوسام للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، 1998.

69)السيسي، صلاح الدين حسن، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،1998.

70)السيسي، صلاح الدين حسن، قضايا مصرفية معاصرة: دراسات نظرية وتطبيقية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر،2004.

71)شامية، أحمد زهير، اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سورية، 2000.

72)الشاهد، سمير، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، إتحاد المصارف العربية، 2002.

73)الشاهد، سمير، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (مبادئ بازل الأساسية)، اتحاد المصارف العربية.

74) شحاته، حسين حسين، الاقتصاد الإسلامي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 1990.

75) شرف، كمال، وأبو عراج، هاشم، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، 1994.

76) الشعار، محمد نضال، أسس العمل المصرفي، دار الجندي للطباعة والنشر، حلب، سورية، 2005.

77) الشمّاع، خليل، مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية) وأثرها على المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، 1991.

78) الشمري، ناظم، النقود والمصارف، وزارة التعليم العالي، الموصل، العراق، 1989.

79) الشمري، ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

80) شهاب، مجدي محمود، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، بيروت، 1988.

81) شرف، كمال، وأبو عراج، هاشم، النقود والمصارف، جامعة دمشق، 1994.

82) شكري، ماهر كنج، وعوض، مروان، المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

83) شيحة، مصطفى رشدي، اقتصاديات النقود والمصرف والمال، الطبعة السادسة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

84) شيحة، مصطفى رشدي، الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998

85) شيحة، مصطفى رشدي، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999.

86) صخري، عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1994.

87) صقر، صقر احمد، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1988.

88) صوان، محمود حسن، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

89) صالح العمر، إبراهيم، النقود الائتمانية، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، (1414 هـ، 1993م).

90) الطراد، إسماعيل إبراهيم، وعباد، جمعة محمود، التشريعات المالية والمصرفية في الأردن، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.

91) علي الناقة، أحمد أبو الفتوح، نظرية النقود والأسواق المالية: مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، الإسكندرية، ط1، 2001.

92) عبد الحق، بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية: عمليات، تقنيات، وتطبيقات، الجزائر، (د.ت).

93) عبد الله، خالد أمين، العمليات المصرفية، ط2، دار وائل للنشر، الإسكندرية، 2000.

94) عبد الله، خالد أمين، والطراد، إسماعيل إبراهيم، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

95) عوض، الله زينب، والفولي، أسامة محمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

96) عبد الرحيم، عاطف جابر طه، تنظيم وإدارة البنوك: منهج وصفي تحليلي، الدار الجامعية للتوزيع والنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.
97) عبد الحميد، عبد المطلب، العولمة واقتصاديات المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2005.
98) العصار، رشاد، والحلبي، رياض، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر، عمان الأردن، 2010.
99) عبد الباقي، صلاح، إدارة الموارد البشرية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2000.
100) عبد الحميد، طلعت، إدارة البنوك التجارية (الإستراتيجية والتطبيق)، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1991.
101) عبد العزيز، سمير محمد، المدخل الحديث في تمويل التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1988.
102) عبد الله، خالد أمين، إدارة المخاطر الائتمانية، قياس المخاطر الائتمانية، المعربة عن مجموعة سلاسل كتب ال BPP البريطانية (إدارة المخاطر المالية)،عمّان، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2002.
103) عبد الحميد، عبد المطلب، البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
104) عبد الله، عقيل جاسم، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، بنغازي، ليبيا، 1994.
105) عبد الله، عقيل جاسم، النقود والبنوك، دار الحامد، عمان، الأردن، 1999.
106) عمر حسين، الموسوعة الاقتصادية، الطبعة الرابعة الموسعة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1992.
107) الغالي، كمال، مبادئ الاقتصاد المالي، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، سورية، 1968.
108) الغولي، أسامة محمد، وعوض الله، زينب، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، مصر، الإسكندرية، 2005.
109) فولكرتس، ديفيد وآخرون، نحو إطار للاستقرار المالي، قسم الترجمة العربية لدى صندوق النقد الدولي، 1998.
110) قطنجي، سامر مظهر، النموزج الرياضي للربا، 2007.
111) العقاد، مدحت محمد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة، لبنان، 1983.
112) القرشي الدمشقي، أبي الفداء إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، ط1، ج1، دار المنار للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2002.
113) قطيش، عبد الرؤوف، النقود والتشريع المصرفي في لبنان، ط1، بيروت، لبنان، 1994.
114) قريصة، صبحي تادرسُ، ونعمة الله، أحمد رمضان، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، (د.ت).
115) القزويني، شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
116) ابراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2006.

117) كنجو، كنجو، الحمدو، عصري، وشيحا، أحمد، إدارة المؤسسات المالية، منشورات جامعة حلب، حلب، سورية، 2006.
118) كنعان، علي، النظام النقدي والمصرفي السوري، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، 2000.
119) لطرش، الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
120) المصري، عبد السميع، المصرف الإسلامي علمياً وعملياً، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة للطباعة، مصر، القاهرة، 1988.
121) المنياوي، جاد، إدارة البنوك التجارية "مدخل تطبيقي"، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2000.
122) محبك، محمد ظافر، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، حلب، سورية، 1987.
123) محمد منسي، عبد المعطي لاشين، إدارة المنشآت المالية: البنوك الشاملة_ البورصات المالية_ صناديق الاستثمار، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، جامعة قناة السويس، مصر، 2006.
124) ماكينون، رونالد، أحكام السيطرة المالية عند التحول إلى اقتصاديات السوق، (صليب بطرس وسعاد الطنبولي، مترجم)، الجمعية المصرية لنشر المعرفة، القاهرة، مصر، 1997.
125) معتوق، سهير محمود، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1988.
126) مطر، محمد، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
127) ملاك، وسام، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000.
128) مجيد، ضياء، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
129) النعيمي، عدنان، الساعي، سعدون، سلام، أسامة، وموسى، شقيري، الإدارة المالية– النظرية والتطبيق–، دار المسيرة، الأردن، عمان، 2007
130) نعمة الله، نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
131) النجار، فريد راغب، أسواق المال والمؤسسات المالية: محاور التمويل الاستراتيجي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
132) ناشد، سوزي عدلي، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005.
133) هندي، منير إبراهيم، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1992.
134) هندي، منبر إبراهيم، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال: الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 1993.
135) هندي، منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1996.
136) هندي، منير إبراهيم، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999.
137) هندي، منبر إبراهيم، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000.

138) هندي، منير إبراهيم، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2006.

139) يسري أحمد،عبد الرحيم، الربا والفائدة، الطبعة الأولى، مطبعة النهار، القاهرة، مصر، 1997.

✓ المجلات العلمية scientific journals:

140) إدارة البحوث، اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي العربي ومتطلبات الالتزام باتفاق بازل(II)، النشرة المصرفية العربية، هذه الورقة أعدتها إدارة البحوث والمجلة وبنك المعلومات بالتعاون مع الخبير الاقتصادي والمالي نبيل حشاد، الفصل الأول، بيروت، لبنان، آذار/مارس، 2002.

141) الدغيم، عبد العزيز، وآخرون، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة بحوث جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد3، 2006.

142) بترخيص خاص من مصرف التسويات الدولية، لجنة بازل للرقابة المصرفية، الركن الثاني، عملية المراجعة الإشرافية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد12، عدد1، آذار(مارس)، 2004.

143) ترجمة عن Dennis Bennett،1998، مقالة بعنوان "إدارة الموجودات والمطلوبات: استخدام تحليل مونتي كارلو لمحاكاة الدخل والقيمة السوقية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد السادس، العدد الثالث، (د.ت).

144) الحوراني، أكرم محمود، مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 2، 2005.

145) خليل الشمّاع، إدارة الموجودات (الأصول) المطلوبات (الخصوم)، ج1، معهد التدريب المالي والمصرفي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع اتحاد المصارف الأمريكية، 2006.

146) شامية، عبد الله، التسهيلات الائتمانية وأثرها على إنتاجية الاقتصاد الأردني، مجلة دراسات جامعة اليرموك، المجلد 5، العدد 3، 1989.

147) الشمّاع، خليل، 2004، مقالة بعنوان "إدارة الاستثمارات في المصرف"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 12، العدد 4، ك1(ديسمبر).

148) طاهر، أحمد، والأدغم، داوود، تقييم نظم الرقابة للتسهيلات المباشرة في المصارف التجارية الأردنية (دراسة ميدانية)، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 27، العدد2، الأردن، 2000.

149) عبد اللطيف، مصيطفى، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي: حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد الرابع، الجزائر، 2006.

150) عبد اللطيف، مصيطفى، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد السادس، الجزائر، 2008.

151) عبد الله، خالد أمين، بحوث في التوريق وإدارة الموجودات والمطلوبات والرهونات العقارية، موسوعة التوريق2، إتحاد المصارف العربية، 2002.

152) عمر، محمود عبد السلام، مقالة بعنوان" لجنة بازل بين التوجهات القديمة والحديثة"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الأول، المجلد الرابع، مارس، 1996.
153) مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مجلد 13، العدد 4، الأردن، عمان.
154) ميالة، أديب، ثلاثة أعوام من الإصلاح النقدي(2005-2007)، اتحاد المصارف العربية، العدد 333، آب/أغسطس، 2008.
155) النمري، أحمد نبيل، وآخرون، ندوة الجاري مدين، مجلة المصارف في الأردن، العدد 8، 1990.
156) مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلة دورية تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد السادس، العدد الثالث، السنة السادسة، سبتمبر، 1998.
157) مصلح الدين، محمد، (حسين محمود صالح، مترجم، مراجعة محمد عبد المنعم عبد الحميد)، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى، 1976.
158) معلا، ناجي، والظاهر، أحمد، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية (دراسة ميدانية)، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، مجلد 26، العدد 2، 1999.
159) مسعداوي، يوسف، الأزمات المالية العالمية: الأسباب والنتائج المستخلصة منها، مجلة المستقبل العربي (الشهرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009.
160) النجار، فايق حسن جبر، مقالة بعنوان "إدارة المخاطر المصرفية والتقييم الذاتي للمخاطر وإجراءات الرقابة"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد 13، العدد4، ك1(ديسمبر)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمّان، الأردن، 2005.
161) ياسين، الطيب، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، العدد 3، الجزائر، 2005.

✓ الرسائل العلمية:

162) أبو عيسى، وجدان صبري، مدى التزام المصارف الخاصة في سورية في تطبيق معايير بازل الدولية لمخاطر سعر الفائدة –حالة تطبيقية مقارنة على المصارف السورية، رسالة معدة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق، دمشق، سورية، 2007.
163) أحمد، عصام الدين فؤاد، فعالية السياسات النقدية في الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1989.
164) انجرو، إيمان، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض(المصرف الصناعي أنموذجاً)، دراسة معدة لنيل شهادة الماجستير في قسم المحاسبة، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، 2007.
165) بن علي، بلعزوز، أثر سياسة تعديل سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية–حالة الجزائر–، أطروحة معدة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

166) بركات، علي بركات، تحديات التمويل المصرفي في سورية في ضوء تطورات الاقتصاد العالمي، رسالة معدة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حلب، حلب، سورية، 2010.

167) بلان، ريم خضر، إدارة مخاطر سعر الفائدة في المؤسسات المالية باستخدام العقود الآجلة والعقود آجلة التسعير، رسالة معدة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق، دمشق، سورية، 2012.

168) بيطار، منى لطفي، الاستثمارات الخاصة وأثرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة حلب، حلب، سورية، 2005.

169) جمعة، محمد صالح ،السياسة النقدية في سوريا وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي، أطروحة دكتوراه في قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2002.

170) جمعة، عقل سعيد، إستراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفائدة في المصارف التجارية الأردنية باستخدام المشتقات في إدارة الموجودات والمطلوبات، دراسة تطبيقية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، الأردن، 2005.

171) جمعة، محمود عباد، فائض السيولة في المصارف التجارية الأردنية وأثره على أسعار فائدة الإيداع والإقراض، جامعة آل البيت، الأردن، بحث غير منشور، 2006.

172) الحسن، عبد المنعم، دور الجهاز المركزي للرقابة المالية في الرقابة على التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي، رسالة معدة لنيل شهادة الماجستير في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب، سورية، 2006.

173) الخليل، جاسر محمد سعيد، أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2004.

174) خطيب، منال، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة معدة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حلب، حلب، سورية، 2004.

175) زوباري، ريم، التحليل المالي للأنشطة غير التقليدية في المصارف: دراسة مقارنة، رسالة معدة لنيل شهادة الماجستير في قسم المحاسبة، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، حلب، سورية، 2005.

176) الشريف، رزان الدين بك، السياسة النقدية في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة في الاقتصاد السوري، دراسة معدة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق، 2007.

177) شكوري، سيدي محمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة تلمسان، 2006.

178) طالب، عبد الحميد، الضرورات الرئيسية لإصلاح السياسة الاقتصادية وتفعيل دورها في عملية التنمية في سورية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في قسم الاقتصاد، جامعة حلب، حلب، سورية، 2005.

179) الطراونة، سعيد، سياسة تسعير الفوائد المقبوضة من القروض في البنوك التجارية العاملة في الأردن "دراسة قياسية"، رسالة معدة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، عمان، 2002.

180) عبد الزامل، خالد، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سورية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، دمشق، سورية، (د.ت).

181) عثمان، مصطفى محمد، أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، قسم الدراسات العليا، 2006.

182) العماري، حنان، وموسى، أحلام مبارك، الإستراتيجية المالية للبنوك، مذكرة نهاية الدراسة مقدمة للحصول على شهادة الليسانس في العلوم التجارية، المدرسة العليا للتجارة، 2001.

183) غدير، هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، 2007.

184) قوشجي، إبراهيم نافع، دور السوق المالية في تغير النظام النقدي في سورية، دراسة معدة لنيل شهادة الماجستير في قسم الاقتصاد، جامعة حلب، حلب، سورية، 2005.

185) المهدي، جلال عبد الرزاق، السياسة المالية والتضخم في البلاد الآخذة في النمو مع دراسة خاصة بالعراق، أطروحة دكتوراه في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.(د.ت).

186) نمرود، سلام، المؤشرات العملية الناجمة عن تحليل حسابات التوفير في مصرف الرافدين، رسالة دبلوم عالي في إدارة المصارف، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، العراق، 1978.

✓ الندوات والمؤتمرات والأبحاث المنشورة على الانترنت:

187) الأبرش، محمد رياض، القروض المصرفية والتمويل الإنمائي، محاضرة ألقيت في ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، متاحة على الانترنت على الموقع: http//www.syrianeconomy.org

188) بوعزة، عبد الكريم، الآثار السلبية لسعر الفائدة في النظرية الاقتصادية، ورقة مقدمة للملتقى الوطني التاسع حول أداة سعر الفائدة وأثرها على الأزمات الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2011.

189) البلوي، حازم، الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم، متاحة على الانترنت على الموقع: http://www.iid-alraid.com

190) الجميل، سرمد كوكب، المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات إستراتيجية، العدد72، 2002.

191) خالص، صالح، تقيّم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، المعهد الوطني للتجارة، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية– الواقع والتحديات، (د.ت).

192) سراج، فضل الله، أهمية ودور القطاع المصرفي في مجال التكامل، الندوة الاقتصادية الأولى حول العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية: الواقع والآفاق، طُبع بإشراف د.حسين الفحل، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية، 1997.

193) سعد لله، رضا، مفهوم الزمن في الاقتصاد الإسلامي، ط 2، جدة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2000.

194) الساعاتي، عبد الرحيم عبد الحميد، نحو نموذج لمعدل العائد في الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، مجلد ٢١، العدد ٢، ٢٠٠٨.

195) سكر، نبيل، الإصلاح المصرفي في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، 1994.

196) شيحة، مصطفى رشدي، الاندماج المصرفي، ندوة الإبعاد الاقتصادي والإدارية للاندماج المصرفي، مركز البحوث أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 1999/8/28

197) صادر، مكرم، تحديث القطاع المصرفي السوري: اتجاهات التحديث وقواعده، محاضرة ألقيت في ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، متاحة على الانترنت على الموقع: http://www.syrianeconomy.org.

198) علاوة، نواري، أثر سعر الفائدة على الكفاءة الاقتصادية والمؤشرات الأساسية للتوازن الاقتصادي، ورقة مقدمة للملتقى الوطني التاسع حول أداة سعر الفائدة وأثرها على الأزمات الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2011.

199) عوض الله، زينب، و الفولي، أسامة محمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

200) فضيل، فارس، وساحل، محمد، تفسير سعر الفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث، الملتقى الدولي الثاني (الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية)، الجزائر، 2009.

201) القاضي، حسين، محركات الإصلاح الاقتصادي في سورية، مؤتمر الإصلاح الاقتصادي والأسواق المالية، دمشق 2005/5/2.

202) كبارة، محمد، قرارات هامة لمجلس النقد والتسليف، جريدة تشرين 2004/1/7.

203) ميالة، أديب، اندماج سوريا في الاقتصاد العالمي، المؤتمر السوري للخدمات المالية والمصرفية، دمشق، 3-5 تشرين الثاني، 2006.

204) ميالة، أديب، الصيرفة الإسلامية: صيرفة استثمارية، المؤتمر الثاني للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، دمشق، 12-2007/3/13.

205) ميالة، أديب، ثلاثة أعوام من الإصلاح النقدي (2005-2007)، اتحاد المصارف العربية، العدد 333، 2008.

✓ المواقع الالكترونية:

206) موقع مصرف سورية المركزي: http:// WWW.banquecentrale.gov.sy

207) موقع مصرف سورية والمهجر: http://WWW.bso.com.sy

208) موقع المصرف الدولي للتجارة والتمويل: http://ibtf.com.sy

209) موقع مصرف عودة: http:// WWW.banqueaudi.com

210) Bank for International Settlements، Basel Committee on Banking Supervision، 2003، Principles For the Management and Supervision of Interest

Rate Risk، Consultative Document، Septemper، from (http//www.bis.com / pupl / bcbs /102، pdf).

211) الاستثمار والنشاط الاقتصادي: www.pdffactory.com

212) الرابط: www.kantakji.com

✓ القوانين والقرارات والمراسيم التشريعية السورية:

213) مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، تعليمات الرقابة المصرفية، القرار رقم 107 تاريخ 2005/2/13، التعليمات الخاصة بإدارة مخاطرة سعر الفائدة، المصدق من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء.

214) قانون تأسيس المصارف الخاصة – القانون رقم (28) للعام 2001.

215) قانون النقد الأساسي _ القانون رقم (23) للعام 2002.

216) المرسوم رقم (59) تاريخ 2003/9/9، والقانون رقم (24) والقانون رقم (25) لعام 2003، وقرار وزير الاقتصاد رقم (431) تاريخ 2002/12/6، والمرسوم رقم (59) تاريخ 2003/9/9، والمرسوم رقم (33) لعام 2005، والمرسوم رقم (33) للعام 2004، والمرسوم رقم (35) للعام 2005، والمرسوم رقم (43) للعام 2005، والقانون رقم (22) للعام 2005، والقانون رقم (24) لعام 2006، والمرسوم رقم (15) للعام 2007.

217) مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، القرارات ذوات الأرقام:
(4 /م ن / ب 4) تاريخ 2003/05/28، (39/م ن/ ب4) تاريخ 2003/12/03، (43/م ن/ ب 4) تاريخ 2004/10/05، (119/م ن/ب4) تاريخ 2005/03/09، (160/م ن/ب4) تاريخ 2005/09/18، (172/م ن/ب4) تاريخ 2005/11/14، (174/ م ن/ ب4) بتاريخ 2005/12/3، (298/م ن/ب4) تاريخ 2007/06/18، (393/م ن/ ب4) تاريخ 2008/05/05، (462/م ن/ ب٤) تاريخ 2009/1/31، (698/م ن/ب٤) تاريخ 2010/08/24، (728/م ن/ب٤) تاريخ 2010/12/28، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (5937) تاريخ 2011/05/02، (747/م ن/ ب4) تاريخ 2011/07/18، (795/م ن/ب4) تاريخ 2011/12/14، (818/م ن/ب1) تاريخ 2012/02/15.

✓ التقارير والنشرات:

218) التقارير السنوية للمصارف الخاصة السورية عينة الدراسة (مصرف سورية والمهجر، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف عودة) للأعوام (2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011).

219) مصرف سورية المركزي، النشرات الربعية للأعوام (1998، 1999، 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010).

220) المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (1998، 1999، 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

221) Poddar، Tushar، Randa، Sab، and Hsmik Khachatryan، The Monetary Transmission Mechanism in Jordan، IMF Working Paper، 2006.

222) Lain Begg، Running Economic and Monetary Union: The Challenges of Policy Co-ordination in Europe: Government and Money، The Federal Trust for Education and Research، 2002.

223) Frederic S. Mishkin، The economics of money، banking، and financial markets، 7th ed، Pearson Addison-Wesley، The Addison-Wesley series in economics، 2004.

224) Sharpe ،William F، Alexander ،Gordan J ،Bailey ،Jeffrey V، Inveatment، prentice Hall of India، New Delhi، 1999.

225) Kuttner، Kenneth N. Kuttner and Patricia C. Mosser، The Monetary Transmission Mechanism: Some Answers And Further Question. FRBNY Economic Policy Review، May،2002.

226) Khan، Mohsen and Others، Macroeconomic Management Programs and Policies، IMF Institute of International Monetary Fund، IMF working paper،2002.

227) Paul A. Samuelson & William D. Nordhaus، Economics، 18th ed، Exclusive rights by McGraw- Hill Education (Asia)، for manufacture and export، 2005.

228) George A. Christy & Peyton Foster Roden، Finance: Environment and Decisions، Canfield Press، San Francisco، (W.D).

229) Peter S.Rose ، Sylvia C.Hudgins، Bank Management & Financial Services، 6th ed، Mc Graw-Hill، New York، 2005.

230) Richard M. Levich، International Financial Markets: prices and policies، McGRAW- HILL Companies، finance series، 1998.

231) Ross Levine، Financial development and economic growth: Views and agenda، Journal of Economic Literature، Jun 1997، ABI/INFORM Global.

232) John J. Klein، Money and The Economy، 3th ed، Harcourt Brace Jovanovich، INC، 1974.

233) Meir Kohn، Financial Institutions and markets، McGRAW-HILL، Inc. Series in Finance، 1994.

234) Kidwell David S، Peterson Richard L، Blackwell David W، Whidbee David A، Financial Institution، Markets and Money، 8th edition، John Wiley& Sons، united states America، 2003.

235) Mishkin Frederic S، Economics of Banks and Money، 7th edition، The Addison- Wesley Series in Economics، united states America، 2004.

236) Chung، Pham ،Money Banking & Income: theory & policy، International textbook company، 1970.

237) Kester W. Carl & others، Case Problems in Finance، 12th ed، The McGraw-Hill/Irwin، 2005.
238) Richard A. Brealey& others، Fundamentals of Corporate Finance، Third Edition، The McGraw-Hill Companies، United States of America، 2001.
239) Adrian Buckley، Multinational Finance، 4th ed، Financial times، Prentice Hall، 2000.
240) James R. Hitchner، Financial Valuation: Applications and Models، Published by John Wiley & Sons، Inc.، Hoboken، New Jersey، Published simultaneously in Canada، 2003.
241) John A. Cochran، Money، Banking and The Economy، second edition، the Macmillan company، New York، 1971.
242) Corrado،Charles، Jordan، Bradford، Fundamentals of Investment Valuation and Management، 3th، edition،2005.
243) Helliar، Dhanani، Fifield، Stevenson ،Interest Rate Risk Management ،London، England، CIMA publishing، 2005.
244) John J. Stephens، Managing Interest Rate Risk، England، John Wiley & Sons، Ltd، 2002.
245) Mousa Taher، Modern Risk Management in Banking and Finance، (Union of Arab Bank)، Lebanon، 2004.
246) Saunders، Cornett، Financial Institution Management، 4th edition، Mc Graw-hill، united states America، 2003.
247) Joseph F. Sinkey، JR، 2002 ، Commercial Bank Financial Management In The Financial Services Industry، 6th ed، Prentice Hall، p224 .
248) Greuning Hennie Van، Bratanovic Sonja Brajovic، Analyzing and Managing Banking Risk، second edition، The International Bank for Reconstruction and Development The World Bank، Washington، united states America، 2003.
249) Stulz Rene M، Risk Management and Derivative، Thomson، United States of America، 2003.
250) Saunders، Cornett، Financial Markets and Institutions، third edition، Mc Graw-hill، united states America، 2007.
251) Ahmed Anwer S، Beatty Anne، Takeda Carolyn، Evidence on Interest Rate Risk Management and Derivatives Usage by Commercial Banks، 1997.
252) N. Chorafas، Dimitris، Risk Management Technology in Financial Services، Risk Control، Stress Testing، Models، and IT Systems and Structures، Elsevier، First Edition، Great Bretain، 2007.
253) Francesco، Saita، Value at Risk and Bank Capital Management، Elsevier Inc، United States of America، 2007.
254) Michael C. Lovell، Economics with Calculus، Published by World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd، 2004.
255) Greuning Hennie Van, Bratanovic Sonja Brajovic, Analyzing and Managing Banking Risk, second edition, The International Bank for Reconstruction and Development\ The World Bank, Washington, united states America, 2003

256) Dennis Hyemura،EVA: A top down Approache to risk management، The journal of Lending and credit risk management، 1997، P 40-47 .
257) Dunst, C.J., Hamby, D.W., & Trivette, C.M. (2004). Guidelines for calculating effect sizes for practice-based research synthesis. Centerscope, 3(1), 1-10. Retrieved from :http://www.researchtopractice.info/productCenterscope.php.
258) Meyer, G.J., McGrath, R.E., & Rosenthal, R. (2003). Basic effect size guide with SPSS and SAS syntax. Retrieved from: www.tandf.co.uk/journals/authors/hjpa/resources/basiceffectsizeguide.rtf

Research And Publishes:

259) SY Amadou، Managing the Interest Rate Risk of Indian Banks، IMF Working Paper، Monetary and Financial System Department، International Monetary Department، 2005.
260) Ahmed Anwer S، Beatty Anne، Takeda Carolyn، Evidence on Interest Rate Risk Management and Derivatives Usage by Commercial Banks، 1997.
261) Perry H. Beaumont، PhD، Financial Engineering Principles: A Unified Theory for Financial Product Analysis and Valuation، Published by John Wiley & Sons، Inc.، Hoboken، New Jersey، Published simultaneously in Canada، 2004.